

الجريمة ضد الدولة

دراسة تحليلية تطبيقية

دكتور

حسين إبراهيم صالح عبيد

استاذ القانون الجنائي

نائب رئيس جامعة القاهرة

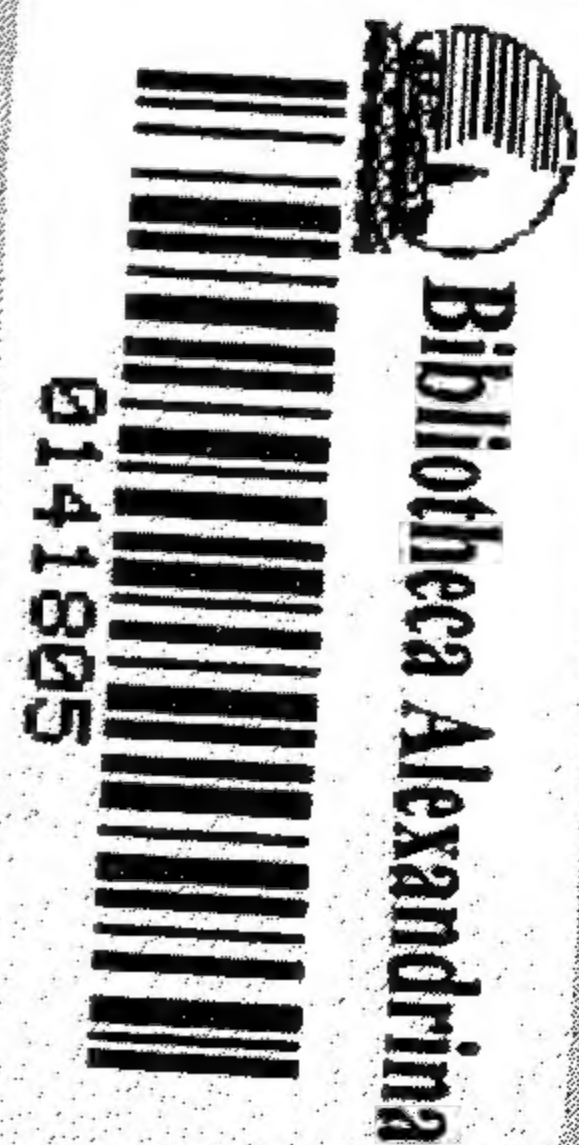
محام بالنقض

١٩٩٤

الناشر

دار النهضة العربية

٣٢ عبد الحالى لروت - القاهرة



الجريمة ضد الدولة

دراسة تحليلية تطبيقية

دكتور

حسن بن إبراهيم صالح

استاذ القانون الجنائي

نائب رئيس جامعة القاهرة

محام بالنقض

١٩٩٤

الناشر

دار النهضة العربية

٢٢ عبد الحالى لرون - القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا »

صدق الله العظيم

« سورة البقرة (آية ٢٨٦) »

مقدمة

١ - فكرة الجريمة الدولية :

تعرف الجريمة - بصفة عامة - بأنها عدوان على مصلحة يحميها القانون ، ويختص القانون الجنائي بالنص عليها ويان أركانها والعقوبة المقررة لفاعلها . ولا يختلف الأمر - في جوهره - بالنسبة للجريمة الدولية : فهي بدورها عدوان على مصلحة يحميها القانون ، وينصرف تعبير القانون هنا الى القانون الدولي الجنائي ، ذلك الفرع من القانون الدولي الذي يتكفل بأسباغ الحماية الجنائية على مصلحة يرى جدارتها بتلك الحماية لكونها من الأعمدة التي ينهض عليها بناء المجتمع الدولي .

وبقدر يسير من التحليل نقرر أن المجتمع الدولي يستلزم - لشيوع الأمن والضمانية في ريعه - ضرورة الحفاظ على عدد من المصالح ذات الأهمية الملحوظة لكفالة استمرار الحياة فيه على نحو مستقر . ويعتبر « السلام » من أهم المصالح اللازمة لاستمرار تلك الحياة ، وافساح المجال للعقل البشري بغية الانتاج والابداع ، في ظل التطور العلمي الهائل الذي تشهده البشرية في العصر الحديث ، ومن هنا كانت تلك المصلحة جديرة بالحماية الجنائية ، بحيث يعتبر المساس بها جريمة تال من أحد الأعمدة الرئيسية التي ينهض عليها بناء المجتمع الدولي أيا كانت الصورة التي يتخذها هذا المساس . وإذا فرض واعتدى على السلام ، بحيث دارت رحى الحرب بين دولتين أو أكثر فإن ثمة مصلحة تبرز في ذلك الحين تمثل في الالتزام ببعض «قوانين وعادات الحروب» ، وهي تفرض على المتحاربين جملة التزامات تحصل في عدم اتيان بعض أفعال معينة تجاوز مقتضيات النصر ،

بحيث يعد الاخلال بتلك الالتزامات جريمة من جرائم الحرب . ويعتبر الحفاظ على « الجنس البشرى » من أهم المصالح الجديرة بالحماية الجنائية في المجتمع الدولي أيضا ، فهو يمثل عنصر الشعب في هذا الأخيرة ، وبعد ذلك من أهم الأركان التي ينهض عليها بناؤه ، ومن هنا كان المساس بأي جنس من الأجناس ، ومحاولة إبادة جريمة دولية .

ويتكفل المشرع الدولي - عن طريق العرف أو الاتفاقات أو المعاهدات الدولية - بتحديد النموذج القانوني للجريمة الدولية بالقدر الذي تسمح له طبيعة القانون الدولي ، تلك الطبيعة التي تفرض قدرا من الاختلاف عما هو مستقر في شأن الجريمة الداخلية ، ومع ذلك فكلتاها تتفقان في أغلب الأمور مع خلاف في التفاصيل : فكلتاها تتطلب سلوكا ماديا يصدر عن ارادة حرة ، وهذا هو جوهر الركنين المادى والمعنوى ، كما تفترضان كون السلوك المرتكب محل تأثيم في نظر المشرع مع خلاف تقتضيه طبيعة القانون الدولي الجنائي ، وهذا هو الأساس القانوني للجريمة ، أو ما يطلق عليه البعض تعبير الركن الشرعى ، وتتميز الجريمة الدولية - بعد ذلك - عن الجريمة الداخلية بكونها ترتكب بناء على طلب دولة أو تشجيعها أو على الأقل برضاها بقصد المساس بمصلحة دولية معتبرة قانونا لدولة أخرى ، وهذا هو جوهر الركن الدولى .

وعلى ضوء ماسبق من تحليل نستطيع أن نعرف الجريمة الدولية بأنها « سلوك ارادى غير مشروع ، يصدر عن فرد باسم الدولة أو بتشجيع أو رضاء منها ، ويكون منظورا على مساس بمصلحة دولية محمية قانونا » . ومن هذا التعريف نستخلص الأركان العامة التي تنهض عليها الجريمة الدولية وهى :

١ ركن مادي يتمثل في سلوك تترتب عليه نتيجة إجرامية .

٢ - ركن معنوي يستلزم أن يكون السلوك المتقدم صادرا عن ارادة حرة ، بمعنى أن تتوافر لدى الجاني عناصر المسؤولية الجنائية .

٣ - ركن دولي يتطلب أن يكون الفعل المرتكب صادرا بناء على طلب الدولة أو تشجيعها أو رضائها ومنظويا على مساس بالمجتمع الدولي (١) .

وغنى عن البيان أن توافر هذه الأركان إنما يكون على ضوء ما يقرره القانون الدولي الجنائي في هذا الصدد ، ونحن بذلك نستبعد نص القانون « ركنا » في الجريمة الدولية أسوة بما أخذنا في شأن الجريمة الداخلية (٢) . وسوف تفصل الحديث عن هذه الأركان الثلاثة

(١) راجع في تعريف الجريمة الدولية :

Vespasien Pella : La Crimalité Collective des Etats et le droit pénal de l'avenir. 2e edition. Bucarest 1926, n. 109, p. 175; **Jean Graven** : Cours de droit pénal international. Le Caire 1955. p. 271 et ss; **Stefan Glaser** : L'Infraction international : Paris 1957, p. 10; **Ibid.** : Droit international pénal conventionnel, Bruxelles, 1970. n. 32. p. 49; **Claude Lombois** : Droit pénal international, Paris 1971, n. 33 et ss. p. 35 et ss; **Stanislav Plawski** : Etudes des principes fondamentaux du Droit international pénal, Paris 1972;

والدكتور محمود نجيب حسنى - دروس في القانون الجنائي الدولي . دروس للدكتوراه - القاهرة سنة ١٩٥٩ - رقم ٢٦ ص ٢٤ .
الدكتور محمد محيي الدين عوض : دراسات في القانون الدولي الجنائي - مجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٦٤ - ص ٢٩٤ وما بعدها ،
الدكتور حميد السعدى : مقدمة في دراسة القانون الدولي الجنائي - الطبعة الأولى - بغداد - سنة ١٩٧١ - ص ١٢٣ وما بعدها .
(٢) راجع رسالتنا في النظرية العامة للظروف المخففة - القاهرة سنة ١٩٧٠ - رقم ٥٢ ص ٩١ وما بعدها .

المتقدمة في الباب الاول من تلك الدراسة بعد أن تفرق بين الجريمة الدولية ، وغيرها من الجرائم الداخلية والسياسية والعالمية .

٢ - ذاتية الجريمة الدولية :

والفروق بينها وبين الجريمة الداخلية من الوضوح بمكان : فهذه والعالمية .

والفروق بينها وبين الجريمة الداخلية من الوضوح بمكان : فهذه الأخيرة يتكفل بالنص عليها القانون الداخلي - أو القوانين المكملة له - وتنطوي على مساس بمصلحة داخلية يحميها ذلك القانون ، وترتكب باسم المتهم ولحسابه ، ويوقع العقاب عليه - عند ثبوت مسئولية عنها - باسم المجتمع الوطني ، وقد يحتج بسبب من أسباب الإباحة لا يكون له نظير في القانون الدولي الجنائي ، ولا يقبل منه الدفع بالجهل بالقانون الذي يؤثم الفعل الذي أتاه ، وإن جاز له الدفع بالغلط في الوقائع . أما الجريمة الدولية فإن النص على صفتها الغير مشروعة يكون من صنع العرف الدولي الذي قد يحظى بالتسجيل في معاهدة مكتوبة وقد لا يحظى ، ويستوى بعد ذلك أن يكون متققا مع القانون الداخلي أو مختلفا عنه ، وتختلف أغلب الأسباب المبيحة للجريمة الدولية عن نظيرتها بالنسبة للجريمة الداخلية ، ولكنهما تتفقان في استلزامهما ركنا معنويا لانعتقاد مسئولية الجاني وإن اختلفت بعض أحكام هذه المسئولية : ففي الجريمة الدولية يقبل الدفع بالجهل بالقانون المؤثم للفعل وذلك نتيجة للطبيعة العرفية للقانون الدولي الجنائي - في أغلبه - وعدم وضوح فكرة الجريمة الدولية على نحو كاف .

كما أن الفروق بين الجريمة الدولية والجريمة السياسية ليست

تدورها عسيرة الاستخلاص : فالجريمة السياسية هي جريمة داخلية ينص عليها المشرع الوطني ، وتتميز بكون الدافع الى ارتكابها ذا صفة سياسية يستهدف تغيير شكل الحكم أو النظام السياسي القائم في البلاد (١) ، وقد خصها الفقه والتشريع الجنائي الداخلي بأحكام تختلف من تلك التي تخضع لها الجريمة الداخلية العادية ، وذلك بالنظر الى الاختلاف الواضح بين الاجرام السياسي والاجرام العادي : فأولهما لا يتطوى على اهدر صارخ للقيم والأخلاق السائدة كما هو الحال بالنسبة للثاني ، كما أن الصفة الاجرامية لا تستقر للمجرم السياسي الا اذا أخفق في تحقيق غايته ، أما ان أفلح فهو قد يصير بطلا ورائدا من رواد الاصلاح في تاريخ أمته ، من أجل هذا قيل بعدم جواز تسليم المجرمين السياسيين ، واعتبر هذا مبدأ عالميا تنص عليه كافة الدساتير المعاصرة . أما الجريمة الدولية فقد قلنا انها تنطوي على مساس بالمجتمع الدولي ، وتستمد صفتها الآثمة من العرف الدولي أو الاتفاقات الدولية ، ولا تستبج معاملة خاصة لمرتكبها (٢) ، واذا كانت الجريمة الدولية مرتبطة بجرائم أخرى ذات طبيعة وطنية سياسية فان كلا منها يعتبر منطويا على عدد من الجرائم السياسية الداخلية ، ويعتبر مرتكبو تلك الجرائم مجرمين عاديين ومحض أدوات لتنفيذ الجريمة الدولية ، أما الذين أمروا باقتراف تلك الاخيرة فهم مساهمون فيها من ناحية ،

Lombols : op. cit., n. 413, p. 462.

(١)

(٢) وغالبا ما نصت المواثيق الدولية على تأكيد ذلك ، من هذا ، نص عليه تصريح سان جيمس بالاس في ١٣ يناير ١٩٤٢ من أن افعال الاكراه الموجهة الى الشعوب المحتلة لا علاقة لها بفكرة الجرائم السياسية المعروفة في الامم المتعددة ، كما صرح اللورد رايت Wright - بعد تعيينه رئيسا للجنة الامم المتحدة لجرائم الحرب في ٢٠ مارس سنة ١٩٤٥ - في مجلس اللوردات البريطاني - بأنه يقصد معاملة كبار مجرمي الحرب كمجرمين عاديين لا كمجرمين سياسيين : راجع ، الدكتور محمد محيي الدين عوض - اترجع السابق - ص ٤٦٨ .

وفي الجرائم السياسية الداخلية من ناحية أخرى (١) .

وأخيرا ... فثمة تفرقة بين الجريمة الدولية والجريمة العالمية ،
وهي تلك التي ينتظمها ما يمكن أن يسمى بقانون العقوبات العالمي
Droit Pénal Universel وتتمثل في التصرفات المنافية للاخلاق
والمنطوية على عدوان على القيم البشرية الأساسية في العالم المتمدين :
كالحياء وسلامة الجسم .. الخ ، وتترك في النص عليها كافة
القوانين الجنائية المعاصرة . وتبهر الجريمة العالمية عن الجريمة
الوطنية في أن مرتكبيها قد يزاولون نشاطهم في عدة دول ، كما تختلف
عن الجريمة الدولية في أن تلك الأخيرة تنطوي على عنصر دولي وتعتبر
ماسة بالنظام العام الدولي (٢) . ويترتب على الأخذ بمبدأ العالمية
Universalité في نطاق القانون الداخلي لكل دولة وجوب
السعي نحو توحيد هذه القواعد الداخلية ، لأن الجريمة العالمية لا تعدو
أن تكون مجرد جريمة داخلية تضمن القانون الداخلي النص
عليها ، وتعاون الدول عن طريق الاتفاقات الدولية في مكافحتها ،
وغالبا ما تنص هذه الاتفاقات على قواعد خاصة بتلك الجرائم
والعقاب عليها ، حتى يكون التعاون في مكافحتها مجديا (٣) .

(١) Graven : op. cit., p. 254. ، والدكتور محمد محيي
الدين عوض - المرجع السابق - ص ٦٩ .
(٢) Bert Röling : Quelques Réflexions sur le droit criminel
supernational. Revue internationale de droit pénal 1964.
p. 63 et ss.

(٣) ومن أمثلة الاتفاقات الدولية المتضمنة النص على جرائم عالمية :
اتفاقيات ١٨ مايو سنة ١٩٠٤ ، ٤ مايو سنة ١٩١٠ الخاصة بمكافحة
الرقيق الأبيض ، واتفاقية ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ الخاصة بتداول
المطبوعات الشائنة Publications obscenes واتفاقية ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٩
الخاصة بتزييف النقود ، واتفاقيات سنة ١٩٢٥ ، سنة ١٩٣١ ، سنة
=

٣ - خطة الدراسة :

تناول فيما يلي دراسة الجريمة الدولية في باين : نخصص أولهما لتأصيل الأركان التي تهض عليها ، ويعتبر بمثابة دراسة لنظريتها العامة ، ونستقرىء في الثاني أهم صورها المعاصرة .

سنة ١٩٣٦ الخاصة بمكافحة المخدرات » راجع :
Graven : op. cit., p. 9. Glaser : Dr. pen. Int. op. cit., p. 133 et ss, 163 et ss.

الباب الأول

النظرية العامة للجريمة الدولية

٤ - تمهيد وتقسيم :

سلف القول ان الجريمة الدولية تنهض على أركان ثلاثة هي :
الركن المادى ، والمعنوى ، والدولى ، ولكن استخلاص هذه الأركان لا يكون الا بالنظر الى نظام قانونى دولى يحددها ، ويعتبر الأساس القانونى الذى تستند اليه ، ومن ناحية أخرى ، فثمة أسباب تبيح الجريمة الدولية ، وان كانت مختلفة بعض الشيء عن نظيرتها فى الجريمة الداخلية . ويجدر البدء بدراسة هذين الموضوعين - الأساس القانونى للجريمة الدولية والأسباب التى تبيحها - قبل دراسة مانتنهض عليه من أركان . وغنى عن البيان أن عرضنا لهذه الأركان انما سيكون ذا صفة تمييزية : أى تقف على ما تميز به الجريمة الدولية عن الجريمة الداخلية . وبناء عليه تتوزع الدراسة - فى هذا الباب - على فصول ستة : يتناول أولها الحديث عن الأساس القانونى لجريمة الدولية ، ويتكفل ثانياها باستقراء الأسباب المبيحة لها ، وتتعلق ثالثها بركنها المادى ، بينما يختص رابعها بالركن المعنوى ، على حين يعكف الخامس على بيان الركن الدولى ، وتختتم الدراسة فى هذا الباب بفصل سادس يتناول أهم الأحكام المميزة للعقوبة .

الفصل الأول

الاساس القانونى للجريمة الدولية

٥ - تمهيد وتقسيم :-

يقصد بالاساس القانونى للجريمة الدولية أن يكون الفعل ارتكب مؤثما ، ولكن مصدر التأييم هنا يختلف عما عليه الحال في :
١- قانون الداخلى ، اذ ينبغي في هذا الاخير أن يكون متضمنا في نص مكتوب ، بينما لا وجود لمثل هذا الشرط في مجال القانون الدولى الجنائى نظرا لطبيعته العرفية الغالبة ، ومن هنا يكتفى الشراح بمجرد خضوع الفعل لقاعدة تجرime دولية (١) .

ويقصد بالقاعدة التجريمية الدولية تلك التى يقرها العرف الدولى بصفة أصلية ، أو تتضمنها الاتفاقات الدولية ، ومن هنا يبرز فارق جوهري بين القانونين الداخلى والدولى : اذ يشترط لاعتبار الفعل جريمة داخلية أن يكون مطابقا لنص مكتوب من نصوص التجريم ، بينما يكتفى في الجريمة الدولية أن يكون الفعل المكون لها خاضعا لقاعدة تجريمية دولية ، لا تكون بالضرورة - بل وغائبا مالا تكون - مكتوبة ، وبعبارة أخرى فان مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات في مجال القانون الدولى الجنائى انما يختلف تماما عن نظيره في مجال القانون الداخلى ، وسوف يفصل الأمر تباعا .

(١) Lombard : op. cit., n. 48, p. 51, 52 ، والدكتور محمود حسنى - المرجع السابق ، رقم ٢٨ ، ص ٣٦ .

٦ - مبدأ الشرعية في القانون الداخلي :

تناول فيما يلي - بإيجاز - تحديد مدلول هذا المبدأ ونتائجه،
ثم نستقرئ بعض محاولات التخفيف من غلوائه .

أولاً : مدلول المبدأ ونتائجه :

يعبر عن هذا المبدأ بالعبارة الشهيرة القائلة بالألا جريمة ولا عقوبة
الا بقانون *Nullum crimen, nulla poena, sine lege* ومؤدى هذا أنه
لا يجوز أن يحاكم شخص عن فعل لا يعتبره القانون النافذ وقت ارتكابه
جريمة بنص صريح ، يحدد أركانها وشروطها وكل ما يرتبط بها من
مشاكل قانونية ، وعلى فرض مطابقة سلوك الجاني لنص من نصوص
التجريم ، فإن القاضي لا يجوز له أن ينزل به عقاباً يغير النصوص عليه
أيضاً - استعمالاً لسلطته التقديرية في شتى مناحيها - سواء من حيث
الكم أو النوع . ويجد هذا المبدأ تبريره في كفالة الحماية اللازمة
للحريات الفردية ^(١) ، وذلك بعدم مفاجأة الشخص بالمحاسبة الجنائية
عن فعل لم يكن محلاً لتجريم في الوقت الذي آتاه ، أو بانزال عقوبة
لا تسمح بها نصوص التشريع . من أجل ذلك حظى هذا المبدأ بالتسجيل
في أغلب دساتير الدول المعاصرة وقوانينها العقابية منذ لحظة ميلاده
عقب اندلاع الثورة الفرنسية ^(٢) .

(١) **Edgardo Botman** : La protection des droits de l'homme
en matière pénale dans le droit Argentin e tLatin-Américain
Revue Internationale de droit pénal, 1976. p. 85 et ss ;
Gabriel Roujou de Ecubée La protection des droits de l'homme
en droit pénal français : même revue et même année, p.
93 et ss.

(٢) راجع المادتين الخامسة والثامنة من إعلان الحقوق الصادر

وقد ترتبت على هذا المبدأ النتائج الآتية :

١ - أن القانون المكتوب وحده هو مصدر التجريم ، فلا يعد
العرف مصدرا له ^(٢) ، وإن ساغ اعتباره من مصادر الإباحة .

٢ - أن نص التجريم يكون غير ذى أثر رجعى ، فلا يرجع الى
الماضى ليحكم وقائع سابقة على العمل به لما ينطوى عليه ذلك من
مساس بالحريات الفردية .

٣ - أنه يجب اتباع أسلوب معين فى تفسير النص الجنائى بحيث
لا ينطوى على توسع فى مضمونه أو القياس عليه ^(٣) .

سنة ١٧٨٩ فى فرنسا ، والمادة ٢/١١ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان
الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ .
وراجع كذلك الدساتير المصرية ابتداء من دستور سنة ١٩٢٣ حتى
الدستور المطبق حاليا .

(٢) يلاحظ أن القانون الجنائى فى انجلترا يعتمد على كل من العرف
والموايق القضائية بالإضافة الى التشريع ، وكان العرف القضائى هو
مصدره الاصلى حتى القرن الثالث عشر ، ثم بدأ التشريع يحتل مكانته
كأحد مصادره الهامة ، كما يلاحظ أيضا أن القانون الهندى وإن كان
مأخوذاً عن القانون الإنجليزى إلا أنه مكتوب كله ، ولم يغفل النص على
مبدأ الشرعية ، وهذا هو الحال فى القانون السودانى أيضا . راجع
الدكتور محمد محبى الدين عوض - المرجع السابق - ص ٤٤٠ (المتن)
وهامش (٢) ، وكذلك ص ٤٤٧ هامش (١) .

(٣) كانت المادة (١٦) من قانون العقوبات الروسى القديم الصادر فى
٣١ نوفمبر سنة ١٩٢٦ تجيز القياس فى مجال التجريم ، وقد استند
إليها القضاء السوفييتى فى محاكمة انفلاحين فى الفترة من سنة ١٩٢٨ -
سنة ١٩٣٠ بحجة امتناعهم عن تسليم الحاصلات الى مندوبى الحكومة
بذية التلاعب فى أقوات الشعب ، وانزلت عليهم حكم المسادة (١٠٧)
عقوبات ومع ذلك فقد عدل المشرع الروسى فى القانون الصادر سنة ١٩٦٠
من هذا الاتجاه ، ونص على مبدأ الشرعية وعلى نتائجها ، وفى مقدمتها
حظر القياس فى مجال التجريم . راجع المواد ٣ ، ٦ ، ٧ عقوبات روسي،

ثانيا : محاولات التخفيف من غلواء مبدأ الشرعية :

تعرض مبدأ الشرعية لبعض المحاولات الساعية الى التخفيف من حدته ، وعدم التمسك بمضمونه الحرفي الضيق ، وذلك بإشراك القضاء في توضيح مضمونه من ناحية ، وبإدلاء الفقه والتشريع بتفسير موسع - بعض الشيء - لنصوص التجريم القائمة من ناحية أخرى^(١) ، وتفصل ذلك على النحو الآتي :

١ - منح القاضي الجنائي سلطة تقديرية واسعة^(٢) في تفريد العقاب وفقا لجسامة الجريمة وشخصية الجاني ، واختيار الجزاء الجنائي - عقوبة كانت أو تديرا - المناسب ، وذلك مع مراعاة حدى العقوبة الأدنى والاقصى ، وبتزويده بالعديد من الأنظمة الحديثة مثل : إيقاف التنفيذ ، والظروف القضائية المخففة والمشددة ، والعقوبات التخيرية، ويدخل في هذا أيضا ما يمكن أن نسميه بالتفويض التشريعي للقاضي الجنائي في تحديد المفهوم الاجتماعي لبعض التعبيرات القانونية مثل : الافعال المنافية للحياة العام والآداب العامة ، والدفاع الشرعي ، والخطر الجسيم ... الخ ، كما يدخل في هذا أيضا ما تنص عليه قوانين الاجراءات الجنائية من اعطاء القاضي الحق في تغيير وصف التهمة المسندة الى المتهم - بعد تنبيه الدفاع - ومحاكمته على أساس الوصف الجديد ، مثل تغيير الوصف من جناية اختلاس أموال عامة الى سرقة ، أو من شروع في قتل الى ضرب أو جرح مفض الى عاهة مستديمة ... وهكذا .

(١) وكان لتعاليم المدرسة الوصفية والافكار الاشتراكية الحديثة ثمة دور في هذا السبيل - راجع مقالة
De Boubée : op. cit. p. 94; A. Kofaiski : Le juge dans les Etats
Sociales, Recue International de droit Pénal, 1975, p.
105 et ss.

Glaser : L'infraction : op. cit, p. 37 et ss.

(٢)

٣ - اتجاه الفقه والقضاء - في كل من فرنسا ومصر - الى اتوسع في تفسير بعض النصوص التجريبية القائمة ، مثل امكان وقوع السرقة على التيار الكهربائي ، مع ان السرقة تقتضي اختلاس المال الذي يفترض بدوره فكرة القبض أو الحيازة المادية ، وهو أمر يغير المفهوم السائد عن النظرية التقليدية للاختلاس^(١) . وقد تبلور هذا الاتجاه التوسعي في فرنسا - بشكل أكثر وضوحا - أثناء الحرب العالمية الاولى ، حين تصدى الفقهاء الفرنسيون لبحث امكانية محاكمة الألمان وحلفائهم عما ارتكبوه من جرائم على الرعايا الفرنسيين خارج الحدود الفرنسية وأمام القضاء الفرنسي ، وذلك بصفة غياية ، أو بصفة حضورية بعد القبض عليهم بمعرفة السلطات الفرنسية . وكان مدار البحث هو نص المادة السابعة من قانون الاجراءات الجنائية السائد في ذلك الحين ، والذي كان لايجيز المحاكمة عن الجرائم المرتكبة في الخارج الا اذا كانت تنطوي على مساس بأمن الدولة أو ائتمانها . وفي شرح هذا النص أعلن الفقيه « كلونييه Clunet » أمام الجمعية العامة للسجون - في ١٩ يناير سنة ١٩١٦ - أن ما أتاها الألمان من أفعال جسيمة تنطوي على تنكيل بالأسرى الفرنسيين انما يعد مساسا بالنظام العام الفرنسي يرر اختصاص القضاء الفرنسي بنظر تلك الجرائم استنادا الى النص المتقدم^(٢) . كما أكد الفقيه « ميريناك Merignac » عين التفسير بقوله

(١) وقد خشي المشرع في بعض الدول بتقنين هذا الاتجاه ، كما فعل المشرع السويسري سنة ١٩٢٨ (م ١٤٦ عقوبات) والسوداني سنة ١٩٢٥ (م ٢٢٠ عقوبات) . وراجع ايضا :

Paul Ooste Floret : L'interprétation des lois pénales. Revue de Science criminelle et de droit pénal comparé, 1937, p. 5 et ss.

Clunet : Crimes et délits commis par les armées (٢)
d'occupation. Revue Pénitentiaire et de droit pénal, 1916.
p. 35 et ss. cité par Glasser : L'infraction : op. cit., p, 39
note (12).

ان ما اتاه الالماني من اكراه وتعذيب وقتيل للاسرى الفرنسيين انما ينطوي بدوره على مساس بالشعب الفرنسي في مجموعه ، فاذا قيل بأن هذا محض ضرر فردي بأفراد هذا الشعب ، فالرد على ذلك أنه من الجسامة والفظاعة بحيث يجب ان يرقى الى مرتبة الضرر الماس بالمصالح القومية الفرنسية ، وهو ما يدخل - في رأيه - ضمن مدلول « أمن الدولة Sureté de l'Etat » الوارد في المادة السابعة من قانون الاجراءات الجنائية محل البحث^(١) ، لكونه تعبيراً فضفاضاً ينبغي تطويره تبعاً للظروف .

٣ - توسع المشرع عقب الحرب العالمية الثانية - في كل من فرنسا ولكسمبورج - في معنى بعض الجرائم ، وذلك على النحو الآتي :

(أ) في فرنسا : اعتبر المشرع الفرنسي - بمقتضى الأمر التشريعي الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٤٤ والخاص بالمعاقبة على جرائم الحرب - من قبيل التجنيد غير المشروع - أي ذاك الذي يتم دون اذن من السلطة الشرعية المنصوص عليه في المادة (٩٢) عقوبات ، تجنيد العدو أو وكلائه للرعايا الفرنسيين ، ومن قبيل التسميم المنصوص عليه في المادة (٣٠١) عقوبات: الوضع في غرف الغاز وكذلك كل تسميم للمياه وللمواد الغذائية الاستهلاكية ، ومن قبيل القتل مع سبق الاصرار المنصوص عليه في المادة (٢٩٦) عقوبات ، القتل على سبيل المعاملة بالمثل مع أن هذا الأخير يعد من الأسباب الميعة للجريمة الدولية - كما منفصل فيما بعد - في رأي الفقه الدولي التقليدي :

A. Merignac : De la sanction des infractions au droit (١) des gens. Revue générale de droit international public. 1916, p. 44 et ss. cité par Glasser : L'infraction, op cit. p. 39 note (13) et (14).

كما اعتبر من قبيل النهب المنصوص عليه في المادة (٢٢١) من قانون القضاء العسكري الفرنسي الصادر في ٩ مارس سنة ١٩٢٩ ، كافة الغرامات الجماعية ، والضرائب الغير مشروعة ، وكافة صور مصادرة الأموال أو اغتصابها أو تصديرها^(١) .

(ب) في دوقية لكسمبورج : اعتبر المشرع بمقتضى القانون الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩٤٧ والخاص بالمعاقبة على جرائم الحرب أيضا - من قبيل مساعدة العدو بالجنود والعتاد المنصوص عليها في المادة (٣/١١٥) عقوبات . كل تجنيد يحصل من جانب العدو أو وكلائه ، سواء ألحق بالجيش النظامي أو بأحد فرق البوليس ، أو الأعمال المتصلة بالحرب ، ومن قبيل القتل مع سبق الإصرار المنصوص عليه في المادة (٣٩٤) عقوبات ، القتل على سبيل المعاملة بالمثل : ومن قبيل الضرب والجرح المنصوص عليهما في المادتين (٣٩٨ ، ٣٩٩) عقوبات ، كافة أفعال الاكراه الواقعة على الأسرى أو المسجونين أو المتهمين أو الشهود أو المبعدين ... الخ ، ومن قبيل النهب المنصوص عليه في المادة (١٢٨ وما بعدها) عقوبات فرض الغرامات الجماعية ، أو الضرائب الغير مشروعة ، وكافة صور مصادرة أو اغتصاب الأموال المملوكة لأفراد الشعب^(٢) .

ويلاحظ أن مثل هذه القوانين - في كل من فرنسا ولوكسمبورج - ليست الا محض قوانين تفسيرية لا تترى عليها قاعدة « عدم رجعية اتقانون الجنائي » ، لأنها لا تستهدف الا مجرد اعطاء تفسير معين لقوانين قائمة بالفعل ، مما يجعلها تنطبق على الأفعال السابقة على

Glaser : L'infraction, op. cit., p. 40.

(١)

Glaser : L'infraction, op. cit., p. 41.

(٢)

صنورها ، وهو ما استقر عليه قضاء محكمة النقض البلجيكية^(١) .

٧ - مبدأ الشرعية في القانون الدولي الجنائي :

ليست لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات عين الأهمية التي يحظى بها في القايون الداخلي ، وسوف تفصل ذلك فيما يلي :

أولاً : مدلول المبدأ : من المقرر أن القانون الدولي الجنائي هو فرع من القانون الدولي العام ، ومن ثم وجب أن تكون له خصائص هذا الأخير ، وفي مقدمتها الصفة العرفية لقواعده ، وبناء عليه فإن مبدأ الشرعية ذو صفة عرفية بحسب الأصل ، أي أنه لا وجود لفكرة الجريمة الدولية في نصوص مكتوبة ، وإنما يمكن الاهتداء إليها عن طريق استقراء ما تواتر عليه العرف الدولي ، وإذا فرض وكانت متضمنة في نصوص دولية كالمعاهدات الشارعة أو الاتفاقات الدولية فإنها لا تكون منشئة لجرائم ، وإنما هي كاشفة ومؤكدة لعرف دولي في هذا الشأن^(٢) . والأمثلة على ذلك عديدة في تاريخ القانون الدولي الجنائي - في القرن العشرين على الأقل - : من ذلك جريمة الارهاب المنصوص عليها في اتفاقية سنة ١٩٣٧ ، وجريمة حرب الاعتداء وجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية المنصوص عليها في لائحة نيرمبرج الملحق باتفاقية لندن سنة ١٩٤٥ ، وجريمة إبادة الجنس البشري المنصوص عليها في اتفاقية سنة ١٩٤٨ ، وجرائم اساءة معاملة ضحايا الحرب المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف الانسانية سنة ١٩٤٩ ،

(١) Glaser : L'infraction, op. cit., p. 41 (note) 18.

وراجع كذلك في نفس المعنى : الدكتور محمد محيي الدين عوض - المرجع السابق - ص ٢٦٠ وما بعدها .

(٢) Glaser : L'infraction, op. cit., p. 42 et ss;

Lombos : op. cit., n. 47, p. 50; Flawski : op. cit., n. 35, p. 143.

وجريمة الاسترقاق المنصوص عليها في الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية سنة ١٩٦٦ (١).

وقد ترتبت على هذه الصفة العرفية الدولية تيجتان :

الأولى : صعوبة التعرف على الجريمة الدولية : ذلك أن مثل هذا التعرف إنما يتطلب الاستقراء الدقيق للعرف الدولي ، وهو أمر تكتنفه صعوبات عديدة ، ومع ذلك فإنه يجب الاحتكام إلى الأفكار التي ينهض عليها العرف ، وهي العدالة والأخلاق والصالح الدولي العام (٢) ، وهذه الأفكار هي التي أسبغت صفة الجريمة على حرب الاعتداء ، وعلى الجرائم ضد الإنسانية : وغيرها .

والثانية : غموض فكرة الجريمة الدولية : ويرجع هذا الغموض إلى كونها غير مكتوبة ، مما يجعل من العسير على الفقيه أو القاضي الدولي أن يتحقق من مطابقة الفعل المرتكب للنموذج العرفي لتلك الجريمة (٣) ، وحتى على فرض النص عليها ضمن نصوص معاهدة أو اتفاقية دولية ، فإن مثل هذا النص لا يفعل أكثر من الكشف عن

Plawski : op. cit., p. 179.

(١)

وبلاحت أن بعض المعاهدات والاتفاقات الدولية يصحح عرفا دوليا موجودا من قبل ، وفي هذه الحالة يجب أن يكون مضمونها متسقا مع العرف لأن هذا الأخير هو الذي يعطى نصوص المعاهدة أو الاتفاقية قوتها ، كما أن الجريمة قد تكون مستقرة في العرف بصفة مباشرة دون وساطة نصوص دولية . كما هو الحال بالنسبة لجريمة القرصنة عند من يعتبرها جريمة دولية . راجع :

Glaser : L'infraction, op. cit., p. 43.

والدكتور محمد محيي الدين عوض - المرجع السابق - ص ٤٩ .

Glaser : L'infraction : op. cit., p. 47 et ss.

(٢)

(٣)

Lombols : op. cit., n. 51. p. 52; Plawski : op. cit., p. 148.

الصفة غير المشروعة للفعل دون تحديد ما ينهض عليه من أركان وعناصر وشروط ، ولعل تعريف « العدوان » - كما سيجيء - وما أحاط به من غموض ، وما أثاره من خلافات ، خير شاهد على ذلك (١) .

ثانيا : نتائج المبدأ : تترتب على مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات جملة نتائج في القانون الداخلي ، سوف نستوضح مدى أقرارها في القانون الدولي الجنائي ، ولكننا نود أن نلفت النظر الى أن المنطق القانوني يؤدي الى عدم تطبيقها نتيجة لعدم اقرار هذا المبدأ الذي يستلزم تضيئه في قانون مكتوب ، وهو مالا يتوافق بالنسبة للقانون الدولي الجنائي ذي الطبيعة العرفية الأصلية ، ومع ذلك فان الأمر يستدعى شيئا من التفصيل على النحو الآتي :

١ - احترام الشرعية : قلنا ان مبدأ الشرعية ينهض على أساس حماية الحقوق الفردية تحقيقا للعدالة ، كما قلنا ان العرف يتكون تحقيقا لذات الغاية ، ويترتب على ذلك منطقيا وجوب احترام مبدأ الشرعية مع مراعاة الطبيعة العرفية للقانون الدولي الجنائي ، وبعبارة أخرى فانه لا يجوز أن يحاكم شخص عن فعل لا يعتبره هذا الأخير جريمة في الوقت الذي ارتكب فيه ، ويستوى بعد ذلك أن يكون الفعل مؤثما بواسطة العرف مباشرة ، أو عن طريق النص على صفته الآثمة في معاهدة شارعة أو اتفاقية دولية ، أي أن هذا المبدأ واجب الاحترام على الأقل من حيث روحه (٢) في مجال القانون الدولي

(١)

S. Petren : Le rôle du juge international. Revue International de droit pénal 1975, p. 135.

Stefan Glaser : Le principe de la légalité des délits (٢) et des peines et les procès de criminel de guerre. Revue Pénale Belge 1947. p. 235 et ss.

الجنائي ؛ الى أن يتم تدوينه على نحو يكفل تجريم الأفعال بنصوص صريحة^(١) ؛ فيتحقق بذلك الاحترام الكامل لهذا المبدأ على نحو ما هو قائم في القانون الداخلي .

٢ - قاعدة عدم ائرجعية : تعتبر هذه القاعدة نتيجة منطقية للاخذ بمبدأ الشرعية نصا أو روحا ، وبناء على ذلك فانه لا يجوز أن تكون القاعدة التجريمية الدولية ذات أثر رجعي بحيث تحكم وقائع سابقة على العمل بها ، ويستوى بعد ذلك أن تكون نابعة عن العرف مباشرة . أو منشوحا عليها في معاهدة شائعة أو اتفاقية دولية ، لأن مثل هذا النص لا يعدو - كما سلف القول - أن يكون كاشفا عن عرف سابق يقضى بأسباب صفة الجريمة ، وليس منشئا لتلك الأخيرة ، فإذا فرض أن معاهدة أو اتفاقا دوليا نص على تحريم فعل معين بعد سبق ارتكابه فانه يكون واجب التطبيق على هذا الفعل . لأن مثل هذا النص كان مسبقا بعرف دولي يؤثمه . وليس في مثل هذا التطبيق ما ينطوي على اهدار لتلك القاعدة . واستنادا الى هذا التفسير قيل بأن اسباب صفة الجريمة على حرب الاعتداء . أو على الأفعال الموصوفة بأنها جرائم ضد الانسانية - والتي ورد النص عليها ضمن لائحتي المحكمتين العسكريتين الدوليتين الملحقه أولاهما باتفاق لندن في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٥ والأخرى باعلان القائد الأعلى

(١) Pella : La criminalité. op. cit., p. 208 et ss. وبناء على رأى هذا الفقيه ، وجوب التمسك الحرفي بمبدأ الشرعية ، نراه يرفض المشروع الذي تقدم به « البارون ديكامب Paron Decamps الى لجنة الشراح في ١٣ يوليو سنة ١٩٢٠ ، والذي كان يعطى - بمقتضى نص المادة الرابعة - للمحكمة الدولية سلطة تقدير الصفة الاجرامية للفعل وتحديد العقوبة المناسبة وكيفية تنفيذها . راجع ص ٢١٠ من مؤلفه سالف الذكر في المتن وهامش (٢) . ومن انصار هذا الرأي الاخير ايضا السناتور الامريكي « بورا Borah » حيث يقرر أن تدوين قانون الشعوب يجب أن يسبق انشاء المحكمة الدولية . نفس المرجع ص ٢١١ في المتن وهامش (٢) .

للقوات المسلحة لدول الحلفاء في ١٩ يناير سنة ١٩٤٦. - وان كان ينبغي مخالفا لقاعدة عدم الرجعية - محل البحث - الا أن الحقيقة غير ذلك ، لأن مثل هذه التصوص كانت كاشفة عن عرف دولي سابق يسبق هذا الوصف على تلك الأفعال .

٣ - التفسير الوسع والقياس : سلف القول ان هذا النوع من التفسير مرفوض في القانون الداخلي ، لما ينطوي عليه من خلق لجرائم تقصر مهمة الفقيه والقاضي عن النهوض بها ، ومن اهدار لمبدأ الفصل بين السلطات ، ومع ذلك فهو مأخوذ به في القانون الدولي الجنائي نتيجة لطبيعته العرفية أيضا ، وتفصيل ذلك أن هذا الأخير حينما يسبق الصفة الاجرامية على فعل معين - عرفا أو نصا - انما يفعل ذلك دون تحديد دقيق لأركان الجريمة ، أو صورها ، وحتى لو استطاع ذلك فان الواقع العملي قد يأتي بصور أخرى أشد ضراوة من تلك التي تواتر عليها العرف أو جاء بها النص ، والدليل على ذلك أن مجرمي الحرب العالمية الثانية قد استحدثوا الكثير من وسائل التعذيب النفسي والبدني ، وسخروا التقدم العلمي في التكيل بالانسان الى درجة بالغة القسوة ، بحيث ما كان يمكن أن ينص عليها تشريع^(١) . وقد ظهر هذا الاتجاه صوب التفسير الواسع والقياس في بعض المواثيق الدولية ، من ذلك ما ورد في الديباجة الشهيرة لاتفاقية لاهاي الرابعة سنة ١٩٠٧ بشأن جرائم الحرب ، حيث أجازت ذلك

Glasser, L'infraction : op. cit., p. 52; Plawski : op.cit, (١)

p. 143 et ss;

والدكتور محمود نجيب حسني - المرجع السابق - ص ٢٢ ؛ والدكتور محمد محيي الدين عوض - المرجع السابق - ص ٤٥ ؛ والدكتور حميد السعدي - المرجع السابق - ص ٢٧١ .

ويرى الفقيه الروماني « بلا » وجوب تطبيق قاعدة عدم الرجعية بصورة حاسمة ، كنتيجة لمبدأ الشرعية . بعد تسجيله في قانون جنائي مكتوب . راجع مؤلفه سالف الذكر - رقم ١٤٩ ص ٢١٢ .

صراحة ، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية أشارت لائحتا محكمة نيرمبرج وطوكيو الى الجرائم التي يمكن أن يحاكم عنها المتهمون على سبيل المثال لا انحصار ، مما يوحى بإمكان القياس عليها عند اتحاد انجلة (١) .

- ٤ - تطبيق القانون من حيث المكان : تتميز الجريمة الدولية بأنها ترتكب في أكثر من دولة ، وعلى ذلك فإن المبدأ الأساسي الذي يحكمها هو مبدأ العالمية Universalité . وليس مبدأ الاقليمية Territorialité الذي يحكم تطبيق القانون الجنائي الداخلي من حيث المكان (٢) .

(١) نصت المادة (١٥/٦) من لائحة محكمة نيرمبرج على ان الجرائم التي يمكن المحاكمة من اجلها تشمل : الجرائم ضد الانسانية مثل افعال الابادة والاسترقاق والاضطهاد المذهبي . والجرائم ضد السلام مثل اثارة او مباشرة او متابعة الحرب . وجرائم الحرب وهي تلك المنطوية على مخالفة لقوانين واعراف الحروب مثل قتل وسوء المعاملة والاكرام على العمل . كما نصت المادة (١٥/ب) من لائحة محكمة طوكيو على جرائم مماثلة تقريبا . راجع مؤلفنا في القضاء الدولي الجنائي - القاهرة سنة ١٩٧٧ - ص ٨٥ : ٨٦ : ٩١ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسني - المرجع السابق - ص ٤٢ .

الفصل الثاني

أسباب الإباحة

٨ - تهديد وتقسيم :

من المقرر أن أسباب الإباحة ذات طبيعة موضوعية ، وأن أثرها ينصرف الى تقي الصفة الغير مشروعة عن الفعل ، فتنتقل به من دائرة التجريم الى محال الإباحة ، بحيث لا يقدو متعارضا مع احدى القواعد القانونية التجريدية . وتستند فكرة الإباحة في مجال القانون الدولي الجنائي الى عين المسند الذي تستند اليه في القانون الداخلي . ألا وهو عدم انطواء الفعل المرتكب - في الظروف التي ارتكب فيها - على عدوان على المصلحة التي يكفلها الشارع بحمايته . ويستوى "بعد ذلك مصدر السبب المبيح للجريمة ، واذا كان من السائق الاستناد الى العرف في اباحة الجريمة الداخلية ، فان ذلك يكون سائفا من باب أولى ، بالنسبة للجريمة الدولية التي تستند اليه في مجال التجريم .

وتتناول فيما يلي الحديث عن عدد من الأسباب المبيحة للجريمة الدولية : فنستعرض المعاملة بالمثل في مبحث أول ، ونعرج على الدفاع الشرعي في مبحث ثان ، ثم عن حالة الضرورة في مبحث ثالث ، بينما نخصص المربع للحديث عن أمر الرئيس الأعلى ، بينما نعكف في الخامس والأخير - على دراسة رضاء المجنى عليه .

المبحث الاول

المعاملة بالمثل

٩ - تهديد وتقسيم :

يقصد بالمعاملة بالمثل *Répailles* رد مثل الأذى على فاعله^(١) ، فهي بذلك نوع من الانتقام الفردي *Vengeance Privée* أو العدالة الخاصة *Loi du Talion* التي يلجأ اليها المعتدى عليه لرد عدوان سابق لحق به . وذلك في مجال القانون الدولي . وسوف تبين فيما يلي تحديد مدلولها ، واستقراء تاريخها على عجل ، ثم نمكف على دراسة شروطها ، وصورها . ونختتم الدراسة بالوقوف على قيمتها المعاصرة .

١٠ - مدلولها وتاريخها :

تعنى « المعاملة بالمثل » لغة استرجاع الشيء . أى استرداد صاحبه له بعد سبق انتزاعه منه^(٢) ، ويتفق هذا المعنى مع الأصل اللاتيني للكلمة : اذ هي مشتقة من فعل *Reprehendere* الذى يقابل فى الفرنسية فعل *Reprendre* ، وكلاهما يحمل ذات المعنى^(٣) . وقد وردت فى أول وثيقة دبلوماسية وهي اتفاقية الهدنة المبرمة فى *Chartes* بين فرنسا وانجلترا بتاريخ ٧ مايو سنة ١٣٦٠ غداة التوقيع على اتفاقية السلام بينهما فى مدينة *Bretagne* ثم استخدمت

(١) الدكتور محمد بهاء الدين باشات - المعاملة بالمثل فى القانون الدولى الجنائى - رسالة دكتوراة - القاهرة سنة ١٩٧٤ - ص ٢١٣ .
(٢) راجع فى تفصيل الآراء حول الأصل اللغوى لهذه العبارة : الدكتور محمد بهاء الدين باشات - المرجع السابق - ص ٢١١ : ٢١٢ .
(٣) *Glaser : L'infraction : op. cit., p. 95.*

مرة ثانية في الاتفاقية المبرمة بين قس الدولتين في ٢٧ يونيو سنة ١٣٧٥ بمدينة Brugeo .

والمعاملة بالمثل ذات جنور تاريخية بعيدة : فقد عرفها البابليون ونص عليها تشريع حمورابي (مواد ١٩٦ - ٢٠٠) ، كما عرفت عند كل من الاغريق والقبائل العربية ، أما الرومان فلم يأخذوا بها ، وكانت تتضمن حجز الممتلكات أو الأشخاص كوسيلة انتقامية ردا على خطأ ارتكب من قبل دولة ضد الدولة المستخدمة ضدها ، وكان يحق للدولة أن تتوض أحد رعاياها في الانتقام بنفسه اذا اعتدى عليه في دولة أجنبية (٢) ، وعلى ذلك فهي تترد الى ما يسمى بقانون العدالة الخاصة Loi de Talion الذي أشرفا اليه ، ذاك القانون الذي ينبع من الطبيعة الانسانية السامية الى تحقيق العدالة المطلقة عن طريق انتصاص من المذنب دون تقص عن الدوافع أو الأسباب التي حملته الى اتيان ما فعل ، وذلك على عكس المعاملة بالمثل التي نرس للبريء ، وهكذا سرعان ما تميزت الأخيرة عن الأصل الذي أخذت عنه ، وكانت تأخذ البريء بخطيئة الآثم ، وقد بقي نطقها مقصورا على الأفراد استنادا الى الأصل المذكور في المراحل الأولى للمجتمع الدولي ، بحيث اذا أنكرت العدالة من حاكم مختص على أجنبي مضرور ، فإن الأخذ بهذه الفكرة وبالأصل المستند اليه ، كان يقود الى وجوب وضع الأفراد الذين يتمتعون قانونا بحماية هذا الحاكم في الخارج في وضع لا يمكنهم من الاستفادة بتلك الحماية ، حتى تصل مظلمتهم الى الحاكم المشار اليه ، فيضطر الى اقرار العدالة للاجنبي الذي أنكرت عليه من قبل (٣) ، وفي المراحل الحديثة للمجتمع الدولي انتقلت فكرة

(١) الدكتور محمد بهاء الدين باشات - المرجع السابق - ص ٢١٢
(٢) الدكتور محمد محمود خلف ، - المرجع السابق - ص ٨٨ .
(٣) الدكتور محمد بهاء الدين باشات - المرجع السابق - ص ٢١٢

المعاملة بالمثل من نطاق الأفراد الى نطاق الدول ، واعتبرها « قاتبل Vattel » وسيلة خاصة تحقق بها الدولة العدالة لنفسها اذا عجزت عن الحصول على ترضية مناسبة لما أصابها من ضرر^(١) ، وهي تتفق - في نظره - مع اعتبارات العدالة وتصلح أساسا للعلاقات الدولية . بيد أنه تبقى بعد ذلك حقيقة واضحة : هي أنه اذا كان من حق الدولة أن تعاقب ، فانه لا يصح أن تذهب في هذا النطاق الى أبعد من الحد اللازم لأمنها ، واذا كان من الممكن لمبدأ العدالة الخاصة أن يحقق العدالة في ربوع الأمة الواحدة ، فانه يعجز عن كفالتها بين الأمم . لأنه في الحالة الأولى لا يصيب غير المذنب ، بينما لا يس في الثانية سوى الرىء ، ومن هنا يبين أن التمسك بهذا المبدأ في الوضع الراهن للعلاقات الدولية ، قد أسى منافيا لطبيعة هذه العلاقات ، ويترتب على هذا تسرب الشك الى المعاملة بالمثل بحسبانها متفرعة عنه . وقد تنبه الباحثون الى تلك الحقيقة . وأحاضوا تطبيقها بالعديد من الشروط ، وفي مقدمتها شرط التناسب بين الأذى والرد كما سنفصل من بعد .

وعلى ضوء ما سبق من تحليل تقرر أن المعاملة بالمثل قد شهدت مرحلتين من مراحل التطور : كانت في أولاهما قاصرة على الأفراد ، ثم قفزت في تانيتهما الى مجال الدول ، وأصبحت تفهم - في الفقه الدولي التقليدى - على أنها خروج دولة على حق دولة ثانية ودا على خروج مماثل من جانب الدولة الأخيرة ، دون أن تظهر منها - بصفة عامة - ثمة اشارة الى قاعدة القانون .

وأخيرا .. فقد خطت فكرة المعاملة بالمثل خطوة أكثر اتساعا ،

(١) الدكتور محمد بهاء الدين اشات - المرجع السابق - نفس الموضع .

متوخية التعلق بأهداب القانون ، بحيث لا تكون تحقيقا لعدالة عمياء
Justice aveugle بين الدول ، بعيدا عن ضوابط القانون ،
وأصبح الفقه الدولي الحديث - على طريق التضييق من نطاقها بعد
انحصاره تماما في المجال الداخلي - يراها في كل خروج دولة على
قاعدة القانون العادية اضرارا بدولة ثانية ردا على خروج مماثل من
جانب تلك الأخيرة^(١) ، وقد تبنى معهد القانون الدولي هذا المنهوم
الأخير ، وأدلى بتعريف للمعاملة بالمثل وذلك في قرار صدره في أكتوبر
سنة ١٩٣٤ ، بقرر فيه أنها « تدابير قهرية - تنطوي على مخالفة
للقواعد العادية لقانون الشعوب - تتخذها دولة في أعقاب وقوع
عدوان عليها يصيبها بالضرر ، من جانب دولة أخرى . مستهدفة بذلك
اجبار الدولة المعتدية على الكف عن عدوانها والتزام محارم
القانون^(٢) » .

١١ - شروطها وذاتيتها :

قلنا ان الفقه الحديث يتجه الى وضع الضوابط القانونية للتمسك

(١) الدكتور محمد بهاء الدين باشات - المرجع السابق . ص ٢٠٩ ،
٢١٠ . وقد اثير في هذا الصدد ايضا التساؤل حول حكم الحرب
الاذاعية او الشائعات التي تطلقها إحدى الدول على غيرها من أعضاء
الجماعة الدولية ، وذلك بمناسبة ما كانت توجهه اذاعة صوت أمريكا منذ
فبراير سنة ١٩٤٧ ضد الاتحاد السوفيتي : ردا على انتهاكه لنصوص
اتفاقية « روزفلت لتيفنيسوف » سنة ١٩٢٣ . راجع الدكتور
محمد محمود خلف - المرجع السابق - ص ٦٥ ، وفي تفصيل أكثر :
الدكتور محمد عزيز شكري والدكتور حسن اليراهيم : قضايا معاصرة
في السياسة الدولية - الكويت سنة ١٩٧٢ - ص ١٨١ وما بعدها .

(٢) "Les represailles sont des mesures de contrainte,
derogatoires aux règles ordinaires du Droit des gens.
prises par un Etat à la suite d'actes illicites commis à
son prejudice par un autre Etat. et ayant pour but d'im-
poser à celui-ci au moyen d'un dommage le respect du
droit". Institut de Droit International, Annuaire 1934.
p. 708

بالمعاملة بالمثل ، ايمانا منه بعدم ضرورتها لحل المازعات الدولية ،
وتمهيدا لزوالها كلية أسوة بما حدث في القانون الداخلي ، وسعيا
نحو قرار قانون دولي يكفل الاحترام المتبادل بين أعضاء المجتمع
الذي يحكمه ، وفي هذا السبيل ، نراه يضع عددا من الضوابط أو
الفيوز عند الانجواء اليها ، كما نراه يكثر منها في فترات الحروب .

ويشترط لاستعمال المعاملة بالمثل - بصفة عامة - ما يلي :

١. أولا : أن تكون ردا على فعل غير مشروع ، أى على فعل يعد
جريمة دولية .

ثانيا : أن يكون هناك تناسبا بين الاجراءات أو التدابير المتخذة
من جانب الدولة المعتدى عليها ، وبين العدوان الذي لحق بها .

ثالثا : أن تكون هذه التدابير لازمة لتعويضها عما أصابها من
ضرر ، وبعبارة أخرى يجب أن يكون اقتضاؤها لمثل هذا التعويض
مستحيلا عن طريق التحكيم أو المفاوضات الدبلوماسية^(١) .

(١) وقد أبدت محكمة التحكيم - في عهد عصبة الأمم - هذه
الشروط ، في حكم لها أصدرته بتاريخ ٢١ يوليو سنة ١٩٢٨ . بصدد
دعوى رفعتها البرتغال ضد ألمانيا ، نتيجة لغزو الجيوش الألمانية لانجولا
البرتغالية ، وقد دفعت ألمانيا مسئوليتها بأن مثل هذا الغزو كان مشروعا
استنادا الى فكرة المعاملة بالمثل ، وهنا حددت المحكمة هذه الشروط
فيما يلي :

(أ) أن يكون الدافع الى استعمالها هو سبق ارتكاب فعل غير
مشروع بمقتضى القانون على الدولة المعتدى عليها .
(ب) أن تقرم الدولة المعتدى عليها بإنذار الدولة المعتدية بالكف عن
عدوانها أو تعويضها دون الاستجابة الى هذا الإنذار .
(ج) أن يكون هناك تناسبا بين أفعال المعاملة بالمثل والجريمة
للمرتكبة سلفا .

أما إذا استخدمت المعاملة بالمثل في زمن الحرب ، فإنه ينبغي أن
توافر الشروط الآتية بالإضافة الى ما سبق من شروط :

أولاً : ألا تتضمن التدابير المستعملة على أساس المعاملة بالمثل
أعمالاً وحشية أو غير إنسانية بحيث تعد من الجرائم المنصوص عليها
في القوانين العامة للحرب ، مثل النهب ، وقتل الأبرياء ، والتخريب
المنظم للأموال ، واستعمال السم ، والأسلحة الغير مشروعة .. الخ .

ثانياً : أن تكون تنفيذا لأمر صادر من قائد الجيش ، أو قائد
أحدى فرقته ، أو ضابط عظيم على الأقل .

ثالثاً : ألا تكون مستندة الى دوافع قديمة مترسبة من حرب
سابقة ، بمعنى أن تكون هناك ثمة علاقة سببية بينها وبين ظروف الزمان
والمكان وكافة الملابسات الدولية القائمة عند وقوعها .

رابعاً : ألا يعهد بأمر استعمالها الى أفراد الشعب ، بمعنى أن
يقوم بها رجال الجيش أو الأمن ، لأن الحرب علاقة بين دولتين ،
ونست بين أفراد كلتيهما^(١) .

(د) ألا يكون هناك تعهد سابقا من جانب الدولة المعتدى عليها
بعدم اللجوء الى المعاملة بالمثل .
راجع : Glaser : L'infraction : op. cit., p. 79.

(١) Glaser : L'infraction, op. cit., pp. 100. والدكتور محمد محيى
الدين عوض - المرجع السابق - ٣٠٦ ، والدكتور حميد السعدى -
المرجع السابق - ص ٣٠١ ، والدكتور محمد بهاء الدين بأشات - المرجع
السابق - ص ٢١٥ وما بعدها ، والدكتور محمد محمود خلف - المرجع
السابق - ص ١٠١ ، وتجدر الإشارة الى أن الشروط المتقدمة هي
محض اجتهادات فقهية نتيجة لاختلاف الجهود الدولية في النص عليها
ضمن معاهدة دولية ، وقد بذلت جهود كبيرة منذ الحرب الاوربية سنة
١٨٧٤ اننى عقد في نهايتها مؤتمر بروكسل لوضع مثل هذه الشروط ،

هذا عن الشروط الواجب توافرها في المعاملة بالمثل بصفة عامة ، وبصفة خاصة أثناء الحروب ، ويترتب على فهم هذه الشروط الامام الصحيح بالفكرة التي تقوم عليها ، وهو ما يساهم في التفرقة بينهما وبين ما قد يختلط بها من تدابير أخرى ، مثل رد الفعل العكسي ، والدفاع الشرعي .

فهي تختلف عن رد الفعل العكسي ~~مما سبق~~ في أن هذا الأخير لا ينطوي على تدابير مخالفة للقانون ، اذ هو يفترض تعارضا بين مصالح دولتين ، فتتخذ احدهما تجاه الأخرى تدابير غير ودية وغير منافية للقانون في ذات الوقت ، فترد عليها الدولة الأخرى بأجراءات من نفس الطبيعة ، مثال ذلك أن ترفع دولة تعرضتها للحركة على بضائع دولة ردا على سلوك مماثل وسابق من جانب تلك الأخيرة ، دون أن ينطوي الأمر على اخلال بمعاهدة دولية بينهما في هذا الصدد ، أو أن تمنع دولة رعايا أو منقولات دولة من المرور باقليمها ردا على فعل مماثل آتته الدولة الأخرى (١) .

كي تكون واجبة الاحترام في حروب قادمة، ولكن لم يتضمن الاعلان الصادر عنه ايا منها. وتكررت هذه الجهود في مؤتمر لاهاي سنة ١٨٩٩ : سنة ١٩٠٧ ، ولكن لم تتضمن الاتفاقيات الصادرة عنهما اية اشارة الى هذه الشروط ايضا . راجع : Glaser : L'infraction, op. cit., p. 99-103. (١) ومن الأمثلة الواقعية لمثل هذا الاجراء ما حدث بين الاتحاد السوفيتي من ناحية وكل من انجلترا والولايات المتحدة من ناحية أخرى، فقد فرض السوفيت بضعة قيود على حرية تنقل رعايا الدولتين الأخيرتين في داخل الجمهوريات السوفيتية ، وهنا قامت كل من الدولتين المذكورتين بالرد على ذلك باجراء مماثل ، فحظرت الولايات المتحدة على الرعايا السوفيت ارتياد حوالى ٢٧٪ من اقليمها ، ردا على حظر السوفيت ارتياد الرعايا الامريكان لحوالى ٣٠٪ من اقليمها .

راجع : Glaser : L'infraction, op. cit., p. 96 note (102).

والدكتور محمد محمود خنف - المرجع السابق . ص ٩٠ وما بعدها

أما عن العلاقة بين المعاملة بالمثل والدفاع الشرعي فهي تشبه معه في أمرين وتختلف عنه في أمرين أيضا : أما عن وجهي الشبه فيتعلقان بأساس وسبب كل منهما ، فأساسهما هو مبدأ حماية الحق باليد self help وسيبهما هو سبق صدور فعل غير مشروع ، أما عن وجهي الاختلاف فهما يتعلقان بالوسيلة والموضوع : فبينما يفترض الدفاع الشرعي مقاومة اعتداء على وشك الوقوع ، أو وقع ونه يتتبعه بعد ، فإن المعاملة بالمثل هي محض اجراء قسري لا رغام الدولة المعتدية على ترك عدوانها والكف عن مسلكها المناقض للقانون مع تعريض الدولة المجنى عليها (١) .

١٢ - صورتها :

تتخذ المعاملة بالمثل إحدى صورتين : تقع أولاها في وقت الحرب ، وتحدث ثائتها في وقت السلم ، وتفصل الحديث عنهما تباعا :

أولا : في وقت الحرب : تكون المعاملة بالمثل في وقت الحرب وسيلة لحمل الخصم على احترام قواعد القانون الدولي الخاصة بالحرب ، وذلك خلال ممارسته للعمليات العسكرية . وتتركز حكمة إباحتها في حمل طرفي الحرب على احترام قواعدهما . عن طريق إحساسهما الدائم بأن مخالفة تلك القواعد سوف يعرض الطرف للمخالف للمعاملة بالمثل فيمتنع بالتالي عن إتيانها (٢) .

(١) Glaser : L'intraccon, op. cit., p. 96-97. والدكتور محمد

محيي الدين عوض - المرجع السابق - ص ٢٠١ - ٢٠٢ . والدكتور حميد النعدي المرجع السابق - ص ٢٠٠ .

(٢) الدكتور محمد بهاء الدين باشات - المرجع السابق - ص ٢١٥

وقد نصت المادة الثانية والعشرون من النظام الملحق باتفاقية لاهاي سنة ١٩٠٧ - الخاصة بحقوق وواجبات القوات المتحاربة والمحايدة وقت الحرب البرية - على أن ليس للمتحاربين حق مطلق في اختيار الوسائل اللازمة للاضرار بالعدو ، وقد اعتر هذا النص تقنيا لعرف سائد بين الدولة المتعدية بشأن السلوك الواجب الاتباع أثناء سير العمليات العسكرية : واستنادا الى هذا المبدأ يفرق الفقه الدولي بين صورتين المعاملة بالمثل في وقت الحرب ، تكون في أولاهما مباحة في الثانية محرمة : وتكون الأولى - وفقا لنصوص النظام المشار اليه الذي قن هذا الاتجاه النقي - في ثلاث حالات : تتعلق أولاهما بأسرى الحرب - وتنص عليها المواد ٥ ، ٦ ، ٧ من النظام المشار اليه - وتتناول جملة قواعد يجمعها التبادل في الالتزام بها ، حتى لا يضطر الطرف المخالف خصمه الآخر الى اللجوء الى المعاملة بالمثل ، وتصل الثانية بالأطباء والمرضى العاملين ضمن القوات المحاربة والأسرى والمدنيين ، وقد أجاز النظام المشار اليه - خلافا لاتفاقية جنيف - أسرهم حتى يتم التخلي عن اجراء مماثل من جانب الخصم ، أما الأخيرة فتحدث عن حالات قصف المدن غير المحصنة والمراكز السكانية التي يختلط فيها المدنيون بالعسكريين - مواد ٢٥ - ٢٧ - مقرررة إباحتها (١) . وفي بيان معيار التحريم - الصورة الثانية - اختلف الفقه في تحديده : فمن قائل بالاستناد الى الاخلاق بحيث تعد المعاملة بالمثل غير مشروعة اذا كانت تستهجنها المبادئ الاخلاقية ، ويؤخذ على هذا الرأي خلطه بين مصدر القاعدة القانونية وأساسها ، فالأخلاق تصلح أساسا ولا تكون مصدرا لها ، وتلافيا لهذا الاعتراض ذهب رأى آخر الى أن معيار التحريم انما يكمن في قاعدة القانون الوضعية سواء كان مصدرها

(١) ثار خلاف في الفقه الدولي حول وجوب اعداد الخصم قبل الرد على عدوانه أو عدم وجوبه . راجع في تفصيل هذا الخلاف الدكتور محمد بهاء الدين باشات - المرجع السابق - ص ٢١٦ .

مكتوباً - كالمعاهدات والاتفاقات الدولية - أو عرفياً ، وقد تضمنت اتفاقيات جنيف سنة ١٩٩٢ ، سنة ١٩٤٩ بضعة صور للمعاملة بالمثل الغير مباحة ، من ذلك ما نصت عليه الاتفاقية الرابعة من الاتفاقيات الاخيرة - من عدم جواز استعمال المعاملة بالمثل ضد الافراد ، وعدم أخذهم كرهائن (١) ، وكذلك بالنسبة لاسرى الحرب وللأسرى المدنيين خارج نطاق الاباحة المتعارف عليه ، وبالنسبة للجرحى والمرضى والفرقى ، ومراكز القوات المسلحة ، والسفن الحربية المتنقلة ، والقوات المسلحة الموجودة في عرض البحر (٢) .

ثانياً : في وقت السلم : تفرض المعاملة بالمثل في وقت السلم - كقاعدة - عدم اللجوء الى القوة المسلحة ، وتتخذ بدورها احدي صورتين : تتجرد في اولاهما من القوة المسلحة ، وتقرن في الثانية باستخدامها ، وتعتبر الاولى مجرد اجراءات بوليسية أو قسرية تنطوي على مخالفة لقاعدة من قواعد القانون الدولي ، وهي قد تكون ايجابية مثل وضع أموال الدولة الاولى أو أموال رعاياها الموجودة في الدولة الثانية تحت الحراسة ، وقض العلاقات التجارية والبريدية والبرقية ، وطرده أو ابعاد رعايا الدولة الاولى الموجودين في اقليم الدولة الثانية ، كما قد تكون سلبية مثل الامتناع عن تنفيذ معاهدة ، وفي كلتا الصورتين لا تنطوي على مخالفة لقاعدة دولية جنائية ، وانما لقاعدة

(١) راجع المادتين (٣٣ ، ٣٤) من هذه الاتفاقية ، وهما تتضمنان مخالفة لما كان منصوحاً عليه ضمن طائفة جرائم الحرب التي عدتها لجنة المسئوليات المنبثقة عن المؤتمر التمهيدى للسلام سنة ١٩١٩ والتي كانت تحرم الاجهاز على الرهائن دون احتجازهم .

(٢) راجع المادة (٤٦) من الاتفاقية الاولى من اتفاقيات جنيف سنة ١٩٤٩ ، والمادة (٤٧) من الاتفاقية الثانية ، والمادة (١٤٦) من الاتفاقية الرابعة .

مدنية توجب التعويض (١) . أما الصورة الثانية فهي تلك التي تترن باللجوء الى القوة بحيث تقترب من الحرب دون اعلانها ، وقد تستخدم في ذلك القوة البحرية مثل احتجاز سفن دولة أخرى أثناء مرورها بالمياه الاقليمية والاستيلاء على ما فيها من شحنات Embargo كما قد تقوم بما يسمى بالحصار البحري السلمى Blocus Pacifique الذى يتخذ صورة محاصرة القوة البحرية للدولة موافقاً لدولة أخرى وشواطئها للحيلولة بينها وبين الاتصال بالعالم الخارجى وادغامها بالتالى على تقديم ترضيت مطلوبة (٢) .

وأما كانت الصورة التي تتخذها المعاملة بالمثل في وقت السلم فقد أصبحت محل هجوم الفقه الدولى بسبب أنها تقود - وخاصة في صورتها الثانية - الى الحرب ، مما يفتون على مخالفة لنص المادة (١٢ / ١) من عهد عصبة الأمم ، ولنصوص المواد (١ / ١ ، ٤ / ٢ ، ٣٧ ، ٣٩) من ميثاق الأمم المتحدة : «هى تجمع كلها على عدم جواز اللجوء الى القوة لنقض المنازعات الدلية ، وبذل الجهود السلمية

(١) الدكتور محمد بهاء الدين باشات - المرجع السابق - ص ٢٢٠ ، ٢٢١ . ومن أمثلة ذلك أيضاً فرض الحصار على السفن التجارية كما حدث في ابريل سنة ١٩٦٠ عندما قاطع عمال الشحن والتفريغ الأمريكان في ميناء نيويورك السفينة المصرية (كليوباترا) ومنعوا عن بحارتها الغذاء ، كما امتنعوا عن تفريغها وارشادها للانسحاب ، وقد كان هؤلاء العمال موالين للصهيونية العالمية ، واستهدفوا من هذا الاجراء الضغط على الحكومة المصرية للسماح للشحن الإسرائيلية ، والبضائع الاسرائيلية المنقولة على سفن اجنبية ، بالمرور في قناة السويس ، ودامت المقاطعة عشرين يوماً ، وردا على ذلك اتخذ اتحاد العمال العرب قراراً بمقاطعة السفن الأمريكية في جميع الموانئ العربية اعتباراً من ٢٩ ابريل سنة ١٩٦٠ ، دامت بدورها سبعة أيام ، اضطرت بعدها الولايات المتحدة الى فك الحصار عن السفينة المصرية ، وأصدر رئيس اتحاد العمال الأمريكى قراراً بتفريغها .

راجع : الدكتور محمد محيى الدين عوض - المرجع السابق - ص ٣٠٢ ، ٣٠٤ .

(٢) الدكتور محمد بهاء الدين باشات - المرجع السابق - ص ٢٢٢

والتضائية لحلها (١) ، كما أن مجلس الأمن قد ذهب الى عدم شرعيتها في قضية مضيق « كورفو » Corfou سنة ١٩٤٦ (٢) ، على الرغم من سبق اعتراف محكمتي فيرمبرج وطوكيو أثناء محاكمات الحرب العالمية الثانية ، وتوالت بعد ذلك قراراته الممثلة في عديد من الشكاوى التي قدمت اليه ، كما حدث في قضية الجمهورية العربية اليمنية ضد بريطانيا عندما هاجمت الأخيرة مدينة « جريب » في مارس ١٩٦٤ بضجة الرد على هجوم سابق من الحكومة اليمنية على دولة يبحان - إحدى الدول التي كانت ضمن اتحاد الجنوب العربي التي اضطلعت بريطانيا

Glaser : L'infraction, op. cit., p. 99.

(١)

(٢) تلخص وقائع هذه القضية في أن مدعية البحر الابنانية اطلقت نيرانها بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٤١ على سفينتين حربيتين بريطانيتين أثناء مرورهما بالمياه الاقليمية الابنانية ، واختلفت حكومتا الدولتين في احقية هذا المرور البريء ، واصررت كلتاها على موقفها ، وتاكيدا للحق الذي ادعته الحكومة البريطانية ارسلت في ٢٢ أكتوبر من نفس العام ، أربع سفن حربية للمرور بات المكان لاجتبار نوايا الحكومة الابنانية ، فتعرضت اثنتان منها لالغام بحرية ناسفة ترتب على انفجارها مصرع خمسة وأربعين شخصا، وجرح اثنين وأربعين آخرين، وقد ردت بريطانيا على ذلك بارسال عدد من كاسحات الألغام لتطهير ميناء « كورفو » الذي حدثت فيه تلك الواقعة ، ثم تقدمت بشكوى الى مجلس الأمن ، احوالها الى محكمة العدل الدولية ، وقد تصدت تلك الأخيرة لبحث القضية وكان عليها أن تفصل في أمرين : الأول : هو مدى مخالفة حكومة البانيا لقواعد القانون الدولي عندما بثت الألغام دون تنبيه السفن المارة بالمضيق المذكور ، والثاني : هو مدى مخالفة حكومة بريطانيا لتلك القواعد أيضا عندما أرسلت كاسحات الألغام لتطهيره بالقوة ، وقد حكمت المحكمة بمسؤولية البانيا عن حادث الانفجار المذكور ، وانكرت على بريطانيا حقها في تطهير المضيق من الألغام بالقوة ، بحجة أن حق التدخل الذي تدعيه بريطانيا - والذي اعتبرته من قبيل المعاملة بالمثل - ليس إلا استعراضا لسياسة القوة التي أدت فيما مضى الى التعسف في استعماله بطريقة فاحشة ، والتي لا يمكنها - مهما كانت الثغرات القائمة في التنظيم الدولي - أن تجد لها مكانا في القانون .

بمسئولية الدفاع عنها ^(١) . وفي قضايا أخرى عديدة ، مثل العدوان
الامريكى على فيتنام سنة ١٩٦٥ ، والاسرائيلى على قرية السبعون في
الاردن سنة ١٩٦٦ ، وعلى لبنان سنة ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، سنة ١٩٧٠ ،
سنة ١٩٧٢ ^(١) .

١٢ - تقديرها :

سلف القول ان المعاملة بالمثل تجد أساسها في قانون العدالة
الخاصة الذى يعنى أخذ الحق باليد ، ذاك القانون الذى ساد في فجر
القانون الجنائى الداخلى ، ثم عدل عنه بظهور القضاء الجنائى الذى
عهد اليه بمهمة اقرار النظام واشاعة العدل عن طريق ارجاع الحق الى
ساحبه دون لجوء الى القوة ، فهل يجد مثل هذا التطور صدى في
لمجال الدولى ؟ وبعبارة أخرى هل تظل المعاملة بالمثل مبيها لاباحة
الجريمة الدولية ؟

يرى البعض أن اللجوء الى المعاملة تالمثل قد يكون ضروريا في
حالتين : الأولى . أن يكون اللجوء الى القانون مستحيلا أو شبه
مستحيل لاقتضاء الحق ، وحينئذ تعتبر الوسيلة الوحيدة لاجبار
الخصم على احترام قواعد القانون الدولى ، وتكشف أحداث الحرب
العالمية الثانية عن هذه الحقيقة ، حيث لجأ الألمان الى الامعان في ارتكاب

(راجع الدكتور محمد بهاء الدين اشارة - المرجع السابق - ص ٣٣٤
والدكتور محمد خلف - المرجع السابق - ص ٥٦ وما بعدها ، والدكتورة
عائشة رائب ، بعض الجوانب القانونية في النزاع العربى الاسرائيلى -
القاهرة سنة ١٩٦٩ - ص ٨٣ وما بعدها .

(١) راجع في تاريخ هذا النزاع :

Dr. Boutrus Ghali : The Anglo-Yemen dispute. Revue Egypt
inne de droit international, -055, p. 1 and foll.

(٢) راجع في تفصيل أو في : الدكتور محمد بهاء الدين باشات -
المرجع السابق - ص ٣٣٦ وما بعدها .

العديد من الجرائم الدولية بوسائل بربرية وحشية ، ولم يكن لهم من هدف سوى اشاعة الرعب والفرع بين أفراد الجمهور المدني البريء لدول الحلفاء : مثل قصف المدن المفتوحة ، فاذا قيل بعدم شرعية المعاملة بالمثل ، فان ذلك سيقود الى تشجيع المحارب على الاسترسال في مقارنة الافعال المخالفة للقانون الدولي ، والى اضطرار المعتدى عليه الى الرد عليها بمثلها ، وتكون النتيجة فناء البشرية وتدمير حضارتها (١) . !! والثانية : ان تكون بقصد التخفيف من غلواء المعتدى ، وعدم ابترسالة في افعاله العدوانية ، وقد اثرت هذه الوسيلة في أثناء الحرب العالمية الأولى عندما هددت انجلترا وفرنسا ألمانيا باللجوء الى المعاملة بالمثل للحد من اسرافها في العدوان ، مما حمل تلك الاخيرة على تخفيف القيود القاسية عن أسرى الحرب ، والغلاء معسكرات بولونيا وكورلاند للاكرام ، واعادة عدد من الفرنسيين المبعدين الى وطنهم .

ويرى البعض الآخر أن فكرة المعاملة بالمثل لم تعد تستقيم مع التطور الحديث للجماعة الدولية في عهد ما بعد الحرب العالمية الثانية وفي ظل نصوص ميثاق الأمم المتحدة ، الذي يحرم في المادة (٤/٢) استخدام للقوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية ، اذا كان ذلك بقصد تهديد الوحدة الإقليمية أو الاستقلال السياسي أو بأي طريق

(١) وقد شهدت الحرب العالمية الأولى - كذلك - عددا من الجرائم الوحشية في كل من تلجيكا وصربيا واليونان ورومانيا وأرمينيا واقاطعات الفرنسية المحتلة من جانب الالمان ، وذلك تحت ستار المعاملة بالمثل ، كما اعتبر الالمان من قبيل المعاملة بالمثل ابعاد الجمهور المدني من الفرنسيين والبلجيكي مما دفع الحلفاء الى اتخاذ اجراءات مقابلة استنادا الى عين الاساس . راجع الدكتور محمد محيي الدين عوض - المرجع السابق ص ٣١١ .

آخر لا يتفق وأهداف الأمم المتحدة (١) . ويرى البعض (٢) أن مثل هذا النص قد حل محل نصوص عهد عصبة الأمم التي كانت قيد حق الحرب ولا تحرمه ، وذهب بتحريمه استخدام القوة وليس الحرب فقط الى أبعد مما ذهبت اليه المصادر الاتفاقية والعرفية للقاعدة المنظمة لاستخدام القوة المسلحة فيما بين الحريين ، وفضلا عن هذا فإن لهذا النص قيمة جنائية باعتبار أن ميثاق الأمم المتحدة - انذى تضمنه - إنما يعد قانونا للمجتمع الدولي ، ينطبق على جميع أعضائه حتى من لم يكن منهم طرفا في الوثيقة أو عضوا في المنظمة الدولية (٣) .

ونحن نؤيد هذا الرأي الأخير ، ونرفض استخدام القوة لنيل الحقوق حرصا على سيادة القانون من ناحية ، وحدا من أعمال الثأر انتبادة والمتلاحقة من ناحية أخرى ، ولكن هذا القول ان صدق على المجتمع الداخلى بغير جدال لوجود ملطة عليا تسهر عليه رعاية المصالح والفصل فيما عسى أن ينشأ من نزاع ، فانه لا يصدق على المجتمع الدولي في وضعه الراهن ، ولا خروج من هذا المأزق الا بشحذ الهمم وتذليل كافة العقبات التي تعترض انشاء القضاء الدولي الجنائي ، حتى يكون ملاذا لكل عضو من أعضاء الجماعة الدولية أصابه ضرر من جراء عدوان بادره به عضو آخر : ولقد بذلت جهود

"Les membres de l'organisation s'abstiennent, dans leurs (١) relations internationales, de recourir à la menace ou de l'emploi de la force contre l'intégrité territoriale ou l'indépendance de la force contre l'intégrité territoriale ou l'indépendance politique de tout Etat, soit de tout autre manière incompatible avec les buts des Nations Unies".

(٢) الدكتور محمد بهاء الدين باشات - المرجع السابق - ص ٣٦٧.

(٣) راجع في تفصيل وتحليل أوفى : الدكتور محمد بهاء الدين باشات

- المرجع السابق - ص ٢٦٨ وما بعدها .

مضنية صوب إنشاء هذا النوع من القضاء منذ الماضي البعيد حتى اليوم، فلتصديق التوايا وتبجه بجرأة سريعة وحاسمة نحو انشائه (١).

المبحث الثاني

الدفاع الشرعى

١٤ - تمهيد وتقسيم :- يعتبر الدفاع الشرعى احدى الصور التى يتخذها حق الدولة فى البقاء (٢) ، بل فانه أهم هذه الصور جميعها ، ذلك ان المجتمع الدولى كان يفتقر الى تنظيم محكم فى كل من العصور القديمة والوسطى وحتى مطلع العصور الحديثة ، وكان اللجوء الى القوة هو الأساس الذى يحكم العلاقات بين أعضاء المجتمع الدولى ، ولم يكن هناك من المواثيق الدولية ما يحظر بشكل قاطع اللجوء اليها أو حتى مجرد التهديد بها ، ونساذ « حق الحرب » حيناً من الدهر غير قصير ، واندثر تماماً حق الدفاع الشرعى ، الى أن ظفر المجتمع الدولى بتنظيم قانونى معقول تعدّ حرين عالميتين طاحنتين (٣) ، كادتا أن تقضيا على الجنس البشرى تماماً ، أعقب الأولى نشوء « عصبة الأمم » - التى لم تفلح فى تجنب العالم لهيب حرب تالية - وتلا الثانية تشييد منظمة « الامم

(١) راجع مؤلفنا فى « القضاء الدولى الجنائى » سالف الذكر رقم ٦٣ وما بعده ص ١٠٢ وما بعدها ، والدكتور محمد محمود خلف - المرجع السابق - ص ١٠٨ .

(٢) ومن بين هذه الصور أيضاً : حالة الضرورة ، والمساعدة الذاتية والتدخل ، والمعاملة بالمثل .

(٣) راجع : الدكتور احمد موسى : على هامش حق الدفاع عن النفس واستعمال الاسلحة النووية . المجلة المصرية للقانون الدولى - سنة ١٩٦٢ - ص ١ وما بعدها .

المتحدة التي نص ميثاقها على تحريم اللجوء الى القوة صراحة في المادة (٢٠/٤) ونص على استثناء الدفاع الشرعي من هذا التحريم في المادة (٥١) .

وسوف نتعرض لدراسة حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي بقدر معقول من التفصيل ، نستقرئ فيه تاريخه ، وطبيعته ، وذاتيته ، وشروطه ، وآثاره ، ثم نخرج على فكرة الدفاع الشرعي اجماعاً ، ومدى رقابة مجلس الامن على استعماله . وقبل التصدي لبحث هذه الموضوعات نلقى نظرة مزرية على مفهومه في القانون الجنائي الداخلي .

١٥ - مفهومه في القانون الجنائي الداخلي :

يتلخص مفهوم الدفاع الشرعي في القانون الجنائي الداخلي في كونه حقاً لكل انسان يهدد بخطر حال غير مشروع ، على نفسه أو ماله ، أو نفس الغير أو ماله ، بحيث يمكنه درء هذا الخطر ، للحيلولة دون استحالة الى ضرر . أو للحيلولة دون الاستمرار في تفاقمه . وهو يفترض حصول فعلين هما : الاعتداء والدفاع ، ويستلزم القانون توافر بضعة شروط في كلا الفعلين : فبالنسبة لفعل الاعتداء يشترط فيه أن يكون منظوياً على خطر حال غير مشروع ، أي على فعل يهدد بالاعتداء على حق يحميه القانون ، بشرط أن يكون ذلك وشيك الوقوع ، فلا يعد في الصورة الاولى انتقاماً لا يقره المشرع ، ويستطيع المعتدى عليه بعد في الصورة الاولى انتقاماً لا يقره المشرع ، ويستطيع لمعتدى عليه في الثانية الاحتماء بالسلطة العامة . وبالنسبة لفعل الدفاع يجب أن يكون لازماً ومتناسباً مع فعل الاعتداء : ويكون لازماً اذا لم تكن هناك أية وسيلة أمام المدافع لتفادي الخطر أو تفاقمه الا باللجوء الى الجريمة ، التي تعد مشرعة حينئذ ، ويكون متناسباً اذا كان يكافئ قدر الاعتداء

لا يجاوز ، فان حدث مثل هذا التجاوز سئل المدافع عن القسدر لزائد . وثمة قيود ترد على استعمال حق الدفاع الشرعى تتعلق بحظر تناوذة مأمورى الضبط القضائى ، ويحظر اللجوء الى القتل الا فى حالات معينة حصرها القانون .

هذا هو مفهوم الدفاع الشرعى فى القانون الداخلى ، فما هو مفهومه فى القانون الدولى الجنائى ؟

١٦ - مفهومه فى القانون الدولى الجنائى :

يتحصل مفهوم الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى فى كونه حقا يقرره القانون الدولى لأحد أعضائه الجماعة الدولية ، يتمثل فى استخدام القوة لصد عدوان مسلح ، بشرط أن يكون لازما لدركه ومتناسبا مع قدره ، على أن يتوقف عندما يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين (١) .

ويفصح هذا التعريف عن الشروط التى يتعين توافرها فى الدفاع الشرعى ، سواء ما تعلق منها بفعل الاعتداء أو بفعل الدفاع ، وعن مدى رقابة مجلس الأمن على توافر هذه الشروط ، كما أن الفقه الدولى قد اجتهد فى بيان ذاته ، وسوف يفصل هذه الأمور جميعا بعد الفراغ من استقراء تاريخه .

١٧ - تاريخه :

يرتبط تاريخ الدفاع الشرعى بتاريخ استخدام القوة لفض المنازعات الدولية ، فهو الوجه الآخر لتلك الوسيلة ويتناسب معه تناسبا

(١) الدكتور محمد محمود خنف - المرجع السابق - ص ١١٣ .

فكسيا : فحيث ساد اللجوء الى القوة - أى الى الحرب - اختفى حق الدفاع الشرعى ، وحيث ظهرت القيود على استخدامها بدأت فكرة الدفاع الشرعى فى الظهور بصورة متواضعة ، وحيث حرم اللجوء اليها مطلقا حظى الدفاع الشرعى بمكافة مرموقة .

وبتطبيق ذلك على التاريخ الانسانى قرر مبدئيا أن تحريم اللجوء الى القوة لم يتبلور بصورة واضحة ومحددة الا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث تضمن ميثاق الأمم المتحدة نصا صريحا على ذلك التحريم (م ٢/٤) واستثنى منه حالة الدفاع الشرعى (م ٥١) . أما قبل ذلك ومنذ فجر التاريخ ، فلم يكن اللجوء الى القوة محرما بصورة قاطعة ، باستثناء ما جاءت به الشريعة الاسلامية من تحريم ، وبالتالي لم تظهر فكرة الدفاع الشرعى بطريقة ملموسة .

وسوف نتقّب عن تاريخ الدفاع الشرعى منذ العصور القديمة حتى اليوم ، وذلك على مراحل ثلاثة : تسبق اولها عهد عصبة الأمم وتعلق الثانية بهذا العهد الأخير ، وتتصل الاخيرة بعهد الأمم المتحدة (١) .

المرحلة الاولى : قبل عصبة الأمم :

ساد « حق الحرب » فى العصور القديمة (٢) واعتبر اختصاصا

(١) الدكتور ويصا صالح : العدوان المسلح فى القانون الدولى . رسالة دكتوراه - القاهرة سنة ١٩٧٥ - ص ٢٨٥ وما بعدها ،
Jean Delvanis : La légitime défense en Droit International modern. Thèse, Paris 1970. p. 5 et ss.

(٢) وتعتبر حادثة قتل قابيل لهابيل أولى الجرائم فى الحياة البشرية وثمة أمثلة أخرى فى التاريخ الفرعونى ، وما تلاه من عصور : راجع :
المرحوم الاستاذ محمد أبو زهرة : نظرية الحرب فى الاسلام - المجلة

تمارسه، للدولة نفض ما عسى أن ينشأ بينها وبين غيرها من الدول،
وتقبله الفقهاء بحسبانه قانون العصر، ولم يتجاوز وظيفة القانون الدولي
التقليدى مجرد تنظيم ما ينجم عنها من آثار^(١)، ففي الهند القديمة لم
يكن من الجائز أن تشن الحرب لمجرد الرغبة في التوسع الإقليمى، ولا
ينجأ إليها إلا بعد مشاورات جدية، وفي الصين القديمة كانت لا تشب
الآن بين الدول المتساوية، فلا تجوز بين دولة إقطاعية وأخرى مقاطعاتها،
ولا بين أسرة الدول الصينية والبرابرة، وفي ظل هذه الظروف لم يكن
لحق الدفاع الشرعى ثمة وجود، لكونه عديم الجدوى، لأن الدولة قد
حولت نفسها تلقائيا هو أعم وأشمل منه، ألا وهو اختصاصها بحق
الحرب^(٢).

وقد واكب مطلع العصور الوسطى ظهور اتجاه نحو تقييد «حق
الحرب» المشار إليه، عن طريق ما عرف بالحرب العادلة
La guerre juste، وهى تلك التى يباح للدولة المجنى عليها إعلانها
بوصفها عقوبة تنزلها بالدولة التى انتهكت فى مواجهتها إحدى قواعد
القانون الدولى، ومن ثم فهى وسيلة لاستعادة هبة القانون، ونصرة
الحق، وقمع الظلم، وإقرار العدالة، حيث أسبغ عليها الفقهاء ذلك
التكييف^(٣)، الذى حظى بتأييد فقهاء الكنيسة^(٤)، مثل القديس «أوجيستين

المصرية للقانون الدولى - سنة ١٩٥٨ - ص ١٥ وما بعدها، والدكتور حامد
سلطان : الحرب فى نطاق القانون الدولى - نفس المجلة - سنة ١٩٦٩ -
ص ٢، ص ٥ وما بعدها.

(١) Delvanis : op. cit., p. 8.

(٢) الدكتور ويصا صالح - المرجع : السابق - ص ٣.

(٣) الدكتور محمد محمود خلف - المرجع السابق - ص ١٤٤.

(٤) راجع فى بيان أقوال هؤلاء الفقهاء مثل شيشرون، سوارز.

سان توماس الاكوينى، وفيتوريا ... Delvanis : op. cit., p. 9 et ss.

والدكتور ويصا صالح - المرجع السابق - ص ٤، ٥.

Augustin « في مؤلفه عن «مدينة الله La cité du Dieu»^(١) . ومع ذلك فإن نظرية الحرب العادلة بمفهومها المتقدم لم تؤد الى تنظيم قانونى فعال ، ولم تظهر فكرة الدفاع الشرعى في رحابها بمكانة لاثقة ، لأنها - أى الحرب العادلة - لم تقيد من حق الحرب على نحو واضح ، فظل اختصاصا تمارسه كل دولة ذات سيادة .

يبد أن حق الدفاع الشرعى قد وجد تسجيلا ظاهريا في الشريعة الإسلامية ، حيث عرّفته تحت اسم « دفع الصائل »^(٢) ، واعتبر من أسباب الإباحة بالمفهوم الحديث ، الذى لا يقف أثره عند مجرد اسقاط للعتوبة ، بل يجاوزه إلى تفى الصفة الاجرامية عن الفعل تماما^(٣) ، هو الأصل في مشروعيته قوله تعالى : « من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم »^(٤) وقول الرسول صلى الله عليه وسلم تطبيقا لذلك : « ولو أن أمراء أطلع بغير اذن ، فحذفته بعصاة ففقت عينه لم يكن عليك جناح » . ويجمع جمهور الفقهاء ، على وجوبه في حالة الاعتداء على العرض ، أما ان كان واقفيا على النفس فالجمهور يوجبه أيضا بينما يجيزه بعض المالكية وبعض الشافعية ، فان وقع على المال كان جائزا عند الجمهور مطلقا وواجبا

(١) راجع مؤلفنا في « القضاء الدولى الجنائى » سالف الذكر رقم ١١ ، ص ١٢ وما بعدها .

(٢) الدكتور أحمد فتحى بهنسى : المسئولية الجنائية في الفقه الإسلامى - القاهرة سنة ١٩٦٠ ص ١٥٣ . والدكتور محمد سلام مذكور : نظرية الإباحة عند الأصوليين والفقهاء . القاهرة سنة ١٩٦٥ ص ٤٧٩ .

(٣) المرحوم الاستاذ محمد أبو زهرة : العتوبة في الفقه الإسلامى ، القاهرة سنة ١٩٥٨ ، ص ٥٣٩ ، ومقالته عن : نظرية الحرب في الإسلام - سالف الذكر - ص ٦ .

Edmond Bobbath : Pour une théorie du droit international musulman : Revue égyptienne de droit international, 1950, p. 15 et ss.

(٤) سورة البقرة ، آية (١٩٤) .

عند بعضهم فيما له روح ^(١) . والعدوان في الاسلام محرم بطريقة قطعية — لكونه صورة من صور الظلم الذي يحرمه الله سبحانه وتعالى في كثير من الآيات القرآنية « مثل قوله تعالى : « ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين » ^(٢) « فان اتهموا فلا عدوان الا على الظالمين » ^(٣) « لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي » ^(٤) . أكثر من ذلك أن الاسلام يدعو الى السلام ويشجب الحروب ، من ذلك قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا ادخلوا فيها لسلم كافة » ^(٥) « ولا تقولوا لمن ألقى اليكم السلام لست مؤمنا تبتغون عرض الحياة الدنيا » ^(٦) ، « فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وأقوا اليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلا » ^(٧) . وقد فرق القرآن الكريم بين الحرب المشروعة وغير المشروعة ، مبيحا خوض عمار الأولى دولا الثانية ، وذلك استنادا الى قوله تعالى « قاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا

-
- (١) — الدكتور محمد سلام مذكور — المرجع السابق — ص ٤٩٧ .
 (٢) — سورة البقرة ، آية (١٩٠) .
 (٣) — سورة البقرة ، آية (١٩٣) .
 (٤) — سورة البقرة ، آية (٢٥٦) . وتكفي هذه الآية — وغيرها كثير — للرد على من يدعى أن الاسلام قد انتشر بحد السيف : راجع : الدكتور محمد عبد الله دراز : القانون الدولي والاسلام ، المجلة المصرية للقانون الدولي — سنة ١٩٤٩ ، ص ٢ ، ٥ ، المرحوم محمد اتو زهرة : نظرية الحرب — المقال السابق — ص ١١ ، الدكتور حامد سلطان — الحرب في نطاق القانون الدولي — المقال السابق — ص ١٣ وما بعدها وقد اعترف المشرقون أنفسهم بتلك الحقيقة ، من ذلك ما قاله « جورج Scelle » — وهو الذي ترجم القرآن الى الانجليزية — من أن « من يتحزى الاسباب التي من أجلها صادفت شريعة محمد ترحيبا لا مثيل له في انعام يجد أن هؤلاء الذين يتخيلون أنها قد انتشرت بحد السيف وحده إنما ينخدعون انخداعا عظيما . راجع : سيرتوماس ارنولد الدعوة الى الاسلام ، ترجمة الدكتور حسن ابراهيم حسن وعبد المجيد عابدين ، القاهرة سنة ١٩٥٧ — ص ١٦ ، والدكتور وهبه الزحيلي — آثار الحرب في الاسلام — دمشق سنة ١٩٦٥ — ص ٧٧ .
 (٥) — سورة البقرة ، آية (٢٠٨) .
 (٦) — سورة النساء ، (٩٤) .
 (٧) — سورة النساء ، آية (٩٠) .

تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين « (١) ، « ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم وهموا بإخراج الرسول وهم بدلاوكم أول مرة ، أتخشونهم فالله أحق أن تخشوه ان كنتم مؤمنين » (٢) ، وقد استخلص الفقهاء مشروعيتها في حالتين (٣) : تنطوي أولاها على الدفاع عن النفس استنادا الى قوله تعالى : « أذن الذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير ، الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق الا أن يقولوا ربنا الله » ، وتمثل الثانية في نصره شعب مسلم أو حليف عاجز عن الدفاع عن نفسه ، وذلك استنادا الى قوله تعالى : « وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من النساء والرجال والولدان الذين يقولون ، بنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها ، واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا » (٤) ، وفي الحالتين يشترط أن يكون العدوان حالا أو وشيك الحلول . ولا يكفي لمشروعية الدفاع أن تصدر عن المعتدى ثمة تصرفات غير ودية ، أو منطوية على اساءة أدبية ، وقد عنى القرآن الكريم ببيان هذا الشرط الجوهرى من شروط الخطر المرر للدفاع الترعى ، وذلك فى قوله تعالى : « ولا يجرمنكم شنآن قوم أن صدوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا ، وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم العدوان » (٥) . وصفوة القول أن الاسلام لا يقر ، حق الحرب « أيا كانت الغاية المستهرفة بها ، وعند اقراره لها فهو يشترط مشروعيتها ، ويحصرها فى حالتين اثنتين هما : الدفاع عن النفس ونصرة الملهوف ، وسوف نرى بعد ذلك أن هذا التحريم الالهى للحرب ، هو

(١) سورة البقرية آية (١٩٠) .

(٢) - سورة التوبة ، آية (١٣) .

(٣) - الدكتور محمد عبد الله دراز - المقال السابق - ص ٦ ، والدكتور حامد سلطان - أحكام القانون الدولى فى الشريعة الاسلامية ، القاهرة ، سنة ١٩٧٠ ، ص ١٦٢ ما بعدها .

(٤) - سورة الحج ، آية (٣٩) .

(٥) - سورة النساء ، آية (٩٥) .

(٦) - سورة المائدة ، آية (٨) .

الذي أخذ به ميثاق الأمم المتحدة بعد أربعة عشر قرناً من هجرة صاحب الدعوة الانسانية عليه الصلاة والسلام .

ويشهد التاريخ كثيراً من الحروب تشتعل بين لحظة وأخرى ، في بقاع شتى من الأرض ، لأسباب قافية ، مخلفة وراءها الكوارث تلو الكوارث ، طلباً للتوسع الاقليمي ، أو ثأراً لاهانة حاكم مفتعلة ، أو حرصاً على عروش الملوك وتيجان الأباطرة ، وذلك كله لغية تنظيم محكم يحرم اللجوء إليها ^(١) ، إلا في حالة الدفاع الشرعي ، ومع ذلك فقد ظهر هذا الاستثناء الأخير بصفة عرضية - في حادثتين هامتين : الأولى هي حادثة « الكارولين » سنة ١٨٣٧ التي بررت فيها بريطانيا انتهاكها لاقليم الولايات المتحدة بحققها في الدفاع الشرعي ، والثانية هي حادثة فرجينيا سنة ١٨٧٥ التي بررت فيها أسبانيا توقيفها للسفينة « فرجينيا » في أعالي البحار تذاًت التبرير ، وسوف يأتي الحديث عنها من بعد .

المرحلة الثانية : في ظل عصبة الأمم : ظل « حق الحرب » معترفاً به دون قيود ضريجة حتى مطلع القرن العشرين ، الذي ما كان عقده الثاني أن يتصف قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى ، مسببة للانسانية فدح الإضرار ، وقد حمل ذلك حكومات الدول المتحاربة والمحايدة - معا - على التتمكيز في انشاء منظمة دولية تسكنل بحفظ السلم مستقبلاً ، وتجنب العالم هول مواجهة ثانية ، وتمثل ذلك في انشاء « عصبة الأمم » التي أخفقت في تحقيق ما نيط بها من آمال .

وسوف نستعرض مبدأ اللجوء الى القوة وحق الدفاع الشرعي ، في عهد العصبة ، وما تلاه من مونتريق دولية ، على النحو الآتي :

(١) الدكتور حامد سلطان - الحرب في نطاق القانون الدولي - المقال السابق - ص ٣ وما بعدها . ومؤلفنا في « القضاء الدولي الجنائي » ، سالف الذكر - الفصل الاول .

أولاً : نصوص العهد : لم يرد في نصوص « العهد » ما يفيد مراحة تحريم اللجوء الى الحرب ، وإن ورد ما يفصح عن الانجساف صوب الحد من هذا اللجوء بحسبانها عملاً غير مشروع^(١) (مواد ١٠ - ١٥) : فالمادة العاشرة تفرض على الدول الأعضاء واجب احترام السلامة الاقليمية والاستقلال الياى فيما بينها ، وتلقى على عاتق مجلس العصبة واجب التشاور فى الاجراءات الواجبة الاتخاذ من أجل تحقيق هذه الغاية ، وتفيد المادة الثانية عشرة حق اللجوء الى الحرب بين دولتين من أعضاء العصبة عند نشوب نزاع بينهما ، يحتمل أن يؤدى الى تهديد السلم بقيد هام : هو ضرورة اللجوء الى الطرق السلمية ، وذلك بعرض النزاع اما على التحكيم ، أو على القضاء ، أو على مجلس العصبة ، وعدم اللجوء الى الحرب قبل مضى ثلاثة أشهر على صدور قرار أو حكم فى النزاع المطروح ، ومؤدى هذا النص أن تحريم الحرب ليس مطلقاً ، فهو جائز بعد فوات هذه المهلة ، ومع ذلك فقد ورد هذا التحريم المطلق فى حالة واحدة : هى حالة ما اذا وافق أحد طرفى النزاع على القرار أو الحكم المتقدم الذكر : اذ يحرم على الدولة الاخرى ، الدخول فى حرب مع الدولة القابلة لقرار التحكيم أو حكم المحكمة أو قرار مجلس العصبة (م ١٣ / ٤ ، م ١٥ / ٦) . وفى نطاق هذا القدر اليسير من تحريم الحرب يورد « العهد » استثناء يتعلق بحق الدفاع الشرعى : وهو استثناء استخلصه الفقهاء^(٢)

(١) Glaser : L'infraction. op. cit. p. 73; Delvanis : op. cit. p. 12.

والدكتور حامد سلطان - الحرب فى نطاق القانون الدولى - المقال السابق - ص ١٤ ، والدكتورة عائشة راتب : بعض الجوانب .. المرجع السابق - ص ٤٨ وما بعدها .

Hassan Abdel Hadi Al Chalabi :

(٢)

— La legitime defense en droit international, Thèse, La Caire 1952, p. 20 et ss.

من نص المادة (١٤) - التى تنص فى فقرتها الاولى على أن « الدولة التى تلجأ الى الحرب خلافا لما تقضى به التعهدات المنصوص عليها فى العهد تعتبر كذا لو قامت بارتكاب عمل من أعمال الحرب ضد جميع الدول الأعضاء فى العصبة » ، وحيث يتعين - وفقا للمفكرة الثالثة من ذات النص - « على كل عضو فى العصبة واجب تقديم المساعدة المتبادلة قبل عضو آخر بقصد مقاومة دولة قامت بانتهاك العهد من طرفها » .

ثانيا : مشروع معاهدة المعونة المتبادلة سنة ١٩٢٢ : حاول هذا المشروع سد النقص البادى فى نصوص « العهد » الذى أخفق فى تحريم الحرب ، ولكنه لم يفعل أكثر من النص فى مادته الاولى على اعتبار الحرب العدوانية جريمة دولية ، بالإضافة الى عدد من الاجراءات الشكلية التوجيهية الاتباع بمعرفة مجلس العصبة للتحقق من توافر العدوان أو اتفائه ، وأخيرا فقد ظل جيس نصوصه ولم يكتب له أن يأتى قدر من النجاح (١) .

ثالثا : بروتوكول جنيف سنة ١٩٢٤ : استهدف هذا « البروتوكول » تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية : وقد نص فى مادته الثانية على التزام الدول الاطراف بعدم اللجوء الى الحرب الا فى حالتين : الأولى : هى حالة الدفاع الشرعى : والثانية : هى حالة تنفيذ الأعمال التى يأمر بها مجلس العصبة أو جمعيتها العامة ، واثى

Graven : Cours de dr. op. cit., p. 81; Glaser : L'infraction : op. cit., p. 77.

والدكتور محمد محمود خلف - المرجع السابق - ص ١٦٧ .

Graven : Cours de dr., op. cit., p. 81.

والدكتور محمد حافظ غانم - الامن الدولى - الاسكندرية - سنة ١٩٥١ ص ١٩ ، والدكتور ويصا صانع - المرجع السابق - ص ٤٧ .

تكون متفقة مع نصوص هذا « البروتوكول » ، ومع نصوص « العهد » سلفا . ومع ذلك فلم يكتب له - بدوره - التطبيق العملي لسببين : يتعلق أولهما بعدم توقيع بريطانيا ودول الدومنيون عليه لأسباب سياسية متعددة ، ويتصل ثانيهما بفشل مفاوضات نزع السلاح ^(١) .

رابعا : اتفاقيات لوكارنو سنة ١٩٢٥ : يشير الفقهاء ^(٢) الى ميثاق الراين باعتباره أهم هذه الاتفاقات ، وقد أبرم بين خمس دول هي بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وتلجيكا ، وتضمن النص على بيان الحدود القائمة بينها وقتذاك ، وعدم اللجوء الى الحرب الا في حالات ثلاثة هي : (١) الدفاع الشرعى ، (٢) - الاشتراك فى القيام بعمل حربي مشترك ضد دولة تخلت بالتزاماتها المنصوص عليها فى العهد وفقا للمادة (١٦) ، (٣) - الدخول فى حرب تنفيذا لقرار يصدره مجلس عصبة الأمم أو جمعيتها العامة وفقا للمادة (١٥/٧) بشرط أن يكون ذلك ضد دولة بادئة بالعدوان .

خامسا : قرار الجمعية العامة الخاص بالحرب العدوانية سنة ١٩٢٧ : صدر هذا القرار فى الدور الثامن لاجتماع الجمعية المذكورة بناء على طلب هولندا ، وتضمن النص على تحريم الحرب العدوانية ، وعلى اللجوء الى الوسائل السلمية لفض المنازعات الدولية ، ولكنه لم يحدد الهيئة المختصة بنظر هذه الجريمة - جريمة الحرب العدوانية - من ناحية ولا الجزاء المترتب على ارتكابها من ناحية أخرى . مما حمل البعض على

Graven : Cours de dr. op. cit., p. 83;

Glaser : L'infraction, op. cit., p. 73.

(١)

والدكتور محمد محمود خلف - المرجع السابق - ص ١٧٠ . والدكتور
ويضا صالح - المرجع السابق - ص ٨ وما بعدها .

(٢) والدكتور سمعان بطرس فرح الله . تعريف العدوان . المجلة
المصرية للقانون .

اعتباره محض جزاء أدبي ليس غير ، حيث لا تملك الجمعية المذكورة سلطة التشريع ، الا بعد تعديل نصوص العهد ، تعديلا يمكنها من ذلك (١) .

سادسا : قرار الاتحاد البرلماني الدولي سنة ١٩٢٨ : اعتبرت المادة السادسة من هذا القرار العدوان المسلح جريمة يتكفل القانون الدولي بمعاينة فاعلها (٢) ، وأباحت المادة السابعة للدولة المجنى عليها رد ما يقع عليها من عدوان على أساس الدفاع الشرعي : بل وواجبت على المجتمع الدولي مساعدتها .

سابعا : ميثاق بريان - كيلوج او ميثاق باريس سنة ١٩٢٨ : يعتبر هذا الميثاق أهم وثيقة دولية فيما بين الحريين العالميتين بشأن تحريم الحرب ، حيث ورد فيه هذا التحريم عاما ومطلقا (٣) ، فأعلن - مادة أولى - « الاعضاء المتعاقدون باسم شعوبهم اداة اللجوء الى الحرب كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية ، وتنازلوا عنها كوسيلة لتحقيق السياسات القومية في علاقاتهم المتبادلة » (٤) ، كما أشار - في مادته الثانية - الى ضرورة فض المنازعات والخلافات الدولية بالطرق السلمية .

أما عن حق الدفاع الشرعي فان هذا الميثاق لم يتضمن في شأنه نصا صريحا بالاباحة أو التحريم ، ومع ذلك فهو مستخلص من خلال

(١) الدكتور محمد محمود خلف - المرجع السابق - ص ١٧٢ ،
الدكتور ويصا صالح - المرجع السابق - ص ٥٩ وما بعدها .

(٢) Graven : Cours de dr., op. cit., p. 94.

(٣) Graven : Cours., op. cit., p. 88: Glaser : L'infraction,

op. cit., p. 73: Ibid, Droit Int. Pen. Conv. op. cit' p, 214

(٤) "Les Hautes parties contractantes déclarent solennellement au nom de leurs peuples respectifs, qu'elles condamnent le recours à la guerre pour le règlement des différends internationaux, et y renoncent en tant qu'instrument de politique nationale dans leurs relations mutuelles".

المذكرات المتبادلة بين بعض الاعضاء الموقعين عليه ^(١) : من ذلك ماورد
بمذكرة الحكومة الفرنسية - المؤرخة ٣٠ مارس سنة ١٩٢٨ - من أن
التنازل المعلن في الميثاق عن اللجوء الى الحرب لا يشمل حق الدفاع
الشرعى ، وماورد بمذكرة الحكومة البريطانية - المؤرخة ١٦ مايو
سنة ١٩٢٨ - من وجود بعض مناطق في العالم ذات أهمية خاصة
بالنسبة لسلامة وأمن الامبراطورية البريطانية ، فان حمايتها من أى
هجوم يعتبر من قبيل الدفاع الشرعى . وماورد أخيرا بمذكرة الحكومة
الامريكية - المؤرخة ٣ يونيو سنة ١٩٢٨ - من أن متروع هذا
الميثاق - الذى أعدته - لا ينطوى على تقييد أو منع للحرب التى تتخذ
مبقا لحق الدفاع الشرعى ، لكونه مرتبطا بسيادة كل الدول ، وقائما
بصفة ضمنية فى كافة المعاهدات ، بحيث تعتبر كل دولة فى حل من
نصوصه ، دفاعا عن اقليمها ، ضد أى غزو أو عدوان مسلح ، وفقا لما
تقدره هى - دون معقب عليها - فى ضوء الظروف الملابسة لهذا
العدوان ^(٢) .

ونخلص من كل ما تقدم الى أن حق الدفاع الشرعىبقى حتى
هذه المرحلة غير متمتع بمكائنه الحقيقية فى المجال الدولى ، لعدم النص
عنه صراحة فى هذا الميثاق الاخير ، وحتى على فرض السير فى منطق من

(١) André Mandelstam : L'interprétation du Pacté de
Briand-Kellog, Révue générale de droit international. 1933.
p. 555; Glaser : Dr. Int. op. cit., p. 214; Delvanis op. cit..
p. 21 et ss.

والدكتور عائشة راتب - بعض الجواب - ص ٥١، الدكتور محمد
محمود خلف - المرجع السابق ص ١٧٥ ، والدكتور ويصا صالح - المرجع
السابق ص ٢٩٥ .

(٢)

Delvanis : op. cit.. p: 22; Mandelstam : op. cit, p, 542 et ss
والدكتور عائشة راتب - بعض الجواب - المرجع السابق
هامش ٥١ ، والدكتور محمد محمود خلف - المرجع السابق - ص ١٧٥ ،
والدكتور ويصا صالح - المرجع السابق ص ٢٩٤ وما بعدها .

حاول استخلاصه من التحفظات التي أوردتها كل من فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة ، فأنها لا تكفى للقول بوجوده ، لأن كلا منها - وخاصة الولايات المتحدة - قد احتفظت بحق كل دولة في تقدير ملاءمة الرد على الهجوم المسلح باسم الدفاع الشرعى ، وببقي هذا الامر مجرد تعبير غير واضح المعالم والحدود ، أما عن الاتفاقيات السابقة على ميثاق بريتان كيلوج ، فقد كانت مجرد خطوات على الطريق : ولم يخرج أغلبها الى حيز التنفيذ كما رأينا .

المرحلة الثالثة : في ظل الأمم المتحدة : وهكذا أخفقت عصبة الأمم في كفاية السلم والأمن الدوليين ، ولم تفلح في تجنيد العالم حول مواجهة عالمية ثانية ، في أقل من ربع قرن من نهاية الاولى ، وشهد العالم فظائع يعجز القلم عن تسطيرها ، بحيث تساءل في أعقابها عما ان كانت هناك وسيلة جديدة ، أو تنظيما دوليا أكثر فاعلية يبقى على مابقى للإنسان من وجود وحضارة ووجد ضالته في انشاء « منظمة الأمم المتحدة » سنة ١٩٤٥ اتى أخذت على عاتقها ثقل المهام في صيانة الأمن الجماعى ، وقد تكفل ميثاقها - بنص صريح هو نص الفقرة الرابعة من المادة الثانية - لتحريم اللجوء الى القوة بصفة مطلقة (٢) . أو التهديد بها ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة ، وأورد على ذلك بصفة استثناءات أهمها : حق الدفاع الشرعى (٣) في المادة الحادية والخمسين ، التى يجرى

(١) راجع في بيان العلاقة بين ميثاق « بريتان كيلوج » وميثاق الأمم المتحدة : الدكتور ويصا صالح - المرجع السابق - ص ٢١٧ وما بعدها .
(٢) Al Chalabi, op. cit., p. 49 tt ss.

الدكتور حامد سلطان : الحرب في نطاق القانون الدولى - المقال السابق - ص ١٦ وما بعدها . أما عن الاستثناءات الأخرى فهى :
(١) - الحق في استخدام القوة لحفظ النظام الداخلى للدولة الموحدة أو الفيدرالية . (٢) - استخدام القوة من جانب الدول الاعضاء في الأمم المتحدة سواء كانوا منفردين أو مجتمعين - في شكل منظمات قلمية -

يصها على النحو الآتى : « ليس فى هذا الميثاق ، ما يضعف أو ينتقص من الحق الطبيعى للدول ، فرادى أو جماعات ، فى الدفاع عن أنفسهم اذا اعتدت قوة مسلحة على أعضاء « الأمم المتحدة » . وذلك الى أن يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لحفظ السلم والامن الدوليين ، والتدابير التى اتخذها الأعضاء - استعمالا لحق الدفاع عن النفس - تبلغ الى المجلس فورا ، ولا تؤثر تلك التدابير بأية حال فيما للمجلس - بمقتضى سلطته ومسئوليته من أحكام هذا الميثاق - من الحق فى أن يتخذ فى أى وقت ما يرى ضرورة اتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والامن الدولى أو اعادته الى نصايه (١) » .

ضد دولة كانت فى اثناء الحرب العالمية الثانية معادية لاحدى الدول الموقعة على الميثاق لمنع تجديد وسياسة العدوان من جانبها ، (٣) - قيام مجلس الامن باتخاذ التدابير القسرية لحفظ السلم والامن الدوليين اما بصفة مباشرة او عن طريق المنظمات الاقليمية . وتستطيع الجمعية العامة الحلول حل مجلس الامن عند فشله طبقا لقرار الاتحاد من اجل السلم ، نتيجة استخدام حق الفيتو من جانب احدى الدول الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن . (٤) - قيام مجلس الامن بالتدخل بكل الطرق لتنفيذ قرار امسدره وامتنعت احدى الدول عن تنفيذه اما بطريقة مباشرة او عن طريق الوكالات المتخصصة التى تكون عضوا فيها . راجع : الدكتور عائشة راتب ، بعض الجوانب - المرجع السابق - ص ٥٥ . والدكتور محمد محمود خلف - المرجع السابق - ص ١٧٩ . ١٨٠ .

(١) "Aucune disposition de la présente Charte ne porte atteinte au droit naturel de legitime defense, individuelle ou collective, dans le cas ou un Membre des Nations Unies est l'objet d'une agression armée. jusqué à ce que le Conseil de securité ait pris les mesures necessaires ; pour mesures prises par les Membres dans l'exercice de ce droit de legitime defense sont immediatement portées à la connaissance du Conseil de securité et n'affectent en rien le pouvoir et le devoir que le Conseil, en vertu de la manière qu'il juge necessaire pour maintenir ou retablir la paix et la securité internationale".

ونخلص من كل ما تقدم الى تقرير الحقائق الآتية :

الأولى : أن حق الدفاع الشرعى لا يمكنه أن يستقيم مع حق الحرب الذى ظل مهيمنا على الحياة الدولية حتى بداية القرن العشرين.
الثانية : أن «عهد» عصبة الأمم لم يتضمن نصا صريحا على تحريم الحرب وإباحة الدفاع الشرعى ، ولا يعدو ما تضمنته الاتفاقات الدولية بين الحربين إلا أن يكون مجرد محاولات لم يكتب لأغلبها النجاح ، وحتى بالنسبة لميثاق « بريان كيلوج » فقد نص على تحريم الحرب صراحة ، ولكنه لم ينص على الدفاع الشرعى ، بل استخلصه القته من المذكرات المتبادلة بين أطرافه ، وظل بعد ذلك معيبا ، حيث أعطت كل دولة لنفسها الحق فى تقدير ملاءمة الرد على العدوان ، وتكييف هذا الأخير .

الثالثة : أن « ميثاق » الأمم المتحدة قد تجنب كل هذا القصور ، ونص صراحة على تحريم اللجوء الى القوة بصفة قاضية فى المادة (٢/٤) وعلى الدفاع الشرعى - صراحة أيضا - فى المادة (٥١) .
١٨ - شروطه :

قلنا فى مطلع تلك الدراسة ان القانون الدولى الجنائى يعتمد على العرف كمصدر أصيل لقواعده ، وأن تقنين القواعد العرفية لا يعدو أن يكون مقرا وليس منشأ لها . وقد سبق العرف الدولى ميثاق الأمم المتحدة فى بيان شروط الدفاع الشرعى ، وذلك بسند حادثة الكارلين ^{Carloin Case} الشهيرة التى وقعت فى النصف الأول من القرن التاسع عشر .

وتخلص هذه الحادثة ^(١) - التى وقعت فى ٢٩ ديسمبر سنة

Glaser : L'infraction : op. cit.. p. 65;

(١)

Delvanis : op. cit.. p. 13 et ss.

والدكتور محمد محمود خلف - المرجع السابق - ص ٢٥ ، والدكتور ديماس صالح - المرجع السابق - ص ٣٠٢ وما بعدها .

١٨٣٧ - في أن قوة كندية صغيرة عبرت الى الشاطئ الأمريكى من نهر النياجرا (٢) ، مهاجمة زورقا تجاريا أمريكيا ، يحمل اسم « الكارونين » ، كان يستخدم في نقل المؤن والذخيرة الى القوات الثائرة في كندا التى كانت تخضع وقتذاك للتاج البريطانى ، وأسفر الهجوم عن مقتل شخص واحد ، وفقد اثنى عشر أمريكيا ، وهنا طالبت حكومة الولايات المتحدة بالتعويض ، ودفعت حكومة بريطانيا مسئوليتها بأنها كانت في حالة دفاع شرعى . وفى ٢٧ يونيو سنة ١٨٤٧ بعث وزير الخارجية الأمريكى « ويبستير Webster » برسالة الشهيرة الى السفير الانجليزى - « فوكس Fox » - فى واشنطن ، مقرر فيها أن العمل البريطانى لا يمكن اعتباره مشروعا الا اذا أثبتت بريطانيا توافر الضرورة الملحة والشاملة على النحو الذى لم يترك حرية فى اختيار الوسيلة ولا فرصة للتدبير فى الأمر ، فضلا عن اثبات ان السلطات المحلية فى كندا - على فرض توافر الضرورة التى تلجئها الى تخطى الحدود الأمريكية - لم ترتكب عملا مبالغا فيه ، لأن الأفعال المبررة على أساس الدفاع الشرعى يجب أن تقتصر على هذه الضرورة وتظل داخل حدودها . وقد استخلص اتفقه من هذه الصياغة أن شروط الدفاع الشرعى تتحصل فى ثلاثة : (١) المخالفة الدولية السابقة ، (٢) الضرورة الماجئة والشاملة على النحو الذى لا يترك حرية فى اختيار الوسيلة أو التدبير فى الأمر ، (٣) التناسب بين خطر الاعتداء والقوة المستخدمة فى رده (٣) .

وعلى ضوء هذه السابقة ، وما سبقها من عرف دولى ، واستنادا

(١) يلاحظ أن الخط الفاصل بين حدود الولايات المتحدة وكندا بجري وسط هذا النهر .

(٢) راجع امثلة أخرى فى laser : L'infraction : op. cit., p. 65 والدكتور محمد محمود خلف - المرجع السابق - ص ٢٥ ، ٢٦ .

أى نص المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة ؛ نـشـرـع في دراسة شروط الدفاع الشرعى ؛ مسترشدين بالنهج الذى تدرس على ضوءه فى القانون الجنائى الداخلى ؛ فنفرق بين شروط العدوان وشروط الدفاع •

أولاً : شروط العدوان : ينبغى لقيام حالة الدفاع أن نكون بمدد عدوان مسلح حال مباشر ، يمدد أحد الحقوق الجوهرية للدولة المجنى عليها • ومن هذا التعريف يبين أن شروط العدوان تنحصر فى ثلاثة :

١ - أن يحدث عدوان مسلح غير مشروع : ينبغى لقيام حالة الدفاع الشرعى أن تتعرض الدولة المتسكة به لعدوان مسلح ، ويعتبر هذا الشرط من أهم القيود التى أوردتها المادة (٥١) على حق الدفاع الشرعى التقليدى ، لأن هذا النص الأخير منشأ لهذا الحق وليس مقرراً له (١) ، ومن ثم كان هذا الشرط جوهرى ، وينبغى بعد ذلك أن يكون هذا العدوان المسلح غير مشروع ، فإن كان بدوره استعمالاً لحق الدفاع الشرعى من قبل ، كان مباحاً ، ولا يجوز الرد عليه ، تطبيقاً لقاعدة أنه لا دفاع ضد الدفاع (٢) • وثمة شروط ينبغى توافرها

(١) راجع فى الطبيعة القانونية لحق الدفاع الشرعى بين النظريتين المقررة والمنشئة : الدكتور محمد محمود خلف - المرجع السابق - ص ٢١٦ وما بعدها ، والدكتور ويصا صالح ، المرجع السابق - ص ٣٨٨ وما بعدها .

(٢) Pella : La Criminalité : op. cit., n. 136, p. 198 ;

Al Chabi : op. cit., p. 63 et ss.

وتجدر الإشارة الى أن النص الفرنسى للمادة (٥١) قد عبر عن هذا الشرط وتجدر الإشارة الى أن النص الفرنسى للمادة (٥١) قد عبر عن هذا الشرط بتعبير «العدوان المسلح» *agression armée* بينما عبر عنه النص الانجليزى بتعبير «الهجوم المسلح» *armed attack* وعلى الرغم من أن التعبير الفرنسى أكثر شهرة من التعبير الانجليزى إلا أننا نأخذهما كترادفين • منعا من الدخول فى تفصيلات تجاوز نطاق البحث .

كفى يكون العدوان مسلحا غير مشروع ، وبالتالي مبررا لقيام حالة الدفاع الشرعى :

أ - أن يكون ذا صفة عسكرية ، ويمكن التحقق من توافر هذا الشرط من الأسلحة المستخدمة ، عددا ونوعا ، مثال ذلك أن تقوم دولة أو مجموعة من الدول باستخدام قواتها المسلحة النظامية أو غير النظامية أو قواتها الخاصة - العصابات المسلحة - فى الهجوم على اقليم دولة أخرى أو على رعاياها الموجودين فى بلد أجنبى ، ويتعلق بهذا الشرط أيضا مدى فاعلية الأسلحة المستخدمة كالصواريخ والأسلحة النووية مثلا (١) .

(ب) أن يكون على درجة كبيرة من الجسامه . وهو مالا يشترطه القايون لاندأخلى ، وتطبيقا لذلك يجب استبعاد حوادث الحدود ولو استخدمت فيها القوة المسلحة : كأن تطلق إحدى فرق حرس الحدود النيران على فرقة أخرى من قوات الدولة المتاخمة ، فهذا الحادث ليس بالجسامه التى تستوجب استعمال الدفاع الشرعى ، بل يمكن اللجوء الى الطرق السلمية لاقتضاء التعويض (٢) . وبناء عليه رفضت الأمم المتحدة الشكوى المقدمة من إسرائيل الخاصة بعمليات الفدائين داخل أراضيتها والمنطقة من الأراضى المصرية . لكونها أدنى من مستوى الهجوم المسلح الذى ادعته إسرائيل ، ورفضت تبعا لذلك ادعاء الأخيرة بالدفاع الشرعى لتبرير عدوانها على مصر سنة ١٩٥٦ (٣) .

(١) Al Chalabi, op. cit., p. 63 ; Max Sorensen : Manual of Public international law, New York 1968, p. 778 and 779 ;

والدكتور أحمد موسى - المقال السابق - ص ٣ .

Pella : La Criminalité : op. cit., n. 134 p. 197. (٢)

Glaser : L'infraction, op. cit., p. 66; (٣)

Al Chalabi, op. cit., p. 69 et ss.

والدكتور محمد محمود خلف - المرجع السابق - ص ٣٨٣ .

(ج) ألا يكون لارادة الدولة المعتدية دخل في حلول الخطر ، وهو شرط لا وجود له في القانون الداخلى - مثل سابقه - ولكن من مسلم به في المجال الدولى حتى لا يدع مجرالا لتعسف الدول واستفزازها لغيرها ثم التذرع تعد ذلك بالدفاع الشرعى (١) .

(د) أن يتوافر القصد العدوانى لدى الدولة المعتدية ، فبدون هذا القصد تقتقر جريمة العدوان الى ركنها المعنوى ؛ فينهار بناؤها ، ولا تبرر اللجوء الى الدفاع الشرعى ، مثال ذلك الحصار الأمريكى لكوبا سنة ١٩٦٢ ، فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد استخدمت سلاحها البرى والبحرى ، الا أنه لم يعتبر هجوما مسلحا بالمعنى المقصود في هذه الدراسة (٢) .

٣ - أن يكون حالا ومباشرا : يشترط في العدوان المسلح - بالإضافة الى ما سبق - ان يكون حالا ومباشرا . والمقصود بشرط الحلول أن يكون واقعا بالفعل وليس على وشك الوقوع (٣) - خلافا لما عليه الحال في القانون الداخلى - ولو كان منظويا على استخدام الطاقة النووية (٤) ، والقول بعكس ذلك يجعل من مجرد حيازة الدولة لصواريخ ذرية أو أسلحة نووية منظويا على هجوم مسلح يبرر الدفاع الشرعى ، ذلك أن كل دولة حرة في تسليحها والدفاع عن نفسها ،

Glaser : L'infraction : op. cit., p. 64,

(١)

Al Chalabi : op. cit., p. 72 et ss.

(٢) الدكتورة عائشة راتب : الحصر البحرى الأمريكى على كوبا - المجلة المصرية للعلوم السياسية - فبراير سنة ١٩٦٣ - ص ٨٣ وما بعدها ، والدكتور محمد محمود خلف - المرجع السابق - ص ٤٠٩ ، والدكتور يعلى صالح - المرجع السابق - ص ٢٤ وما بعدها .

Pella : La criminalité : op. cit., n. 135, p. 197;

(٣)

Glaser : L'infraction : op. cit., p. 75;

والدكتور محمود نجيب حسنى - المرجع السابق - ص ٨ .

(٤) - الدكتور محمود خيرى بنونة - القانون الدولى واستخدام الطاقة النووية : القاهرة سنة ١٩٧١ - ص ٧٨ .

وليس أدل على ذلك من أن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يملك شبكات صاروخية هجومية ودفاعية على أهبة الاستعداد من قواعد انطلاقها^(١) . ولعل هذا هو ما دفع الى التقارب بينهما في مايو ١٩٧٢ بقصد الحد من التسليح الذري^(٢) . وإذا كان لا يكفي - لتوافر هذا الشرط - أن يكون الخطر وشيك الوقوع ، فإن انخطر المستقبل لا يكفي بدوره لتوافره من باب أولى ، ولو كان منظويا على تهديد باستخدام القوة ، مثل الوعيد الصريح أو الضمني من قبل دولة تجاه أخرى بأنها سوف تستخدم القوة في حالة موافقة حكومة الأخيرة على طلباتها . بل ولو اقترن ذلك بأعداد العدة للهجوم بالفعل^(٣) ، اذ في وسع الدول الموجه اليها التهديد التقدم تشكوى الى مجلس الأمن لاتخاذ ما يراه كفيلا في هذا الصدد ، وفقا للمادة (٣٩) من ميثاق الأمم المتحدة . وذلك بالقياس على ما هو قائم في القانون الداخلي ، من استطاعة المهدد اللجوء الى السلطات العامة لكفالة حياته وأخيرا فان العدوان الذي تم لا يبرر استعانة حق الدفاع الشرعي ضده فان حدث كان انتقاما غير مشروع^(٤) .

واشتراف أن يكون العدوان مباشرا يعنى أن تكون القوات المسلحة للعدو قد قامت بغزو لاقليم دولة معينة تنهب لرده على أساس الدفاع الشرعي ، أما انغير مباشر فيتخذ شكل مناورات تقوم

(١) سواء كانت صواريخ عابرة للغارات . أو صواريخ مضادة للصواريخ ، أو صواريخ تطلق من الغواصات ، أو مركبات صاروخية متعددة المراحل والاهداف ، أو طائرات مقاتلة تكتيكية ، أو طائرات قاذفة استراتيجية : راجع الدكتورين محمد عزيز شكري . وحسن الابراهيم - المرجع السابق - ص ١٩٤ .

(٢) Sorensen : op. cit., p. 779. الدكتور محمد محمود خلف -

المرجع السابق - ص ٢٨٤ : ٢٨٥ .

(٣) - ما لم يكن موجها الى دولة بادئة بالعدوان : كما هو شأن الرسالة البريطانية التي وجهت في شكل انذار الى الحكومة الألمانية في ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ .

Pella, La criminalité. op. cit., n. 135. p. 198.

(٤)

بها قوات الحدود مثلا (١) ، أو التحريض على إثارة حرب أهلية من قبل دولة تجاه أخرى . وقد أثار هذا الشرط بدوره - شأن سابقه الخاص بحلول الخطر - خلافا في الفقه : فذهب رأى الى أن نص المادة (٥١) - محل البحث - قد ورد عاما ، ومن ثم فهو يشمل كلا من العدوان المباشر والتغير مباشر ، وعليه كان هذا الأخير مبررا لقيام حالة الدفاع الشرعي ، مثال ذلك الدعم الفعال لعصابات مسلحة من قبل دولة بتقصيد الاغارة على دولة أخرى ، وقد حدث ذلك بالفعل عندما كانت حكومة الصين الشعبية تقوم بارسال المتطوعين ودعمهم وتوجيههم الى كوريا (٢) ، مما كان سببا لادانة حكومة الصين الشعبية المركزية بقرار أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في أول فبراير سنة ١٩٥١ (٣) ، وذهب رأى آخر - تؤيده - الى القول بأن نص المادة (٥١) يقتصر فقط على العدوان المباشر ، ومن ثم فإن الدفاع الشرعي لا يكون مشروعا ضد عدوان غير مباشر ، لأن هذا النص منشىء له وليس مقررا - كما سلف القول - والدليل على ذلك ما حدث في قضية خليج الخنازير في كوبا سنة ١٩٦١ ، التي نتجت وقائعها في أن عددا من المتمردين الكوبيين قد تأمر في أبريل سنة ١٩٦١ على الاطاحة بحكم «فيدل كاسترو» ، وكانت الولايات المتحدة تقدم لهم المساعدات اللازمة من قواعدها في كل من جواتيمالا وفلوريدا : وقد تمكنت حكومة كاسترو من القبض عليهم واعداد بعضهم واعتقال البعض الآخر ، وفي مواجهة الولايات المتحدة لم تفعل

(١) . راجع في تفصيل الصور المختلفة للعدوان غير المباشر : الدكتور وبعث صالح - المرجع السابق - ص ١٧٤ وما بعدها .
(٢) راجع الدكتورين : محمد عزيز شكري وحسن الابراهيم ، المرجع السابق - ص ٨٢ .

(٣) Al Chalabi : op. cit., p. 86 et ss.
وقرب الدكتور وبعث صالح - المرجع السابق - ص ٤٣٢ ، وتطبيقات دولية للعدوان الغير مباشر ص ٤٣٥ وما بعدها .

أكثر من شكائتها لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة - في ٢٢ أبريل -
وعند نظر الشكوى اعتبرت روسيا الولايات المتحدة - بطبيعة
الحال - شريكة في العدوان الغير مباشر على كوبا ، ولكن الجمعية
خلصت الى قرار دعت فيه أعضاء الأمم المتحدة الى اتخاذ التدابير
الكفيلة بإزالة التوتر بين الدولتين المتنازعتين (١ ، ٢) .

٣ - أن يكون ماسا بأحد الحقوق الجوهرية للدولة : من المقرر
في القانون الداخلي أن الدفاع الشرعى يباح لرد عدوان على النفس
أو المال - في حدود وبدرجات معينة - سواء في ذلك نفس المدافع أو
نفس الغير ، أو ماله أو مال الغير . ونفس القاعدة نجدها في القانون
الدولى الجنائى : فيجوز الدفاع الشرعى عن نفس الدولة كما لو حدث
اعتداء على سلامة اقليمها - باعتباره يمثل جسدتها - أو على مالها
كما لو فال العدوان من أحد منشأتها (٣) . وتعدد الحقوق الجوهرية
للدولة التى يمكن أن تكون محلا لذلك العدوان ، وقد أشارت
الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها الصادر بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة
١٩٧٤ - الخاضع بتعريف العدوان ، الى أن هذه الحقوق تشمل
سيادة الدولة وسلامتها الاقليمية واستقلالها ، أو غير ذلك مما
يتعارض مع أهداف الميثاق ، وتناول الحديث عنها - بإيجاز - على
النحو الآتى :

(١) - الدكتور محمد محمود خلف - المرجع السابق - ص ٣٩١ وما بعدها .

(٢) - وقد تكرر هذا السلوك في عهد نيكسون سنة ١٩٧١ ، حين
أعلن فرض الحصار البحرى الشامل على موانئ فيتنام الشمالية وزرع
الالغام ، في محاولة لتخفيف حدة الهجوم الفيتنامى الشمالى على
الجنوب . راجع الدكتورين محمد عزيز شكرى وحسن الابراهيم -
المرجع السابق - ص ١٨٦ وما بعدها .

(٣) - الدكتور محمود نجيب حسنى - المرجع السابق - ص ٥٠ .
(م ٥ - الجريمة الدولية)

(١) حق سلامة الاقليم : *droit de l'intégrité territoriale* من المقرر لدى فقهاء القانون الدستوري أن الدولة تنهض على أركان ثلاثة هي : الشعب والاقليم والسلطة العامة ، ومن ثم كان اقليم الدولة من أهم مستهدفات العدوان لكونه ذا أهمية بالغة ، لدرجة أن فقهاء القانون الطبيعي قد اعتبروه بمثابة جسم الانسان الذي يكون محلا لكثير من الجرائم - كالقتل والايداء البدني والاغتصاب وهتك العرض - في القانون الداخلي ، ولذا كان المباس به جريمة دولية غير متنازع عليها ، سواء في العصور القديمة أو الوسطى أو في « عهد » عصبة الأمم^(١) (١٠م) أو في ميثاق الأمم المتحدة (٤/٢م) . ، كما أجمعت عليه كافة التعاريف الخاصة بالعدوان^(٢) ، وسجلته محاكمات الحرب العالمية الثانية - في كل من نيرمبرج وطوكيو - واستقرت عليه محكمة العدل الدولية منذ سنة ١٩٤٩ ، وتأسيسا على ذلك فإن كل انتهاك لسلامة اقليم دولة - أو عدة دول - من جانب دولة - أو عدة دول - يعتبر عدوانا مسلحا يبرر الدفاع الشرعي ، وتهذه المناسبة لا نرى صحة ما ادعته اسرائيل لتبرير عدوانها سنة ١٩٦٧ على كل من مصر وسوريا والأردن بأنها كانت في حالة دفاع شرعي بسبب تهديد الدول العربية لها ، لأن مثل هذا التهديد لا يكفي - كما سلف القول - بقيام حالة الدفاع الشرعي ، وانصحیح أن الدول العربية هي التي تعتبر في حالة دفاع شرعي منذ سنة ١٩٤٨ بسبب احتلال اسرائيل لأجزاء من أقاليمها^(٣) .

(١) Pella : La criminalité, op. cit., n. 134, p. 197.

(٢) الدكتور محمد محمود خلف - المرجع السابق - ص ٢٦١ وما بعدها ، والدكتور ويصا صالح - المرجع السابق - ص ١٨٨ وما بعدها ، ص ٣١٦ وما بعدها .

(٣) الدكتور محمد محمود خلف - المرجع السابق - ص ٢٩٥

ويستوى بعد ذلك أن ينال العدوان من سلامة الاقليم البري أو البحري أو الجوي ، كما يستوى أن يكون جزئيا - كاحتلال بعض أجزائه - أو كليا - كاحتلاله في مجموعه وادخاله ضمن ممتلكات الدولة المعتدية ، وهو قد يكون - أخيرا - ذا صفة وقتية تمهيدا لاجزاء مفاوضات لفض النزاع بصفة نهائيا ، أو ذا صفة دائمة (١) ولكن تثار الصعوبة في حالة ما إذا كان الاقليم متنازعا على سيادته ، كما هو الحال في النزاع القائم بين الهند وباكستان حول كشمير ، والنزاع القائم بين بوليفيا وأرجواي حول «شاكو» (٢) ، وفي هذه الحالة يمكن اللجوء الى حلول وقتية تتخذ صورة اعلان الهدنة أو تعيين مناطق منزوعة السلاح أو مناطق محرمة (٣) . وفهم العدوان على حق سيادة الاقليم على هذا النحو يرتبط بالشرطين سالف الذكر للعدوان بصفة عامة ، ومن ثم فهو لا يباح تذرعا لتحقيق غاية معينة ، مثل حماية مواطني الدولة المعتدية في الدولة المعتدى عليها .

(ب) حق الاستقلال السياسي droit à l'indépendance politique

ينهض المجتمع الدولي الحديث على أساس الاعتراف بسيادة كل دولة ، ومن معالم هذه السيادة اختصاصها بتصرف أمورها على نحو لا تتعارض فيه مع التزاماتها الدولية ، بحيث لا يملك أحد أعضاء المجتمع الدولي حق التعقيب عليها أو التدخل في شئونها الداخلية والخارجية على سواء (٤) . وقد يتخذ المساس بهذا الاستقلال السياسي

Delvanis : op. cit., p. 125 et ss.

(١)

(٢) الدكتور ويصا صالح - المرجع السابق - ص ٨٩ وما بعدها .

(٣) الدكتور محيد محمود خلف - المرجع السابق - ص ٣٩٧ .

Delvanis : op. cit., p. 129.

(٤)

والدكتور ويصا صالح ، المرجع السابق - ص ٣٣٠ وما بعدها . وراجع المادة (٧/٢) من ميثاق الأمم المتحدة .

تلدولة صورة للعدوان غير المباشر بواسطة العملاء السريين ، أو عن طريق ترويج أفكار تناهض ما هو سائد في الدولة ، أو ارتكاب نشاط ارهابي أو تخريبي ، أو ضغط سياسي، وفي مثل هذه الحالات لا يجوز للدولة المعتدى عليها اللجوء للدفاع الشرعي - كما سلف القول - لأن هذا العدوان ليس مسلحا من ناحية ولا مباشرا من ناحية أخرى (١) ، وبناء عليه كان تدخل الولايات المتحدة في شئون لبنان سنة ١٩٥٨ بحجة حماية رعاياها - ولو كان ذلك بناء على طلب من الحكومة الشرعية (حكومة شمعون) - تلخا غير مشروع يجوز الدفاع الشرعي ضدها لكونه منظورا على أساس سلامة الاقليم اللبناني - على فرض توافر بقية الشروط المتقدمة - وليس مبررا استنادا الى الدفاع الشرعي الفردي عن الرعايا الامريكيين من ناحية، أو الى الدفاع الشرعي الجماعي عن لبنان ، لأن هذا الأخير ليس عضوا في تنظيم اقليمي مع الولايات المتحدة ، ولم يكن معرضا لعدوان مسلح خارجي ، وهما أهم شروط الدفاع الجماعي كما سيجيء (٢) .

(ج) حق تقرير المصير : droit de l'auto determination

يعتبر حق تقرير المصير من الحقوق الأساسية المعترف بها في كافة المواثيق الدولية المتعلقة بالحقوق الانسانية ، وقد ورد النص عليها في ميثاق الأمم المتحدة (م / ٢ ، م ٥٥) وفي العديد من القرارات الصادرة عن جمعيتها العامة (٣) . ويرتبط هذا الحق بسابقه ارتباطا

(١) الدكتور محمد محمود خلف - المرجع السابق - ص ٤٠٦ وما بعدها .

(٢) الدكتور محمد محمود خلف - المرجع السابق - ص ٤٢٥ وما بعدها ، والدكتور ويصا صالح - المرجع السابق - ص ٣٨٥ وما بعدها .

(٣) droit de l'auto determination ، والاستاذ حسن كامل : حق تقرير المصير القومي : المجلة المصرية للقانون الدولي سنة ١٩٥٦ ، ص ٥ وما بعدها ، ص ١١ وما بعدها .

وثيقا : فهو يرتبط بحق سلامة الاقليم لأن هذا الاخير لا يعترف به لشعب يخوض معركة من أجل انشاء دولة تضم أبناءه وتظهر عليه مظاهر السلطة العامة ، وتقس الأمر بالنسبة لحق الاستقلال السياسى ، لأن لقراره سوف يستتبع الاعتراف باقليم يعيش عليه هذا الشعب المكافح ، ويمارس سلطته ، ويحمى ارادته الوطنية من كل تدخل . وبناء عليه فان الشعب الذى يكافح من أجل انشاء دولته واسترداد حقوقه المتقدمة يعتبر بحق فى حالة دفاع شرعى نتيجة لوقوع عدو ، عليه سلب هذه الحقوق ، كما هو الحال بالنسبة لشعب فلسطين -- ومن ثم يمكن استعمال هذا الحق خاصة وأن المنظمة الدولية كثيرا ما تعجز عن تمكين الشعوب المستعمرة من الحق فى تقرير مصيرها ، فضلا عن أن استمرار بقائها تحت سيطرة الدولة المستعمرة انما يعتبر مناقضا تماما لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة ، ومن الأمثلة الحديثة فى هذا الصدد استخدام الجزائر القوة المسلحة ضد فرنسا استعمالا لحق الدفاع الشرعى ، وسعيا للحصول على استقلالها ، وقد تم لها ما أرادت بعد تضحيات جسام فى الأموال والأفوس ، حيث حصلت على استقلالها السياسى ، وبسطة تفوذها على اقليمها ، واتفردت بتقرير مصيرها ، وأصبحت عضوا فى الأمم المتحدة منذ ٨ أكتوبر سنة ١٩٦٢ (١) .

هذه هى الشروط التى يلزم توافرها فى العدوان الذى يبرر الدفاع الشرعى ، ويتمتع الدولة المعتدى عليها بسلطة تقديرية فى القول بتوافرها على ضوء الظروف الملابسة للعدوان ، وهى تخضع فى هذا التقدير لرقابة مجلس الأمن - على ما سيجىء - ومن شأن هذا

(١) الدكتور محمد محمود خلف - المرجع السابق - ص ٤٣٥ ،
والاستاذ حسن كامل - المقال السابق - ص ٥٦ .

أن يجعلها تلتزم محارم القانون الدولي ، وتأتى بسلوكها عن التعسف (١) .

ثانياً - شروط الدفاع : بالرجوع الى الأصل الفرضى لشروط الدفاع الشرعى الذى تمثل فى حادثة « الكارولين » تقرر أن مذكرة وزير الخارجية الأمريكى « ويبستر » قد حصرت هذه الشروط فى اثنين هما : الضرورة الملجئة لرد العدوان ، وتناسبه مع مقداره ، وهما نفس الشرطين المتطلبين فى القانون الداخلى ، والمعبر عنها بشرطى اللزوم والتناسب (٢) ، وسوف تتولى بحثهما تباعاً .

١ - اللزوم : ينصرف شرط « اللزوم » الى « كيفية » الدفاع ، وهو بدوره يستلزم توافر شروط ثلاثة :

(أ) أن يكون الوسيلة الوحيدة لصد العدوان ، فان وجدت وسيلة أخرى تستطيع الدولة المعتدى عليها اللجوء اليها دون استخدام القوة ، ومع ذلك فهى لم تلجأ اليها ، كان فعلها غير مباح ، أى كان

(١) Lombois : op. cit, n. 103, p. 108. . ويلاحظ مدى الارتباط بين الحقوق الثلاثة التى تحدثنا عنها فى المتن ، ومن ثم كانت محل إجماع ، وهناك حقان أخران مختلف على امكانية ممارسة حق الدفاع الشرعى عند المساس بهما ، وهما حق حماية المواطنين الموجودين فى الخارج ، وحماية بعض الحقوق الاقتصادية .

(٢) يرى البعض Delvanis : op. cit, p. 262 et ss انه من الصعب تطبيق شرطى اللزوم والتناسب فى مجال القانون الدولى الجنائى عدم وجود تعريف للعدوان يساعد على سلامة التطبيق ، كما هو الحال فى القانون الداخلى ، وهذا القول محل نظر : لان الصعوبة لاتعنى الاستحالة وفضلاً عن هذا فثمة نصوص دولية جنائية أوردت للعدوان تعريفاً ، كما هو حاصل فى لائحة نيرمبرج وطوكيو ، والمبادئ المستقاة عن الاولى . ومشروع تقنين الجرائم ضد سلام أمن البشرية : وأخيراً . فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٤ ضمنته تعريفاً للعدوان مما يجعل الحجة التى يستند اليها الراى المنتقم غير ذات قيمة عملية .

عندئذ يبيح للدولة البادئة بالعدوان استعمال الدفاع الشرعى ، وبناء عليه فإذا كان فى وسع الدولة المعتدى عليها الاستعانة بمنظمة دولية فى الوقت المناسب ، وكانت معوتها كافية لاقتادها من العدوان المسلح الواقع عليها ، لم يكن للدفاع الشرعى محل (١) .

.. (ب) أن يوجه الى مصدر الخطر ، ومصدر الخطر فى جريمة العدوان المسلح هو الدولة التى قامت به ، ومن ثم يجب أن يتجه فعل الدفاع الى هذه الدولة وحدها دون سواها ، فلا يجوز - بناء على هذا - أن توجه الى دولة أخرى محايدة ، لأن انتهاك حياد دولة معينة من أجل ممارسة الدفاع الشرعى يعتبر فى حد ذاته جريمة دولية ، وهذا هو ما حدث أثناء الحرب العالمية الأولى حيث انتهكت ألمانيا حياد كل من بلجيكا ولكسمبورج (٢) المكفول بمعاهدتى سنة ١٨٣٠ ، سنة ١٨٦٧ .

(ج) أن يكون ذا صفة مؤقتة ، وذلك - على حد تعبير المادة (٥١) من الميثاق - « الى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولى » ، ويثور فى هذا الصدد تحديد اللحظة التى يتدخل فيها مجلس الأمن ويتوقف السلوك الدفاعى للدولة المعتدى عليها ، وتقرر هنا أن الأمر لا يتم من الناحية العملية بالسهولة المتصورة لصعوبة اصدار قرار من مجلس الأمن من ناحية ، ولاشتراط اجماع الدول الخمس ذات العضوية الدائمة فيه من ناحية ثانية ، ولاحتمال استغراقه فترة زمنية غير قصيرة من ناحية ثالثة ، لأن الأمر يستلزم

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى - ارجع السابق - ج ٤٩ ،

والدكتور ويصا صالح - المرجع السابق -

(٢) راجع مؤلفنا فى « القضاء الدولى »

رقم ٣٨ وما بعدها .

البحث في توافر العدوان ، ثم تحديد التدابير اللازمة لاعادة السلم والأمن الدوليين الى نصابهما (١) .

٢ - التناسب : ينصرف شرط التناسب الى « كمية » الدفاع . ويعنى أن تكون الوسيلة المستخدمة متناسبة من حيث جسامتها مع وسيلة العدوان (٢) . ومعيار التناسب هنا معيار موضوعي قوامه مسلك « الشخص المعتاد » اذا وضع في نفس الظروف المحيطة بالدفاع ، وهو يصدق في المجال الدولي صدقه في المجال الداخلي . ولكن

(١) الدكتور محمد محمود خلف - المرجع السابق - ص ٤٤٨ . وفي هذه الجزئية نلاحظ ثمة فارقا بين القانون الدولي والقانون الداخلي ، تعلية طبيعة المجتمع الدولي ، فهو مجتمع - برغم كل ما أصابه من تنظيم قانوني - تنقصه السلطة العليا المهيمنة على شئون أعضائه ، عني عكس المجتمع الداخلي ذي التنظيم المحكم الدقيق ، والذي يتجلى أثره في مثل هذه الحالة ، حيث تسارع السلطة العامة المحلية الى التدخل ، ووضع الأمور في نصابها ، تحقيقا للأمن العام الداخلي .

(٢) وفي بعض الأحيان يؤثر عنصر الخطر الظني على مبدأ التناسب ، كما لو تعرضت إحدى الدول لهجوم محدود عبر تخومها في أوقات التوتر وفي ظروف لا تفصح عن جوهره ، وما اذا كان نتيجة خطأ صادر عن ضابط صغير ، أم أنه صادر عن القيادة العليا للقوات المسلحة ، أو أنه نذير بعدوان مسلح واسع النطاق ، وفي هذه الحالة يكون رد الفعل بالنسبة لهذا الخطر الظني معادلا له ، حتى ولو جاوز حجم الهجوم الموجه فعلا ، وذلك كله تطبيقا لنظرية الغلط في الإباحة ، راجع : 64. ب. : *Glaser : L'infraction* : op. cit. ، والدكتور وبصا صالح - المرجع السابق - ص ٣٠٧ . وقد أثرت مسألة التناسب في أغسطس سنة ١٩٦٤ عندما وقع الضدام المسلح بين قوات البحرية الأمريكية والفيتنامية في خليج « تونكين » بسبب ادعاء الحكومة الأمريكية بوقوع هجوم من البحرية الفيتنامية الشمالية ضد السفن الحربية الأمريكية في المياه الدولية التي أصدرت أوامرها الى قواتها بتدمير أية قوات مهاجمة في المستقبل وذلك في أعقاب الهجوم الأول ، وبعد وقوع الهجوم الثاني الذي أسفر عن تدمير جزء كبير من القوات الأمريكية ، وجهت القوات الأمريكية ضرباتها الجوية ضد القواعد الحربية الموجودة في فيتنام الشمالية ، مفسرة ذلك بأن مبدأ التناسب يعني - في نظرها - ازالة مصدر العدوان نهائيا !!

الصعوبة التي تثار هنا تتعلق باستعمال الأسلحة الذرية من جانب الدولة المجنى عليها ردا على استعمال الأسلحة التقليدية من جانب الدولة المعتدية ، ويرجع ذلك الى ما ينطوي عليه استعمال الأولى من خطورة فادحة ، نتيجة لقدرتها التدميرية وآثارها الحالية والمستقبلية على الشعب والشعوب المجاورة له ، ناهيك عن السرعة الخاطفة التي يتحقق بها بعض هذه الآثار بما لا يدع مجالا للتفكير والتدبير من جانب الدولة المستخدمة ضدها ، فتقابل الشر بالشر ، وتستخدم بدورها ذات النوع من الأسلحة ، وتكون النتيجة هلاك البشرية وسحق ما بقي لها من وجود وحضارة (١) . وفي هذا الصدد يفرق الفقه بين حالتين (٢) : تتعلق أوالهما بالهجوم بأسلحة تقليدية : وهنا يتجه الرأي الغالب الى عدم جواز الدفاع بأسلحة ذرية ، لأن معيار التناسب لا بد وأن يكون منتفيا ، ومع ذلك فقد ذهب « هنري كيسنجر » - وزير الخارجية الأمريكى السابق - الى أن الأمر يتوقف على حجم الهجوم وخطورته بحيث يجوز الدفاع الشرعى بالأسلحة الذرية ان كان الهجوم بالأسلحة التقليدية واسع النطاق ، وذا قوة تدميرية كبيرة (٣) ، وهذا الرأي لا يمكن اتسليم به لاخلاله الصريح بشرط التناسب ، وبنفس المنطق فنحن نرى عدم جواز استخدام الأسلحة المحظور استخدامها ضد المعتدى على الرغم مما فى عدوانه من مخالفة القوانين وعادات الحروب ، وهى بدورها جريمة دولية (٤) ، ولا يرد

(١) الدكتور محمد محمود خلف - المرجع السابق - ص ٤٤٩ - ٤٥٠

(٢) الدكتور ويصا صالح - المرجع السابق - ص ٢١٠ .

(٣) **Henri Kissinger : Nuclear weapons and Foreign Policy,** (٣)
New York, London, 1957.

مشار اليه فى مؤلف الدكتور ويصا صالح - ساف الذكر ص ٢١١ .

(٤) وأيا كانت الاسباب التي تستند اليها الدولة فى استخدامها السلاح الذرى لأول مرة ، فهى لاتعدو أن تكون محض مبررات تحاول

على هذا الحظر الأخير من استثناء الا في حالة ما اذا تعرضت الدولة المجنى عليها للهزيمة ، اذ لا مانع من السماح لها باللجوء الى استخدام الأسلحة المحرمة كوسيلة أخيرة لتلافي الهزيمة ، وللحيلولة بين المعتدى وبين قطف ثمار عدوانه ^(١) . وتتصل الثانية : بالهجوم بأسلحة ذرية ، وفي هذه الحالة نرى أنه لا مندوحة عن القول باباحة الدفاع بنفس الأسلحة تحقيقا لشرط التناسب واستنادا الى مبدأ المعاملة بالمثل ، ولكننا نرى من ناحية أخرى أن الأمر في النهاية سيفضى الى تدمير العالم كله ، وليس من حل لتلافي هذه النتيجة التي يفرضها المنطق القانوني . الا بشعذ الهم نحو تقييد الحد من استعمال الأسلحة الذرية - كما حدث في التقارب الأمريكى السوفيتى سنة ١٩٧٣ - تمهيدا لتحريم استخدامها مطلقا فيما يعود على البشرية بالخراب المبين ^(٢) .

هذان هما الشرطان الواجب توافرها في فعل الدفاع ، ولا بد من التعمق في بحث كل حالة على حده ، خاصة وقد بات الأمر ميسورا بعد تعريف العدوان سنة ١٩٧٤ ، وسوف يكون الأمر أكثر يرا عند تضمين الميثاق نصا ينطوى على ذلك التعريف بعد أن أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها في هذا الخصوص .

١٩ - ذاتيته :

يتضح من كل ما تقدم أن الدفاع الشرعى مسبب مبيح للجريمة

بما اقناع الرأى لعام الدولى ، والحقيقة ان قرار استخدامه انما تحكمه اعتبارات سياسية وعسكرية متعددة ، الدكتور أحمد موسى - مقال سابق - ص ١١ .

(١) الدكتور ويصا صالح - المرجع السابق - ص ٣١٣ .

(٢) الدكتور محمد محمود خلف - المرجع السابق - ص ٤٥ .

والدكتور ويصا صالح - المرجع السابق - ص ٣١٤ ، ٣١٥ .

اندولية ، يسقط عنها الصفة الآتية ، وهو يتميز عن غيرها من أسباب الإباحة مثل : حالة الضرورة والمعاملة بالمثل والتدخل ، كما يتميز عن بعض الصور القريبة منه والتي لا تعد من أسباب الإباحة مثل رد الفعل العكسي^(١) .

ويشترك الدفاع الشرعى مع حالة الضرورة فى وحدة الأساس الذى يستندان اليه ، ألا وهو حماية مصلحة أحق بالرعاية ، وهى مصلحة المعتدى عليه ، وتتحصر أوجه الخلاف بينهما فى أن الدفاع الشرعى يتمثل فى رد عدوان غير مشروع ، أما الضرورة فهى تصد خطرا قد يكون مشروعا أو غير مشروع ، وفى القانون الداخلى يختلف الأثر الناتج عن كل منهما ، فهو يبيح الجريمة فى حالة الدفاع الشرعى بينما يحول دون توافر المسؤولية فى حالة الضرورة ، أما فى القانون الدولى الجنائى فإن حالة الضرورة تعتبر فى رأى جانب من انقضاء من أسباب الإباحة ، وفى رأى جانب آخر من موانع المسؤولية .

ويتفق الدفاع الشرعى مع المعاملة بالمثل فى أن كليهما ينطوى على ارتكاب مخالفة دولية ردا على مخالفة سابقة ، ولكنهما يختلفان بعد ذلك من عدة وجوه : أولاها : أن غرض الدفاع الشرعى يتمثل فى دفع عدوان مسلح حال وغير مشروع فهو بذلك ذو صفة وقائية^(٢) ، بينما يتحصل غرض المعاملة بالمثل فى إيقاف الدولة المعتدية عن الاسترسال فى عدوانها واقتضاء التعويض ، فهو بذلك يحمل معنى الجزاء ، وثانيهما : أن الدفاع الشرعى يتمثل فى الرد الحال على عدوان حال ، ولا محل له بعد زواله ، أما المعاملة بالمثل فهى تكون بعد تمام العدوان ، أى أنها تحمل معنى الجزاء ، وثالثها : أن الدفاع الشرعى

Al Chalabi : op. cit., p. 34 et ss.

Glaser : L'infraction : op. cit., p. 63.

(١)

(٢)

يعتبر مباحا استنادا الى المادة (٥١) من الميثاق التي تعتبره استثناء على المادة (٤/٢) الخاصة بتحريم اللجوء الى القوة لفض المنازعات الدولية ، أما المعاملة بالمثل فقد فقدت قيمتها الشرعية بمقتضى المادة (٤/٢) سالفة الذكر ، وغدت محل هجوم من جانب الفقه وخاصة في وقت السلم .

وفي مجال التمييز بين الدفاع الشرعى والتدخل المسلح L'intervention armée تقرر أن هذا الأخير يتمثل في اقحام دولة نفسها في شئون دولة أخرى لفرض سيطرتها عليها عن طريق الحرب ، فهو بذلك تدخل فردى بحث ينطوى على عدوان على تلك الدولة يختلف عن التدخل الجماعى الذى يمارس في نطاق الأمم المتحدة ، أو يباشره مجلس الأمن بقصد حفظ السلم والأمن الدوليين ، وفي غير الحالات التى لا يعتبر فيها التدخل الافرادى من قبيل الدفاع الشرعى فهو سلوك غير مشروع ، وذلك على عكس الدفاع الشرعى ذى الصفة المشروعة بنص الميثاق ، ومن ثم كان تحريمه مطلقا بمقتضى نص المادة (٣/٢) ، كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أداته عدة مرات ، أهمها سنة ١٩٥٦ حيث أدانت التدخل الانجليزى الفرنسى في شئون مصر ، والتدخل الروسى في شئون هنغاريا ، كما أداته محكمة العدل الدولية وهى بصدد الفصل في التدخل الانجليزى في المياه الاقليمية الألبانية والمعروف بقضية مضيق «كورفو» (١) .

وأخيرا .. فان الدفاع الشرعى يتميز عما يسمى برد الفعل العكسى Rétorsion في أن هذا الأخير لا ينطوى على تدابير مخالفة للقانون ، فهو يفترض تعارضا بين مصالح دولتين ، فتتخذ احدهما حياال أخرى تدابير غير ودية وغير قانونية في ذات الوقت ، فترد عليها

الأخرى بتدابير مماثلة^(١) ، دون اللجوء الى القوة المسلحة ، ومن هنا يظهر الفارق بينه وبين الدفاع الشرعى لذى يتشمل في مخالفة دولية ردا على مخالفة دولية سابقة ، ولكنها تباح استنادا الى ترجيح مصلحة المدافع على مصلحة المعتدى .

٢٠ - الدفاع الشرعى الجماعى :

يفترض الدفاع الشرعى الجماعى وجود تنظيم أو اتفاق اقليمى يخول لأعضائه تقديم المساعدة المتبادلة فيما بينهم اذا ما تعرض أحدهم لعدوان مسلح ، فهو لا ينشأ دون معاهدة دولية سابقة على ممارسته ، تصدر عن تنظيم اقليمى معين^(٢) ، يعطى الحق فى انشاء تحالف دفاعية ومعاهدات دولية تبرر استخدامه^(٣) .

وقد عرفت هذه الصورة من صور الدفاع الشرعى قبل عصبة الأمم مستندة الى وجود علاقة معينة بين مجموعة من الدول : كالجوار الجغرافى ، أو الالتقاء الفكرى ، ووجدت تسجيلا فى مبدأ « مونرو Monroe » الشهير سنة ١٨٢٣ الذى اعتبر أى تدخل أوروبى فى شئون احدى الولايات المتحدة الأمريكية مبررا للدفاع الشرعى من جانب بقية الولايات^(٤) ، وتسكت به أكثر من مرة فى النصف الأول من القرن العشرين ، كما ورد النص عليه اجمالا فى « عهد » عصبة الأمم وبعض المواثيق الدولية الصادرة فى أثناء قيامها^(٥) ، وأشارت

(١) راجع ماتقدم رقم ١١ ص ٣٠ وما بعدها .

(٢) Deivants : op. cit., p. 156.

(٣) Al Chalabi : op. cit., p. 100 et ss :

Sorensen : op. cit., p. 768.

(٤) Glaser : L'infraction : op. cit., p. 76.

والدكتور ويصا صالح - المرجع السابق - ص ٧٦ وما بعدها .

(٥) Glaser : L'infraction : op. cit., p. 77, 78.

والدكتور ويصا صالح - المرجع السابق - ص ٨١ وما بعدها .

إليه المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة وإن لم تعرفه ، ومع ذلك فقد بات مستقرا في الفقه أنه يستلزم قيام تنظيم اقليمي ، ولم تحدد نصوص الميثاق مضمون هذا التنظيم ، وهو على أية حال ينصرف الى كل اتفاق ينتظم مجموعة من الدول تتقارب جغرافيا واجتماعيا ^(١) ، مثل جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥ ، ومنظمة الدول الامريكية التي أعيد تنظيمها سنة ١٩٤٨ ، واتحاد أوروبا الغربية سنة ١٩٤٩ ، ومنظمة الوحدة الافريقية سنة ١٩٦٣ ، وقد يتخذ هذا التنظيم الاقليمي صورة الأحلاف العسكرية ، مثل حلف شمال الأطلسي - الذي ينتظم دول أوروبا الغربية - المنشأ سنة ١٩٥٤ ، وحلف وارسو - الذي ينتظم دول أوروبا الشرقية - المنشأ سنة ١٩٥٥ ^(٢) .

وفي سبيل تحديد شروط الدفاع الشرعي الجماعي قرر أن فكرة التنظيم الاقليمي سالفة الذكر تعتبر مفترضا لتشوء الحق في استعماله بشرط توافر الشروط المتعلقة بالدفاع الشرعي الفردي ، ونستطيع بعد ذلك أن نضيف الملاحظتين الآتيتين :

الأولى : أن الدول الأعضاء في التنظيم الاقليمي أو الحلف العسكري هي التي تقرر شروط العدوان باعتبار أنه يعد واقعا عليها بمقتضى الاتفاق المعقود فيما بينهم ، وأن مثل هذا التدبير هو الذي يجعلها تمكّر في ضرورة التدخل دفاعا شرعيا عن الدولة أو الدول التي تعرضت

(١) الدكتور محمد محمود خلف - المرجع السابق - ص ٤٨٢ .
(٢) راجع المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية ، والمبدأ الخامس من المبادئ التي تحكم منظمة الدول الامريكية ، والمادة الرابعة من ميثاق اتحاد أوروبا انغريية ، والمادتين الحادية عشرة والثانية عشرة من ميثاق اديس ابابا الذي انشئت بمقتضاه منظمة الوحدة الافريقية ، والمادة الخامسة من ميثاق حلف شمال الاطلسي ، والمادة الرابعة من ميثاق حلف وارسو .

المعدوان ، ويقع عليها التزام التحقق من كافيّة شروطه ، ومن شأن هذا التقدير الجماعي للموقف أن يحول دون التسف في استعمال حق الدفاع الشرعي .

الثانية : أن هذه الدول حين تب لنصرة حليفاتها يجب أن تلتزم بشرطى اللزوم والتناسب المتطلبين في فعل الدفاع ، فلا تلجأ اليه الا اذا انعدمت كافة الوسائل التي قد تصلح في انهاء النزاع سلميا ، واذا لجأت اليه فإن أفعالها يجب أن تكون متناسبة مع جسامه الاعتداء ، وعليها ألا تلجأ الى استخدام الأسلحة النووية أو المحرمة الا في الحدود التي سبق بيانها في شأن الدفاع الشرعي الفردي ..

٢١ - رقابة مجلس الأمن :

إن حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي - كما هو في القانون الداخلي - ليس مطلقا ، فهو يخضع لرقابة لاحقة من جانب مجلس الأمن ، صاحب السلطة المختصة بحفظ السلم والأمن الدوليين . وقد سلف القول ان المادة (٥١) من الميثاق توجب ابلاغ مجلس الأمن فوراً بالتدابير المتخذة على أساس الدفاع الشرعي لكي يستطيع بدوره ممارسة اختصاصاته فيما يراه ملائما لحفظ السلم والأمن الدوليين ، وباستقراء نصوص الميثاق المتعلقة بهذه الجزئية نستطيع ايراد الاحكام الآتية (١) :

أولا : يقع واجب ابلاغ مجلس الأمن على الدولة المجنى عليها بصفة أصلية ، والتي اتخذت من التدابير ما اعتبرته ممارسة لحقوقها في الدفاع الشرعي ، كما يقع أيضا على دولة ليست هي المعتدى عليها أصلا ولكنها تجد نفسها في حالة دفاع شرعي لكونها صاحبة

مصلحة غير مباشرة ، تطبيقا لنصوص اتفاقية أو حلف يفرض عليها ذلك وفقا لحق الدفاع الشرعى الجماعى ، ويقع فى النهاية على عاتق أية دولة لا ترتبط مع الدولة المجنى عليها باتفاق اقليمى أو حلف عسكرى ، استنادا الى نص المادتين (٣٤،٣٥) من الميثاق الذين يجيزان لكل عضو فى الأمم المتحدة أن ينبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة الى أى نزاع أو موقف يحتل أن يؤدى الى احتكاك دولى لكى يقرر ما اذا كان استمراره يؤدى الى تهديد السلم والأمن الدوليين بالخطر أم لا . وقياسا على ما هو حاصل فى القانون الداخلى قرر أن مثل هذا الالتزام يتعلق بالنظام العام الدولى ، ومن ثم يكون لكل ذى مصلحة مباشرة أو غير مباشرة ، أو لكل عضو فى الجماعة الدولية ، حق الابلاغ عنه ، صونا للسلم والأمن الدوليين .

ثانيا : يلتزم مجلس الأمن فور ابلاغه بفحص الشكوى والتحقق من جديتها ، وتوافر شروط العدوان فى فعل الدولة المعتدية ، وشروط الدفاع فى فعل الدولة المعتدى عليها ، ويخلص بعد ذلك الى احدى تيجتين : اما توافر العدوان ومشروعية الدفاع وإدانة الدولة المعتدية، واما عدم توافر العدوان وعدم مشروعية الدفاع واعتبار هذا الأخير عدوانا ، وفى الحالتين يقوم باصدار قرار بتوقيع العقوبات الجماعية على الدولة المخطئة لخروجها على محارم القانون الدولى ، ولكن مثل هذه العقوبات يكون ذا صفة نظرية لأن مجلس الأمن لا يملك سلطة عقابية فعالة تكفل تنفيذ ما يصدر عنه من قرارات .

٢٢ - آثاره :

يترتب على توافر الشروط اللازمة لقيام الدفاع الشرعى -
التفصيل المتقدم - صيرورته مباحا ، وبديهي أن الذى يقوم بأداء
الدفاع هم موظفو الدولة ، سواء كان ذلك بناء على أمر صادر من
القائد العام ، أو كانت هذه الأفعال داخلة فى مجال سلطتهم التقديرية ،
وهم يستطيعون الاحتجاج بتوافر هذه الشروط على فرض محاكمتهم
دوليا .

ومطبعا للطبيعة الموضوعية لأسباب الإباحة ، فإن الفعل لا يعتبر
جريمة على وجه الإطلاق ، ويستفيد من الإباحة كل من ساهم فى
الجريمة بصفة الفاعل الأصلي أو الشريك ، وعليه تستفيد الدولة
المشاركة فى أعمال الدفاع بمقتضى نظام الدفاع الشرعى الجماعى من
تلك الإباحة .

وإذا كان مجلس الأمن هو الذى يقرر توافر شروط الدفاع
الشرعى ، فإن ذلك يفترض سلفا قيام الدولة المجنى عليها - المدافعة -
بتقديم ما يثبت قيام العدوان المسلح الغير مشروع ، واستجباؤه لبقية
شروطه ، ثم اثبات التزامها بشرطى اللزوم والتناسب وهى بصدد
الدفاع .

٢٣ - تجاوز حدوده :

يقصد بتجاوز حدود الدفاع الشرعى الإخلال بشرط التناسب ،
أى التوسل بوسائل أكثر جسامة من تلك التى استخدمت فى
العدوان^(١) ويسأل المتجاوز فى القانون الداخلى عنه بوصف العت

^(١) ella : La criminalité : op. cit., n. 139, p. 200.

ان كان بسوء نية ، ويخفف عليه العقاب - أى يعتبر ظرفا مخففا - ان كان بحسن نية (١) ، أما فى القانون الدولى الجنائى فان التجاوز يعتبر جريمة دولية تبرر الدفاع الشرعى من قبل المعتدى الأصلى ، ولكن ذلك مشروط بتوافر القصد العدوانى - أى سوء النية فى القانون الداخلى - فاذا كان التجاوز نتيجة اساءة تقدير من جانب الدولة المعتدى عليها ، فانها تسأل عنه مسئولية غير عمدية .

المبحث الثالث

حالة الضرورة

٢٤ - تقسيم :

تناول فيما يلى التعريف بحالة الضرورة وبيان أساسها وشروطها فى القانون الداخلى ، ثم نتقل الى بيان وضعها فى القانون الدولى الجنائى .

٢٥ - الوضع فى القانون الداخلى :

تشكل حالة الضرورة فى القانون الداخلى فى خطر جسيم حال - أو وشيك الحلول - على النفس - أو المال - فى بعض التشريعات - يهدد مصلحتين - أو أكثر - مشروعتين ، بحيث لا يمكن صيانة احدهما إلا بإهدار الأخرى ، ومن هنا فان موقف «المضطّر» يختلف عن موقف «المدافع» - فى الدفاع الشرعى - لأن هذا الأخير يقف تجاه فعل غير مشروع ، أما الأول فهو يقف ضد القانون ، ومن ثم كان فعل المدافع موجها ضد معتد ، على عكس فعل المضطر الذى يكون موجها ضد بىء .

(١) راجع المادة (٢٥١) عقوبات مصرى .

وتجد حالة الضرورة أساسها في مبدأين : يتعلق أولهما بغيرية البقاء ، لأن القانون لا يتطلب من الشخص أن يكون شجاعا ومضحيا بمصلحته في سبيل اقرار مصلحة الغير ، ويتصل ثانيهما بترجيح المصالح ، وهو ما يستلزم اعترافه سلفا بمبدأ تدرج الحماية القانونية لهذه المصالح ، بحيث يستتبع اهدار بعضها في سبيل صيانة الأخرى ، اذا كانت هذه الأخيرة تمثل قيمة اجتماعية أسمى .

ودون الدخول في تفصيل الخلاف الفقهي حول الطبيعة القانونية لحالة الضرورة ، وما اذا كانت من أسباب الإباحة أو موانع المسؤولية.. فمن المقرر أن الدفع بها يستلزم بضعة شروط تتعلق بالخطر وبفعل الضرورة . فبالنسبة للخطر يشترط فيه أن يكون حالا - أو وشيك الحلول - وجسيما ، مهددا النفس - والمال في بعض التشريعات - وليس لارادة المهدد به دخل في حلوله وعدم التزامه بتحمل نتائج ، أما عن فعل الضرورة فيشترط فيه أن يكون لازما لدرء هذا الخطر ومتناسبا مع قدره .

هذه هي خلاصة وضع حالة الضرورة في القانون الداخلي ، فما هو وضعها في القانون الدولي ؟

٢٦ - الوضع في القانون الدولي :

ساد في فقه القانون الدولي التقليدي اعتقاد بأن الضرورة صورة من صور الدفاع الشرعي ، لدرجة أن الفقهاء كانوا يتخذون من بعض الوقائع الدولية مثل «حادثة الكارولين» سنة ١٨٣٧ مثالا لاثبات وجودها (١) ، ومع تطور الفكر اتضح الفارق بينهما وضوحه في القانون

(١) راجع في عرض هذا الاتجاه : الدكتور ويصا صالح - المرجع السابق ، ص ٣٠٢ ، وراجع أيضا «بلا» في مؤلفه عن «الاجرام الجماعي للدول» سالف الذكر رقم ١٢٤ ص ١٨٨ ومابعدهما ، حيث يراها من موانع المسؤولية .

الداخلى ، وأصبحت تفهم على أنها «حالة تكون فيها الدولة مهددة بمقتضى تقديرها الموصوسى للأمور بخطر حال تـ أو وشيك الجلول - جسيم يهدد وجودها أو نظامها الأساسى أو شخصيتها أو استقلالها بحيث لا نستطيع تفاديه الا باصدار مصالح أجنبية مشروعة بمقتضى أحكام القانون الدولى (١) » .

ومن هذا التعريف بين أن جوهر «حالة الضرورة» فى القانون الدولى لا يحلف عن نظيره فى القانون الداخلى ، ومع ذلك فإن مجال تطبيقها من الضالة بىمكان ، ويرجع ذلك الى عدم صلاحية الأساس الذى تستند اليها فى القانون الداخلى للتطبيق فى المجال الدولى ، مما تحيل جانباً من الفقه على الادلاء بمريد من الاعتراضات التى تحسول دون تطبيقها فيه ، بينما تلتف جانب آخر فقصر نطاق تطبيقها على حالات ضئيلة ، وسوف نقض هذه الأور تباعاً .

اولاً : اختلاف الأساس : لا يصاح أى من الأساسين اللذين تستند اليهما الضرورة فى القانون الداخلى للتطبيق فى مجال القانون الدولى : بالنسبة للأول : الخاص ببدا حب البقاء . auto-conservation . تقرر عدم امكان تطبيقه على الدولة ، لكونها مخلوقاً صناعياً أنتجته الطبيعة ، مما يعنى تجرده من الغرائز الخفية ، وبالنسبة للثانى - الخاص ببدا المصلحة الراجحة *maior preponderant* تقرر أيضاً عدم امكان تطبيقه فى العلاقات الدولية ، لأنه ليس من وظيفة القانون الدولى تقييم المصالح الخاصة بالدول كما هو الحال فى القوانين

(١) Stefan Glaser : Quelques remarques sur l'état de

nécessité en droit international. Revue Pénale Belge 1952.

p. 570 et ss; Ibid : L'infraction, op.c it., p. 82.

والدكتور محمود نجيب حسنى - المرجع السابق - ص ٥٩٠ ، والدكتور محمد محى الدين عوض ، المرجع السابق : ص ٣٣٦ وما بعدها ، والدكتور حميد السعدى ، المرجع السابق : ص ٢٩٥ .

الداخلي - وتدريب الحماية المقررة لكل منهما ، وإنما تنحصر تلك
الوظيفة في كدالة التعايش السلمي بين أشخاصه ليس غير ، وفي سبيل
بلوغ هذه الغاية ، يكفل لكل دولة ذاتيتها واستقلالها في تسيير أمورها ،
ولا يورد عليها من قيد سوى ما يتعلق بعدم تعسفها في استعمال حقوقها
على نحو يضر بمصالح غيرها من الدول ، ومن هنا قيل أن استقلال كل
دولة ينتهي ببداية استقلال الأخرى ، والقول بغير ذلك يعني تقويض
القانون الدولي من أساسه (١) .

ثانيا : صعوبة التطبيق : يترتب على اختلاف أساس حالة الضرورة
في المجال الدولي صعوبة الأخذ بها كسبب إباحة أو كمايم مسئولية ،
وذلك للأسباب الآتية :

١ - عدم وجود سلطة قضائية دولية بتكفل بالتحقق من توافر
شروط حالة الضرورة ، وترتيب الأثر الناجم عنها ، ومن
شأن هذا أن يشيع الاضطراب والفوضى في المجتمع
الدولي .

٢ - أن الاعتراف بما يؤدي إلى إهدار المبادئ التي يسعى
القانون الدولي إلى إقرارها ، وتفصيل ذلك : أن جانباً من
الثقة يرفض اعتبارها سبب إباحة ، ويكيفها على أنها من
موانع المسئولية ، ومن شأن الأخذ بهذا التكييف الأخير
أن تظل للفعل صفته الآثمة ، وإن انتفت مسئولية الفاعل ،
مما يستتبع امكانية استعمال الدفاع الشرعي فده ، ويفضي
في النهاية إلى تعريض الأمن الدولي للخطر ، والاطاحة
بالغاية المستهدفة بالقانون الدولي .

(١) Vespasien Pella : La guerre-crime et les conseils de
guerre. Paris 1946, p. 47 et ss ; Glasier : L'interaction . op
cit., p. 85.

٣ - ان صعوبة التطبيق تتجلى بصورة أوضح في فترات الحروب، حيث تتضارب مصالح الدول المتحاربة ، لأن كل حرب تستتبع تعريض هذه المصالح لأخطار متبادلة ، ويترتب على الاعتراف بحالة الضرورة ، ولو في صورة مانع مسئولية، الاعتراف بها للدولة المعنوية - أى التى أثارت الحرب - وذلك تطبيقاً لمبدأ المساواة بين الدول المتحاربة ، وهو مالا يتفق مع اعتبارات العدالة فى شيء (١)

من أجل هذا رفضت محكمة فيرمبرج وطوكيو دفع المتهمين من كبار مجرمى الحرب الخاصة بحالة الضرورة ، ولم تريا فيها ما يبرر جرائمهم ، أو حتى يحول دون تحريك مسئوليتهم عنها (٢) .

ثالثاً : نفرة حالات التطبيق : وهكذا يرفض الرأى الراجح فى الفقه الدولى الحديث الاعتراف بحالة الضرورة سواء كسب إبادة أو جرائمهم ، أو حتى يحول دون تحريك مسئوليتهم عنها (٣) .

الأولى : اذا كان طرفا النزاع - أو أطرافه - المطروح - فردين أو أفرادا - ذوى شخصية دولية ، اذ يجب حينئذ الاعتراف بحالة الضرورة ، والتحقق من توافر شروطها ، كما يتطلبها اتفاقون الداخلى، بل يجب التوسع فيها بحيث تشمل تقديم المساعدات الضرورية للغير (٣)

الثانية : حالة الضرورات الحربية *necessités militaires* وهى تلك التى يتكرر فيها الطرف المحارب بسبب ضرورات الحرب لقوانين

(١) Glaser : L'infraction : op. cit., p. 84.

(٢) Glaser : L'infraction : op. cit., p. 86 note (79)

والدكتور محمود نجيب حسنى - المرجع السابق - ص ٦٠ ، ٦١ .

(٣) Glaser : L'infraction : op. cit., p. 86.

والدكتور حميد السعدى - المرجع السابق - ص ٢٩٨ .

تلك الأخير وعادتها (١) في سبيل تنفيذ خطة حرية معينة ، وقد وجدت ألمانيا فيها ذريعة لدفع مسؤوليتها أثناء محاكمات الحرب العالمية الثانية ، وذلك بحجة أن ضرورة الحرب تبرر انتهاك قوانينها ، ومع ذلك فقد تبين أن محكمتي نيرمبرج وطوكيو قد رفضتا هذا الدفع بصفة عامة بالنسبة لكافة الجرائم التي ارتكبها الألمان ، وبصفة خاصة بالنسبة لجرائم الحرب (٢) . وبالرجوع الى قوانين وعادات الحرب ، نجد أنها قدرت مقدما الحالات التي تعد من قبيل الضرورات الحربية التي تسمح للمحارب بمخالفة قاعدة دولية جرى العرف بها ، من ذلك - مثلا - ما نصت عليه اللائحة الملحقه بالاتفاقية الرابعة من اتفاقيات لاهاي سنة ١٩٠٧ من تحريم استعمال السم والأسلحة المسمومة ، وقتل أو جرح أفراد العدو على غرة ، أو الذين ألقوا سلاحهم (م ٢٣) ، بالإضافة الى حظر تدمير ممتلكات العدو أو الاستيلاء عليها - إلا اذا اقتضت ذلك ضرورات الحرب - فضلا عن عدم التعسف في فرض الضرائب - مواد ٤٧ وما بعدها - من جانب الدولة المحتلة على الشعب المهزوم .

وصفوة ما تقدم جميعه ، أن حالة الضرورة كسب اباحة أو

(١) تنهض هذه القوانين على وجوب التوفيق بين المقتضيات العسكرية التي لا تستهدف سوى النصر ، وبين مقتضيات النظام الدولي الاعلى التي تهدف باسم العدالة والانسانية الى الحد من حرية المحاربين وتقليل آثار الحرب . راجع الدكتور : محمد محي الدين عوض - المرجع السابق ، ص ٣٤٠ .

(٢) وقد بررت المحكمتان رفضهما بأن الاعتراف بحالة الضرورة من شأنه أن يقوض تماما قوانين وعادات الحرب .

(٣) راجع أمثلة أخرى لتحديد نطاق الضرورات الحربية في نصوص المواد (٥٠) من الاتفاقية الاولى من اتفاقيات جنيف سنة ١٩٤٩ ، (٥١) من الاتفاقية الثانية ، (١٤٧) من الاتفاقية الرابعة ، راجع

Glaser : L'interaction : op. cit., p. 86; Lombors : op. cit., no. 103. p. 108.

والدكتور محمد محي الدين عوض - المرجع السابق ، ص ٣٤١ .

مانع مسئولية لا تحظى في المجال الدولي بنفس مكائتها في المجال الداخلي ، وقد تخوف الفقهاء من اقرارها خشية أن تقود أو تتخذ ذريعة لتبرير أو دفع المسؤولية الناشئة عن الجريمة الدولية ، فتودي بالأهداف المستهدفة بالقانون الدولي ، وقد ضل نطاق تطبيقها ، بحيث لم يعد الفقه الحديث يميزها إلا إن كانت بين فردين - أو أكثر - يتمتعان بالشخصية الدولية ، أو كانت ذات صفة حرية بشرط أن تكون في إطار ما تضمنته قوانين وعادات الحرب .

المبحث الرابع

أمر الرئيس الأعلى

٢٧ - تمهيد وتقسيم :

من المقرر أن أمر الرئيس الأعلى يعتبر في القانون الداخلي - م ٦٣ عقوبات مصرى على سبيل المثال - سببا من أسباب الإباحة ، وذلك بشروط معينة ، فهل هي كذلك في القانون الدولي ؟ نجيب على هذا السؤال في فقرتين متعاقبتين .

٢٨ - في القانون الداخلي :

لا يخرج الأثر القانوني لأمر الرئيس في القانون الداخلي عن أحد فروض ثلاثة ^(١) : يعتبر في أولها سببا من أسباب الإباحة يزيل عن الفعل تماما وصف الجريمة ، ويعد في ثانيها : مانعا من مواقع المسؤولية

Pella : La criminalité, op. cit., n. 140 et ss, p. 200 et ss: (١)

Stefan Glaser : L'ordre hiérarchique en droit pénal international, Révue Pénale Belge 1953, p. 283 et ss; Ibid - L'infraction op. cit., p. 92 et ss: Lombols : op. cit., n. 107 et 108, p. 109 et 110

الجنائية مع إتيائه على الصفة الآتية للفعل ، ويكون ذلك في حالتين : الأولى : إذا كان الأمر الصادر من الرئيس مشوريا بجهل أو غلطا في القانون ، بحيث يكون منذ البداية متضمنا تكليف المرءوس باتيان فعل مخالف للقانون ، فيأتيه الأخير بحسن نية ، معتقدا مشروعيته ، ومؤسسا هذا الاعتقاد على أسباب معقولة ، حتى يكون بمنجاة من المسؤولية العمدية والغير عمدية معا ^(١) ، والثانية : إذا كان هذا الأمر مقترنا باكراد معنوي واقع على المرءوس بعدم لديه حرية الاختيار ، كحالة الأمر الصادر الى الجندي في معدات القتال المقترن بتهديده باطلاق الرصاص عليه ان لم ينفذه . وكيف في ثالثها : على أنه مانع من موافع انعقاب ، ويكون ذلك في حالة ما اذا توافرت شروط الضرورة على الوجه المبين في البحث السابق ^(٢) ، وان كان ذلك نادرا في التشريع المقارن .

٢٩ - في القانون الدولي :

ذهب البعض الى اعتبار أمر الرئيس سببا من أسباب الاباحة ، استنادا الى واجب الطاعة الذي يلتزم به المرءوس ، وخاصة في الشؤون العسكرية ، كما أن هذا الأخير يكون في حالة اكراد أدبي مما يبرر عقاب هذا الرئيس وهو أمر كاف ^(٣) ، ويتجه الرأي الغالب الى اعتباره مانعا من موافع المسؤولية في الحالتين سالفتي الذكر في القانون الداخلي

(١) الدكتور محمد محيي الدين عوض - المرجع السابق - ص ٣٤٢ .

Glaser : L'infraction, op. cit., p. 92.

(٢)

(٣) راجع في عرض هذا الرأي دون الموافقة عليه : الدكتور محمود

نجيب حسني - المرجع السابق - رقم ٦٢ ص ٦٢ . راجع أيضا
Dr. Aïssa Rateb : L'individu et le droit international public.

Thèse, Le Caire 1959, p. 111 et ss.

- وهي الغلط في القانون والاكراه المعنوي - ، وقد أكد الكثير من الموائيق والأحكام الدولية هذا الاتجاه ، من ذلك مثلا :

أولا : ماضنته اللجنة الدولية لاصلاح وتطوير القانون الجنائي تقريرها المقدم لمؤتمر جامعة كمبردج في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤١ ، والذي تم اقراره في ١٥ يوليو سنة ١٩٤٢ ، والخاص بأن أمر الرئيس لا يمكن التسك به الا اذا كان ظاهر المخالفة للقانون .

ثانيا : ماضنته الجمعية الدولية بلندن قرارها الثاني الصادر في ديسمبر سنة ١٩٤٣ ، والخاص بوجوب مساءلة كافة أجهزة الدولة المعتدية دون اعتبار تبرئهم أو وظائفهم بما في ذلك رئيس الدولة، وعدم اعتبار أمر الرئيس مانعا من المسؤولية أو العقاب ، الا اذا توافرت فيه شروط حالة الضرورة بالنسبة للمرءوس (١) .

ثالثا : ما ورد بتقرير القاضى الأمريكى «جاكسون» المقدم لمؤتمر لندن سنة ١٩٤٥ ، والذي ضمن اتفاقيتها الشهيرة الخاصة بمحاكمات كبار مجرمى الحرب من دول المحور ، من وجوب اعطاء المحكمة الدولية سلطة تقدير مدى امكانية قبول أمر الرئيس الأعلى دفعا لمسئولية المتهم ، حتى لا يغدو ذا قوة مطلقة في اباحة فعله أو درء مسئولية عنه (٢) ، كما وردت نصوص مشابهة في لائحة نيرمبرج وطوكيو ومشروع قانون الجرائم ضد السلام وأمن البشرية (٣) . وتنبه الى أن

(١) الدكتور محمد محبى الدين عوض - المرجع السابق . ص ١٩٥ ، ٢٠٠ .

(٢) راجع مؤلفنا في « القضاء الدولى الجنائى » - سالف الذكر - رقم ٤٩ ص ٨٢ .

(٣) راجع المادة الثامنة من لائحة محكمة نيرمدج . والمادة السادسة من لائحة طوكيو ، والمادة الرابعة من مشروع قانون الجرائم ضد سلام وأمن البشرية ، وراجع كذلك :

Glaser : L'infraction, op. cit., p. 941.

القواعد العامة كانت تقضى الى اعتبار الرئيس شريكا في الجريمة التي يأتيها مرسومه ، ولكن اتفاقيات جنيف الانسانية سنة ١٩٤٩ اعتبرت - خروجاً على هذه القواعد - فاعلاً أصلياً اذا كان قد أصدر أمره بارتكاب احدى الجرائم الجسيمة (١) .

رابعا : ما أشارت اليه محكمة نيرمبرج صراحة من اعترافها بأمر الرئيس كسبب مبيح للجريمة ، أو مانع من موانع المسؤولية الدولية الجنائية ، وهي بصدد التعليق على المادة الثامنة من لائحتها ، مقررّة أن عبارة هذا النص إنما تتفق تماماً مع اشرعة العامة للدول ، وأن الأمر الصادر لجندى بالقتل والتدمير - خلافاً لما تقضى به القوانين الدولية للحرب - لا يمكن أن يبيح ما يصدر عن هذا الأخير من جرائم (٢) .

المبحث الخامس

رضاء المجنى عليه

٢٠ - تقسيم :

قد ترتكب الجريمة - داخلية كانت أو دولية - بناءً على رضاء المجنى عليه ، فما هو الأثر القانوني المترتب على هذا الرضاء ؟

٢١ - فى القانون الداخلى :

تتجه أغلبية التشريعات الى عدم الاعتراف برضاء المجنى عليه

(١) راجع المادة (١/٤٩) من الاتفاقية الأولى ، والمادة (١/٥٠) من الاتفاقية الثانية ، والمادة (١/١٢٩) من الاتفاقية الثالثة ، والمادة (١/١٤٦) من الاتفاقية الرابعة . وراجع كذلك

Glaser : L'infraction : op. cit., p. 95.

Glaser : L'infraction, op. cit., p. 93 note (95)

(٢)

كسب للإباحة ، وخاصة إذا كانت الجريمة منطوية على عدوان على مصلحة يمتد إليها ارتفاق المجتمع كالحياة وسلامة الجسم ، وينهج التشريع المصرى نفس النهج . ولكن هناك من الجرائم ما يتطلب القانون لوقوعه اتقاء الرضاء ، مثل جرائم الاعتداء على الحرية ، وجرائم الاغتصاب ، والسرقة ، ومناد ذلك انه إذا رضى المجرى عليه بوقوعها عليه كانت الجريمة غير قائمة لانعدام أحد أركانها وليس لتوافر أحد أسباب الإباحة . ويمكن أن تلحق بهذه الجرائم تلك التى يعلق القانون تحريك دعوى الناشئة عنها على شكوى من المجرى عليه ، وذلك لاعتبارات معينة استوجبت فى نظر المشرع عدم تدخل النيابة القضائية إلا إذا قدر المجرى عليه ذلك (١) . وتبرير ما سبق ليس بغير : لأن المشرع الداخلى لا يستهدف بحمايته للمصالح ارضاء أصحابها ، وإنما يستهدف قبل كل شيء اشاعة الطمأنينة والعدالة فى ربوع المجتمع .

٢٣ - فى القانون الدولى :

لا يعترف القانون الدولى برضاء المجرى عليه كسب للإباحة ، وذلك لأنه لا يسبغ وصف الجريمة الا على الأفعال التى تنطوى على مساس بالمصالح العليا للمجتمع الدولى ، سعياً لتحقيق غاية أسمى ، من كفالة السلام والأمن الدوليين ، والعبرة فى عدم مشروعية الفعل هى بما يتضمنه القانون الدولى العرفى أو الاتفاقى من أحكام ، وذلك تطبيقاً لمبدأ « سمو Prémaute » . القانون الدولى على القانون الداخلى (٢) . أى أن الفعل يعد جريمة دولية ولو لم تكن له هذه الصفة فى القانون الداخلى .

(١) راجع مؤلفنا فى : « شكوى المجرى عليه » - القاهرة سنة ١٩٧٥ -
رقم ١١ ص ٣٢ وما بعدها .
(٢) Glaser : Droit Int. pen. op. cit, n. 134 et ss., p. 109 et ss.

ويقر القاتون الدولي الجنائي هذا الحكم سواء كانت الجريمة واقعة على الدولة أو على الفرد المتع بالشخصية الدولية : ففي الحالة الأولى يتمثل الرضاء في وضوح اخذى الدول لاجراءات ضارة بمضالحتها تحت تأثيرات معينة صادرة من دولة أخرى ذات نفوذ ومسطوة على الدولة المجنى عليها ، وفي الحالة الثانية يكون رضاء الفرد صادرا تحت ضغط واقع عليه من قبل دولة أخرى ، كما لو كان أميرا لديها ، وفي الحالتين يبدو أن الرضاء غير صحيح لصدوره عن ارادة معينة بغير تقاض . أما اذا فرض وكان انعدام الرضاء ركنا في الجريمة الدولية ، فان توافره يحول دون قيامها ، مثال ذلك ما نصت عليه المادة (٥٢) من الاتفاقية الثالثة من اتفاقيات جنيف الانسانية الخاصة بمعاملة الأسرى ، من حظر تشييل أسرى الحرب في الأشمال الضارة بالصحة مالم يكن ذلك يرضاء (١) .

à moins qu'il ne soit pas volontaire كما أن هذه الاتفاقيات قد تضمنت جملة نصوص تجعل فيها تنازل أسرى الحرب أو جرحاها عن حقوقهم غير ذى أثر (٢) .

٣٢ - خلاصة اسباب الاباحة :

هذه هي أهم الأسباب الميعة للجريمة الدولية ، وقد رأينا أن السبب الرئيسى فيها هو الدفاع الشرعى الذى حظى بنص ميثاق الأمم المتحدة عليه في المادة (٥١) بحسبانه استثناء على الحظر العام لاستخدام القوة المسلحة في فض المنازعات الدولية ، أما عن بقية الأسباب التى تحدثنا عنها فان بعضه قد فقد قيمته مثل «المعاملة بالمثل»

Glaser : L'infraction, op. cit., p. 106.

(١)

(٢) راجع المادة السابعة من الاتفاقيات الثلاثة الاول ، والمادة

الثامنة من الاتفاقية الرابعة .

لعدم استقامته مع نص المادة (٤/٢) من الميثاق ، كما أن البعض الآخر متازع عليه مثل حالة الضرورة وأمر الرئيس ورضاء المجنى عليه ، حتى لا تعدد الثغرات التي ينفذ منها مرتكبو الجرائم الدولية، وينهار السلم والأمن الدوليان الذي ما وجد القانون الدولي - والقانون الدولي الجنائي باعتباره متفرعا عنه - إلا لصياغته .

الفصل الثالث

الركن المادى

٢٤ - تمهيد وتقسيم :

يشترط لقيام الجريمة - بصفة عامة - أن تتمثل في مظهر مادى ملموس في العالم الخارجى ، اذ بغير هذا المظهر لا ينال المجتمع اضطراب ، ولا يصيب الحقوق الجديرة بالحماية عدوان ، وتترتب على هذا القول تبيجتان : الأولى : أن القانون الجنائى - داخليا كان أم دوليا - لا يحفل بالارادة وحدها اذا لم تفض الى سلوك خارجى ملموس يعتبر انعكاسا لها في الواقع وبعبدا عن تسمية الجانى ، والثانية : أن الانسان وحده هو الذى يتصور أن يكون فاعلا للجريمة ، لأنها لا تعدو أن تكون سلوكا اراديا يعتد به القانون^(١) . وتثور بصدد دراسة الركن المادى للجريمة مشكلتان : تتعلق أولاها ببيان عناصره ، وتتصل الثانية بتحديد الصور التى يتخذها ، وسوف نتصدك لبحثهما في بحثين متوالين .

المبحث الأول

عناصر الركن المادى

٢٥ - تعريف وتقسيم :

يتمثل الركن المادى للجريمة في سلوك - ايجابى أو سلبى -

Pella : La criminalité : op. cit., n. 111, p. 176 et ss; (١)

Glaser : L'infraction : op. cit., p. 11 et ss;

Plawski : op. cit., n. 36. p. 150.

بنفسى الى نتيجة يؤثما القانون ، وبين من هذا التعريف انه ينهض على عناصر ثلاثة هي : السلوك ، والنتيجة ، وعلاقة السببية بينهما . وسوف نتعرض تباعا لدراسة تلك العناصر - بإيجاز تام - فى القانون الداخلى ، ثم - شىء من التفصيل - فى اتقانن الدولى .

٢٦ - السلوك :

- يعرف السلوك بأنه حركة عضوية ارادية ، وهو بذلك يتحلل الى عنضرين : يتمثل أولهما فى كونه يستلزم استخدام أحد أعضاء جسم الجانى ، ويتطلب الثانى أن يكون ذلك بارادته ، فإن لم تحصل هذه الحركة ، أو حدثت نتيجة لقوة ضاغطة على جسم الجانى دفعته مثلا الى الاصطدام بغيره فصابه : فان الجريمة لا تعد قائمة لانعدام المقنومات الرئيسية لركنها ائادى . ويتخذ السلوك - بهذا المفهوم - صورا ثلاثة هي : السلوك الايجابى ، والسلبى ، والايجابى بطريق الامتناع . ونسبه الى أننا سوف نحاول - بإيجاز تام - بيان مفهوم هذه الصور فى القانون الداخلى قبل ائضاح ذلك المفهوم فى القانون الدولى الجنائى .

أولا : السلوك الايجابى :

يكون السلوك ايجابيا اذا تمثل فى حركات عضوية فى جسم الانسان ، بأن استخدمت بعض أعضاء الجسم فى اتيانه ، ويتطلب أغلب الجرائم المنصوص عليها فى اتقانن الداخلى هذا النوع من

والدكتور محمود نجيب حسنى - المرجع السابق - رقم ٦٩ ص ٦٨ ،
الدكتور محمد محيى الدين عوض - المرجع السابق - ص ٢٤٧
وما بعدها ، والدكتور حميد السعدى ، المرجع السابق ، ص ٢٣٥
وما بعدها ، والدكتور محمد محمود خلف - المرجع السابق ، ص
٢٤٧ ، ٢٤٨ .

السلوك ، لأن نصوص هذا القانون انما تقررت - في غالبيتها - لمنع من ارتكاب أفعال معينة أكثر من تطلبها اتيان هذه الأفعال ، بمعنى أن القانون الداخلي انما يحد من نشاط الأفراد في أغلب الأحيان ، وقد يدفعهم الى اتيان بعض صورده في أحيان أخرى ، وفي الحالة الأولى نكون بصدد سلوك ايجابي - وهو القاعدق - بينما نكون بصدد سلوك سلبي في الحالة الثانية - وهو الاستثناء - كما سيجي (١) . ومن أمثلة السلوك الايجابي - في القانون الداخلي - القتل بالرصاص أو بسلاح أبيض أو بالتسميم ، وكذلك جريمة السرقة ، وجرائم الاعتداء على العرض ، وعلى الشرف والاعتبار ، وعلى المصلحة العامة .. الخ .

ولا يختلف الوضع - في هذه الجزئية - في القانون الدولي عنه في القانون الداخلي ، اذ يتطلب عدد كبير من الجرائم الدولية سلوكا ايجابيا لا تيانها ، وهو يمثل في قيام الدولة (٢) باستخدام القوة لتحقيق نتيجة يحظر القانون حدوثها ، وتعتبر جريمة حرب الاعتداء أوضح الأمثلة في هذا الشأن ، وقد نص تقرير مجموعة العمل المقدم الى اللجنة الخاصة بتعريف العدوان سنة ١٩٧٣ على عدة صور للأعمال العدوانية مثل (٣) :

Glaser : L'infraction, op. cit., p. 15.

(١)

والدكتور محمود نقيب حسنى - المرجع السابق ، رقم ٦٩ ص ٦٨ ،
٦٩ ، والدكتور محمد محيى الدين عوض ، المرجع السابق ، ص ٣٥٧
(٢) يرى « بلا » في مؤلفة عن الاجرام الجماعى سالف الذكر
رقم ١١١ ص ١٧٦ ، ١٧٧ - ان الاحكام الخاصة بالجريمة الدولية
لا تظهر الا اذا كانت النية هي « مرتكب » الجريمة ، اما الجريمة
الدولية التى يرتكبها الفرد ، فان اغلب القواعد المطبقة فى القانون
الدولى تكاد ان تكون واجبة التطبيق .

(٣) الدكتور محمد محمود خلف - المرجع السابق - ص ٣٤٩ .
وقد اخذ تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذه الصور فى القرار
الصادر فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

- ١ - الغزو أو الهجوم بالقوات المسلحة التابعة لدولة معينة على دولة أخرى ، أى أى احتلال عسكري - ولو كان مؤقتا - ناجم عن هذا الغزو أو الهجوم ، أو أى ضم لاقليم دولة أخرى بالقوة سواء كان كليا أو جزئيا .
- ٢ - القصف بالقوات المسلحة التابعة لدولة ضد دولة أخرى ، أو استخدام أية أسلحة في هذا الشأن .

- ٣ - أى هجوم بالقوات المسلحة التابعة لدولة معينة ضد القوات المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية لدولة أخرى .

ويبدو لأول وهلة أن هذه الصور من صور السلوك الاجرامى الايجابى لجريمة حرب الاعتداء متداخلة ، ولكن عند امعان النظر يجد أن كل صورة تستقل بفرضية معينة : فاولاها تحدثت عن الغزو أو الهجوم من دولة ضد أخرى اذا فُضى الى احتلال اقليم الدولة المعتدى عليها سواء كان ذلك بصفة كلية أو جزئية ، وثانيها تناول القصف أو العدوان المسلح العابر ، أى ذاك الذى لا يفضى الى احتلال كلى أو جزئى ، وثالثتها تخص بالحديث حالة وقوع العدوان على القوات المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية ، وفى جميع الأحوال نلاحظ أن هذه الصور من السلوك الاجرامى للركن المادى فى جريمة حرب الاعتداء.

ثانيا : السلوك السلبي :

يتمثل السلوك السلبي فى التايون الداخلى فى الاحكام عن اتيان عمل معين يفرض القانون اتيانه : مما يترتب عليه عدم تحقق نتيجة يستلزم القانون تحقيقها ، وهو بذلك يختلف عن السلوك الايجابى - سائق الذكر - لأن الجانبى فى هذا الفرض الأخير يأتى

نشاطه مخالفاً بذلك أمراً بالحظر ، ينضى الى منع حصول نتيجة يرغب القانون في تحقيقها ، بينما ينحصر قصد مرتكب السلوك الايجابى فى احداث نتيجة لا يرغب القانون فى احداثها . ومن أمثلة الجرائم الداخلية التى تكب بسلوك سلبى امتناع انتقاضى عن الحكم فى الدعوى المطروحة . مه ، وامتناع الشاهد عن أداء اشهادة ، وامتناع الأم عن ارضاع نبيها ، والامتناع عن تسليم الصغير الى من له الحق فى حضائته . - ، ويلاحظ أن هذا الامتناع لا يكفى لقيام الركن المادى للجريمة اذا كان مخالفاً لواجب قانونى أو اجتماعى يفرض القيام به ، وسوف تفصل هذه الجزئية عند حديثنا عن الصورة الثالثة من صور السلوك - وهى صورة السلوك الايجابى بالامتناع - لوحدة الموضوع . ولا يختلف جوهر السلوك السلبى فى القانون الدولى الجنائى عن نظيره فى القانون الداخلى ، فهو يشمل فى احجام الدولة - أو الفرد فى بعض الفروض - عن القيام بعمل يستوجب القانون اتيانه ، مما ينضى الى عدم تحقق نتيجة يوجب القانون تحقيقها ، وهو مبدأ معترف به فى القانون الدولى الجنائى منذ وقت ليس بقصير ، ولكنه لم يكن يحرك سوى المسؤولية المدنية ، ثم ما لبث أن اتضحت أهميته ، وأصبح معادلاً للسلوك الايجابى . من حيث الأهمية القانونية ، ونسوق على ذلك الأمثلة الآتية (١) .

المثال الاول : ويتعلق بجريمة انكار الدلالة Deni de justice حيث تعتبر من الأمثلة التقليدية للسلوك السلبى فى الجريمة الدولية ، وهى تتمثل فى كل تقص يشوب تنظيم أو مباشرة وظيفة القضاء ينطوى على تقصير من جانب الدولة فى واجبها الدولى

Glazer : L'infraction, op. cit., p. 18 et ss.

(١)

والدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٧٠ ، والدكتور محمد محيى الدين عوض ، المرجع السابق ، ص ٢٥١ وما بعدها ، والدكتور حميد السعدى ، المرجع السابق ، ص ٢٤١ وما بعدها .

بالحماية القضائية بالنسبة للمقيمين على أرضها ، وخاصة بالنسبة للأجانب ، وهي تتخذ إحدى صور ثلاثة : تمثل أولها في حرمان الأجنبي من اللجوء الى القضاء الوطني ، وهي تنطوي على أفكار للعدانة بالمعنى الفني ، ولكنها نادرة الحدوث وتكاد أن تكون غير موجودة في الوضع الراهن للقانون الدولي ، وتتحصر الثانية في قيام الكثير من المراقيل التي لا يستطيع معها الأجنبي اقتضاء حقه من القضاء الوطني ، وتتخذ الثالثة صورة صدور حكم منطو على مجافاة صريحة وجسيمة للعدالة ، ولا يكفى في هذه الحالة الأخيرة أن يكون الحكم منطوياً على مجرد اختلاف في وجهات النظر حول تفسير القانون أو تأويله . وبناء عليه يعتبر مبدأ انكار العدالة صورة من صور الجريمة السلبية ، وقد أصبح مسلماً به في شتى بقاع العالم المتدين ، ونصت عليه اللائحة الخاصة بالاتفاقية الرابعة من اتفاقيات لاهاي سنة ١٩٠٧ - م ٢٣/ح - مقررته التزام المحتل بالسماح لمواطني العدو باللجوء الى القضاء الوطني ، والا كان مرتكباً لهذه الجريمة .

المثال الثاني : ويتصل بضرورة تحقيق الاتساق بين التشريع الوطني والدولي ، وذلك تطبيقاً لمبدأ سمو القانون الأخير على الأول . ويفترض هذا المثال وجود معاهدة أو اتفاقية دولية تفرض على أطرافها التزاماً معيناً ، يستوجب إعادة النظر في قوانينها الداخلية بحيث يتحقق الاتساق بينها وبين هذه المعاهدة أو الاتفاقية ، فإن امتنعت عن كفالة هذا الاتساق كان هذا الامتناع جريمة دولية ، والأمثلة على ذلك غير قليلة في القانون الدولي الاتفاقي : من ذلك ما نصت عليه المادة التاسعة والعشرون من اتفاقية الصليب الأحمر المعقودة في جنيف سنة ١٩٢١ من التزام الدول الموقعة عليها بأن تضمن تشريعاتها الداخلية ، النصوص الجنائية اللازمة للعقاب على الإخلال بما ورد

فيها من أحكام^(١) ، وما نصت عليه اتفاقيات جنيف الانسانية سنة ١٩٤٩ من حكم مماثل يقضى بالإنزام أطرافها بوضع أى تشريع يلزم بفرض عقوبات فعالة على الأشخاص الذين يقتربون احدى المحاولات انجسية لهذه الاتفاقية أو يأمرؤن بها ، فضلا عن التزامهم بالبحث عن الأشخاص المهتمين باقترافها أو الأمر بها ، وتقديمهم للمحاكمة أمام محاكمهم الوطنية دون اعتبار لجنسياتهم أو تسليمهم الى دولة أخرى مختصة - اذا أجاز التشريع الوطنى ذلك - من أطراف الاتفاقية اذا كانت لديها أدلة اتهام كافية^(٢) ، واذا تعلق الأمر بالتزام تعاقدى ثابت فى معاهدة تتصل بالأفراد اتصالا مباشرا فان الدول المتعاقدة فى هذه الحالة تكون ملتزمة بتضمين المعاهدة أو محتوياتها فى قوانينها الداخلية، ووه ما يستتبع اصدارها أو نشرها القاىون الخاص أو المعاهدة ذاتها فى شكل قانون تعدل بها تشريعها السابق بحيث يتحقق الاتساق بينه وبين تلك المعاهدة .

المثال الثالث : وينصرف الى نص المادة الثالثة من مشروع تقنين الجرائم ضد سلام وأمن البشرية ، حيث اعتبر من صور الركن المادى للعدوان بطريقة سلبية سماح سلطات الدولة لعصابات مسلحة

(١) واستجابة لذلك أصدر المشرع المصرى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٠ مضيفا نص المادتين (٢٥١ مكرر) الخاصة بتشديد عقوبة القتل أو الضرب أو الجرح اذا وقع على الجرحى أثناء الحرب ولو كانوا من الأعداء ، والمادة (٣١٧/تاسعا) الخاصة بتشديد العقاب على السرقات التى تحصل على هؤلاء المتقدم ذكرهم .

(٢) راجع المادة (٤٩) من الاتفاقية الاولى الخاصة بتحسين حال والمرضى من أفراد القوات المسلحة البرية ، والمادة (٥٠) من الاتفاقية الثانية الخاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى والفرقى من أفراد القوات البحرية ، والمادة (١٢٩) من الاتفاقية الثالثة الخاصة بمعاملة اسرى الحرب ، والمادة (١٤٦) من الاتفاقية الرابعة الخاصة بحماية المدنيين أثناء الحرب .

بإستخدام اقليمها كقاعدة لعملياتها أو قاعدة انطلاق للاغارة منها على اقليم دولة أخرى ، وسماح سلطات الدولة بنشاط منظم يستهدف اثاره حرب مدنية أو تنفيذ أعمال ارهابية في دولة أخرى (١) .

ثالثا : السلوك الايجابي بالامتناع : يتثل هذا النوع من السلوك في القانون الداخلى فى الاحكام عن اتيان سلوك معين يقضى الى تحقق نتيجة يحظر القانون تحقيقها ، وهو بذلك يختلف عن الصورة السابقة اختلافا كبيرا ، ويعتبر تحقق النتيجة (٢) هو المعيار الفاصل بينهما : ففي الجريمة السلبية البحتة يتخذ المركان المادى صورة الامتناع المجرد دون ما حاجة الى أن تعقبه نتيجة اجرامية من نوع معين ، أى

(١) ومن القضايا الدولية الشهيرة فى هذا الصدد قضية «الاباما Alabama» - سنة ١٨٦٥ : سنة ١٨٧٢ - ، وتخلص فى أن نزاعا قد نشب بين كل من انجلترا وأمريكا بشأن سفينة القرصنة المسماة بالاباما ، والتي صنعت فى ميناء انجليزى واستخدمتها الولايات الامريكية الجنوبية خلال حرب الانفصال ، وقد تبين للحكومة الامريكية - بعد انتهاء الحرب - أن هذه السفينة كانت قد احدثت اضرارا جسيمة بتجارة الولايات الشمالية مما دفعها الى مطالبة انجلترا بتعويض تلك الاضرار سارعت الاخيرة الى رفضه ، مما ادى الى حدة التوتر بين الدولتين لدرجة اشرفت على نشوب الحرب بينهما : ثم انفقتا فى النهاية على عرض النزاع على التحكيم الدولى . وارتضتا متذمرا أن يتبع المحكمون القواعد المنصوص عليها فى اتفاقية واشنطن سنة ١٨٧١ - ومنها امتناع الدولة المحايدة عن بناء السفن الحربية أو تسليحها فى اقليمها لصالح أحد الأطراف المتحاربة : وعدم سماحها بجعل موانئها مركزا للعمليات الحربية لاحدى الدول المتحاربة - وقد خلص المحكمون الى اداة انجلترا ، التى احتجت على تلك الادانة ، وان كان هذا القرار حال دون نشوب الحرب بين الدولتين ، وبعد هذا الحكم ظهر فى القانون الدولى ما يسمى بواجب الامتناع *devoir d'abstention* أى امتناع الدولة المحايدة عن تقديم أية مساعدة عسكرية أو مالية لاحدى الدول المتحاربة ، فان أخذت بهذا الالتزام . كانت مسئولة عن جريمة دولية اتخذ ركنها المادة صورة السلوك السلبى . راجع « جلاسير » فى مؤلفه عن الجريمة الدولية - مالف الذكر - ص ١٩ ، وامثلة أخرى ص ٢١ وما بعدها .

(٢) الدكتور محمد محيى الدين عوض ، المرجع السابق : ص ٣٦٥ ، والدكتور محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٣٥٠ .

إن نص التجريم يقتصر على الإشارة إلى الامتناع وتقرير العقاب من أجله وحده ، واعتبار الجريمة قامة به ، ولا يشير إلى أية نتيجة على الإطلاق ، بحيث يكون حدوثها أو غدمه واقعة خارجة عن كيان الركن المادى ، أما فى الجريمة الايجابية بالامتناع فإن النتيجة عنصر جوهري فى ركنها المادى ، لأن المنهى عنه هو عدم تحقق النتيجة ، فيخالف الجانى هذا الحظر ، ويتخذ سلوكا سلبيا يفضى الى تحققها : مثال ذلك : امتناع حارس المسجن عمدا وبنية القتل عن تقديم الغذاء للسجين طبقا للقانون فيموت .

ولا يختلف الأمر فى القانون الدولى الجنائى عنه فى القانون الداخلى ، ونجد أمثلة للجريمة الدولية التى يتخذ ركنها المادى صورة السلوك الايجابى بطريق الامتناع ، مثل القتل عن طريق الحرمان من تقديم الطعام للأسير ، أو عدم تقديم الأدوية أو المعونة الطبية لأبناء الاقليم المحتل . وهو ما فعله الألمان فى الحرب العالمية الثانية .

هذه هى الصور الثلاث التى يتخذها السلوك الاجرامى فى الجريمة الدولية .

ونود هنا أن نضيف بالنسبة للصورتين الاخيرتين أن الامتناع الذى يحول دون تحقق النتيجة المبتغاة - الجريمة السلبية البحتة - أو ذاك الذى يؤدي الى تحقق النتيجة المنهى عنها - الجريمة الايجابية بالامتناع - يجب أن يكون مخالفا لواجب قانونى أيا كان مصدره ، وإذا كانت هذه الصعوبة لا تثار فى ظل القانون المكتوب إلا أنها تثار بوضحة فى ظل القانون العبر مكتوب ، كما هو شأن القانون الدولى الجنائى ، ذى الصفة العرفية الأصلية ، وقد أشارت ديباجة الاتفاقية الرابعة من اتفاقيات لاهاى سنة ١٩٠٧ الخاصة بقوانين وعادات الحرب بين الأمم المتمدنية ، وقوانين الانسانية ومقتضيات الضمير العام الى وجوب الرجوع الى المبادئ المستمدة من العادات المستقرة

وبناء عليه نخلص الى أن هذا الواجب القانوني الذي يعتبر سلوك الجاني -
السلبى البحث أو الايجابى بالامتناع - مخالفا له ، قد يجد أساسه اما
في نصوص دولية اتفاقية ، أو العرف الدولي ، وهو قد يكون بعد ذلك
ذا صفة أخلاقية بحتة .

٢٧ - النتيجة :

ينصرف مدلول النتيجة في القانون الجنائي الداخلى الى كل تغير
يحدث في العالم الخارجى كآثر لارتكاب السلوك الاجرامى على
التفصيل المتقدم ، ذلك أن الأوضاع الخارجية كانت على نحو معين
قبل ارتكاب هذا السلوك ، ثم صارت على نحو آخر بعد اتيانه ،
وهذا التغير هو النتيجة بمفهومها المادى ، وثمة مفهوم آخر قانونى
يعتبر النتيجة متمثلة في ذلك أن التغير المتقدم فى الأوضاع
الخارجية ، قد يحدث دون أن ينطوى على جريمة ،
أى على عدوان على مصلحة يحميها القانون ، كما
لو كان استعمالا لسبب من أسباب الإباحة ، وهنا تكون النتيجة قد
تحققت بمفهومها المادى دون مفهومها القانونى . وقد تظهر النتيجة
منفصلة عن السلوك الذى أفضى اليها ، وهو شأن الجريمة المادية
délit materiel كما هو الحال فى الوفاة ، فهى منفصلة عن
السلوك الذى أفضى الى تحققها ، وقد تظهر متجسدة فى هذا السلوك
وغير منفصلة عنه ، وهو شأن الجريمة الشكلية
délit formel كما هو الحال بالنسبة للحريق ، حيث يجرم الشارع مجرد وضع
النار ولا يحفل بما يعقبه من تخريب أو اقلاف^(١) . ومن الجرائم مالا

Glaser : L'infraction, op. cit., p. 12.

(١)

والدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق - رقم ٧١ ص ٧٢ .

يتطلب القانون الداخلي فيه تحقق نتيجة ضارة ، بل يعاقب على مجرد الخطر الذي يهدد بتحقيق الضرر ، أى المساس بالمصلحة القانونية - ونو لم يتحقق هذا الأخير بالفعل ، مثال ذلك جريمة التزوير التى يعاقب المشرع عليها بحسبانها تنطوى على خطر يهدد باستعمال المحرر المزور فيما زور من أجله ، وجريمة حمل السلاح بغير ترخيص ونو لم ترتكب جريمة بالفعل ، وجريمة دخول بيت الغير بقصد ارتكاب جريمة . وأخيرا فإن النتيجة قد يتراخى تحققها فتحدث فى مكان أو زمان مختلفين عن مكان أو زمان السلوك ، ويطلق على هذه الصورة « الجريمة المتراخية délit à distance » ومثالها حصول الوسائل الاحتيالية فى جريمة النصب فى بلد وقيام المجنى عليه بتسليم المال فى بلد آخر ، وحصول الوفاة متراخية عن الضرب أو الجرح الذى أفضى إليها ، وقد أثارت هذه الصورة الأخيرة جدلا عنيفا فى الفقه والقضاء اختلفت بشأنه الحلول : فمن قائل بالتحويل على القانون السارى فى مكان أو زمن السلوك ، الى قائل بالتحويل على ذلك السارى فى مكان أو زمن النتيجة ، الى قائل بإمكان الأخذ بالقانون النافذ فى مكان أو زمن كل من السلوك والنتيجة (١) .

هذا عن مفهوم النتيجة وما يرتبط بها من مشاكل فى القانون الداخلى .

ولا يختلف ذلك المفهوم عن نظيره فى القانون الدولى الجنائى . ويجد فى هذا الأخير أمثلة لكل من الجريمة المادية والشكلية ، وتعتبر جريمة العدوان وجريمة استعمال الطوريب Tropilage فى غير الحالات !المسموح باستعماله فيها - أمثلة للاولى ، بينما تعتبر جريمة وضع

Glaser : L'infraction : op. cit., p. 27 et ss.

(١)

والدكتور محمد محبى الدين عوض ، المرجع السابق ، ص ٣٦٧ وما بعدها ، والدكتور حميد البعدي ، المرجع السابق ، ص ٢٥٠ وما بعدها .

الألغام الآلية ، تحت سطح الماء والتي تنفجر تلقائياً بمجرد التلامس من أمثلة الثانية التي لا يتطلب القانون لتحقيقها حصول ضرر معين ، بل يكفي بمجرد وضع اللغم ^(١) . وتلعب فكرة الحظر دوراً هاماً في مجال القانون الدولي الجنائي : ذلك أن الخطر ذاته نتيجة من نتائج السلوك الإجرامي بحسبانه حالة تطراً على العالم الخارجي لم يكن لها ثمة وجود قبل اتيانه ، فهي نتيجة مترتبة عليه ، ولكنها لا تثير اهتمام الشارع لكونها مرتبطة بنتيجة أخرى لم تحدث ولكن يعلمها الفاعل ، وينخر القانون الدولي الجنائي بالعديد من الأمثلة على فكرة الخطر ، من ذلك ما تضمنته اتفاقيتا ٤ مايو سنة ١٩١٠ ، ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٣ ، الخاصتان بتداول المطبوعات المخلة بالحياة ، وما تضمنته اتفاقية ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٧ الخاصة بمكافحة وعقاب الارهاب ^(٢) ، وما نصت عليه الفقرتان الثانية والثالثة من المادة الثانية من مشروع تفنين الجرائم ضد سلام وأمن البشرية : حيث اعتبرت أولاهما من قبيل الجرائم الدولية « كل تهديد باللجوء الى العدوان تقوم به سلطات دولة ضد دولة أخرى ، كما أسيغت نفس الصفة الإجرامية على الفعل الذي يتمثل في قيام سلطات الدولة بالتحضير لاستخدام القوة المسلحة ضد دولة أخرى لغير أغراض الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي أو تنفيذ أو توصية من هيئة مختصة من هيئات الأمم المتحدة ^(٣) » ، وما تضمنته - كذلك - اتفاقية ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٤

Glaser : L'infraction ; op. cit., p. 13.

(١)

(٢) نصت المادة الأولى من هذه الاتفاقية على أن المقصود بالارهاب هو « تلك الأفعال الجنائية الموجهة ضد دولة ويكون من شأنها إثارة الفرع والرعب لدى شخصيات أو جماعات معينة أو لدى الجمهور » .

(٣) راجع نصوص هذا المشروع باللغة العربية في مؤلف الدكتور محمد محيي عوض ، المرجع السابق ، ص ٢٧٣ وما بعدها ، والدكتور حميد السعدي ، المرجع السابق ، ص ١٦٦ وما بعدها . وقد جاء في تقرير لجنة القانون الدولي التي قامت بصياغة هذا المشروع تعليقا على

انخاصة بتحريم تداول المخدرات . وأخيرا فان فكرة الجريمة المتراخية تجذ لها أمثلة في مجال القانون الدولي الجنائي ، مثل اطلاق صواريخ من دولة أو من قارة الى أخرى تتحقق فيها النتيجة الاجرامية من قتل وتخريب واتلاف^(١) ، ويبدو أن الجدل الذي ثار في فقه القانون الداخلي لا محل له في فقه القانون الدولي الجنائي ، فهو ذو صفة عالمية شأنه في ذلك شأن القانون الدولي المتفرع عنه^(٢) ، وفضلا

الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية أن هذا النص مؤسس على فكرة أنه ليست أفعال العدوان وحدها هي التي تمثل خطرا جسيما على السلم والأمن الدوليين ، وإنما أيضا التهديد بالعدوان يمثل أيضا ذلك الخطر ، إذ يعتبر في ذاته جريمة دولية .

(١) وقد أطلقت مثل هذه الصواريخ بالفعل خلال الحرب العالمية الثانية من الشاطئ البلجيكي والفرنسي لتحديث آثارها التدميرية في إنجلترا .

(٢) ومع ذلك فقد ظهر اتجاه في القضاء الدولي صوب ترجيح قانون مكان السلوك ، وذلك بصدد قضية « اللوتس Lotus » الشهيرة وتخلص وقائعها في أن تصادما قد حدث بين مركب البريد الفرنسية Lotus وأحدى ناقلات البحر التركية المسماة bey-Kourt

وذلك في البحر العام في ، أغسطس سنة ١٩٢٦ أسس عن تحطيم السفينة التركية وغرق ثمانية من بحارتها الاتراك، وعندما وصلت اللوتس الى ميناء استانبول قبضت السلطات التركية على قائدها « ريمون Demons وعلى قائد السفينة التركية « حسن بك Hassan Bey وقدمتهما للمحاكمة بتهمة القتل الخطأ للرعايا الاتراك سالف الذكر ، = وحكم القضاء التركي بمعاقبتهمما بالحبس والغرامة استنادا الى ترجيح قانون مكان النتيجة ، ولكن فرنسا احتجت على هذا الحكم مطالبة بتطبيق قانون مكان « السلوك » ، أي القانون الفرنسي ، باعتبار أن الجريمة قد وقعت على مركب فرنسي وهو جزء من الاقليم الفرنسي ، ورفع النزاع الى محكمة العدل الدولية الدائمة التي أبدت وجهة النظر التركية ، أي أنها رجحت قانون مكان النتيجة على قانون مكان السلوك ، ومع ذلك فان جانباً من فقهاء القانون الدولي الجنائي مثل - جلاسير ودوندية دي فابرر يميل الى ترجيح قانون مكان السلوك ، استنادا الى الطابع الشخصي للقانون الجنائي الحديث الذي يعول على شخصية الجاني وأرادته التي تظهر واضحة في مكان السلوك ، بالإضافة الى سهولة اتخاذ الإجراءات الجنائية من تحقيق وتفتيش واثبات ... الخ في هذا

عن هذا فان فكرة الجريمة الدولية على الرغم من قدمها لا تجد قضاء دوليا جنائيا يتكفل بالمعاقبة عنها ، ولذلك فهي تخضع لنظام الاختصاص القضائي العالمى ، الذى يقضى بمحاكمة ومعاقبة فاعليها فى أى اقليم بغض النظر عن اقليم الدولة التى وقعت الجريمة فيه (١) . وقد ظهر هذا المبدأ - مبدأ عالمية الجريمة الدولية - باقرار معهد القانون الدولى المنعقد فى كمبردج سنة ١٩٣١ ، والمؤتمر الدولى للقانون المقارن المنعقد فى لاهاى سنة ١٩٣٢ .

٢٨ - علاقة السببية :

ويقصد بها تلك الصلة التى تربط بين السلوك والنتيجة ، فهى بذلك أحد عناصر الركن المادى ، ومن هنا كانت أهميتها القانونية : فهى تسند النتيجة الى الفعل فتقرر بذلك توافر شرط أساسى من شروط المسؤولية الجنائية ، ومعنى ذلك أنها تقتصر على الجرائم ذات النتيجة - أى الجرائم المادية - دون تلك التى لا يتطلب القانون فيها تحقق النتيجة - أى الجرائم الشكلية - .

وقد كان تحديد معيار لتلك العلاقة من أهم المشاكل القانونية التى حظيت بجدل فقهي خصب ، أثمر نظريات عديدة ، أهمها نظرية تعادل الأسباب التى تسوى بين جميع العوامل المساهمة فى احداث النتيجة ، ونظرية السبب الاقوى التى تتخير من بين هذه الأسباب

الكان ، كما أخذت بهذه الوجة من النظر أيضا اتفاقية بروكسل للمصادمات البحرية سنة ١٩٥٢ ، اتفاقية جنيف لقانون البحار سنة ١٩٥٨ ، كما أقرته محاكمات الحرب العالمية الاولى فى ليبزج . راجع ...
Glaser : L'infraction : op. cit., p. 30;

ومؤلفنا فى « القضاء الدولى الجنائى » سالف الذكر ، رقم ٥٠ ، ص ٧٥ - ٧٦ .

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٧٥ .

أقواها ، ونظرية السبب الملائم التي ترتكن الى أحد العوامل للمساهمة في احداث النتيجة ، وتعول عليه بحساباته ذا قوة فعالة وفقا للمجرى العادى للأمور .

وليس هناك من جديد نضيفه فى هذا الشأن بصدد الجريمة الدولية ، ولا مانع من التعويل على هذه النظرية الأخيرة للقول بقيام الركن المادى ، بسبب لفة الجانى .

المبحث الثانى

صور الركن المادى

٢٩ - تمهيد وتقسيم :

أسلفنا الحديث عن عناصر الركن المادى فى الجريمة الدولية فى صورتها العامة ، ومع ذلك فقد تتخلف النتيجة ونكون بصدد شروع فى الجريمة ، وقد لا تتخلف ويساهم فى ارتكابها أكثر من شخص اما بوصف الفاعل الأصلي أو الشريك ، وسوف نتحدث عن هاتين الصورتين تباعاً .

٤٠ - الشروع :

من المقرر فى القانون الداخلى أن الجريمة تمر بمراحل ثلاثة : أولاها هى مرحلة التفكير فى الجريمة والتصميم عليها ، وهى لا تكون محلاً لتجريم أو عقاب لأن المشرع الجنائى لا يعاقب على النوايا ، ما لم يفصح عنها سلوك دأدى ، وثانيتهما : هى مرحلة التحضير والاعداد للجريمة مثل شراء السلاح الذى يستخدم فى القتل ومعاينة مكان الجريمة ، والأصل أن هذه الأفعال - أيضاً - تكون خارجة عن نطاق

التجريم ، ما لم يجد الشارع فيها خطرا ذاتيا فيسبغ عليها حينئذ صفة الجريمة ، وثالثتها : هي مرحلة البدء في التنفيذ ، أى الشروع ، وفيه يبدأ الفاعل في تنفيذ مشروعه الاجرامى ، ولكن النتيجة لا تتحقق بسبب لا دخل لارادته فيه ، اما لتدخل عامل خارجى يحول بينه وبين تمام الجريمة - الجريمة الموقوفة - أو لاستنفاده سلوكه الاجرامى وعدم تحقق النتيجة رغم ذلك - الجريمة الخائية - ، وقد يستحيل تحقق النتيجة الاجرامية لسبب يرجع الى قصور فى الوسيلة المستخدمة فى احداثها ، أو لكون موضوعها غير صالح لتحقيقها فيه ، وهى صورة الجريمة المستحيلة ، التى ثارت بشأنها مناقشات فقهية وقضائية عديدة، ويتجه الرأى - حاليا - الى تصور الشروع فيها (١) .

وتمر الجريمة الدولية أيضا بنفس المراحل السابقة . وتخرج المرحلة الاولى - مرحلة التفكير فيها - من مجال التجريم ، أما المرحلة الثانية - مرحلة التحضير والاعداد - فهى قد تكون محلا للتجريم اذا كانت منظوية على جساماة خاصة ، وفى هذا يقرر الفقيه الرومانى « بلا » جدارة هذه الأعمال بالتجريم والعقاب للحيث « من وقوع الجريمة المبتغاة ، فجريمة حرب الاعتداء مثلا تكون مسبقة بالعديد منها التى تفصح عن نية الدولة المعتدية : كنشاء خطوط حديدية استراتيجية فى مواضع معينة من الاقليم ، وضع الأسلحة ، اعتاد والبوارج الحرية - أثناء التوتر الدولى - بكميات تجاوزت ضرورات الدفاع المحتمل ، ورصد أموال طائلة تزيد على الضرورات المعتادة (٢) ، وقد كان لهذا الرأى صدى بعد ذلك فيما صدر من موثيق دولية ،

(١) Glaser : L'infraction : op. cit., p. 164 et ss.

(٢) Pella : La criminalité : op. cit., n. 111, p. 177.

ويذهب « جلاسير » فى مؤلفه عن الجريمة الدولية سالف الذكر ص ٧٤ وما بعدها - الى أبعد من ذلك ، فىرى وجوب رفض التفرقة تماما بين السمل التحضيرى والبدء فى التنفيذ . تمشيا مع ترجيحه للمذهب الشخصى فى تحديد هذا الأخير .

حيث أخذت به لائحة نيرميرج في المادة السادسة ولائحة طوكيو في مادتها الخامسة ^(١) ، ونص عليه مشروع قانون الجرائم ضد سلام وأمن البشرية في الفقرتين الثانية والثالثة من مادته الثانية والتي سبق الحديث عنها ، كما أنه مستفاد كذلك من نص الفترة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ، ومن نص الفترة الثالثة من اتفاقية مكافحة ومعاقبة إبادة الجنس سنة ١٩٤٨ ^(٢) ، ومن أعمال لجنة القانون الدولي سنة ١٩٥١ التي اعتبرت مجرد التهديد بالعدوان جريمة دولية - وهو ما طبقه هتلر عندما دخل النمسا وتشيكوسلوفاكيا دون اوراق دماء عن طريق تهديدهما باستخدام القوة المسلحة ضدهما ^(٣) ، وكذلك المادة (٢٨/أ - ح) من مشروع اتفاقية تحريم تداول تداول المخدرات سنة ١٩٥٦ ^(٤) ، وبالنسبة للمرحلة الثالثة ، وهي الشروع ، فإنه - أى بلا - يفرق بين الجريمة الموقوفة والجريمة والجريمة الخائبة من حيث العقاب ، ولكنه لم يفصح عن كيفية المعاملة الخائبة من حيث العقاب ، ولكنه لم يفصح عن كيفية المعاملة وجوب توحيد تلك المعاملة بالنسبة للصورتين معا ، وبالنسبة للجريمة الثالثة أيضا - أخذ بالاتجاه السائد في هذا الشأن - خاصة وأن أيا من المواثيق الدولية المتقدمة لم ينص على مثل هذه التفرقة ^(٥) ، ويرى « بلا » أنه يجب الاحتكام الى المذهب الموضوعي لتحديد البدء في التنفيذ ^(٦) ، حتى يتعود الناس على العقاب الدولي ، كما يرى أخيرا

Glaser : L'infraction, op. cit., p. 176.

(١)

ومؤلفنا في القانون الدولي الجنائي ، سالف الذكر ، ص ٨٦ ، ٩٢ والمراجع المشار اليها .

Plawski : op. cit., p. 155, 198.

(٢)

(٣) الدكتور محمد محمود خلف ، المرجع السابق : ص ٢٥٣ .

Glaser : L'infraction, op. cit., p. 177.

(٤)

Glaser : L'infraction : op. cit., p. 178.

(٥)

(٦) عكس ذلك : Glaser : L'infraction, op. cit., p. 174

وقد أخذت اتفاقية مكافحة ومعاقبة إبادة الجنس (م ٣) بالمذهب الشخصي ، راجع : Plawski : op. cit. p. 198.

رفض فكرة الجريمة المستحيلة لعدم امكان الاخذ بها في الوضع
الراهن للقانون الدولي الجنائي ، ونحن لا نرى ذلك : فلو فرض أن
دولة صغيرة لا تملك السلاح اللازم لشن حرب عدوانية ويستحيل
عليها تدبيره ، ومع ذلك فقد أصدرت يافا تهديد في دولة أخرى
بالعدوان فان مثل هذا التصرف لا يمكن اعتباره جريمة دولية لاستحالة
وقوعها .

٤١ - المساهمة الجنائية :

تتخذ المساهمة الجنائية في القانون الداخلي احدى صورتين :
أصلية وتبعية . وتكون الأولى حين يتعدد فاعلو الجريمة ، فيقومون
بإتيان السلوك المكون للجريمة بالمعنى الضيق ، أو يدخل أحدهم - أو
بعضهم - في ارتكابها اذا كانت تكون من حملة أعمال ، ويحدد الدور
الذي يقوم به كل منهم ، وتكون الثانية اذا قام الشخص بدور
ثانوي في ارتكاب الجريمة ، فأتى فعلا لا يقوم به ركنها المادي ، ولكنه
يعضد الفاعل الأصلي في اتمام مشروعه الاجرامي ، ويتخذ صورة
التحريض أو الاتفاق أو المساعدة ، ويشترط في هذه الحالة أن يكون
الفعل الأصلي معاقبا عليه ، فان كان مباحا لم تكن بصدد جريمة . و
مساهمة أصلية أو تبعية ، وثمة صورة أخيرة يقال لها صورة الفاعل
المعنوي أو الفاعل بالواسطة ، وهو ذاك الذي يسخر شخصا غير كامل
الأهلية في ارتكاب الجريمة ، ويعتبر هذا الأخير غير مسئول عنها
لانعدام عنصر الخطأ لديه ، ويسأل عنها من حرّضه أو سخره من أجل
إتيانها ، وبالنسبة للعقاب فمن المقرر أن توقع عقوبة الجريمة على كل
من أتاها بصفته فاعلا أصليا ، أما بالنسبة للشريك فثمة اختلاف بين
التشريعات في شأن معاملته عقابيا : فمنها ما يقرر له نفس عقاب الفاعل
الأصلي ، ومنها ما يحدد له عقوبة أدنى ، أما بالنسبة للفاعل المعنوي
فهو يتحمل وحده عقوبة الجريمة التي أتاها الفاعل المباشر .

هذا عن الوضع في القانون الداخلي .

أما عن الوضع في القانون الدولي فثمة نظرية عامة تحكم نظرية المساهمة الجنائية فيه ، تخلص في التسوية الكاملة بين المساهمين في الجريمة ، على مختلف مراحلها المعاقب عليها ابتداء من مرحلة العمل التحضيرى حتى مرحلة التنفيذ الكامل ^(١) . وقد أقرت المواثيق الدولية منذ الحرب العالمية الثانية هذه القاعدة فالنسبة للمحرض *Provocateur* والشريك بالمساعدة *complice par assistance* أنزلتهما نصوص دولية منزلة الفاعل الأصلي ، من ذلك ما نصت عليه المادة (٦/أخيرة) من لائحة نيرمبرج ، والمادة (٥/أخيرة) من لائحة صوكيو من معاقبة المدمرين والمنظمين والمحرضين والشركاء الذين ساهموا في رسم أو تنفيذ خطة عامة أو مؤامرة لارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في كلتا اللائحتين ، وما نصت عليه المادة الثالثة من اتفاقية مكافحة ومعاقة جريمة إبادة الجنس من اعتبار الأفعال الآتية جريمة : إبادة الجنس بـ أى الجريمة اتامة - والاتفاق بقصد ارتكابها ، والتحريض المباشر والعلنى على ارتكابها والاشتراك فيها ، وما نصت عليه كذلك المادة (١٣/٢) من مشروع قانون الجرائم ضد سلام وأمن البشرية من اعتبار كل من المؤامرة التى يكون موضوعها ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه ، والتحريض المباشر على ارتكابها ، والاشتراك فيها جريمة دولية ^(٢) ، وبالنسبة للفاعل المعنوى *auteur moral* أو الفاعل بالواسطة فإنه يسأل عما أتاه من تحريض أو مساعدة للفاعل المباشر لاستحالة نسبة الخطأ الى هذا الأخير ^(٣) . ويرفض الفقه الدولى الجنائى التفرقة بين الفاعل الأصلي والفاعل

Glaser : L'infraction : op. cit., p. 199 ; (١)

Lombos : op. cit., n. 85 et ss, p. 94.

Glaser : L'infraction : op. cit., p. 187, 188. (٢)

Glaser : L'infraction : op. cit., p. 188. (٣)

مع غيره *co-auteur* ، ويعتبر الدور الذي يقوم به أحدهما معادلا لدور الآخر ، ولا يعتبر الفاعل مع غيره صورة من صور الاشتراك ، وأخيرا فهو ينزل مرتكبي جريمة الاتفاق الجنائي *entente criminelle* منزلة الفاعلين الأصليين ولو لم ترتكب الجريمة المتفق عليها ، اذ يعتبر جريمة في ذاته ، وذلك بالنظر الى خطورة تلك الظاهرة في المجال الدولي من ناحية ، ولجسامة الجرائم المتفق عليها من ناحية أخرى (١) ، وقد سجلت ذلك المواثيق الدولية السالفة بوضوح ، أكثر من هذا فإن الصفة الاجرامية تنسحب على المنظمات الدولية التي تستهدف ارتكاب الجرائم الدولية ، وهو ما أكدته لائحة نيرمبرج بالنسبة للمنظمات الارهابية الألمانية (٢) .

ونحن تؤيد هذا الاتجاه في شأن التسوية بين كافة المساهمين في الجريمة الدولية أيا كان الدور الذي قام به أحدهم ، وذلك بالنظر الى ما تنطوي عليه من جسامة بالغة تهدد السلم والأمن الدوليين بالخطر المبین ، وفضلا عن هذا فإن من تحدثه نفسه بالمساهمة في جريمة دولية انما يكون على قدر كبير من الخطورة الاجرامية ، وكلتا الفكرتين في جسامة الجريمة وخطورة الجاني تستوجبان توسيع نطاق التجريم بحيث ينال كافة صور المساهمة في الجريمة ، ولا مانع - في رأينا - من أن يتضمن القانون الدولي الجنائي - مستقبلا - الذي يحدد هذه الجرائم ، نصوصا عاقية توسع من السلطة التقديرية للقاضي الدولي الجنائي ، يستطيع على ضوءها ، انزال العقاب المناسب بكل مساهم حسب طبيعة الدور الذي قام به .

(١) Glaser : L'infraction : op. cit., p. 198.

(٢) راجع مؤلفنا في «القضاء الدولي الجنائي» سالف الذكر - ص ٨٦ والمراجع المشار اليها في هوامشها ، اما لائحة طوكيو فقد استبعدت مثل هذا النوع من التجريم بمقتضى مادتها التاسعة (ص ٩٢ من نفس المرجع) .

الفصل الرابع

الركن المعنوى

٤٢ - تمهيد وتقسيم :

لا يكفى لانعقاد المسؤولية الجنائية ارتكاب فعل غير مشروع ،
وانما ينبغى أن يكون ذلك صادرا عن ارادة آثمة هي جوهر الخطأ
Culpabilité الذى هو أساس المسؤولية الجنائية فى العصر الحديث ،
فالركن المعنوى - والحال كذلك - ليس الا انعكاسا لماديات الجريمة
فى نفس الجانى ، أو بعبارة أخرى هو الرابطة المعنوية بين السلوك
والارادة التى صدر عنها ، فهى القوة المحركة لهذا السلوك ، ومن
هنا كان الانسان وحده هو محل المسؤولية الجنائية ، لأنه ذو الارادة
التى يعتد بها القانون (١) . ويفترض الخطأ توافر شرطين اثنين هما :
الادراك والتمييز ، وحرية الاختيار ، ومن المتفق عليه - بداهة -
أن هذين الشرطين لا يتوافران الا لدى الانسان ، من هنا كان وحده
المسئول جنائيا ، وأصبح القول بمسئولية الأشخاص المعنوية - رغم
تزايد عددها - وعلى رأسها الدولة مرجوحا فى الفقه الحديث (٢) .

(١) Stefan Glaser : L'Etat entant que personne morale, est-il pénalement responsable ? *Revue pénale Belge* 1949, p. 125 et ss; *Ibid*:Element morale de l'infraction internationale, *Revue générale de Droit international public* 1955, p. 537 et ss; *Ibid* : La Culpabilité en droit international pénal, *Cours de l'Academie de droit international* 1960 Tome 99. p. 479; *Ibid* : L'infraction : op. cit., p. 110; *Plawski* : op. cit., n. 37, p. 155 et ss.

(٢) وقد تشكك البعض فى امكان تحريك المسؤولية الدولية للفرد نتيجة لعدم الاعتراف بالشخصية الدولية ، لما فى ذلك من مغرانتانته

وقد نصت على ذلك صراحة بعض المواثيق الدولية منذ الحرب العالمية الأولى ، حيث أقامت المادة (٢٢٧) من معاهدة فرساي المسؤولية الجنائية لامبراطور ألمانيا غليوم الثاني ، كما أقره كل من نظامي محاكمتي نيرمبرج وطوكيو^(١) ، وتضمنته اتفاقية مكافحة ومعاقبة جريمة إبادة الجنس سنة ١٩٤٨^(٢) ، وسجله مشروع قانون الجرائم ضد سلام وأمن البشرية^(٣) .

وسوف نتعرض فيما يلي لبيان صورتى الركن المعنوى ، نردفهما ببيان الأسباب التى تحول دون تحريك المسؤولية الدولية الجنائية ، وذلك فى مبحثين متعاقبين . وتنبه - هنا أيضا - الى أننا سوف نشير الى الوضع فى القانون الداخلى اشارة عجلى ، أما عن بيان الأحكام الخاصة بالجريمة الدولية فسوف تقتصر على التعرض للمشاكل التى تنفرد فيها بحكم خاص .

الى وحدة المجتمع الانسانى تصفة عامة ، لان الاعتراف بشخصيته الدولية واسباغ وصف الجريمة الدولية على بعض أفعاله يقود الى الثرامة دوليا بالوقوف ضد حكومته الوطنية عندما تأمره بتنفيذ تلك الأفعال ، كالمساهمة فى تنفيذ تدبير داخلى يعتبر من قبيل الجرائم ضد الانسانية . وثمة مذهبان آخران ذهب أولهما الى قصر المسؤولية الدولية على الدولة وحدها بحسبانها صاحبة العضوية فى المجتمع الدولى ، ولم يظفر بهذا الراى الا بتأييد نقر قليل فى الفقه الالماني ، بينما ذهب الآخر الى القول بالمسؤولية المزدوجة لكل من الفرد والدولة ، ومن أنصاره :

Graven : Cours : op. cit., p. 188, -89;

Pella : La criminalité : op. cit. n. 114, p. 180.

وهى تؤسس بالنسبة للفرد على أساس أخلاقى ، وبالنسبة للدولة على أساس اجتماعى ، ومع ذلك فقد رجح الاتجاه الوارد فى المتن .

(١) راجع المادتين ٨٠٦ من نظام محكمة نيرمبرج ، والمادتين ٧٠٥ من نظام محكمة طوكيو .

(٢) راجع المادة الرابعة من هذه الاتفاقية .

(٣) راجع المادة الاولى من هذا المشروع .

المبحث الأول

صورتا الركن المعنوي

٤٣ - تقسيم :

يتخذ الركن المعنوي في كل من الجريمة الداخلية والدولية
احدى صورتين هما : القصد الجنائي والخطأ غير العمدى ، تتناولهما
بالحديث تباعا .

٤٤ - القصد الجنائي :

يعرف القصد الجنائي بأنه علم الجاني بكافة العناصر المكونة
للجريمة وانصراف ارادته الى احداثها ، وينصرف هذا التعريف الى
ما يسمى بالقصد المباشر *dol direct* أو الأصيل ، وهناك صورة
ثانية يقال لها القصد الاحتمالى *dol eventuel* وفيها ينصرف علم
الجاني الى امكان تحقق النتيجة ويرتضيها ، فهو لا يسعى الى
تحقيقها منذ البداية ولكنه لا يمانع في ذلك ، أى يستوى لديه تحقيقها
أو مخلفها ، واذا كان القصد المباشر مجمعا عليه فى كافة التشريعات
الجنائية ، فان فكرة القصد الاحتمالى لا تظهر بهذا الاجماع ، فمن
هذه التشريعات ما ينص عليها وينزلها منزلة القصد المباشر (١) ، ومنها
ما لم تظهر بنص فيه وإن حظيت بتأييد الفقه والقضاء (٢) . ومع ذلك

(١) مثال ذلك : القانون البولونى سنة ١٩٣٢ (١/١٤م) والبرازيلى
سنة ١٩٤٩ (١٥م) واليونانى سنة ١٩٥١ (٢٧م) والاثيوبى سنة ١٩٥٧
(٥٨م) والهنديتى سنة ١٩٦٠ (٨٠م) والهنغارى سنة ١٩٦١ (١٦م) .
(٢) كما هو الحال فى كل من : ألمانيا - والنمبيا ، وسويسرا ،
وترنسا ، ومصر . راجع :

Glaser : L'infraction : op. cit. p. 116 et ss;

Plawski : op. cit., n. 38. p. 161.

فمن الجرائم ما لا يتصور ارتكابه بغير قصد مباشر كما لو استلزم القانون لتحقيق الواقعة الاجرامية ضرورة العلم بكافة العناصر المكونة لها وانصراف ارادة الجاني اليها ، مثل جريمة البلاغ الكاذب : اذ يعتمد تحققها - في أغلب الأحيان وطبقا لنص القانون - على ضرورة علم الجاني بواقعة أن الشخص المبلغ ضده برئ .

ولا يختلف مفهوم القصد الجنائي في القانون الدولي الجنائي عنه في القانون الداخلي ، فهو ينهض على ذات العنصرين - العلم والارادة - كما أنه محل اجماع بين كافة فقهاء (١) ، وسجلته كافة المواثيق الدولية المعنية ، ومن ناحية أخرى فقد ظفرت فكرة القصد الاحتمالي بدورها بهذا التأييد ، بل انها قد جاوزت مجالها في القانون الداخلي ، اذ يسوى الفقه الدولي الجنائي دائما بينها وبين فكرة القصد المباشر ، وذلك بحجة أن موقف الجاني في الحالتين محل تأميم ، وأن النتيجة الاجرامية قد تحققت بارادته ، وان كان من فارق يسير في دور الارادة فانه لا يستأهل المغايرة في الحكم القانوني والعقوبة الواجبة التطبيق ، أضف الى هذا أن التسوية بين نوعي القصد انما تمثل أهمية خاصة ، وذلك من ناحيتين (٢) : الأولى : أن الطبيعة العرفية للقانون الدولي قد صبغت الجريمة الدولية بصبغة تختلف تماما عن مثيلتها في الجريمة الداخلية المستندة الى قانون مكتوب ، ومؤدى هذه الصبغة هو عدم وضوح فكرتها ، بما في ذلك ما تنهض عليه من أركان ، واذا كان الأمر سهلا بالنسبة للركن المادي ، فان تحديد

(١) يؤيد الاستاذ « بلا » Pella هذا التحليل بالنسبة للجرائم الدولية التي يرتكبها الافراد ، ولكنه يقول بتعطيل مختلف بالنسبة لتلك التي ترتكبها الدول وذلك تمشيا مع رأيه في هذا الصدد . راجع مؤلفه عن الاجرام الجماعي سالف الذكر ، رقم ١١٧ وما بعده ، ص ١٨٥ وما بعدها .

Glaser : L'infraction, op. cit., p. 118.

(٢)

والدكتور محمد محيي الدين عوض ، المرجع السابق - ص ٤٠٠ وما بعدها .

مقومات الركن المعنوي تكتنفه صعوبات جسام ، تمتد الى تكييف الحالة النفسية للجاني ، أى علاقة السببية المعنوية بين الإرادة والسلوك ، والثانية : أن الجريمة الدولية انما تقع مستندة الى بواعث من نوع خاص ، وغالبا ماتم بوحى أو تكليف من الغير ، فلا يرتكبها الجاني لتحقيق غرض شخصي ، ويقود هذا الى القول بصعوبة توافر القصد المباشر ، وإلى ارتكابها - فى أغلب الأحوال - مقترنة بقصد احتمالي ، فإذا قيل بعدم كفاية هذا الأخير لقيام الركن المعنوي فإن قواعد القانون الدولي الجنائي تكون لغوا ، وللتدليل على صحة هذا القول نستشهد ببعض الجرائم الدولية مثل : الجرائم ضد السلام وأمن البشرية ، وجرائم الحرب ، والجرائم ضد الإنسانية ، فهي تتم جميعها اثر توجيه من سلطات الدولة ، وقد يضطر منفذها الى اتيانها عن عدم رغبة أو عدم اقتناع بها ، أى أنه لا يقصد تحقيقها مباشرة ، وتقضى العدالة - والمنطق القانوني - عدم مساءلته على أساس القصد المباشر ، ولكنها تقضى - أيضا - عدم افلاته من العقاب أو عدم تخفيفه عليه ، ومن هنا كانت مساءلته على أساس القصد الاحتمالي المعادل للقصد المباشر ضرورة من ضرورات العدالة الدولية الجنائية . ونشير بعد ذلك الى وجود بعض الجرائم الدولية لا يتصور ارتكابها بغير قصد مباشر مثل جريمة الارهاب الدولي *Terrorisme* وأخذ الرهائن *Prise d'otage* كما يوجد منها - أى من الجرائم الدولية - ما يمكن ارتكابه بقصد احتمالي مثل حرب الاعتداء ، اذ قد يتوقع الجاني أن يؤدي فعله - مثل اسقاط طائرة مملوكة لدولة أخرى - الى اثاره الحرب قد لا يرتضيها ولكنه لا يمانع فى حدوثها ان تحققت .

ويعرف القانون الدولي الجنائي أيضا صورة «سبق الاصرار»^(١)

(١) Pella : La criminalité : op. cit., n. 17. p. 228. (1)

préméditation باعتبارها صورة مكثفة للقصد الجنائي ؛ وقد ظهر ذلك في جرائم الحرب العالمية الثانية التي تضمنتها لائحة نيرمبرج وموكيو ، كما يعرف أيضا فكرة «القصد الخاص» وهو ذاك الذي يسعى بمقتضاه الجاني الى تحقيق غاية أخرى تجاوز مجرد النتيجة الأصلية في الجريمة ، وقد ورد النص على ذلك صراحة في المادة الثانية من اتفاقية مكافحة ومعاقبة إبادة الجنس التي تستلزم أن ترتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بقصد تدمير جماعة وطنية أو طائفية أو جنسية أو دينية بصفة كلية أو جزئية (٢) .

dans l'intention de détruire, en tout ou en partie, un groupe national, ethnique, racial, ou religieux.

٤٥ - الخطأ غير العمدى :

قد يتخذ الركن المعنوي للجريمة صورة أقل جسامة من القصد الجنائي تمثل في الخطأ غير العمدى الذي تصرف فيه ارادة الجاني الى الفعل دون النتيجة ، وهو يتخذ إحدى صورتين : يكون في أولاهما واعيا *consciente* حيث يتوقع العاني لمكان تحقق النتيجة بناء على فعله ولكنه لا يريد بها ، ويسعى الى الحيلولة دون حدوثها (١) ، ويكون في الثانية غير واع *inconscente* ، حيث لا يتوقع الجاني النتيجة بينما كان ذلك في استطاعته ومن واجبه . ولا تحتل الجريمة غير العمدية مكانة كبيرة في التشريع الجنائي الداخلى ، وإن بدأ نطاقها يتسع في الآونة الأخيرة ، ذلك أن أغلب الجرائم تكون عمدية ، وإن وجد منها ما يتصور ارتكابه بوصفى العمد والخطأ معا :

(١) Plawski : op. cit., p. 198. والدكتور محمود نجيب حسنى : المرجع السابق ، ص ٩٧ ، والدكتور محمد محيى الدين عوض : المرجع السابق ص ٥٢٠ .

(٢) وتتفق هذه الصورة مع صورة القصد الاحتمالى في توقع الجاني للنتيجة ، ولكنه يرتضيها في الحالة الأخيرة ، بينما يرفضها في الحالة الواردة في المتن ، بل انه يسعى للحيلولة دون حدوثها .

كالقتل والايذاء البدني ، ويتخذ الشارع دائما صورة الركن المعنوي - قصدا جنائيا كان أم خطأ غير عمدى - أساسا للمغابرة في الكثير من الأحكام العقابية .

وهذه الأحكام الأخيرة واجبة التطبيق في رحاب القانون الدولي الجنائي ، لأنها تستند الى المنطق القانوني من ناحية وإلى العدالة من ناحية أخرى ، ذلك أنه اذا كان الفعل يحتمل اتيانه بصورة عمدية أو غير عمدية ، فإنه يجب تقرير العقاب عليه في الحالتين مع تفاوت مقدار هذا الأخير ، لأن النتيجة ستتحقق في الحالتين بإرادة الجاني ، وهي ارادة معيبة ، وإن اختلف مضمون هذا العيب ومداه (١) . ومع ذلك فثمة جرائم لا يمكن تصور ارتكابها بخطأ غير عمدى . كالقبض على الرهائن واطادة الجنس ، كما أنه من المتصور ارتكاب عدد من الجرائم الدولية بخطأ غير عمدى ، مثل جريمة اثاره حرب الاعتداء ، وذلك حين يتوقع الجاني احتمال اثاره الحرب نتيجة لفعله مع دولة أخرى ، ولكنه لا يريد ذلك ، مثل جريمة الضرب بالقنابل حين يتوقع الطيار أنه يصيب مدينة مفتوحة أو هدفا يحميه القانون الدولي ، ولكنه يأمل ألا تتحقق تلك الاصابة ويحول دون حصولها (٢) ، وأخيرا .. يجب أن نقرر أن فكرة الجريمة الدولية غير العمدية وإن كان من الممكن تصورها من الناحية النظرية نتيجة للاعتراف بفكرة المسؤولية الجنائية، إلا أن الواقع العملي لم يكشف عن وجودها حتى اليوم ، فلم يرد لها ذكر في محاكمات الحربين العالميتين ، ولعل ذلك راجع الى صعوبة تصورها ، وإلى عدم اتفاقها مع طبيعة الجرائم التي ارتكبت خلال

Glaser : L'element morale : op. cit., p. 527 ; (١)

Ibid : L'infraction, op. cit., p. 119 ;

Plawski : op. cit., p. 162.

(٢) الدكتور محمد محبى الدين عوض - المرجع السابق ، ص ٢٠٣

هاتين الحريين ، والتي اتسمت بالجسامة والشراسة والوحشية التي لا يمكن القول باتيانها بخطأ غير عمدى .

المبحث الثانى

موانع المسؤولية

٤٦ - تمهيد وتقسيم :

لما كان «الخطأ» هو أساس المسؤولية الجنائية ، وكان يفترض توافر الادراك والتمييز من ناحية ، وحرية الاختيار من ناحية أخرى ، فان مؤدى ذلك أن تخلف هذين الشرطين - الادراك والتمييز ، وحرية الاختيار - يقود الى عدم توافر الخطأ ، وبالتالي الى امتناع المسؤولية الجنائية .

ومن المتفق عليه فى القانون الداخلى أن المسؤولية تمتنع نتيجة لعدة أسباب مثل : الجنون والعاهة العقلية ، وصغر السن ، والسكر غير الاختيارى ، والاكراه .. الخ ، وغنى عن البيان أن بعض هذه الأسباب لا يمكن القول به فى القانون الدولى الجنائى لعدم اتفاقه مع فكرة الجريمة الدولية ، كالجنون وصغر السن والسكر ، ذلك أن هذه الجريمة لا ترتكب فى لحظة ، ولا يقدم على ارتكابها مجنون أو حدث ، بالنظر لما تستوجبه من اعداد وتجهيز سابقين ، يفترضان تميزا وحرية فى الاختيار لدى الجانى ، وهو أمر من العسير تصويره بالنسبة للجريمة الدولية ، ومع ذلك فمن الممكن تصور ارتكابها تحت ضغط الاكراه ، ومن ثم كان هذا السبب جديرا بالمبحث^(١) .

Pisowski : op. cit., n. 39. p. 162.

(١) يشير البعض

الى امر الرئيس باعتباره من موانع المسؤولية وهو قول محل نظر ،

ومن المتفق عليه أن القصد الجنائي ينهض على عنصرين هما : العلم والارادة ، المنصين على كافة العناصر المكونة للجريمة ، والتي يستلزم القانون العلم بها ، بحيث اذا لم يتحقق مثل هذا العلم كلية أو تحقق على نحو غير مطابق للحقيقة كان القصد الجنائي منتفيا ، ومن هذه الزاوية ندرس مشكلة ثارت في الفقه والقضاء الدوليين ، تتعلق بمدى علم الجاني بعدم مشروعية فعله ، وأثره على مسئوليته ، وعليه .. تتولى الحديث عن تقطعتين هما : الاكراه ، وحكم الجهل والغلط في الوقائع والقانون .

٤٧ - الاكراه :

يعتبر «الاكراه» في كافة التشريعات الجنائية المعاصرة سببا لامتناع المسؤولية (١) ، وهو نوعان : مادي ومعنوي :

اولا الاكراه المادي : ويقصد به محو ارادة الجاني تماما ، بحيث لا ينسب اليه غير مجرد حركة عضوية أو موقف سلبي متجردين من الصفة الارادية . والحق أن الاكراه المادي لا يعتبر من موانع المسؤولية لأنه سابق على البحث فيها ، فهو يفترض أن السلوك الاجرامي - ايجابيا كان أو سلبيا - لم يتحقق بعد لأن الارادة - وهي عنصر فيه - قد تخلفت ، ومن ثم تعتبر الجريمة غير قائمة بداءة لعدم تحقق ركنها المادي (٢) . مثال ذلك أن يسك شخص بيد غيره لكى ينتزع توقيع على سند بالدين ، ومثاله في القانون الدولي الجنائي أن

حيث سبق ان درناه كسبب من اسباب الاباحة ، وفضلا عن هذا فانه اذا كانت للرئيس سلطة اديبة أو قانونية على مرءوسيه ، فان مثل هذه الحالة تقترب من الاكراه المعنوي ، مما يحمل - على فرض اعتبارها من موانع المسؤولية - الحديث عن هذا الاخير كافيا .

(١) راجع على سبيل المثال المادة (٦١) عقوبات مصرى .

Glaser : L'infraction : op. cit. p. 135.

(٢)

تغزو دولة قوية بجيوشها دولة صغيرة ، وتعتبر أراضيها بقصد مهاجمة دولة ثالثة ، فتتركها الدولة الصغيرة تفعل ذلك متخذة من أرضها قاعدة للهجوم لعدم استطاعتها المقاومة (١) .

ثانيا : الاكراه المعنوي : ويقصد به ضغط شخص على ارادة آخر بقصد حمله على اتيان سلوك اجرامى معين ، ويتخذ هذا الضغط صورة التهديد بأذى جسيم أو شر مستطير يحقق بالمكره فيقدم على الجريمة تجنباً لما عسى أن يحقق به من خطر . والتعريف المتقدم يفترض أن مصدر الاكراه انسان كالرئيس الذى يهدد مرءوسه بالفصل من عمله ان لم يقدم مبلغاً من المال على سبيل الرشوة ، ومع ذلك فقد يكون مصدر الخطر غير انسان ، أى قوة الطبيعة مثلاً ، وهنا نكون بصدد حالة ضرورة تشترك مع الاكراه المعنوي فى أغلب شروطها ، مما دفع بعض المشرعين الى اعتباره من موانع المسؤولية (٢) .

ويلعب الاكراه المعنوي دوراً كبيراً فى الجريمة الدولية ، وغالبا مايتثل فى صورة الأمر الأعلى الصادر من رئيس ، اذ قد تصل قوة هذا الأمر الى شل حرية المسئول فى العمل . وقد يقدم على ارتكاب جريمة دولية - مثل جريمة شن العدوان أو إبادة الجنس - تحقيقاً لرغبة رئيسه ، ومن هنا ، نكرر ما سبق القول به من أن الجريمة الدولية غالباً ما ترتكب بوحي من الغير ، وليس بوحي من تفكير فاعلها ، ولا لحسابه الخاص (٣) ، وقد جاء فى تقرير لجنة القانون

(١) Pella : La criminalité : op. cit., n. 151. p. 193.

وهو يرى أننا نكون هنا بصدد اكراه معنوي وليس مادياً .

(٢) راجع المادة (٦١) عقوبات مصرى

(٣) Pella : La criminalité : op. cit., n. 124, p. 188 ;

Glaser : L'ordre hierarchique en droit pénal international, Révue pénale Beige 1953, p. 283 et ss ;

Ibid : L'infraction : op. cit., p. 137.

الدولى تعليقاً على مشروع تقنين الجرائم ضد سلام وأمن البشريه .
أن الاتجاه العام فى فترة ما بعد الحرب العالميه الثانيه يفصح عن ظهور
فكرة الاكراه كوسيله لدفع المسئوليه الجنائيه ، اذا ثبت أن الفعل قد
ارتكب لتفادى خطر حال جسيم لا يمكن دفعه دون ارتكابه ، وهو
يقدر على تسس شخصيه لا موضوعيه ، أى بالنسبه لحاله الشخص
المكروه والظروف التى أحاطت به ، اذ لا يوجد قانون يتطلب من أى
شخص التضحية بحياته أو بسلامة جسمه لتجنب ارتكاب
جريمة (١) .

٤٨ - الجهل أو الغلط فى الصفة الاجرامية للفعل :

من المعلوم أن القصد الجنائى ينهض على عنصرين هما : العلم
والارادة . وينصرف العلم الى عدد من الوقائع يستلزم القانون العلم
بعضها ، ولا يتطلب العلم بالبعض الآخر (٢) ، فسأل الجانى عنها
ولو لم يعلم بها ، وينصرف العلم أيضا الى التكييف القانونى ، ولكن
القاعدة العامة فى شأنه : أنه مفترض بالنسبة للقانون الجنائى ،
فلا يقبل من الجانى الاعتذار بجهل أحكامه ، أو بفهمها على نحو
يغاير ارادة المشرع .

ويهمنا فى مجال اتقانون الدولى الجنائى التعرض لمشكلة الجهل
أو الغلط فى الاحاطة بالتكييف القانونى للواقعة المرتكبة . ويتصد
بالجهل عدم العلم ، أما الغلط فهو العلم على نحو غير صحيح ، وفى
الحالتين يتساءل عن امكان الدفع بعدم الاحاطة بالصفة الاجرامية

(٤) الدكتور محمد محيى الدين عوض . المرجع السابق . ص ٢٨٧ .
ص ٤٢٠ .

(١) راجع مزيداً من التفصيل : الدكتور محمود نجيب حسنى .
شرح قانون العقوبات . القسم العام ، الطبعة الثالثة ، القاهرة . سنة
١٩٧٢ ، رقم ٦٤٢ وما بعدها .

للفعل وصولاً الى الحكم بامتناع مسئولية الجاني ، وقبل أن تصدى لبيان ذلك في القانون الدولي الجنائي ، قرر أن افتراض العلم بالصفة الاجرامية في القانون الداخلي ليس مطلقاً وذلك على الرغم مما يكفله المشرع الداخلي من وسائل لاعلام الكافة بمضمون ما يصدره من قوانين - فثمة حالات يقبل فيها من الجاني اثبات عكس ما تفضي به قرينة افتراض العلم ، وترتد هذه الحالات الى ثلاثة هي : استحالة العلم بالقانون ، والجهل أو الغلط في قانون آخر غير القانون الجنائي ، والجهل أو الغلط دون خطأ ، وقد بدأت هذه الاستثناءات تشق طريقها الى كثير من التشريعات^(١) لاتفاقها مع العدالة من ناحية ومصلحة المتهم من ناحية أخرى ، وبالنسبة للتشريعات التي لم تنص عليها فإن الفقه والقضاء يتجهان الى القول بهذا الرأي .

هذا هو الوضع في القانون الداخلي الذي يتمتع بجملة صفات تخلع عليه صفة البوضوح والتحديد نتيجة لكونه مكتوباً ، فما هو الوضع في القانون الدولي الجنائي ، من المعلوم أن هذا الأخير ذو صفة عرفية أصيلة ، ولم تحظ قواعده - في أغلبها - بتقنين يضمن فيها البوضوح والدقة والتحديد ، ويقود هذا الى القول بأن أغلب هذه القواعد يكتنفها غموض كثيف ، بل انها تكون خلافية في أغلب الأحيان ، ومن بين هذه القواعد - بل وفي مقدمتها - قاعدة افتراض العلم بأحكامه ، فهل يخفف من غلوائها ، أم أنه يقبلها بعين مضمونها في القانون الداخلي ؟

لاشك أن قبول قاعدة افتراض العلم بالقانون في مجال القانون

(١) راجع على سبيل المثال المادة (٢٣) عقوبات كولومبي ، وراجع في تفصيل أو في مؤلف جلا سر عن الجريمة الدولية سالف الذكر ص ١٢٢ وما بعدها .

الدولى الجنائى انما يتعارض مع طبيعة هذا الأخير^(١) ، مما يحسب على القول بوجوب الأخذ بمضمون مختلف لها ، اذ كثيرا ما يتم فاعل الجريمة الدولية غير عالم بصفتها الاثمة ، مثال ذلك ما تقضى به قوانين وعادات الحرب من التزامات معينة على المتحاربين يعتبر الاخلاص بها جريمة دولية ، على الرغم مما قد تنطوى عليه - هذه الالتزامات - من غموض ، وما تثيره من خلاف فى تفسير أحكامها^(٢) ، ونشهد على ذلك بالفعل الذى يترتب عليه اغراق سفينة تجارية مسلحة تسليحا دفاعيا دون انذار سابق ، فقد كانت صفته الاجرامية محل خلاف بين أغلب دول أوروبا من ناحية ، وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى : حيث ذهب الفريق الأول الى اعتباره عملا غير مشروع يستوجب المحاكمة الجنائية بغير جدال ، بينما ذهب الفريق الثانى الى عدم اعتباره كذلك ، بحجة أنه لايجوز تزويد السفينة التجارية بأى نوع من الأسلحة - هجومية كانت أو دفاعية - وذلك نتيجة لعدم السماح لها بأعمال المقاومة ، فاذا ماوردت بشل هذه الأسلحة فانها تستحيل الى سفينة حربية يجوز اغراقها دون سبق انذار^(٣) ، وكان بث الألغام البحرية الذاتية - أى تلك التى تنطلق تلقائيا بمجرد اصطدامها بجسم صلب - بدوره محل خلاف فى تفسير مضمونه بين الدول المعنية ، كما كان فعل اخذ

(١) ومع ذلك فقد ذهب الفقيه « روسى Rossi » الى ان « العدالة الدولية لا يمكنها ان تقر الجهل بالقانون دون ان تتنازل عن كيانها » . . .

“La justice internationale ne saurait admettre la preuve de l'ignorance du droit sans abdiquer elle-même” .

مشار اليه فى مؤلف « بلا » عن « الاجرام الجماعى » سالف الذكر رقم ١٢١ ص ١٨٧ .

(٢) الدكتور محمد محيى الدين عوض : المرجع السابق : ص ٢٢٩ وما بعدها .

Glaser : L'infraction : op. cit., p. 123.

(٣)

أنهائين بدوره مشار جدلي منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ، حيث اعتبره البعض جريمة ، وأفكر عليه البعض الآخر مثل هذا التكيف ، الى أن تم ترجيح الاتجاه الأول وذلك بمقتضى المادة (٣٤) من الاتفاقية الرابعة من اتفاقيات جنيف للإنسانية سنة ١٩٤٩ ، وأخيرا .. فقد كشفت الحرب الحديثة عن كثير من المشاكل التي لم تحسم بعد في رحاب القانون الدولي : فقها أو قضاء أو تشريعا . مثال ذلك حالة ضرب المدن المفتوحة أو المحصنة بالقنابل من الجو ، فالى أى حد يعتبر مثل هذا السلوك مؤثما ؟ وما هو الجزاء المترتب عليه ؟ وما هى الضمانات الدولية التي تحول دون التوصل به ؟

فى مثل هذه الأحوال - وغيرها كثير - يأتى الجانى فعلته تنفيذا لأمر رئيسه ، وقد يحمله هذا على الاعتقاد بمشروعية فعله ، أو بعدم مشروعيته وأن ما يقوم به هو من قبيل المعاملة بالمثل . فهل يقبل منه مثل هذا الدفع ؟ وبعبارة أخرى ، هل يقبل منه القول بأنه لم يعلم بالصفة الاجرامية لفعله لكونه - فى نظره - ممارسة لنسب من أسباب الإباحة ؟ .

نعتقد - مع جانب من الفقهاء^(١) - أن مرتكب الجريمة الدولية يمكنه دفع مسؤوليته بعدم احاطته بالصفة الغير مشروعة لفعله . ذلك أن العلم بالقانون العرفى أو الاتفاقى - الذى يؤثم فعله - يجب أن يكون متوافرا لديه حتى يمكن القول بتوافر القصد الجنائى - فى الجريمة العمدية - ، بل ان « امكان » هذا العلم ضرورى أيضا للقول بتوافر الخطأ غير العمدى - فى الجريمة غير العمدية - ، فإذا ثبت عدم توافر العلم بالصفة الآثمة للفعل المرتكب (الجهل) ، أو الإخاطة بها على نحو غير مطابق الارادة الشارع « الغلط » ، فإن

Glaser : L'infraction : op. cit., p. 124 ;

(٢)

Plawski : op. cit., p. 164 ;

والدكتور محمد محيو، الدين عوض ، المراجع السابق ، ص ٤٢٢ .

كلا من الموقنين يجب أن يكون سببا لدفع مسؤولية الجاني ، ومعنى هذا أن الغلط في القانون الدولي الجنائي يأخذ نفس الحكم المقرر للغلط في الوقائع ، فبكليهما ينتفى القصد الجنائي ، لتخلف أحد عنصريه - وهو العلم ، كما يمكن أن ينتفى الخطأ غير العمدى اذا لم يكن أى من الجهل أو الغلط راجعا الى خطأ من جانب المتهم ، وقد وجد هذا الاتجاه تأييدا من جانب محكمة فيرمبرج وطوكيو ، ثم من لجنة القانون الدولي التى تكفلت بوضع مشروع تقنين الجرائم ضد سلام وأمن البشرية^(١) .

والخلاصة أن المسؤولية الدولية الجنائية تمتع بنفس أسبابها فى القانون الداخلى ، وتمتنع كذلك فى حالتى الاكراه - المادى والمعنوى - وعدم الاحاطة بالصفة الاجرامية للفعل المرتكب فى الحدود التى أوضحناها .

Graven : Cours : op. c t., p. 194 ;

(١)

Plawski : op. cit., p. 163.

والدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ١٠٢ وما بعدها.

الفصل الخامس

الركن الدولي

٤٩ - مدلوله وتطبيقاته :

نلف القول ان الجريمة الدولية هي عدوان على المصالح التي يحميها القانون الدولي الجنائي ، وتتميز تلك المصالح بكون الدولي أطرافاً فيها ، أي أن الجريمة الدولية تقع بناء على خطة مدبرة - أي بقصد جنائي - أو باهتيال - أي بخطأ غير عمدى - صادرة عن دولة ضد أخرى ، وهذا هو جوهر الركن الدولي ، وهو بذلك يعتبر مميزاً جوهرياً للجريمة الدولية عن الجريمة الداخلية^(١) .

وتتعدد المصالح التي يحميها القانون الدولي الجنائي ، وتقدر تعددها بتعدد الجرائم النظرية على أساس بها ، وسوف نرى - في الباب الثاني - أن هذه الجرائم ترد إلى طوائف أربعة هي : والجرائم ضد الإنسانية ، وسوف نتعرض فيما يلي لهذه الجرائم والجرائم ضد الإنسانية ، وسوف نتعرض فيما يلي لهذه الجرائم - بصورة اجمالية شاملة - وذلك على ضوء المعيار السابق ، وهو كون الدول طرفاً في الجريمة^(٢) .

Graven : Cours : op. cit., p. 267 et ss.

(١)

والدكتور محمد محيي الدين عوض، المرجع السابق، ص ٤٦١ وما بعدها، والدكتور محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٣٥٦ وما بعدها .
(٢) . وليس معنى ذلك أن الأفراد الطبيعيين لا يبالون عن الجريمة الدولية ، بل أن القانون الدولي الجنائي يحرك مسئوليتهم الجنائية - كما سبق أن انتهينا - وهو يلقي بها على عاتق أعضاء الحكومة وكبار موظفيها وضباطها العظام الذين يتفقدون خطة دولتهم ويعملون باسمها ولحسابها ، أما بالنسبة لصفار الجنود فهم يكونون بمنجاة من تلك

أولا : الجرائم ضد السلام : تعتبر جريمة شن العدوان المسلح من الصور التي تتخذها هذه الطائفة من الجرائم ، وقد يأتى استلزام الركن الدولى فيما نصت عليه المادة الثانية من مشروع تقنين الجرائم ضد سلام وأمن البشرية حيث جاء فيها : « أن العدوان المسلح والتهديد به ، والتحضير لاستخدام القوة فى العدوان ، وتنظيم العصابات المسلحة بقصد الاغارة على اقليم دولة أخرى ، ومباشرة أو تشجيع النشاط الذى يرمى الى اثارة حرب مدنية أو نشاط ارهابى فى دولة أخرى ، والأفعال المخالفة للقانون الدولى مثل ضم اقليم تابع لدولة أخرى ، أو اقليم خاضع لنظام دولى ، أو التدخل فى الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى بإجراءات تسوية ذات صفة اقتصادية أو سياسية بقصد شل اختيارها والحصول على فوائد أيا كانت طبيعتها ، لا يمكن ارتكابها الا من قبل سلطات الدولة » .

وعلى هذا فان جريمة شن العدوان ، أيا كانت الصورة التي يتخذها السلوك الاجرامى فى ركنها المادى - وفقا للنص المتقدم - يجب أن تكون بناء على خطة مدبرة من قبل الدولة المعتدية تجاه الدولة المجنى عليها ، وبناء على ما تقدم ، لا تعتبر الجريمة دولية - بل داخلية - فى الأحوال الآتية :

١ - قيام ضابط عظيم أو موظف كبير يجمع عدد من الجند وقيادتهم للاغارة على دولة أخرى بطريقة يحتمل معها ثسوب

المسؤولية ، لانهم يأتون جرائمهم تحت ضغط الاكراه المعنوى الواقع عليهم من رؤسائهم ، وبالنسبة للعصابات المسلحة فان أعضائها يألون دوليا عما يرتكبونه من جرائم دولية لان انضمامهم اليها كان بمحض اختيارهم ، فضلا عن توافر علمهم بالفرص الذى تسمى تلك العصابات الى تحقيقه .

Graven : Cours : op. cit, p. 268.

راجع :

الحرب ، لأن مثل هذا الاعداد والتجهيز والاغارة لم يتم بناء على خطة مدبرة واذن سابق من جانب سلطات الدولة .

٢ - اشتباك القوات المسلحة التابعة لدولة معينة مع أفراد أو مع شركة أو هيئة تابعة لدولة أخرى ، وتلحق بهذه الصورة مهاجمة سفن القراصنة لسفن الدولة أو العكس ، واغارة عصابات مسلحة على قوات الدولة أو العكس ، طالما أن هذه الاغارة الأخيرة قد تمت بغير تخطيط سابق من سلطات الدولة المعنية .

٣ - الحرب الأهلية التي تقوم بين قوات الثوار من رعايا الدولة الواحدة وقوات الحكومة المركزية الشرعية ، وكذلك الأمر بالعدوان المرتكب من قبل دولة تابعة ضد دولة متبوعة ، والاشتباكات المسلحة بين الولايات التي تتكون منها الدولة الفيدرالية .

ثانياً : الجرائم ضد أمن البشرية : ويقصد بها تلك الجرائم المنطوية على اشاعة الفزع والرعب في نفوس الناس ، دون أن يؤدي ذلك الى نشوب حرب بين دولتين ، وتعتبر جريمة « خطف الطائرات والارهاب الدولي » من أمثلتها ، وسوف نرى أن الركن الدولي فيها - كقاعدة - لا يختلف عن نظيره في بقية الجرائم الدولية وان اتخذ صورة أقل وضوحاً .

ثالثاً : جرائم الحرب : ويقصد بهذه الطائفة من الجرائم ما يقع أثناء الحرب من أفعال تعد مخالفة لقوانين وعادات الحروب ، ويستلزم توافر الركن الدولي فيها أن تقع بين الوطنيين التابعين لدولة محاربة - سواء كانوا عسكريين أو مدنيين كحكام الاقليم المحتل - على رعايا دولة اعدو ، سواء كان وقوعها في اقليم الدولة المحاربة - كما لو وقعت في معتقلات الأسرى أو في ميدان القتال

أو في الاقليم المحتل . وبناء عليه ، لا تعتبر الجريمة دولية - بل داخلية - في الأحوال الآتية :

١ - ما يرتكبه أحد الخونة أو المتعاونين مع العدو ضد بني وطنه ، ما لم يمكن اعتباره مسئولا عنها بصفته شريكا فيها^(١) .

٢ - ما يرتكبه الوطنيون من جرائم على أسرى وجرحى الحرب - ولو من الأعداء - أثناء سير المعارك الحربية .

٣ - ما يرتكبه الوطنيون في بلد محارب على رعايا دول الأعداء المقيمين معهم ، على ذات الاقليم منذ البداية ، أى قبل نشوب الحرب مع دولهم .

رابعا : الجرائم ضد الإنسانية : يقصد بهذه الطائفة من الجرائم ما يقع على الحقوق الأساسية للإنسان بحسبانه عضوا في الجماعة الدولية . وتعتبر جريمة إبادة الجنس من أهم الصور التي تتخذها هذه الطائفة من الجرائم ، وهى تتخذ احدى صورتين : تقع في أولاهما مرتبطة باحدى الجرائم ضد السلام ، أو ضد أمن البشرية ، أو بجرائم الحرب - مثل استعمال القسوة مع أسرى الحرب ، واضطهاد سكان الاقليم المحتل - وهنا يكون الركن الدولي متوافرا بغير جدال ،

(١) ونجد تطبيقا لهذه الصورة في قضية « كراسنودار Krassnodar » التى فصل فيها القضاء السوفيتى في ١٤ يوليو سنة ١٩٤٣ ، وادين فيها ثمانية من الروس كانوا قد ساعدوا السلطات الالمانية في قهر الجمهور المدنى في هذه المدينة ، وكان الراى العام يطالب بالاسراع في اجراء تلك المحاكمة قبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها ، حيث اعتبر هؤلاء الخونة شركاء للفاعلين الاصليين الالمان فيما اقترفوه من جرائم الحرب ضد سكان هذه المدينة . ويلاحظ أن القضاء الوطنى هو الذى تولى أمر الفصل في جريمة دولية ، وهو أمر غير صحيح ، ولكن ضرورات الحرب قد بررتة فضلا عن أن محكمتى نيرمبرج وطوكيو لم تكونا قد أنشئت بعد ، ولم يوجد قنبهما قضاء دولى جنائى مختص .

وتحدث في الثانية مستقلة عن الجرائم المتقدمة كإساءة معاملة أقلية سياسية أو دينية أو مذهبية أو إبادة في زمن السلم وهي أمور تدخل كلها تحت طائلة التجريم في كافة التشريعات الجنائية ، ويمكن اعتبارها جريمة دولية في حالة ما إذا تمت بتعاون أو سماح الحكومة الوطنية ، ويمكن أن يسأل عنها الأفراد العاديون بوصفهم شركاء وفقا للدأتين الثالثة والرابعة من اتفاقية مكافحة ومعاينة إبادة الجنس^(١) ، أما إذا تمت دون تدخل أو تشجيع الدولة فإنها تعد جريمة وطنية لأن هذه الاتفاقية قد أبرمت لتكون صالحة للتطبيق في المجالين الداخلي والخارجي معا^(٢) .

والخلاصة أن الركن الدولي يقتضى أن يكون طرفا الجريمة دولتين - أو أكثر - ، وأن يكون ارتكابها بتدبير سابق - عمدي أو غير عمدي - من جانب أحدها ضد الأخرى ، فإن تخلف هذا الركن كانت الجريمة داخلية .

Plawski : op. cit. p. 198-199.

(١)

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ١٠٤ ،

١٠٥ ، والدكتور محمد محيى الدين عوض ، المرجع السابق ، ص ١٦٤

الفصل السادس

العقوبة

٥٠ - تمهيد وتقسيم :

من المعروف أن العقوبة هي الأثر المترتب على أركان الجريمة مجتمعة ، وهي في القانون الداخلي تتميز بجملة خصائص هي : الشرعية والشخصية والعدالة والقضائية ، ويتكفل المشرع عند تحديده للنموذج القانوني للجريمة بالنص على العقوبة الواجبة التطبيق على فاعلها ، وغالبا ما يتمتع القاضى سلطة تقديرية واسعة في تحديدها وفقا لجسامة الجريمة وخطورة الجاني ، ويمنه بالكثير من المعايير التي تساعد في هذا الصدد .

ولا تخط العقوبة في مجال القانون الدولي الجنائي بذلك الوضوح والتحديد^(١) الذي تنعم به في ظل القانون الداخلي ، وسوف نعكف فيما يلي على دراسة بعض القواعد الخاصة بنظرية العقوبة ، والتي تتميز فيها بمميزات خاصة عما هي عليه في ظل القانون الداخلي ، وتبخر من بين هذه القواعد ثلاثة : تتعلق أولاها بمدلول مبدأ شرعية العقوبة ، وتتصل الثانية ببعض قواعد الاعفاء من العقوبة ، وتنصرف الأخيرة الى فكرة التقادم . وسوف تعرض لهذه النقاط في فقرات متوالية .

(١) راجع في التفصيل :

Pella : La criminalite : op. cit., n. 151 et ss, p. 214 et ss.

٥١ - مبدأ شرعية العقوبة :

سلف القول - مرارا - ان القانون الدولي ذو صفة عرفية غالبية ، ونم تحظ أغلبية أحكامه باتفين الملزم حتى اليوم ، وقد ترتبت على ذلك جملة نتائج تلمسنا بعضها على مراحل دراستنا للنظرية العامة للجريمة ، ويهنا منها ما سبق القول به في شأن مبدأ شرعية الجرائم ، حيث اتهمنا الى عدم اعطائه نفس مدلوله في القانون الداخلي^(١) ، وبالتالي عدم انتلجه عين النتائج . ويرتبط بهذا المبدأ الأخذ بمبدأ آخر مكمل له ، هو مبدأ شرعية العقوبة ، أى أن تحديد العقوبة يكون من صنع الشارع وحده ، واذا كنا قد خلصنا في صدد مبدأ شرعية الجريمة الى صيلغته على أساس أنه « لا جريمة بغير قاعدة دولية تجزئية » ، فانا نقرر هنا نفس الأمر بالنسبة لمبدأ شرعية العقوبة ، فنقرر أنه « لا عقوبة بغير قاعدة دولية عقابية » . وقد سبق القول ان هذه القاعدة الدولية الجنائية - سواء تعلقت بشق التجريم أو العقاب - انما تجد أساسها في مصادر القانون الدولي الجنائي التي يحتل « العرف » بينها مكان الصدارة ، ثم تلوه في الأهمية « الاتفاقات الدولية » . وسوف نقش فيما يلي عن مضمون هذا المبدأ في هذين المصترين .

أولاً : العرف : يلعب العرف في مجال القانون الدولي دورا بالغ الأهمية على مراحل تطوره المختلفة ، وهو - أى العرف - الذي أمدّه بأغلبية قواعده ، حتى وان ظهرت في صورة مكتوبة - أى ضمن معاهدة أو اتفاقية دولية - فانها لا تعدو أن تكون مقررة وليست منشئة لما تنطوي عليه من أحكام . وقد أكد العرف الصفة الإبرامية لكثير من الأفعال التي اعتبرها منظوية على مساس بالمصالح الجوهرية

(١) راجع ما تقدم رقم ٦ من ١٤ وما بعدها .

التي ينهض عليها المجتمع الدولي ، وتعد جرائم الحرب من أوضح الأمثلة على ذلك^(١) .

ثانيا : الاتفاقات الدولية : قد يحدث أن تستلهم عدة دول أحكام العرف الدولي وتعمل على تضمينه في معاهدة أو اتفاقية دولية ، وقد حدث هذا في المجال الجنائي مثل : الاتفاقيات الخاصة بتجارة الرقيق الأبيض ، وتحريم الاتجار في المطبوعات الشائنة ، والمخدرات ، وكذلك الاتفاقات الخاصة بالحرب البرية ، ومعاهدة فرساي ، واتفاقية تحريم ومكافحة الإرهاب الدولي ، وإبادة الجنس ، واتفاقيات جنيف الإنسانية ، واتفاقية حماية الثروة الثقافية خلال الحرب .. الخ .

وسواء كانت الجريمة الدولية نابعة مباشرة من أحكام العرف ، أو منصوصا عليها ضمن اتفاقية دولية . فإن الأمر كان يقف عند مجرد تقرير الصفة الاجرامية دون تحديد العقوبة على نحو حاسم - كما هو الحال في القانون الداخلي - على أن يترك أمر هذا التحديد - نوعا وكما - اما الى الدول المعنية التي تشلح بتشريع الأحكام في قوانينها متضمنة العقوبات المناسبة ، واما الى القضاء الجنائي ، وقد أخذت الاتفاقيات المشار إليها بالمنهج الأول ، بينما أخذت بالمنهج الثاني الموائيق الخاصة بمحاكمات الحرب العالمية الثانية : فالمادة (٢٧) من نظام محكمة نورمبرج تنص على أن المحكمة تستطيع أن تقضى بمعاينة المتهمين الذين يتوافر لديهم الخطأ اما بالاعدام أو بأية عقوبة أخرى تراها مناسبة ، ولكن هذا النص لم يحدد المعيار الذي يتم على ضوءه اختيار تلك العقوبة المناسبة ، ومع ذلك فقد كشف التطبيق العملي لمحاكمات نورمبرج وطوكيو عن أن المحكمة قد أنزلت عقوبة السجن

Glaser : L'infraction : op. cit. , p. 146.

(١)

والدكتور عبد الحميد خميس : المرجع السابق ، ص ١٥٢ ، والدكتور حميد السعدي ، المرجع السابق ، ص ٣٢١ .

بعض المتهمين ، كما أن قانون مجلس الرقابة على ألمانيا رقم (١٠) الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ - والذي أشار إليه حكم محكمة نيرمبرج في شأن المنظمات الارهابية - قد نص على أن العقوبات الواجبة التطبيق على أعضاء المنظمات الارهابية تنحصر في :
١ - الاعدام ، ٢ - السجن المؤبد أو المؤقت سواء كان مقترفا بالأشغال الشاقة أم غير مقترن بها ، ٣ - الغرامة والحبس سواء كان مقترفا بالعمل أو غير مقترن كما في حالة عدم دفع الغرامة ، ٤ - مصادرة الأموال ورد ما يتحصل منها بطريقة غير شرعية ، ٥ - الحرمان من الحقوق المدنية بصفة كلية أو جزئية (١) .

ويبين من كل ما تقدم أن مبدأ شرعية العقوبة في القانون الدولي الجنائي ذو مفهوم غامض ، ويرجع ذلك - في رأينا - إلى أن فكرة الجريمة الدولية لازالت بدورها غامضة ، ولا تتم بذلك القدر من التحديد المنضبط الذي يحدد نموذجها القانوني بما ينهض عليه من عناصر أساسية - الأركان - وتبعية - الظروف ، وتحديد العقوبة الملائمة لكل جاني وفقا لمعايير مادية وشخصية ، ولم يقدم نظام محكمتي نيرمبرج وطوكيو غير معيار جسامة الجريمة الذي يستطيع القاضي الاستعانة به في تقدير العقوبة المناسبة ، ومن شأن كل هذا أن يساهم في زيادة الغموض الذي يكتنف مبدأ شرعية العقوبة في

(١) Plawski : op. cit., n. 40, p. 165. ويلاحظ أن هذه العقوبات لا تختلف عن تلك التي كانت متضمنة في بعض موائيق الحرب العالمية الأولى ، بغض النظر عن عدم تطبيقها : راجع Pella : La criminalité op. cit., n. 163 et ss; p. 224 et ss. ويلاحظ أن بعض هذه الجزاءات يخلو من الصفة الجنائية مثل « الأموال التي تحصلت بطريقة غير شرعية » . ويشير « بلا » في مؤلفه المشار إليه - رقم ١٥٥ وما بعده ص ٢١٧ وما بعدها - إلى ثمة عقوبات يمكن توقيعها على الدولة ، وذلك تمشيا مع رأيه الذي يجيز مساءلتها جنائيا ، وهذه العقوبات قد تكون أدت طابع قانوني أو اقتصادي أو سياسي أو دبلوماسي . الخ

مجال القانون الدولي الجنائي^(١) ، حيث لا يعرف مقدما ما عسى أن يحيط بالجريمة الدولية من ظروف تستوجب التشديد أو التخفيف ، ولا سبيل لتقدير ذلك الا بصدد كل حالة على حده ، وبعرفة القاضي وحده .

وتجدر الإشارة - أخيرا - الى أن مبدأ شرعية العقوبة عند كفالة صياغته على نحو محدد ، يجب أن تكمله نصوص خاصة بكيفية التنفيذ ، وهو ما فعلته محكمة نيرمبرج ، كما أن مجلس الرقابة قد أشار بدوره الى وجوب تشكيل لجنة تكفل بالاشراف على تنفيذ عقوبة السجن الموقفة على كبار مجرمي الحرب ، بناء على حكم المحكمة المتقدمة ، وبالفعل فقد ثنت عقوبة الاعدام في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، كما ثنت عقوبة السجن على سبعة من كبار مجرمي الحرب في السجن الدولي بضاحية « سياندو Spandu » بمدينة برلين^(٢) .

٥٢ - بعض قواعد الاعفاء من العقوبة :

تنحصر هذه القواعد في اثنتين : تتعلق أولاها بمكان ارتكاب الجريمة ، وتتصل الثانية بصفة الجاني .

(١) ويزداد هذا الغموض اذا خلت الاتفاقية الدولية تناميا حتى من النص على أنواع العقوبات التي يمكن اللجوء اليها ، وهو ما وقعت فيه اتفاقية إبادة الجنس حيث تعدد في مادتها الرابعة الاشخاص الذين يمكنهم ارتكاب تلك الجريمة وهم الحكام والموظفون والافراد العاديون - دون أن تحدد العقوبات التي يمكن توقيعها عليهم .. راجع .

Plawski : op. cit., p. 166.

(٢) يشير « بلا » - في مؤلفه عن الاجرام الجماعي سالف الذكر رقم ١٧٠ ، ١٧١ ص ٢٢٨ وما بعدها - الى بعض القواعد الخاصة بتطبيق العقوبات الدولية على الدولة ، مثل الظروف المخففة والمشددة وتستوقفنا الإشارة الى اصلاح الضرر كمثال للاولى ، والى كل من

أولا : مكان الجريمة : يقرر التشريع الوطني في بعض الدول إعفاء الجاني من العقوبة وذلك اذا ارتكبت في الخارج في حدود معينة استنادا الى اعتبارات قومية (١) ، ولكن هذا الاعفاء لا نظير له في مجال افتقانون الدولي الجنائي ، وذلك بالنظر الى الطبيعة العالمية للجريمة الدولية التي لا تحفل بمكان ارتكابها ، ولا بجنسية فاعلها ، وقد وجدت هذه القاعدة تطبيقا لها في كثير من الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية (٢) .

ثانيا : صفة الجاني : يقرر التشريع الوطني اعفاء بعض الجناة من العقوبة ، على الرغم من توافر كافة أركان الجريمة في حتمهم ، ويستند هذا الاعفاء الى صفة خاصة تتوافر فيهم ، وخاصة بالنسبة لرئيس الدولة ، وأعضاء المجالس النيابية ، وأعضاء السلك الدبلوماسي الذين يكونون - في أغلب الأحيان - بمنجاة من كل مساءلة على الرغم من توافر الصفة الاجرامية لما يأتونه من أفعال (٣) .

ولا يعرف القانون الدولي الجنائي هذا النوع من الاعضاء تطبيقا لمبدأ المساواة أمام القانون (٤) ، ومن ثم فانه لا مجال للقول

العود والتعدد كمثال للثانية ، ولكننا نرى عدم اثارها بحديث خاص ، لكونه ذا طابع نظري بحت ، فضلا عن عدم صلاحيته للإلمة الوضع الراهن لمبدأ شرعية العقوبة الدولية .

(١) Glaser : L'infraction : op. cit., p. 157.

(٢) راجع على سبيل المثال المادة التاسعة من قانون العقوبات البولوني حيث تعقد الاختصاص للقضاء الجنائي البولوني للنظر في بعض الجرائم ذات الطابع الدولي ، وذلك بغض النظر عن القانون المعمول به في مكان ارتكاب الجريمة متى كان مرتكبها بولونيا أو اجنبيا لم تتخذ ضده اجراءات الابعاد وكانت الجريمة قد وقعت في الخارج ،

(٣) ومؤدى هذا انه يمكن مساءلة من ساهم مع أحدهم في ارتكابه بحسبانه شريكا ، لأن هذا الاعفاء لا يسلب الفعل صفة الاجرامية بطبيعة الحال .

(٤) راجع المادة السابعة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

باعفاء رئيس الدولة أو أحد معاونيه من العقاب عما اقترفه أحدهم من جرائم دولية ، وقد أكد ذلك نظاما محكمتي بيرمبرج وطوكيو - م ٧٧ ، على التوالي ، كما أقره قانون مجلس الرقابة رقم (١٠) - م ٢ - ونصت عليه اتفاقية إبادة الجنس - م ٤ - وحرص على تسجيله مشروع تقنين الجرائم ضد سلام وأمن البشرية في مادته الثالثة ، ومؤدى هذه النصوص جميعها هو العدول عن نظرية « فعل الدولة » بحسبانه طرفا معنيا من العقاب بعد أن سادت حيناً من الدهر ، وتذرع بها « غليوم الثانى » - امبراطور ألمانيا - للافلات من المثول أمام القضاء فى أعقاب الحرب العالمية الأولى (١) .

والخلاصة : أن ارتكاب الجريمة الدولية فى الخارج لا يعفى فاعلها من العقاب نظرا لصفة العالمية لتلك الجريمة ، كما أن مرتكبها لا ينجو من العقاب مهما كانت صفته ، استنادا الى مبدأ المساواة أمام القانون .

٥٢ - التقادم :

من المقرر فى القانون الداخلى أن سلطة الدولة فى العقاب تنقضى بمضى فترة زمنية محددة تصبح الدعوى الجنائية بعد فواتها مستحيلة التحريك ، كما أن الالتزام بتنفيذ العقوبة المحكوم بها يسقط أيضا بمضى فترة زمنية محددة من تاريخ الحكم بها دون امكان تنفيذها .

وقد ثارت مشكلة التقادم فى مجال القانون الدولى الجنائى بالنسبة لطائفتين من الجرائم الدولية هما : جرائم الحرب والجرائم

(١) راجع مؤلفنا فى : « القضاء الدولى الجنائى » سالف الذكر ، رقم ٢٨ ص ٦٥٤ وما بعدها . وفى تفصيل أوفى
Stefan Glaser : L'Act d'Etat et le problème de la responsabilité individuelle, Revue pénale Belge 1950, p. (1) et ss.

ضد الانسانية ، وذلك بمناسبة قرار أصدرته السلطات الألمانية الاتحادية اعتبرت بمقتضاه الجرائم المقدمة قد سقطت بمضى خمسة وعشرين عاما وفقا للقانون الألماني لعدم امكان تنفيذ العقوبة المحكوم بها على مرتكبيها ، وعلى رأسهم «مارتن بورمان Martin Bormann» المساعد الأول لهتلر والذي كان قد حكم عليه بالاعدام .

ويعتبر هذا القرار - بحق - منعما ، لأن القانون الدولي - والقانون الدولي الجنائي بالتالي - لا يعرف فكرة التقادم ^(١) ، وقد أكدت منظمة الأمم المتحدة ذلك في الاتفاقية الخاصة بعدم قابلية الجرائم المقدمة للذكر للتقادم ، والتي أقرتها جميعتها العامة في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٨ . وتقضى المادة الأولى من هذه الاتفاقية «بعدم قابلية الجرائم الآتية للتقادم أيا كان التاريخ الذي ارتكبت فيه : (أ) - جرائم الحرب الواردة في نظام المحكمة الدولية لنيرمبرج الصادر في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٥ والذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بقراريها رقمي ٣ ، ٩٥ الصادرين في ١٣ فبراير ، ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، وكذلك تلك «الجرائم الجسيمة» المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف الصادرة في ١٢ أغسطس والخاصة بحماية ضحايا الحرب ، (ب) - الجرائم ضد الانسانية سواء ارتكبت في وقت السلم أو في وقت الحرب والواردة - أيضا - في نظام المحكمة العسكرية الدولية لنيرمبرج والتي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بقراريها ساقى الذكر ، وكذلك جريمة اباداة الجنس كما وردت في اتفاقية سنة ١٩٤٨ ، ولو لم تكن للأفعال

(١) George Levasseur : Les crimes contre l'humanité et le problème de leur prescription. Journal de Droit International 1966, 2. p. 22 et ss; Herzog : Etudes des lois concernant la prescription des crimes contre l'humanité Révue de Science Criminelle 1956, p. 339 et ss; Plawski : op. cit., n. 41, p. 167.

المرتكبة بمقتضاها صفة الجريمة في التشريع الداخلي للمكان الذي وقعت فيه (١) .

ويلاحظ أن المادة الأولى من هذه الاتفاقية - اتفاقية عدم قابلية جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية للتقادم - لم تتحدث عن عدم قابلية الجرائم ضد السلام للتقادم ، ومع ذلك فإن ديباجتها قد أفصحت عن أن الغرض المقصود من عدم قابلية جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية للتقادم إنما هو «تحقيق التعاون بين الشعوب وكفالة حفظ السلم والأمن الدوليين» (٢) .

«à stimuler la coopération entre les peuples et à favoriser la paix et la sécurité internationale ، ومؤدى هذا . أنه إذا كان تحقيق السلم والأمن الدوليين من بين الأغراض المستهدفة من عدم تقادم طائفتي الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ، فإن ارتكاب جريمة ضد السلام يعتبر انتهاكا لهذه الاتفاقية ، مما يحمل على القول بوجوب إدراجها - بمختلف صورها - ضمن الجرائم الغير قابلة للتقادم ، خاصة وأن المواثيق الدولية منذ نظام محكمتي فيرمبرج وطوكيو حتى مشروع تقيين الجرائم ضد سلام وأمن البشرية قد أوردتها ضمن قائمة الجرائم الدولية ، ولقطع دابر الخلاف حول هذا الشك - إن كان له محل - أن تنهض الجمعية العامة للأمم المتحدة بتعديل تلك الاتفاقية بحيث تدرج الجرائم ضد السلام ضمن تلك التي لا تكون قابلة للتقادم .

Glaser : Dr. int. pen. op. cit., p. 113 et ss.

(١)

Plawski : op. cit., p. 168.

(٢)

وتجدر الإشارة إلى أن عددا من التشريعات الداخلية كان يلجأ قبل هذه الاتفاقية إلى إزالة مدة التقادم الخاصة بتلك الجرائم أو العقوبات المحكوم بها من أجلها ، راجع : جلاتير في مؤلفه عن القاتلون الدولي الجنائي الاتفاقي سالف الذكر رقم ٨٧ ص ١١٤ وما بعدها .

الباب الثاني

أهم صور الجريمة الدولية

٥٤ - معيار التقسيم :

من المقرر أن المشرع الجنائي يتكفل بحماية عدد من المصالح ينهض عليها بناء المجتمع : فهو يجرم - في المجال الداخلي - القتل لعدوانه على الحياة ، والأذى لعدوانه على سلامة الجسم ، والسرقة لعدوانها على الملكية وانحيازة ، والرشوة لعدوانها على نزاهة الوظيفة العامة ^(١) . وفي مجال القانون الدولي يبرز عدد من المصالح التي ينهض عليها بناء المجتمع الدولي ، ويتكفل القانون الدولي الجنائي بحمايتها تبعاً لمدى أهميتها في اقرار السلام وإلطفائية في ربوعه ، ومن ثم كان هذا المعيار الذي يتخذ من المصلحة أساساً للتجريم واجب التطبيق هنا أيضاً ^(٢) . ولا شك أن «السلام» بحسب «غاية نبيلة تسعى كافة الدول الحديثة الى صيائه - استجابة لتعاليم الأديان السماوية

(١) راجع مقالا لنا بعنوان « فكرة المصلحة في قانون العقوبات » المجلة الجنائية القومية - سنة ١٩٧٤ - العدد الثالث ، يوليو ، ص ٢٢٧ وما بعدها .

(٢) يرى البعض الأخذ بمعيار شكلي في تقسيم الجرائم الدولية يعتمد على صفة الجاني . فيفرق بين الجرائم التي يرتكبها الأفراد ، وتلك التي ترتكبها الدولة . ونحن لا تؤيد هذا المعيار لتعويله على ظاهرة شكلية بحتة ، ونفضل الأخذ بالمعيار المبين في المتن ، متمشياً مع منهج دراسة الجرائم الخاصة في مجال القانون الداخلي . راجع في تأييد المعيار لشكلي .

Pella : La criminalité, op. cit., n. 183 et ss. p. 239 et ss.

والدكتور محمد السعدى ، المرجع السابق ، ص ١٣٤ .

وصيحات الفلاسفة وتحقيقا لمصالحها المتبادلة - يعتبر في مقدمة المصالح الجديدة بالحماية في المجال الدولي ، بحيث يعتبر المساس به جريمة دولية ، فاذا فرض وأهدرت تلك المصلحة - أى السلام - ودارت رحى الحرب بين دولتين أو أكثر ، فإن ثمة قواعد تفرض على المتحاربين التزام حدود معينة في القتال ، بحيث لا يظهرون فيه بمظهر الوحوش الكاسرة التى تنقض على رعاياها بغير وازع من خلق أو دين ، وتوجب هذه القواعد - ضمن ما توجب - احترام كرامة الطرف الآخر حتى عند هزيمته ، بحيث لا يجوز التنكيل به أو اساءة معاملة أفراده ، خاصة ان كان من بينهم جرحى أو مصابون ، ونستطيع هنا أن نقرر أن القانون الدولي الجنائي يستهدف حماية مصلحة عليا يطلق عليها «أخلاقيات الحروب» أو «حقوق وواجبات المتحاربين» بحيث يعد المساس بها جريمة من جرائم الحرب ، وأخيرا .. فإن «الإنسان» هو غاية كل نظام اجتماعى وطنى أو دولى ، وبالنسبة لهذا الأخير تظهر صفة الانسانية متجسدة في جموع غفيرة من البشر تمثل عنصر الشعب في المجتمع الدولى بأسره ، يقع على كاهله تكثيف الجهود صوب تحقيق الرخاء العام . ومن أجل كل هذا ينبغى أن تكفل لكل أبناء هذا المجتمع معاملة انسانية متساوية - استجابة لتعاليم الأديان السماوية وصيحات الفلاسفة أيضا - لا تسمح بأدنى قدر من الاطهاد العنصرى ، أو بالانتقاص من الحقوق الطبيعية التى تتمتع بها كافة طوائف المجتمع الدولى أيا كانت عقيدتهم الدينية أو الفلسفية أو العنصرية ، ويتضمن كل هذا حماية لمصلحة دولية عليا نستطيع أن نطلق عليها «المساواة» بين كافة العناصر والأجناس المكونة لعنصر الشعب فى الجماعة الدولية ، بحيث يعد المساس بتلك المصلحة جريمة دولية ضد الانسانية .

وعلى ضوء هذا التحليل نستطيع أن نؤيد الاتجاه الدولى الحديث - فى القرن العشرين على الأقل - نحو تأصيل الجرائم الدولية الى (م . ١٠ - الجريمة الدولية)

أربع طوائف هي . الجرائم ضد السلام ، وأمن البشرية ، وجرائم الحرب ، والجرائم ضد الانسانية (١) .

أولا : الجرائم ضد السلام : ورد النص على هذه الجرائم في تقرير الاستاذين «لارنود» و«دي لايراديل» - المتقدم لمؤتمر السلام الذي عقد في باريس سنة ١٩١٩ - وكان ردا على ماورد في تقرير لجنة المسئوليات من أن أفعال اثاره الحرب وانتهاك الحياد لاتعد من قبيل الجرائم الدولية لكونها غير متعارضة مع العرف الدولي السابق على الحرب العالمية الأولى والذي كان لا يحرم الحرب تحريما قاطعا - والذي أصبح صفة الجريمة الدولية على ما أتاه غليوم الثاني امبراطور ألمانيا لكونه

(١) راجع تحليلا لمشروعات الجرائم الدولية ، وخاصة تلك الصادرة عن الامم المتحدة في المجلة الدولية لقانون العقوبات سنة ١٩٦٤ ، ونشر هنا الى اهمها ، وقد سبقت الاشارة اليها في بحثنا السابق عن القضاء الدولي الجنائي :

Romashkin : Remarques relatives au projet d'un Code penal international sur les crimes contre loi paix et la securité de l'homme et au projet de statut d'une Cour internationale. Revue Internationale de droit penal 1964, p. 39 et ss.

Hans Henrich Jescheck : Etat actuel et perspective d'avenit des projets dans le domaine du droit international penal, même revue et même année, p. 83 et ss; **G.O.W. Mueller** : Le projet des Nations Unies pour un Code des crimes contre loi paix et la securité de l'humanité, même revue et même année, p. 12 et ss.

وقد أجمع على هذا التقسيم كثير من الموائيق الدولية الحديثة مثل تقرير « روبرت جاكسون » المقدم لمؤتمر لندن سنة ١٩٤٥ ، ولائحتي نيرميرج وطوكيو . والمبادئ التي استخلصتها لجنة القانون الدولي بعد تلك المحاكمات . راجع مؤلفنا في « القضاء الدولي الجنائي » - سالف الذكر - رقم ٤٩ وما بعد ، ص ١٤ وما بعدها . ونود أن تلفت النظر الى أن الاتجاه الدولي يجمع بين كل من الجرائم ضمن السلام والجرائم ضمن أمن البشرية في فصيلة واحدة ، ولكننا اثرنا الفصل بينهما .

مخالفا لفكرة الأخلاق الدولية ومبدأ قدسية المعاهدات - وعلى ضوء هذا التقرير تضمنت معاهدة فرساي نص المادة (٢٢٧) الذي يحرك تلك المسؤولية . وتتعدد الجرائم التي يمكن أن تندرج تحت هذه الطائفة ، ويتصل أهمها في التدبير والاعداد ومباشرة حرب الاعتداء (١) ، والتآمر على ارتكاب هذه الجريمة .

ثانيا : الجرائم ضد أمن البشرية : ويقصد بها تلك التي تنطوي على اشاعة الفزع والرعب في المجتمع الدولي ، وبخاصة في وقت السلم، مثل جريمة «خطف الطائرات» التي حققت بالتقنين في اتفاقيتين دوليتين أبرمت أولاها في طوكيو سنة ١٩٦٣ ، وثانيتها في لاهاي سنة ١٩٧٠ ، وجريمة الارهاب الدولي التي ورد النص عليها في تقرير لجنة الشراح سنة ١٩١٩ ، ثم في اتفاقية مكافحة الارهاب سنة ١٩٣٧ ، وفي مشروع تقنين الجرائم ضد سلام وأمن البشرية . ثم في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١١ ديسمبر سنة ١٩٧٢ الخاص بقمع الارهاب .

ثالثا : جرائم الحرب : ويقصد بها تلك التي تنطوي على مخالفة لقوانين وعادات الحروب ، فهي بذلك تقتض أن ثمة عدوانا على

(١) وقد ورد النص على تلك الجريمة في كثير من المواثيق الدولية التالية لتقرير المشار اليه في المتن مثل : مشروع معاهدة المعونة المتبادلة سنة ١٩٢٣ ، وبروتوكول حليف سنة ١٩٢٤ ، واتفاقيات لوكارنو سنة ١٩٢٦ ، وقرار الجمعية العامة لعصبة الأمم سنة ١٩٢٧ ، واتفاق بريان - كيلوج سنة ١٩٢٨ ، سواتفاؤلندن والأتحتى المحكمتين العسكريتين الملحقين به سنة ١٩٤٥ ، والمبادئ المستخلصة من محاكمات نيرمبرج، ومشروع تقنين الجرائم ضد سلام وأمن البشرية ، ووردت كذلك في تصريحات بعض الساسة . من ذلك : تصريح ستالين في ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٣ الذي نادى فيه بوجوب معاقبة المجرمين الفاشيين المسؤولين عن اثاره الحرب العالمية الثانية ، كما ان النقطة احدثت يجمع عليها في شتى الدول خاصة بعد التحريم المطلق للحرب الوارد في المادة (٤/٢) من ميثاق الأمم المتحدة . راجع :

«السلام» قد تحقق بإشغال لهيب الحرب ، ثم مخالفة هذه العادات أثناء سير العمليات الحربية . وتجد هذه الطائفة من انجرائم أصلها في العرف الدولي الذي كان سائدا في القرن التاسع عشر ، ثم حظيت بأول تقنين لها منذ مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ثم في اتفاقيات لاهاي سنة ١٨٩٩ ، ١٩٠٧ ، ثم توالى ذكرها بعد ذلك في كثير من المواثيق الدولية اللاحقة (١) . ومن العسير حصر انجرائم التي تنتمي الى هذه الطائفة ، وهي في مجوعها تمثل في كل مخالفة لقوانين وعادات الحروب مثل : قتل المحاربين ، وسوء المعاملة الواقعة على الشعوب المدنية في الأقاليم المحتلة ، وتلك الواقعة على أسرى الحرب والأشخاص المتواجدين في البحر ، بالإضافة الى قتل الرهائن ونهب الأموال العامة والخاصة ، والتخريب التعسفي للقرى والمدن ، والتدمير الذي لا تبرره الضرورات العسكرية .

رابعا : الجرائم ضد الانسانية : تجد هذه الطائفة من الجرائم أصلها التاريخي في الفكرة القديمة للتدخل من أجل الانسانية ، فقد تدخلت بريطانيا وفرنسا وروسيا لوضع حد لأعمال التسوة التي اتسمت بها الحرب الدائرة بين كل من اليونان وتركيا سنة ١٨٢٧ ، كما حذرت الولايات المتحدة الأمريكية تركيا متذرة اياها بالتدخل لوضع حد للاضطهادات اليهودية في كل من دمشق وروودس سنة ١٨٤٠ (٢) ، وورد

(١) مثل القائمة التي أوردتها لجنة المسئوليات سنة ١٩١٩ والمتضمنة ثلاثين صورة لجرائم الحرب وتلك التي أوردتها لائحة نيرمبرج وطوكيو (٦٤/ب ، م ٥) والمبدأ السادس من المبادئ المستخلصة من محاكمات نيرمبرج ، والمادة (١٢/٢) من مشروع تقنين الجرائم ضد سلام وأمن البشرية ، واتفاقيات جنيف سنة ١٩٤٩ (م ٥٠ من الاتفاقية الاولى ، م ٥١ من الثانية ، م ١٣٠ من الثالثة ، م ١٤٧ من الرابعة) .
(٢) الدكتور محمد محيي الدين عوض ، المرجع السابق ، ص

النص عليها باعتبارها من قبيل الجرائم الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية (١) . ثم توالى النص عليها تعد ذلك في ميثاق دولية لاحقة . ويعتبر من قبيل الجرائم ضد الانسانية - وفقا للمبدأ السادس من المبادئ المستخلصة من محاكمات نيرمبرج - أفعال القتل والابادة والاسترقاق ، وكل فعل آخر غير انساني يرتكب ضد أى شعب مدنى ، وكذلك أفعال الاضطهاد المبني على أسباب طائفية أو عنصرية أو جنسية أو دينية . وقد تضمنت اتفاقية اباداة الجنس - م ٢ - النص على بعض صور الجرائم ضد الانسانية ، فاعتبرت من قبيل اباداة الجنس كافة أفعال القضاء على جماعة بشرية - بصفة كلية أو جزئية - للاعتبارات المتقدمة ، مثل قتل أعضائها ، أو الاعتداء الجسيم - جسمانيا أو نفسيا - عليهم ، أو اخضاعهم عمدا لظروف معيشية سيئة تقضى الى القضاء عليهم ، أو اتخاذ وسائل تحول بينهم وبين التناسل ، أو نقل الصغار قهرا من جماعتهم الى جماعة أخرى (٢) ، ويدخل في هذه الطائفة أيضا «التمييز العنصرى» ، وهو ذاك المتشثل فى كل تفرقة أو ابعاد أو تهيد أو تفضيل قائم على الجنس أو الأصل أو اللون أو الجنسية أو الدين ، يكون من شأنه اعاقا الاعتراف أو التمتع بالحقوق الأساسية

(١) وذلك فى لائحة نيرمبرج (م م ٦/ب) ولائحة طوكيو (م ١/٥) والمبادئ المستقاة من محاكمات نيرمبرج (المبدأ السادس) ومشروع تقنين الجرائم ضد سلام وأمن البشرية (م ١٠/٢) واتفاقية اباداة الجنس سنة ١٩٤٨ ، التمييز العنصرى سنة ١٩٦٥ .

(٢) وتجدر الإشارة الى أن مثل هذه الجرائم قد يرتكب فى المجال الداخلى ، ويتمثل بعد ذلك الفارق بينها وبين الجريمة الدولية المشار إليها فى المتن ، فى أن القصد من ارتكاب تلك الأخيرة هو المساس بالشخص أو الأشخاص المجنى عليهم بحسبانهم ينتمون الى جماعة عنصرية أو دينية . . الخ تمهيدا للقضاء على تلك الجماعة ، ولا وجود لهذا القصد فى الجريمة الداخلية ، ومن ناحية أخرى فإن لسلطة هى التى تنظم ارتكاب هذا النوع من الجرائم اعمالا لفكرة الركن الدولى فى الجريمة الدولية .

١٥٠ -

للإنسان أو الحد من ممارستها على نحو طبيعي ، سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية .. الخ .

٥٥ - خطة للدراسة :

استنادا الى ما تقدم من تحليل مبدئي لطوائف الجريمة الدولية تنقسم الدراسة الى فصول أربعة : يتناول أولها : الجرائم ضد السلام، ويستعرض ثانيها : الجرائم ضد أمن البشرية ، ويعكف ثالثها على دراسة جرائم الحرب ، أما الأخير فيقتصر على دراسة الجرائم ضد الإنسانية .

الفصل الأول

الجرائم ضد السلام

٥٦ - تمهيد وتقسيم :

تأتى الجرائم ضد السلام فى مقدمة الجرائم الدولية ، وتعتبر أهمها على وجه الاطلاق ، نتيجة لكون المصلحة المعتدى عليها - وهى السلام - هى أهم المصالح التى يحرس القانون الدولى الجنائى على صيانتها .

وتعتبر جريمة حرب الاعتداء من أهم هذه الطائفة من الجرائم لكونها تنطوى على مساس بالسلام العالمى ، ومن هنا كانت محل تأميم تحقيقا للعدالة الدولية الجنائية من ناحية ، وارضاء للرأى العام العالمى من ناحية أخرى . ولكن ثمة صورتين تسبقان هذه الجريمة كأتا بدورهما محل تأميم ، تتخذ أولاهما صورة التآمر على شن الحرب ، وتتمثل الثانية فى مجرد الدعاية الاعلامية لاشعال لهيبها . وعلى هذا تنحصر الجرائم ضد السلام فى ثلاث صور تتدرج من حيث جسامتها ، مبتدئة بالدعاية الاعلامية لحرب الاعتداء ، ثم التآمر على اتيانها ، الى أن تصل الى حد إعلانها بالنعل ، وهنا يكون قد حدث اهدار فعلى للسلام العالمى . وسوف نشرع فى الحديث عن هذه الصور الثلاثة فى مباحث ثلاثة متعاقبة ، يسبقها مبحث أول نكرسه للحديث عن فكرة العدوان بحسبانه أهم الصور الذى تدور حوله هذه الجرائم مجتمعة .

المبحث الأول

مفهوم العدوان

٥٧ - تمهيد وتقسيم :

ان فكرة العدوان قديمة باعتبارها وسيلة يتوصل بها المعتدى لنيل ما يدعيه من حقوق ، أو فرض ما يريد من التزامات ، وقد سبق القول ان تاريخ الحرب وتاريخ الدفاع الشرعى متلازمان ، فهما وجهان لعملة واحدة : فحيثما ساد حق الحرب اندثر حق الدفاع الشرعى ، وحينما وردت على الأول بعض القيود ظهر الثانى بصورة متوازنة ، الى أن نص ميثاق الأمم المتحدة على تحريم اللجوء الى الحرب بصفة قاطعة فظهرت فكرة الدفاع الشرعى بصورة واضحة المعالم بحسبانها استثناء على هذا الحظر المطاق ، ونكتفى هنا بالاحالة الى ما سبق (١) لالقاء نظرة تاريخية عجل على فكرة العدوان التى تشتعل بها نيران الحروب .

وقد بقى تعبير «العدوان» مجرد اصطلاح سياسى تفسره كل دولة حسب هواها ، ولم يحظ بتحديد قانونى الا فى القرن العشرين نتيجة لما حظى به المجتمع الدولى من تنظيم قانونى ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، من أجل هذا فقد كان الكثير من المشاكل المرتبطة به محل خلاف كبير ، ومستعصيا على الحل الشافى ، وتأتى مشكلة «امكانية تعريفه» فى مقدمة تلك المشاكل حيث كانت محلا لجدل كبير ما بين مؤيد ومعارض ، ثم تأتى بعد ذلك مشكلة «كيفية تعريفه» حيث كانت بدورها محلا لجدل بين تيارات متباينة ، الى أن تمكنت الجمعية العامة للأمم

(١) راجع ما تقدم رقم ١٧ ص ٤٠ وما بعدها .

Glaser : Dr. Int. pen. cr. cit. n. 46 et ss. p. 61 et ss.

المتعلقة من الوصول الى ذلك التعريف بمقتضى قرارها الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٤ (١) .

وسوف نعرض فيما يلى - فى فقرات متعاقبة - للجدل حول ضرورة تعريف العدوان ، ثم لكيفية تعريفه ثم للمراحل التى مر بها هذا التعريف .

٥٨ - الجدل حول ضرورة تعريف العدوان :

كان تعريف العدوان مثارا لجدل كبير بين اتجاهين رئيسيين ، يرفض أولهما تعريفه بينما يصر الثانى على ايراده .

أولا : معارضة تعريف العدوان : تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة هذا الاتجاه الذى يرى عدم ايراد تعريف للعدوان ، وهى تستند الى مجموعة من الحجج ذات طابع قانونى وسياسى وعملى :

(أ) أما عن الحجج القانونية (٢) فانها تحصل فى أن مثل هذا التعريف انما يجيب على نظام قانونى واحد من الأنظمة القانونية المعاصرة ، وهو النظام اللاتينى الذى يفرغ القواعد القانونية فى نصوص مكتوبة ، ولا يقيم اعتبارا للنظام الانجلو سكسونى الذى يعتمد على العرف كمصدر أصيل لقواعده ، وهذا هو شأن القانون الدولى والقانون الدولى الجنائى بحسبانه متفرعا عنه ، فضلا عن هذا فان ميثاق الأمم

(١) الدكتور حسين عبد الخالق حسونة : توصل الأمم المتحدة الى تعريف العدوان ، المجلة المصرية للقانون الدولى سنة ١٩٧٦ ص ٥١ وما بعدها .

(٢) الدكتور نسمعان بطرس فرج الله ، تعريف العدوان ، المقتل السابق ، ص ٢١٠ وما بعدها ، والدكتور محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٢٥٤ ، وما بعدها . وما بعدها .

المتحدة يتضمن كثيرا من النصوص - مثل المواد ٣ ، ٤ ، ١٠ ، ١١ ، ١٤ -
التي تفرض على الدول التزامات معينة وتعطى الكثير من الصلاحيات
لأجهزة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين ، ومن شأن هذه
النصوص أن يغنى عن إيجاد تعريف للعدوان ، وأخيرا .. فإن المجتمع
الدولى يفتقر الى وجود سلطة قضائية تكفل بالفصل فيما ينشأ بين
أعضائه من منازعات دولية ، فإذا قيل بوجود محكمة العدل الدولية
فالرد على ذلك أن ما يصدر عنها من أحكام لا يجوز قوة ملزمة ، كما أن
ما يصدر عن مجلس الأمن وخاصة فى المسائل العامة انما تعترضه عقبة
استعمال حق «الفيتو» من جانب أعضائه الدائمين ، ومن شأن هذا أن
يجعل تعريف العدوان غير ذى جدوى ، لأنه سيكون ذا قيمة نظرية
بحثة . وهذه الحجج ليست مقنعة ^(١) : فالقول بأن تعريف العدوان
انما يستجيب لمقتضيات النظام اللاتينى دون الأنجلو سكسونى لا يعتبر
غيا ، لأن الأصل فى القاعدة الجنائية هو التقنين ، فضلا عن أن المجتمع
الدولى انما يسعى الى تضمين قواعده فى نصوص مكتوبة ملزمة . أما
عن النصوص التى يقال بكفايتها لحفظ السلم والأمن الدوليين فقد
كشف التطبيق العملى فى أحداث كثيرة عن قصورها كلية فى هذا
السياق ، وأخيرا .. فإن تعريف العدوان سوف يكون خطوة حاسمة
صوب انشاء قضاء دولى جنائى يتحقق من توافره وتعيين شخص
المعتدى ، ولا أدل على ذلك من أن مشروعات تشين الجرائم الدولية
كانت مرتبطة فى كثير من الأحيان بمشروعات انشاء قضاء دولى جنائى ،
مما يحمل على القول بعدم صواب هذه الحجج القانونية للحض فكرة
تعريف العدوان .

(٢) أما عن الحجج السياسية : فقد حاول القائلون بها تجريد فكرة

Aroneanu : La définition de l'agression. Paris 1958. (١)
p. 142 et ss.

العدوان من فحواها القانوني الأصل ، وصبغه بصبغة سياسية بحتة ، وهي تجعل في أن الوضع الراهن للقانون الدولي لا يسمح بإيراد تعريف للعدوان ، بدليل أن الدول قد اختلفت عليه ما يقرب من ربع قرن ، فضلا عن هذا فإن التعريف الذي سيتفق عليه - أيا كان - سوف يكون ذا ضرر يفوق بكثير ماعسى أن يجلبه من فائدة ، لأنه سوف يعقد مهمة مجلس الأمن الدولي الذي قد يصل متأخرا في إصدار توصياته أو تقرير تدابير بعد أن يكون المعتدى قد حقق غرضه ، ويكون المدافع قد بالغ في تصور الخطر فرد عليه بتدابير غير متكافئة مع ما أصابه من ضرر ، ومن ناحية أخرى فإن التعريف سوف يكون قاصرا عن استيعاب الكثير من صور العدوان التي تزايد بتزايد التقدم العلمي في مجال التسلح ، وأخيرا .. فإن مثل هذا التعريف سوف ينبه المعتدى مستقبلا نحو التفتن في لباس عدوانه ثوبا لا يطابق ذاك الذي ورد في التعريف ، مما يجعل اتفاق الوقت في تحديده ضربا من ضروب العبث الذي لن يعود على المجتمع الدولي بنفع ، وقد دفع هذا الأستاذ « Spiropoulos » - مقرر لجنة القانون الدولي المكلفة بوضع هذا التعريف - إلى الجهر بوجوب التوقف عن العمل في هذا المجال ^(١) . وهذه الحجج بدورها غير مقنعة : فالقول بأن الدول قد اختلفت حول إيراد تعريف للعدوان ما يقرب من ربع قرن لا يعني احجامها عن التعريف تماما ، وإنما كل ما كان يعنيه - كما سنرى - هو مجرد الخلاف حول مضمونه ، وليس صحيحا أن مثل هذا التعريف سوف يعقد مهمة مجلس الأمن في اتخاذ ما يراه لازما من تدابير ، لأنه لن يكون منظويا على تقييد لسلطته التقديرية ، بل إن الصحيح هو عكس ذلك تماما ، إذ سيمنحه بالضوابط الموضوعية التي تعينه في تحديد جدية العدوان وشخص المعتدى ، ولتفادي ما يحتمل أن ينطوى عليه

التعريف من قصور فانه يجب أن يتضمن النص على بعض صور العدوان بالإضافة الى عبارة عامة تعطى مجلس الأمن - أو المحكمة الدولية الجنائية عند انشائها - سلطة القياس عليها ، وهو أمر جائز في مجال التجريم الدولي ، أما عن احتمال اقلات المعتدى من الخضوع بفعله للنموذج الوارد في التعريف فان تقادى هذا بدوره أمر ميسور، عن طريق امكانية ادراج فعله ضمن احدى صور العدوان المنصوص عليها ، أو ترك الأمر للقاضي الدولي لأعمال القياس . وبناء عليه لا نرى صحة ما ذهب اليه الأستاذ « سيوروبولوس » خاصة بعد أن أثبت الواقع عكس رأيه ، وتم اقرار تعريف العدوان سنة ١٩٧٤ كما سيبنى .

٣ - أما عن الحجج العقلية : فنفاذا أن العدوان في حد ذاته ليس الا فكرة بذائية ترتبط بطبيعة الانسان الجانحة صوب الخطيئة ، مما يجعلها غير قابلة للتعريف لاستناده الى معيار موضوعي قوامه مبادأة الدولة بالعدوان ، أو معيار شخصي قوامه توافر نية الاعتداء التي تمثل في شعورها تجاه الدولة المجنى عليها ، ومن شأن كل هذا أن يجعل التعريف ذا صفة غير انسانية على حد تعبير الأستاذ (الفارو

(١) وقد اخذت مصر بذلك سنة ١٩٤٠ في حربها مع ايطاليا اثناء الحرب العالمية الثانية : اذ اعنتت الحكومة في ١٢ يونيو سنة ١٩٤٠ - بعد جلسة سرية لمجلس النواب - انها لن تدخل الحرب مع ايطاليا الا اذا هاجمت الجيوش الايطالية الاراضى المصرية ، وضربت المدن والاهداف العسكرية بالقنابل ، ثم أضافت تعد ذلك عنصر « النية العدوانية » ، وتفصيل ذلك أنه عندما دخلت الجيوش الايطالية مرسى مطروح طالب احمد ماهر بوجوب اعلان الحرب على دول المحور ، فعارضه « صدقي » بحجة ان ايطاليا لا توجه عدوانها على المدن والاهداف العسكرية المصرية، وانما هي تحارب دولة اخرى - بريطانيا - تحتل الاراضى المصرية ، أى انه لا تتوافر لدى ايطاليا نية عدوانية تجاه مصر . راجع : الدكتور محمود سامي جنينة : بحوث في قانون الحرب ، دروس للدكتوراه - القاهرة سنة ١٩٤٥ - ص ١ وما بعدها ، والدكتور عبد الحميد خميس ، المرجع السابق . ص ١١٤ هامش ٤ .

Alfaro « (١) ، ومن ناحية ثانية فان التعريف سيكون عديم الجدوى لأن تاريخ كل من عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة لم يتأثر بعدم وجوده ، ففى ظل عهد العصبة لم يمنع تخلف هذا التعريف من اللجوء غير المشروع للقوة طبقا لمادته الثانية عشرة ، وذلك فى حادثتي « إيطاليا - مصر » و « روسيا - فنلندا » ، كما أن الأمم المتحدة لم تتأثر بدورها بغية هذا التعريف على الرغم من احتواء ميثاقها على نص - م ٢/٤ - يحظر اللجوء الى القوة بصفة قايعة ، ففى سنة ١٩٥٠ حينما تصدت لتعريف العدوان لأول مرة بمناسبة الحرب ضد كوريا ، لم يتأثر ما أصابته من اخفاق أو توفيق بعدم وجود مثل هذا التعريف . ولا يمكن التسليم - هنا أيضا - بهذه الحجج : لأنه ليس صحيحا أن العدوان يرتبط بطبيعة الانسان ، وعلى فرض كونه كذلك فثمة قيود نفسية واجتماعية ودينية .. الخ تحد من اللجوء اليه ، ومن ناحية أخرى فان وجود تعريف للعدوان سوف يساعد الأمم المتحدة - كما سلف القول - على انجاز مهمتها فى حفظ السلم والأمن الدوليين على نحو واضح ، يفوق بكثير ما عليه الحال فى غيبته (٢) .

ثانيا : مناصرة تعريف العدوان :

ترى غالبية الدول - وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى - ضرورة وضع تعريف للعدوان مستندة فى ذلك الى حملة حجج ذات طابع قانونى وسياسى (٣) .

(١) Aroneanu : op. cit., p. 140.

(٢) الدكتور - محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٢٥٢ - ٢٥٤ .

(٣) Aroneanu : op. cit., p. 135 et ss. والدكتور محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٢٥٠ وما بعدها .

١ - أما عن الحجج القانونية فيمكن تأصيلها الى ثلاثة : تتخذ أولاها صفة قياسية ، أى قياس فكرة الجريمة الدولية على الجريمة انداخلية ، اذ أن هذه الأخيرة تتسم بالوضوح والتحديد تطبيقا لمبدأ انشريعة ، وليس هناك ما يحول دون اعماله فى المجال الدولى مع مراعاة طبيعة هذا الأخير ، ولا شك أن تعريف العدوان سوف يساهم فى اضافة الوضوح على فكرة الجريمة الدولية وتحديد المصالح الجديرة بالحماية الجنائية ، وتضطبع الثانية بصيغة قضائية ، ذلك أن تعريف العدوان انما يثير السبل أمام القضاء الدولى الجنائى عند انشائه ويكفل له حسن ممارسته لعمله على نحو منضبط ، وقد سبق انقول ان مشروعى تقنين الجرائم الدولية وانشاء القضاء الدولى الجنائى كانا متلازمين ، أما الثالثة : فهى ذات طبيعة وقائية بمعنى أن تنص على الجريمة - عن طريق تعريف العدوان - انما يعتبر نذيرا بيقاع العقوبة عند مخالفته أوامر « المشرع » الدولى ، ومن شأن هذا أن يحمل المعتدى على الاستغراق فى تفكيره ، والتردد كثيرا قبل الاقدام على الجريمة ، وفى ذلك - وحده - ما يساهم بطريقة ملحوظة فى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

٢ - أما عن الحجج السياسية فهى تنقسم بدورها الى طائفتين اثنتين (١) : تتعلق أولاها بكفالة الأمن الجماعى اذ لا يتحقق ذلك الا بتجديد مفهوم العدوان على نحو واضح بغية تقديم المساعدة اللازمة للمجنى عليه ، فضلا عن صد العدوان ، ويرتبط بذلك تحديد شخص المعتدى تمهيدا لاقرار مسئوليته وتوقيع الجزاء المناسب ، بالإضافة الى تحديد شخص المجنى عليه الذى يستطيع التمسك بالدفاع الشرعى أو اللجوء الى المنظمة الدولية ، وتتصل الثانية

(١) Aroneanu : op. cit., p. 124 et ss. والدكتور محمد محمود ظب ، المرجع السابق ، ص ٢٤٥ وما بعدها .

بتحقيق الديمقراطية الدولية ، ويكون ذلك بكفالة السلم والأمن الدوليين من ناحية : لأن اقرار تعريف للعدوان يحدد بصورة قاطعة الحالات التي تنطوى على خرق لهما ، وباحترام مبدأى الحرية والمساواة من ناحية أخرى : بما يفترضه من حظر التدخل فى الشؤون الداخلية لأى شعب وعدم المساس بسلامته الإقليمية أو باستقلاله السيادة ، تم بإقرار العدالة الدولية من ناحية ثالثة : ويتحقق ذلك عن طريق القصاص من المعتدى الذى أهدر محارم القانون الدولى ، وأخيرا فإن مثل هذا التعريف انما يساعد على تكوين رأى عام دولى مستنير داخل المنظمة الدولية فيقدم المجلس الأمن العون السريع بغية اتخاذ ما يراه من اجراءات بوليسية لوضع حد للعدوان ، كما انه يساعد على تكوينه بين شعوب المجتمع الدولى فتحمل حكوماتها على احترام قواعد القانون الدولى ، ولقد كان لمثل هذا الرأى العام الدولى المستنير أثرا حينما قررت الجمعية العامة - فى ديسمبر سنة ١٩٧٢ - اداة العدوان الاسرائيلى على الدول العربية ، فى ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ ، وأوصت بضرورة انسحاب اسرائيل من الأراضى التى احتلتها منذ ذلك التاريخ .

ونحن نؤيد هذا الاتجاه ، ونحبذ ايراد تعريف للعدوان يكفل تحقيق الوضوح فى المجال الدولى الجنائى ، ويسر مهمة القضاء المرتقب ، ويسهم فى تحديد شخص المعتدى وصولا للقصاص منه ، وفى تحديد شخص المجنى عليه لمساعدته على اقتضاء التعويض والتزام حدود الدفاع الشرعى ، ولانرى فى الصجج التى ساقها المعارضون لايراد مثل هذا التعريف مايكفى للعدول عن عن الاتجاه الذى تؤيده.

٥٩ - كيفية تعريف العدوان :

لم يقف اختلاف الدول حول ملائمة تعريف العدوان أو عدم

ملاءمته ، ولكنهم اختلفوا أيضا حول كيفية صياغة هذا التعريف ، ويمكن تأصيل الاتجاهات المختلفة في هذا الشأن الى ثلاثة : يرى أولها ايراد تعريف عام ، ويذهب ثانيها الى حصر صور العدوان ، بينما يتجه الثالث الى ايراد تعريف ارشادي ينص على بعض صورته - على سبيل المثال - ولا يحول دون اتقياس عليها أو القول بخلافها ، وسوف تفصل الأمر على النحو الآتي :

أولاً : التعريف العام : يمثل هذا الاتجاه في ايراد تعريف عام لفكرة العدوان يساعد كلا من المنظمة الدولية والقضاء الدولي على التحقق من توافره أو عدمه - على ضوء ما يتضمنه من معايير عامة - وقد حظى بتأييد عدد من الدول والفقهاء ، الذين يرفضون تعريف العدوان ، وعند الضرورة فهم يسلمون بإيراده في صورة عامة غير مقيدة .

وقد تعددت الصيغ التي قيل بها للدلاء بمثل هذا التعريف : من ذلك مثلاً تعريف العلامة « بَلا Peila » بأنه « كل لجوء الى القوة من قبل جماعة دولية فيما عدا حالتى الدفاع الشرعى والمساهمة في عمل مشترك تعتبره الأمم المتحدة مشروعاً »^(١) ، وتعريف الأستاذ « الفارو Alfaro » بأنه « كل استخدام للقوة أو التهديد بها من قبل دولة أو مجموعة دول أو حكومة أو عدة حكومات ، ضد أقاليم شعوب الدول الأخرى أو الحكومات أيا كانت الصورة أو النسب أو الغرض المقصود ، فيما عدا حالتى الدفاع الشرعى الفردى أو الجماعى ضد عدوان مرتكب من جانب قوات مسلحة ، أو المساهمة في أحد

(١) Vespasien Pella : La codification du droit pénal international, Révue générale du droit international, 1952, p. 44.

أعمال القمع التي تقررها الأمم المتحدة^(١) . وقد أخذت لجنة القانون الدولي سنة ١٩٥١ - المكلفة بوضع تعريف للعدوان ، بهذا الاتجاه بعد مناقشة طويلة حول ملامته ، وخلصت الى تعريفه بأنه « كل استخدام للقوة أو التهديد بها من قبل دولة أو حكومة ضد دولة أخرى ، أيا كانت الصورة ، وأيا كان نوع السلاح المستخدم ، وأيا كان السبب أو الغرض ، وذلك في غير حالات الدفاع الشرعى الفردى أو الجماعى ، أو تنفيذ قرار أو أعمال توصية صادرة عن أحد الأجهزة المختصة بالأمم المتحدة^(٢) » .

يؤخذ على هذه التعاريف المتقدمة ورودها بصيغة عامة وغامضة ، مما يجعل الفائدة المنتظرة من ورائها ضئيلة ان لم تكن منعدمة ، ذلك أن بعض العبارات تحتاج بدورها الى تعريفات^(٣) !! . و يترتب على ذلك أنها لن تقدم لنا حلالا لما يعرض من مشاكل تتعلق بالتفسير والتطبيق ، مثل تحديد أركان الجريمة ، مما قد يحبل المعتدى على المنازعة حول التكييف القانونى لفعله ، مستفيدا بذلك من بضع الاجراءات الناشئة عن تفسير تعريف غامض^(٤) .

ثانيا : التحريف الحصرى : يأخذ هذا الاتجاه - فى تعريفه للعدوان - بمبدأ الشرعية بمعناه الضيق فيورد صورا عديدة للعدوان

(١) مشار اليه فى : Graven : Cours, op. cit., p. 519 :

Aroneanu : op. cit., p. 322.

(٢) Aroneanu : op. cit., p. 318. وراجع تعريفات أخرى

فى مؤلفات : الدكتور عبد الحميد خميس ، المرجع السابق ، ص ١١٠ وما بعدها ، والدكتور محمد محى الدين عوض ، المرجع السابق ، ص ٨٧ وما بعدها ، والدكتور محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٢٦٢ وما بعدها ، ومقال الدكتور سمعان بطرس فرج الله عن تعريف العدوان ، سالف الذكر ، ص ٢١٤ وما بعدها .

Aroneanu : op. cit., p. 211.

(٣) مشار اليها فى .

Graven : Cours, op. cit., p. 419.

(٤) مشار اليها فى :

(م ١١ - الجريمة الدولية)

منطوية على كافة العناصر المنكوبة للجريمة ، ومن شأن ذلك أن يتزعم الغموض الذي غيب على الاتجاه السابق من ناحية ، فضلا عن تسهيله بمهمة انقضاء اندولى الجنائي والمنظمة الدولية من ناحية أخرى .

وقد تعددت - هنا أيضا - الصيغ المعبرة عن هذا الاتجاه ، من ذلك ما قان به الاستاذ « بوليتيس^(١) Pointis » - وذلك ضمن تقريره المقدم لمؤتمر نزع السلاح سنة ١٩٣٣ - من أنه يعتبر من قبيل الأعمال العدوانية : « ١ - اعلان دولة الحرب على أخرى ، ٢ - غزو دولة لاقليم دولة أخرى بقواتها المسلحة ولو لم تكن الحرب معلنة بينهما ، ٣ - مهاجمة دولة بقواتها المسلحة - برية كانت أو بحرية أو جوية - اقليم دولة أخرى أو قوات المسلحة - برية كانت أو بحرية أو جوية - ٤ - حصار دولة لموانئ أو شواطئ دولة أخرى ، ٥ - مساعدة دولة لعصابات مسلحة مشككة على اقليمها بقصد غزو دولة أخرى ، ٦ - رفضها الاستجابة لمطالب الدولة الأخرى لبعض حماية أو مساعدة هذه العصابات » ، وقد أضاف لذلك « أنه لا تصلح تبييرا لهذه الأعمال » أية اعتبارات سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو غيرها ، وما قال به « ليتنوف^(٥) Litvinov » - مندوب الاتحاد

السوفيتي في نفس المؤتمر - من أن الدولة تكون معتدية اذا ارتكبت أحد الأفعال الآتية : « ١ - اعلان الحرب ضد دولة أخرى ، ٢ - غزو اقليم دولة دون اعلان الحرب ، ٣ - استخدام القنابل من جانب القوات المسلحة - برية كانت أو بحرية أو جوية - لدولة ضد أخرى ، أو القيام بهجوم مدبر على سفن دولة أخرى أو على أسطولها الجوى ، ٤ - انزال دولة أو قيادتها لقواتها البرية أو البحرية أو الجوية داخل حدود دولة أخرى دون تصريح من حكومتها ، أو مع الإخلال بشروط هذا التصريح ، وخاصة فيما يتعلق بمران مدة

Aroneanu : op. cit., p. 281 et ss.

Aroneanu : op. cit., p. 278 et ss

(٤) مشار اليه في

(٥) مشار اليه في

اقامتها أو المساحة التي تقيم عليها ، ه - الحصار البحري لشواطئ أو موانئ دولة أخرى ، وأضاف - بدوره - أنه لا تصلح لتبرير هذه الأعمال « أية اعتبارات سياسية أو اقتصادية أو استراتيجية ، أو مجرد الرغبة في استغلال مصادر الثروة الطبيعية في الاقليم المهاجم ، أو الحصول على منافع أو امتيازات ، أو الاستيلاء على رؤوس الأموال المستخدمة فيه ، أو رفض الدولة المعتدى عليها الاعتراف بالحدود الفاصلة بينها وبين الدولة المعتدية » . ويسهب التعريف بعد ذلك في تفصيل تلك الاعتبارات منها :

١ - الحالة الداخلية لأية دولة مثل :

- (أ) - التأخر السياسى أو الثقافى أو الاقتصادى للشعب ،
(ب) الادعاء بفساد الادارة ، (ج) - وجود خطر يهدد حياة أو أموال الأجانب فيه ، (د) - وجود حركة ثورية أو مقاومة لثورة أو حرب أهلية أو اضطرابات أو اضرابات ، (هـ) تأسيس أو تأييد نظام سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى ، (ز) - أى عمل من أعمال الدولة - تشريعيا كان أو غيره - مثل : (أ) - خرق الالتزامات الدولية، (ب) - الاخلال بالحقوق أو المصالح المكتسبة فى المجال التجارى أو أى نشاط اقتصادى آخر من قبل دولة أو من قبل رعاياها ، (ج) - قطع العلاقات الدبلوماسية أو الاقتصادية ، (د) - تدابير المقاطعة الاقتصادية أو المالية ، (هـ) - انفاء الديون ، (و) - حظر أو تقييد الهجرة أو ادخال تعديل فى نظام الأجانب ، (ز) - الاخلال بالالتزامات المعترف بها للممثلين الدبلوماسيين لدولة أخرى ، (ل) - رفض عبور القوات المسلحة المتوجهة نحو اقليم دولة أخرى ، (ط) - التدابير المصطنعة بصفة دينية ، أو تلك المنافية للأديان ، (ى) - حوادث الحدود » (١) .

(١) نلاحظ ثمة تقاربا كبيرا فى التعريعين ، مع مراعاة ان تعريف

ويتميز هذا الاتجاه الحصري باحترامه الكامل لمبدأ الشرعية في المجال الدولي ، وكنا قد بينا أن هذا المبدأ يحتل قدرا من التخفيف بحيث لا يؤخذ بوضعه القائم في المجال الداخلي ، وذلك بالنظر الى طبيعة العلاقات الدولية ، ومن هنا أجاز الخروج على بعض نتائجها وفي مقدمتها جواز القياس ، حتى يستطيع مواكبة التطور الفني في الاسلحة المستخدمة في العدوان ، ولذا كانت مساوية هذا التعريف مجاوزة حسناته بكثير : فهو يقصر عن استيعاب ما يأتي به المستقبل من صور للعدوان قد لا تكون مدرجة فيه ، مما يعبد سبيل افلات المعتدى من المسؤولية والعقاب (١) .

ثالثا : التعريف الارشادي : يقف أنصار هذا الاتجاه موقفا وسطا بين أنصار الاتجاهين المتقدمين ، فيوردون صورا للعدوان على سبيل المثال دون الحصر ، حتى يمكن مواجهة ما تأتي به الظروف الدولية من صور مغايرة : لا يتمكن فاعلهما من الافلات من قبضة القانون ، وقد حظى هذا الاتجاه بتأييد جانب كبير في الفقه الدولي الجنائي ، في مقدمته الاستاذ « جرافن » (٢) ، بالإضافة الى عدد غير قليل من الدول التي تقدمت بمشروعات لتعريف العدوان استنادا

« بوليتس » يزيد عن تعريف « ليتنوف » فيما يتعلق بمساعدة العصايات المسلحة ، وقد تدارك الاتحاد السوفيتي ذلك في مشروعه ندي تقدم به للأمم المتحدة سنة ١٩٥٣ .

Pella : La codification, op. cit., p. 50;

(١)

Graven : op. cit., p. 420 ;

Aroneanu : op. cit., p. 200 ;

والدكتور عبد الحميد خميس ، المرجع السابق ، ص ١٧٥ ، والدكتور سمعان بطرس فرج الله ، المقال السابق ، ص ٢١٦ ، والدكتور محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٢٧٠ وما بعدها .

Graven : Cours, op. cit., p. 421.

(٢)

اليه (١) ، وسوف تتخير من بينها مشروعاً عربياً يقال له مشروع المفتى (٢) .

ويبدأ هذا المشروع (٣) . بتعريف العدوان من زاويتين : تتعلق الأولى بالمادة (٣٩) من الميثاق حيث يتحقق بكل فعل « ينطوى على انتهاك للسلام ، وذلك باستخدام القوة المسلحة من قبل دولة أو مجموعة من الدول بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، سواء كان ذلك ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسى لدولة معينة أو مجموعة من الدول ، أو بأية طريقة لا تتفق مع أغراض ومبادئ الأمم المتحدة » وتتصل الثانية بالمادة (٥١) - الخاصة بالدفاع الشرعى - حيث يمثل العدوان فى « كل استخدام للقوة المسلحة من جانب دولة أو مجموعة دول بصورة مباشرة أو غير مباشرة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسى لدولة أو مجموعة دول فى غير الأحوال المنصوص عليها فى المادة (٥١) الخاصة بحق الدفاع الشرعى الطبيعى الفردى أو الجماعى ، أو تنفيذ للتدابير الوقائية أو الأحكام القهرية الصادرة عن مجلس الأمن طبقاً للمادة (٤٢) من الميثاق والمتضمنة استخدام لقوة لمسلحة »

ويفرق لمشروع بين العدوان المسلح وغير المسلح ويعطى نكل منهما أمثلة غير حصرية : فيعتبر من قبيل الأول : « (أ) - اعلان الحرب على دولة أخرى ، (ب) - غزو قوات الدولة المسلحة - ولو بغير اعلان

(١) مثل مشروع المكسيك سنة ١٩٥٣ ، ومشروع ايران وبنيما سنة ١٩٥٤ . ومشروع باراجواى سنة ١٩٥٦ ، ومشروع المكسيك وباراجواى وبيرو وجمهورية الدومنيكان سنة ١٩٥٦ ، والمشروع السوفيتى سنة ١٩٥٣ : ١٩٥٦ ، راجع الدكتور سمعان بطرس فرج الله - المقال السابق ، ص ٢١٦ ، ٢١٧ .

(٢) وهو « السيد المفتى » مندوب سوريا فى اللجنة السادسة - اللجنة القانونية - من لجان الأمم المتحدة والتي نيط بها وضع تعريف للعدوان .

(٣) راجع نص هذا المشروع باللغة الفرنسية فى رسالة الدكتور محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٢٧٣ وما بعدها .

الحرب - اقليم دولة أخرى ، أو اقليما موضوعا تحت الولاية الفعلية لدولة أخرى ، (ج) - الهجوم المسلح على اقليم أو شعب دولة معينة أو على قواتها - البرية أو البحرية أو الجوية - التابعة لدولة أخرى ، (د) - حصار شواطئ أو موانئ أو أى اقليم لدولة معينة من جانب القوات البحرية أو الجوية لدولة أخرى ، (هـ) - تنظيم الدولة على اقليمها الخاص أو على أى اقليم آخر عصابات مسلحة بقصد الاغارة على اقليم دولة أخرى ، أو تشجيع تنظيم مثل هذه العصابات المسلحة ، أو سماح الدولة لها بأن تنظم على اقليمها الخاص ، أو أن تستخدم كقاعدة لعملياتها ، أو كنقطة انطلاق للاغارة على اقليم دولة أخرى ، وكذلك مساهمة الدولة بدور مباشر فى تلك الاغارات ، أو تقديمها المساعدات للمشاركين فيها ، (و) - ائزال أو دخول القوات البرية أو البحرية أو الجوية التابعة للدولة ما داخل حدود دولة أخرى دون اذن صريح من حكومتها ، أو الاخلال بشروط ذلك الاذن ، وخاصة فيما يتعلق بمدة الإقامة وحدود منطقتها والنشاط المسموح به ، (ز) - تدخل دولة فى الشؤون الداخلية لدولة أخرى - مع استخدام القوات المسلحة أو التهديد باستخدامها - بقصد تغيير حكومتها وخلع الحكومة الشرعية القائمة ، أو فرض مطالب لصالح المعتدى ، أو تشجيع القيام بأعمال تخريبية مثل أعمال الارهاب والنهب ... الخ .

وبعتبر من قبيل الثانى . (أ) - تدابير الضغط الاقتصادى الموجهة ضد سيادة دولة أخرى واستقلالها السياسى بما ينطوى على تعريض أسس الحياة الاقتصادية فى هذه الدولة للخطر ، (ب) - التدابير الخاصة بمنع الدولة من استثمار مواردها الطبيعية والقومية ، (ج) - المقاطعة الاقتصادية ، (د) - الدعاية للحرب ، (هـ) - الدعاية من أجل استخدام الاسلحة الذرية أو الكيميائية أو أى سلاح آخر من أسلحة التدمير الجماعى ، (و) - الدعاية لنشر الأفكار الفاشية أو النازية أو التفرقة العنصرية أو القومية، أو غرس الكراهية والازدراء »

ويضيف المشروع أنه لا يجوز أن يتخذ مبررا للعدوان : (أ) -
تأخر الشعب سياسيا أو اقتصاديا أو ثقافيا ، (ب) - فساد الإدارة ،
(ج) - الاخطار التي تهدد حياة أو أموال الأجانب ، (د) - الحركات
انثورية أو المقاومة للثورة أو الحرب الأهلية أو الاضطرابات أو
الاضرابات ، (هـ) - تأسيس أو تأييد نظم سياسى أو اجتماعى فى
دولة معينة . • كما لا يجوز أن يستند العدوان أيضا الى عمل من
أعمال الدولة - تشريعيا كان أو اداريا - مثل - (أ) - الاخلال
بالتزام أو تعهد دولى ، (ب) - الاخلال بالحقوق أو المصالح المكتسبة
فى المجال التجارى أو أى نشاط اقتصادى آخر من قبل دولة أو من قبل
رعاياها ، (ج) - قطع العلاقات الدبلوماسية أو الاقتصادية ،
(د) - بدابير المقاطعة الاقتصادية أو المالية ، (هـ) - إلغاء الديون ،
(و) - حظر أو تقييد الهجرة أو ادخال تعديل فى نظام الأجانب ،
(ز) - الاخلال بالامتيازات المعترف بها للممثلين الرسميين لدولة
أخرى ، (ل) - رفض عبور القوات المسلحة المتوجهة نحو اقليم دولة
أخرى ، (ط) - التدابير ذات الطابع الدينى أو المناهضة للأديان ،
(ن) - حوادث الحدود . •

وفى مجال تقييم هذا التعريف قرر جدواه مستندين فى ذلك الى
حجة تياسية على ما هو حاصل فى مجال القانون الداخلى ، حيث ينادى
انفقه الحديث بتقديم المعايير الارشادية للقاضى الجنائى بغية ممارسة
سلطته فى تقدير العقوبة وفقا للاعتبارات الحديثة للتفريد القضائى ،
وئس صحيحا أن هذا التعريف يجمع بين مبادئ التعريفين المتقدمين ،
بأن ان العكس هو الصحيح ، فهو يجمع بين حسناتهما ويتلافى ما عيب
على كل منهما ، وهو بعد ذلك ينطوى على مرونة تستطيع بمقتضاها
المنظمات الدولية المكلفة بحفظ السلم والامن الدوليين وبالنظر فى
الجرائم اندولية ، مواكبة التطور المطرد فى شأن الاسلحة الذرية

والكيماوية التي يتوصل بها المعتدون ، وأخيرا .. فهو التعريف الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة - من حيث الجوهر - في قرارها الصادر بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

٦٠ - تعريف العدوان :

يبين مما تقدم كيف كانت فكرة العدوان محلا لخلافات عنيفة من جوانب متباينة ، لدرجة أن البعض - كما قلنا - أراد أن يوفر على نفسه مثونة الوصول الى تعريفها ، لما يثيره ذلك من مشاكل ، وقد توقف بنا الحديث عند المشروع السوري المقدم سنة ١٩٥٧ ، والذي وضع على أساس الاتجاه الارشادي ، وقد سبقته مشروعات كثيرة أهمها المشروع السوفيتي سنة ١٩٥٠ بمناسبة الحرب الكورية (١) ، كما أعقبته مشروعات أخرى قدم منها ثلاثة في سنة ١٩٦٨ (٢) ، وثلاثة في سنة ١٩٦٩ (٣) ، وتوالى بعد ذلك اجتماعات اللجنة القانونية وما تفرع عنها من مجموعات عمل تقدمت جميعها بمشروعات لتعريف

(١) راجع نصوصه في رسالة الدكتور محمد محمود خلف - المرجع السابق - ص ٢٨٧ وما بعدها ..

(٢) كان أولها مقلدا من : الجزائر ، الكونغو ، قبرص ، غانا ، غينيا ، أندونيسيا ، مدغشقر ، السودان ، سوريا - أوغندا ، ومصر أما عن الثاني فقد تقدمت به : كولومبيا ، المكسيك ، اكوادور ، واورجواي ، وتقدمت بالثالث بعض الدول التي سبق ان اشتركت في المشروعين المتقدمين بالإضافة الى دول أخرى وهي : كولومبيا ، الكونغو ، قبرص ، اكوادور ، غانا ، غينيا ، أندونيسيا ، إيران ، المكسيك ، اسبانيا ، أوغندا ، لورجواي ، ويوغسلافيا .

(٣) تقدم بأولها الاتحاد السوفيتي ، وبالثاني ثلاث عشرة دولة هي قبرص ، كولومبيا ، اكوادور ، اسبانيا ، غانا ، غينيا ، هايتي ، إيران ، مدغشقر ، المكسيك ، أوغندا ، لورجواي ، ويوغسلافيا ، أما الأخير فقد تقدمت به الدول الست الآتية : استراليا ، كندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ايطاليا ، اليابان ، والمملكة المتحدة (بريطانيا وايرلندا الشمالية) . راجع في تفصيل هذه المشروعات : رسالة الدكتور محمد محمود خلف - المرجع السابق ، ص ٢٩٤ وما بعدها ، ورسالة الدكتور ويدا صالح ، المرجع السابق ، ص ٧٣٥ وما بعدها .

العدوان الى أن تم الاتفاق على تعريف ارشادى فى اتريل سنة ١٩٧٤ ،
تبنته الجمعية العامة فى قرارها الصادر بتاريخ ١٤ ديسمبر من نفس
العام .

وينطوى قرار الجمعية سالف الذكر على جملة نصوص سوف
تقف على ما يهنا فى هذا الصدد (١) . وتبدأ المادة الاولى بإيراد تعريف
للعدوان مقررته أنه يمثل فى « استخدام القوة المسلحة بواسطة دولة
ضد السيادة ، أو السلامة الاقليمية ، أو الاستقلال السياسى لدولة
أخرى أو بأى شكل آخر يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة » ، وتشير
المادة الثانية الى أن « المبادأة باستخدام القوة المسلحة بواسطة دولة
خلافًا لما يقضى به الميثاق يشكل دليلاً على وقوع العمل العدوانى ،
أما المادة الثالثة فقد أوردت صوراً للعمل العدوانى (٢) مثل :
« (أ) - الغزو أو الهجوم بواسطة القوات المسلحة لأحدى الدول
ضد إقليم دولة أخرى ، أو أى احتلال عسكري - ولو كان مؤقتاً -
ينشأ عن هذا الغزو أو الهجوم ، أو أى ضم لإقليم دولة أخرى - كلياً
كان أو جزئياً - عن طريق استخدام القوة ؛ (ب) - الضرب بالقنابل
بواسطة القوات المسلحة لأحدى الدول ضد إقليم دولة أخرى ، أو
استخدام أية أسلحة بواسطة إحدى الدول ضد إقليم دولة أخرى ،
(ج) - حصار موانئ أو شواطئ إحدى الدول بواسطة القوات
المسلحة لدولة أخرى ، (د) - هجوم القوات المسلحة لأحدى الدول
على القوات البرية أو البحرية أو الجوية أو الأساطيل البحرية أو
الجوية لدولة أخرى ، (هـ) - استخدام القوات المسلحة لأحدى
الدول الموجودة داخل إقليم دولة أخرى بمقتضى اتفاق مع الأخيرة

(١) الدكتور ويصا صالح ، المرجع السابق ، ص ٧٣٣ وما بعدها ،
الدكتور حسين عبد الخالق حسونة ، المقال السابق ، ص ٥٦
وما بعدها .

(٢) بصرف النظر عن اعلان الحرب أو عدم اعلانها .

خلافا للشروط الواردة في هذا الاتفاق ، أو أى امتداد لوجودها في هذا الاقليم بعد مدة الاتفاق ، (و) - موافقة احدى الدول على استخدام اقليمها الذى وضعته تحت تصرف دولة أخرى في ارتكاب العمل العدواني بواسطة الأخير ضد دولة ثالثة ، (ز) - ارسال انصابات أو الجماعات أو المرتزقة المسلحين بواسطة احدى الدول أو لحسابها ، مع ارتكاب أعمال القوة المسلحة ضد دولة أخرى ، متى كانت هذه الأفعال منضوية على قدر من الجسامه يعادل الأفعال المشار اليها من قبل « ، وتقضى المادة الرابعة بأن الأفعال السالفة الذكر ليست واردة على سبيل انحصار ، بمعنى أنها ليست جامعة لكافة صور العدوان ، وبالتالي فان مجلس الأمن يستطيع أن يعتبر سواها عدوانا طبقا لأحكام الميثاق ، وتؤكد المادة الخامسة أنه لا يصلح تبريرا للعدوان : « أى اعتبار مهما كان تابعه سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا أو غير ذلك ... ولا يترتب عليه الاعتراف بأية مكاسب اقليمية أو أية مزايا من نوع آخر » : ونشير أخيرا الى نص المادة السابعة التى تقرر أنه « ليس في هذا التعريف - وبصفة خاصة ما ورد في المادة الثالثة - ما ينطوى - بئى حال - على الاخلال بحق تقرير المصير والحرية والاستقلال المنصوص عليه بالميثاق ، وذلك بالنسبة للشعوب التى جردت من هذا الحق بالقوة ، على النحو المتعلق بإعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي في شأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة تلك الشعوب الخاضعة للأنظمة الاستعمارية أو العنصرية ، أو أى شكل آخر من أشكال السيطرة الأجنبية ، كما لا يوجد في التعريف ما يخل بحق هذه الشعوب في الكفاح من أجل هذه الغاية ، وفي تلقى المساعدة والتأييد طبقا لمبادئ الميثاق والاعلان المشار اليه » .

وتجدر الإشارة الى أن هذا التعريف قد أخذ بوجهة النظر

الإرشادية فحسم بذلك خلافا استمر في أروقة الأمم المتحدة وقاعاتها ما يقرب من ربع قرن .

وأخيرا فنحن نطالب بأن تخطو الأمم المتحدة خطوة جريئة تالية ، يتمخض عنها إدراج هذا التعريف ضمن نصوص ميثاقها ، حتى يغدو ذا قوة ملزمة ، اذ من المقرر أن ما يصدر عن الجمعية العامة من قرارات أو توصيات إنما تخلو من هذه القوة ، ومع ذلك فحسبه خلوا من الفائدة العملية في وضعنا الراهن ، اذ سيكون هاديا ومرشدا لكافة الدوائيل ، والمنظمات الأمم المتحدة ، وفي مقدمتها مجلس الأمن ، وهي بصدد القول بقيام العدوان أو انتفائه (١) .

المبحث الثاني

النهاية الاعلامية لحرب الاعتداء

٦١ - تمهيد وتقسيم :

لاريب في خطورة الدعاية الاعلامية لحرب الاعتداء ، فهي تعبىء الراى العام وغالبا ما تتوده صوب اشعال لبيها ، واذ كان تجريم العمل التحضيرى ولشروع في الجريمة الدولية سائغا فان مجرد النهاية لاتيان الجريمة لا يعد حتى من قبيل العمل التحضيرى ، ومع ذلك فقد اتجه المجتمع الدولى منذ عهد عصبة الأمم الى تجريمها ، كما أن عددا من القوانين الداخلية ينص على تجريم كل سلوك ينطوى على الدعوة العلنية لحزب الاعتداء (٢) .

وقد ظهرت أولى محاولات التجريم للدعاية الاعلامية لحرب الاعتداء في معاهدة جنيف الموقعة في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٦ والخاصة

(١) الدكتور حسين عبد الخالق حسونة ، المقال السابق ، ص ٦٠ وما بعدها .

(٢) راجع على سبيل المثال المادتين (٥.٨ ، ٥.٩) من قانون العقوبات البرازيلى .

بتنظيم الاذاعة اللاسلكية في وقت السلم (١) ، حيث تعهد أطرافها « بالتعاون على منع كل اذاعة في بلادهم - كل فيما يخصه - وعلى وقف كل اذاعة دون تأخير - اذا اقتضى الحال - اذا كان من شأن هذه الاذاعات الاضرار بحسن التفاهم الدولي ، كأن يكون من طبيعتها تحريض سكان أحد البلاد على مخالفة النظام الداخلي ، أو كانت ماسة بسلامة أراضي دولة أخرى » ، كما تعهد أطرافها أيضا - وفقا للمادة الثانية - « بالتعاون على مراقبة ما يذاع من محطات الاذاعة ببلادهم بحيث لا تنطوي على تحريض على معارضة بلد من البلاد ، أو تحريض على أفعال قد تؤدي الى الحرب » .

وتكرر ظهور تلك المحاولة بصورة أوضح في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، حيث تقدم المندوب السوفيتي بالجمعية العامة للأمم المتحدة بمشروع يرمي الى تحريم الدعاية الاعلامية لحرب الاعتداء ومعاقبة مرتكبي الجريمة بعقوبات جنائية (٢) ، وقد حظي هذا المشروع بالقبول - بعد تعديل طفيف - وأصدرت الجمعية المذكورة قرارا - في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٧ - يدين جميع أنواع الدعاية في أية دولة اذا كان من شأنها أن تعرض أو تشجع على تهديد السلم أو الاخلال به أو على اتيان عمل عدواني ، وتؤكد هذا التحريم بقرارين صادرين عنها في سنة ١٩٤٩ ، ثم عاود الاتحاد السوفيتي تقديم مشروع جديد سنة ١٩٥٠ (٣) ، حظي بدوره بتأييد الجمعية العامة التي أصدرت قرارا سجلت فيه بعض الصور التي يمكن أن يتخذها الركن المادي لتلك الجارية مثل : التحريض على الحروب أو على الأعمال العدوانية ،

(١) راجع نصوص هذه الاتفاقية في الوقائع المصرية ، عدد (١٠٩) الصادر في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣٦ .

(٢) الدكتور عبد الحميد خميس ، المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

(٣) الاستاذ عبد الحميد عبد الغنى - اتفاقية حرية الاعلام .

المجلة المصرية للقانون الدولي سنة ١٩٥١ ، ص ٦٠ .

والاجراءات المستهدفة عزل السكان عن العالم الخارجى بمنع الصحف عنهم أو الاذاعة أو غيرها من وسائل الاتصال ، وكذلك الاجراءات المستهدفة اغفال أو اخفاء أعمال الأمم المتحدة من أجل السلم ، أو الحيلولة بين السكان وبين معرفة وجهات النظر فى الدول المختلفة (١) .

وهكذا حظيت هذه الجريمة بشئ من التنظيم القانونى ، وسوف تحاول فيما يلى استخلاص ما تنهض عليه من أركان ، والعقوبة التى يمكن الحكم بها .

٦٢ - أركان الجريمة :

تنهض هذه الجريمة شأن غيرها من الجرائم الدولية - على أركان ثلاثة : مادية ، ومعنوية ، ودولية :

الأولى : الركن المادى : قرر بداءة عدم صلاحية السلوك السلبى لأرتكاب تلك الجريمة، فهى تتطلب بهذا سلوكا ايجابيا واضحا، يمكن أن يتمثل فى عدة صور منها :

١ - التحريض على الحرب أو الاعمال العدوانية : أى بث فكرة الحرب لدى جمهور الشعب ، مدنيين وعسكريين ، حكاما ومحكومين ، ويقترن بذلك تحييد فكرة الحرب واستثارة عواطف الناس وتبشيرهم بالنصر الكبير الذى يمكن أن يحصلوا عليه لو أشعلوا ييرانها، وبالخسارة الفادحة التى سوف تحيق بهم لو أحجموا عنها . ويختلف التحريض عن الدعاية فى أن تلك الأخيرة لا يشترط فيها أن يكون الجناة من طبقة الحكام ومخططى السياسة ، بينما يلزم ذلك بالنسبة للتحريض ، ولا يشترط الاخير نشوب الحرب ذاتها ، بل يكفى أن ينصب على مجرد

(١) الدكتور عبد الحميد خميس ، المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

نمل عدواني ولو لم تعلن الحرب ، مثل الغزو المفاجيء ، أو الاحتلال المؤقت لأقليم دولة أو تحطيم بعض قواتها البحرية .. الخ .

٢ - عزل السكان عن العالم الخارجى : ويتحقق هذا بالحيلولة بينهم وبين قراءة الصحف أو سماع الاذاعات المحلية والأجنبية ، وذلك عن طريق حظر الأولى ، وتعطيل الارسل بالنسبة للثانية ، وترجع الحكمة فى تجريم مثل هذا السلوك الى احتمال فرض الحرب على الشعب كأمر واقع ، دون اتاحة الفرصة له للاطلاع على مجريات الأحداث الداخلية والخارجية ، اذ ربما لو اطلع عليها لثار ضد حكومته ومن ثم فهى تحاول تعميقه ودق طبول الحرب استجابة لدوافع أو تحقيقا لأغراض قد لا تفيد الشعب فى شيء .

٣ - تشويه الراى العام العالمى : يتحقق ذلك باخفاء أو اغفال أعمال منظمة الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلام ، اذ من شأن العلم بها أن يعرف المجتمع الدولى أن ثمة هيئة ساهرة على حفظ الأمن بين ربوعه ، فيؤثر اللجوء اليها لنقض ما عسى أن ينشب من نزاع بين أعضائه ، ومن ناحية أخرى فان الاحالة بأعمال المنظمة فى هذا المجال انما يفرس فى نفوس الدول الميل صوب الطرق السلمية ويباعد بينهم وبين الحروب ، واذا قيل - اعلاميا - بعدم فاعلية جهود تلك المنظمة فى هذا الصدد ، فيجب أن يرد على ذلك باللجوء اليها وتعريض تلك الجهود ، لا بالابتعاد عنها والتكبر للمبادئ التى أقرها ميثاقها ،

هذا عن السلوك الاجرامى ، أما عن النتيجة المترتبة عليه فهى تحصل فى اثاره الشعب وتحبيذه لفكرة الحرب دون اعلانها بالفعل .

ويشترط أخيرا أن تكون ثمة علاقة سببية بين صور السلوك المتقدمة والنتيجة اللاحقة .

ثانياً الركن المعنوى : يتخذ الركن المعنوى فى هذه الجريمة صورة القصد الجنائى ، وهو يعتبر قائماً متى علم الجانى بأن من شأن فعله الإقدام على حرب ، أو أى عمل عدوانى آخر ، أو عزل السكان عن العالم الخارجى ، أو تشويه الرأى العام العالمى ، وينبغى بعد ذلك أن تنصرف ارادته الى تحقيق هذه الاغراض ، وتمتتع مسئوليته اذا كان ما أتاها وليد الاكراه المدنى ، أو ثمرة الخضوع أو التنفيذ القهرى لأمر رئيس تجب عليه اطاعته ... الخ .

ثالثاً : الركن الدولى : لا تعتبر الجريمة دولية دون توافر هذا الركن ، وهو يعنى — كما سلك القول — أن تكون وليد خطة مدبرة من جانب دولة — أو عدة دول — بقصد المساس بدولة أخرى — أو عدة دول — ، وفى مجال الجريمة محل البحث يعد هذا الركن متوافراً متى كان التحريض على الحرب أو أى عمل عدوانى صادراً عن المؤسسات الاعلامية للدولة ، بناء على ترخيص من تلك الاخيرة للأولى بالتيسام بمثل هذا السلوك ، فإن كان صادراً عن مجرد رأى شخصى لصحفى أو اذاعى أو أحد أعضاء حزب المعارضة ، فإن الامر لا ينطوى على خطة مرسومة من جانب الدولة مقدماً ، وبالتالي يعد الركن الدولى منتفياً ، تغدو الجريمة غير ذات طابع دولى ، ولا سبيل لمعاقبة فاعلها الا ان كان القانون الداخلى يدرجها ضمن جرائمه .

٦٣ — العقوبة :

لم تتضمن المواثيق الدولية التى تناولت هذه الجريمة — سواء فى ذلك معاهدة جنيف سنة ١٩٣٦ أو قرارات الامم المتحدة منذ سنة ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٥٠ — تحديد العقوبة المقررة لفاعلها ، على الرغم من أن المندوب السوفيتى صاحب مشروع سنة ١٩٤٧ قد طالب بذلك ، ولكن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة جاء خلواً منه ، وهو بذلك

يسلك عين السيل الذى سلكته اتفاقيات دولية كثيرة فى شأن مبدأ شرعية العقوبة ، اذ تكتفى بالنص على الجريمة وتترك للقضاء الدولى أو غيره من المنظمات الدولية المختصة تحديد العقوبة المناسبة .

ويرى البعض ^(١) أن امكانية تجريم السلوك الذى تقوم به تلك الجريمة من الناحية العملية انما يصطدم بعقبتين : تتمثل الاولى فى امكانية افلات الجانى من المسؤولية والجزاء عن طريق تلاعبه بالفاظه وتحاشى استعمال لفظ « الحرب » ، وترتبط الثانية بعدم وجود تعريف للعدوان . ونحن لا نؤيد هذا الرأى فى شقيه لأن المراوغة فى الألفاظ وتحميلها أكثر مما تحتل ليس أمراً عسير الفهم على المجتمع الدولى الحديث ، ومن ناحية أخرى ذن هذا الرأى يرجع الى سنة ١٩٥٥ ولا محل له بعد صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨ الخاص بتعريف العدوان ، فاذا قيل بأن مثل هذا التعريف يخلو من الصفة الملزمة لعدم تضمينه فى الميثاق ، فالرد على ذلك هو وجوب الاسترشاد به وليس الهجوم عليه ، بل ومضاعفة الجهود لصيرونه ملزماً ، بالإضافة الى اخراج مشروعات القضاء الدولى الجنائى الى حيز الوجود .

المبحث الثالث

التآمر ضد السلام

٦٤ - تمهيد وتقسيم :

تحتل جريمة « التآمر Complot, Conspiracy » مكانة وسطى بين جريمة الدعاية الاعلامية لحرب الاعتداء - التى سلف الحديث

(١) الدكتور عبد الحميد خميس ، المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

عنها - وبين جريمة حرب الاعتداء ذاتها - التي سيأتي تفصيلها -
فهي - على حد تعبير القاضى الأمريكى جاكسون - المرحلة التي
توسط العزم والفعل ^(١) ، وتقرض اتفاقا بين عدد من الاشخاص
يملكون ناصية الامور في دولتهم ، على ارتكاب جريمة ضد السلام .

وقد حظيت فكرة « التآمر » بمفهوم متباين في التشريع الداخلى
تجدر الاشارة اليه ، قبل ايين مضمونه في المجال الدولى . وما تنهض
عليه الجريمة من أركان ، وما تحظى به من تأييد أو هجوم .

٦٥ مضمون التآمر في القانون الداخلى :

يختلف مضمون التآمر في القانون الداخلى ضيقا واتساعا ، اذ
يحظى توسع في القوانين الانجلو أمريكية لا يجد له نظيرا في القوانين
الاوربية التي يقترب مسلك المشرع المصرى منها ، وذلك على النحو
الآتى :

أولا : في القوانين الانجلو أمريكية :

نحدد بإيجاز مضمون التآمر في كل من انجلترا والولايات
المتحدة الأمريكية .

١ - ففي انجلترا : يلاحظ أن للتآمر مفهومين واسعا ينصرف الى
اتفاق شخصين فأكثر على ارتكاب فعل غير قانونى ، سواء كان غاية
في ذاته أو وسيلة لتحقيق غاية أخرى ، ولو كانت مشروعة ، وينصرف
كذلك الى الاتفاق على ارتكاب فعل غير قانونى وإن لم يعتبر جريمة

Lombos : op. cit., n. 98, p. 104, n. 121, p. 127.

(١)

(م ١٢ - الجريمة الدولية)

جنائية مثل الافعال المخالفة للآداب والعش والاضرار ، بالغير (١) . وهو في الحالتين يستلزم توافر شرطين : يتعلق أولهما باتفاق المتآمرين على ارتكاب السلوك المحظور ، ويتصل ثانيهما بوجود خطة مدبرة لتنفيذ ما اتفق عليه الاتفاق .

٢ - وفي الولايات المتحدة الامريكية : يلاحظ - كذلك - ان للمتآمرين مدلولاً لا يقل اتساعاً عن نظيره في إنجلترا ، فهو يشمل كل اتفاق بين شخصين على الأقل في اطار خطة عامة مشتركة على ارتكاب جريمة ، أو تحقيق غرض قانوني بوسائل غير مشروعة ، أو مجرد الاضرار بالغير (٢) . وقد تكفلت نصوص عديدة بتحديد هذا المتهوم سواء في التشريع الجنائي الخاص بكل ولاية على حدة أو في التشريع الفيدرالي الموحد : ومن أمثلة التشريعات الداخلية مجموعة قوانين مومنتافا المعدلة سنة ١٩٣٥ حيث جاء في المادة (١٠٨٩٨) من المجموعة الخامسة ما يسن الصفة الاجرامية على التآ اذا كان بقصد : (١) - ارتكاب جريمة ، (٢) - اتهام آخر كذباً وبسوء قصد في أية جريمة أو التوصل لاتهامه أو القبض عليه في جريمة ، (٣) - تحريك أو تأييد أو تليفق إجراءات كيدية أو دعوى ضده ، (٤) - غش أو خداع أى شخص في ماله بأية طريقة تكون في ذاتها اجرامية أو الحصول على قهود أو أموال بناء على ادعاءات ومظاهر كاذبة ، (٥) - ارتكاب أى فعل ضار بالصحة أو الآداب العامة أو تضليل أو

(١) ويرجع هذا التوسع الى سبب تاريخي يحصل في ان نظام البوليس الانجليزى كان على درجة كبيرة من الضعف في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، مما أدى الى تفشى ظاهرة الاجرام الجماعى . والتوسع في تجريم المؤامرات الجنائية .

(٢) مع ملاحظة ان مثل هذا الضرر لو تسبب فيه شخص واحد فانه يكون مجرد خطأ ملتبس يستوجب التعويض . راجع : الدكتور عبد الحميد خميس ، المرجع السابق ، ص ١٢٣ .

تعويق العدالة أو التطبيق الواجب للقانون ، (١) ، وتضيف المادة (١٠٩٠٠) من نفس المجموعة أن الاتفاق في حد ذاته لا يعد مؤامرة الا اذا كان بقصد ارتكاب جناية على النفس أو حريق عيدين أو سطو ، ولا يعد مؤامرة اذا انصرف الى غير ذلك ما لم يرتكب فعل غيره تنفيذاً لما تم الاتفاق عليه من أحد أو بعض أطرافه . وتقضى المادة (٣٧) من قانون العقوبات الفيدرالي بأن الجريمة محل البحث تعد قائمة اذا تأمر شخصان فأكثر على ارتكاب جريمة ضد الولايات المتحدة أو نفسها على أية صورة ولأى غرض ، بشرط أن يرتكب أحد أو بعض أطراف تلك المؤامرة فعلاً معبناً من أجل تحقيق موضوعها (٢) .

وقد استلهم الفقهاء في كل من البلدين هذه الفكرة المتقدمة التآمر يفترض اتفاقاً على إثبات جريمة أو تحقيق أمر غير قانوني لا يرقى التآمر يفترض اتفاقاً على إثبات جريمة أو تحقيق أمر غير قانوني لا يرقى الى مرتبة الجريمة (٣) .

ثانياً : في القوانين الأوروبية : يضيق نطاق التآمر في هذه القوانين عما هو الحال في القوانين الأنجلو أمريكية :

١ - ففي فرنسا : تنص المادة (٢٦٥) عقوبات - على تحريم كل اتفاق ينغذ بين أعضاء جمعية بقصد ارتكاب جريمة الأمن العام أو ضد الأشخاص أو الأموال بغض النظر عن عدد أعضائها أو المدة التي

(١) راجع النص الاصل بالانجليزية في مؤلف الدكتور محمد محيي الدين عوض ، المرجع السابق ، ص ٥٢٧ هامش (١) .
(٢) راجع النص الاصل بالانجليزية في مؤلف الدكتور محمد محيي الدين عوض ، المرجع السابق ، ص ٥٢٩ هامش (١) .
(٣) راجع في التفصيل : الدكتور عبد الحميد خميس ، المرجع السابق - ص ١٢٣ ، والدكتور محمد محيي الدين عوض المرجع السابق ، ص ٥٣٠ وما بعدها .

يستغرقها الاتفاق ^(١) ، ومن ثم يتحصل جوهر التآمر في مجرد الاتفاق على ارتكاب جريمة غير معنية دون اشتراط لتحديد كيفية تنفيذه ان كان عاما ، واشتراط ذلك التحديد في حالة ما اذا كان خاصا ^(٢) .

٣ - وفي بلجيكا : ورد الحديث عن تجريم التآمر في أكثر من موضع : فتعاقب المادة (٤١٦) عقوبات كل من أنشأ جمعية - لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة - أو أسسها أو نظمها بقصد ارتكاب جرائم ، وهذه هي صورة الاتفاق الجنائي العام ، كما تنص المادتان (٣٠٥، ٣٠٤) على جريمة التآمر السياسي بواسطة الاتفاق وبواسطة الجمعية المشار إليها في النص السابق ، وهذه هي صورة الاتفاق الجنائي الخاص .

٣ - وفي بلجيكا : توجد نصوص تجرم التآمر سواء في صورة الاتفاق الجنائي العام أو الخاص ، فتجرم المادة (٣٢٢) عقوبات مجرد تنظيم جمعية تستهدف ارتكاب جرائم ضد الأشخاص أو الأموال دون تحديد الجريمة المتبغاة ، وهذه هي صورة الاتفاق الجنائي العام ، كما تجرم المادة الأولى من قانون ٧ يوليو سنة ١٨٧٥ كل تحريض مباشر على ارتكاب جريمة معاقب عليها بالاعدام أو الأشغال الشاقة أو على الاشتراك فيها ، وهذه هي صورة الاتفاق الجنائي الخاص .

ثالثا : في القانون المصري : ينص المشرع المصري على جريمة التآمر في موضعين يتعلقان بالاتفاق الجنائي العام والخاص : فتقتضى المادة (٤٨) باعتبار الاتفاق الجنائي العام متوافرا كلما اتحد شخصان فكثر على ارتكاب جنسية أو جنحة ما ، أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها ، ويعتبر الاتفاق جنائيا سواء أكان الغرض منه جائزا أم لا ، اذا كان ارتكاب الجنايات أو الجنح من الوسائل التي

(١) Donnedieu de Vabures : Le procès de Nuremberg :

op. cit., p. 130.

(٢) راجع المادة (٨٩ / ٢٤١) من قانون العقوبات الفرنسي .

لوحظت في الوصول اليه « ، ويلاحظ أن هذا النص يعتبر الجريمة قائمة لمجرد الاتفاق على ارتكاب جريمة أو جنحة سواء كانت وسيلة أو غاية للاتفاق ، كما أنه يتسع ليشمل مجرد الاتفاق على الأعمال المجهزة أو المسهلة ، وهي أمور سابقة على البدء في التنفيذ ، ونص المشرع كذلك على الاتفاق الجنائي الخاص في المواد (٩٦) وما بعدها من قانون العقوبات - جاعلا موضوعه الجرائم المخلة بأمن الدولة من جهة الداخل .

ونخلص من كل ما تقدم الى أن فكرة التآمر في القانون الداخلي تمثل في مجرد الاتفاق على ارتكاب جريمة - وهذا هو الاتفاق العام ، دون تحديد ، أو على جريمة معينة - وهذا هو الاتفاق الخاص - ولا تمتد الى غير ذلك من الأفعال التي لا تعد من قبيل الجرائم الا في القوانين الأنجلو سكسونية ، ومن ثم كان مفهوم التآمر في تلك القوانين أكثر اتساعا من نظيره في القوانين الأدبية والقانون المصري الذي قل عنها .

٦٦ - مضمون التآمر في القانون الدولي الجنائي :

يستند تجريم التآمر في المجال الدولي الى اعتبارات متعددة ، فهو يحتل منزلة وسطى بين العزم والفعل - كما سبق القول - ومن ثم كان ذا جسامه نستوجب تجريمه حتى لا يقدم المتآمرون على تنفيذ ما اتفقوا عليه ، فضلا عن هذا فان القواعد العامة ما كانت تقود الى اسباغ الصفة الاجرامية عليه لكونه داخلا في مرحلة العمل التحضري ولا سبيل لتفادي ذلك القصور الا بنص صريح^(١) ، وأخيرا .. فقد كان ذا فائدة عملية كبيرة تجلت في محاكمات فيرميرج حين ادعى

Donnedieu de Vabres : Le procès... op. cit., p. 247 (١)
et ss.

معاونو هتلر - الذى هرب - أنه كان يهيمن على كافة سلطات الدولة مما يوجب اقراره بالمسئولية الجنائية ، فأدخلت فكرة التآمر لتجريم سلوك هؤلاء المعاوين .

من أجل هذا استلهم واضعو ميثاق لندن سنة ١٩٤٥ هذه الاعتبارات ، ونصوا على جريمة التآمر ضد السلام كجريمة دولية مستقلة عن غيرها من الجرائم التى ورد النص عليها ، وذلك فى المادة (١/٦) من لائحة يرمبرج ، والمادة (١/٥) من لائحة طوكيو ، وفى الفقرة الأولى من المبدأ السادس من المبادئ المستخلصة من محاكمات نيرمبرج ، وتفصح هذه النصوص عن حداثة تلك الجريمة فى المجال الدولى ، فلم تظهر الا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية على عكس وضعها فى القانون الداخلى حيث تضرب بجذورها الى بضعة قرون سابقة ، وخاصة فى النظام الأنجلو سكسونى .

وعلى ضوء ما تقدم تقرر أن جوهر التآمر يتمثل فى وجود خطة مرسومة بمعرفة كبار رجال الدولة لارتكاب جريمة ضد السلام تجاه دولة أخرى مع توافر القصد العدوانى . وننتقل بعد ذلك الى بيان ماتنهض عليه هذه الجريمة من أركان .

٦٧ - أركان الجريمة :

يبين مما تقدم أن هذه الجريمة تنهض على أركان ثلاثة : مادية ، ومعنوية ، ودولية ، تفصل الحديث عنها تباعا :

بولا : الركن المادى : يتمثل الركن المادى فى : قيام التآمر ، بمعرفة كبار رجال الدولة ، واستهدافه اتيان جريمة ضد السلام ، ومن

ثم يتحلل الركن المادي الى عناصر ثلاثة هي : التآمر ، وصفة الجاني ، والغرض من التآمر .

١ - التآمر : صيغت فكرة التآمر في لوائح المحاكم الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية على ضوء تقرير القاضي الأمريكي «چاكسون» الذي تأثر بفهمها الواسع في النظام الأنجلو سكسوني ، ولذا فقد ورد النص عليها في لائحة محكمة نيرمبرج (١٩٤٦م) دون تعريفها ، وكانت أول موضوع ورد في قرار الاتهام بحساباتها أوسع التهم جميعها ، وتوسعت النيابة العامة - الانجليزية والامريكية - في شأنها من جملة نواح : تتعلق أولاها بادخال جميع مساعدى «هتلر» ضمن قائمة المتهمين ، وتتصل ثانيتهما بادخال جميع أعضاء الحزب النازى ضمن هذه القائمة أيضا حتى من لم يكن من واضعى السياسة النازية ، وتتصل الثالثة بتفسيرهم لنصوص لائحة نيرمبرج تفسيراً يجعل جريمة التآمر منصرفة الى جميع الجرائم التى نصت عليها دون الجرائم ضد السلام وحدها^(١) ، وأخيراً .. فقد ارتد قرار الاتهام الى ربع قرن سابق من الزمان حيث أسند الى المتهمين بعض التهم منذ تأسيس الحزب النازى سنة ١٩٢٠ الى أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها سنة ١٩٤٥ مثل : الخروج على معاهدة فرساي - التى أبرمت عقب الحرب العالمية الأولى - وقيودها على التسليح الحربى ، والحصول على الأراضى التى فقدها ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى بالإضافة الى أقاليم أخرى رغبت فى احتلالها بدعوى أنها من جنس المانى^(٢) .

(١) ومع ذلك فلم تأخذ محكمة نيرمبرج بهذا التفسير ، وقصرت نطاق التآمر على الجريمة ضد السلام ، كما سيجىء .
(٢) الدكتور عبد الحميد خميس ، المرجع السابق ، ص

وتتفق هيئتا الادعاء أمام محسكتى فيرميرنج وطوكيو (١) على تحديد جوهره في كونه « اتفاقا بين شخصين فاكتر على ارتكاب جريمة ضد السلام » ، ولكنهما تختلفان بعد ذلك في تحديد مدى هذا الاتفاق : حيث ذهب قرار الاتهام أمام محكمة فيرميرج الى أن التآمر يتثل في كل اشتراك فعلى في نشاط الحزب النازى أو الحكومة النازية ، وقد أخذ على هذا التعريف أمران : الأول : أن الحكومة لا تعتبر جمعية إجرامية حتى ولو ارتكبت هتاء على أوامرها إحدى الجرائم الدولية ، وهو ما أيدته محكمة فيرميرج ، والثانى ، أن مثل هذا التعريف قد لا يصدق على كثير من المتهمين حيث يشترط في المتآمر أن يكون من طبقة معينة كما سيجىء ، وذهب قرار الاتهام أمام محكمة طوكيو الى تعريف التآمر بأنه كل ارتباط بين شخصين فاكتر بواسطة عمل يقومون بأعداده معا لتحقيق غرض إجرامى أو غير قانونى ، أو لتحقيق غرض غير إجرامى وغير قانونى بوسائل غير قانونية ، وقد أخذ على هذا التعريف بدوره أمران الأول : أنه يأخذ بالمفهوم الواسع للتآمر في القانون الأنجلو سكسونى ، والثانى : أن مجرد ارتباط شخصين لا يكفى للقيام بتآمر على اتیان جريمة ضد السلام ، وهو ما أكدته محكمة فيرميرج حين ذهبت الى أن هتلر وحده لا يمكنه القيام بحرب عدوانية ما لم يجد عوناً صادقا من كبار رجال الدولة العسكريين والساسة وملوك المال (٢) .

ولا يشترط في الاتفاق الذى ينضم به المتآمر الى بقية أقرانه أن يكون صريحا ، بل يمكن أن يكون ضميا ، ولكن ينبغى أن يكون جديا ، ولا يقدح في توافر هذه الجدية عدم تعيين الوسائل التى يتم

(١) أما عن هيئة الادعاء أمام المحاكم التى أقيمت في النطاق الانجليزى وفقا لقانون مجلس الرقابة رقم (١٠) فلم تورد للتآمر تعريفا .

(٢) الدكتور عبد الحميد خميس ، المرجع السابق ، ص ١٢٣ .

بها ارتكاب الجريمة ضد السلام ، لأن الجريمة تعد قائمة بمجرد توافره ، ولا يشترط أن يكون هذا الاتفاق منتظماً ومستمراً ، بل يكفي أن يكون واضحاً منذ البداية ولو لم تتم له فرصة التنفيذ . ذلك أن المخطط النازي - على حسب تقرير بول شيلت المقرر الرسمي لوزارة الخارجية الألمانية - كان يرمى الى التسلط على القارة الأوروبية كلها ، ويكفي مجرد الاشتراك في اعداده لتوافر صفة المتآمر (١) ، ولا يشترط أن يكون الوقت المحدد لارتكاب الجريمة موضوع التآمر حالاً ، بل يكفي ألا يضي طول وقت بين الخطة والتنفيذ ، ولا يشترط أخيراً أن يقابل المتآمر كل زملائه أو أن يتصل بهم ، بل يكفي أن تكون ارادته قد تلاقت معهم ولو عن طريق أحدهم (٢) .

ولا عبرة بعد ذلك بما يصدر عن المتآمرين من سلوك يتحلل به من سبق اتفاه على ارتكاب جريمة ضد السلام ، لأن الجريمة قد تمت بالاتفاق مهما قصر أمده ، حتى ولو كان سبب المدلول به التوبة ، ومن باب أولى إذا كان سبب عدم التنفيذ راجعاً الى عدم سnoch الفرصة ، أو الحيلولة بين المتآمرين وبين التنفيذ ، أو فشلهم في تحقيقه ، كما أنه لا عبرة بما إذا كان المتآمر قد انضم الى الاتفاق الجنائي منذ تأسيسه أو بعده ، اذ تبقى الجريمة قائمة الى أن يتحقق الغرض منها بارتكاب الجريمة ضد السلام ، وفي هذه الحالة يسأل المتآمر على أساس الجريمة ذات الوصف الأشد ، فإن لم تتحقق تلك الأخيرة ، واكتشف أمر المتآمرين ، فانهم يسألون عن جريمة التآمر وحدها .

٢ - صفة المتآمر : لا يكفي قيام الركن المادي لجريمة التآمر

(١) Donnedieu de Valures : Le procès... op. cit. p. 256.

(٢) الدكتور محمد محيي الدين عوض ، المرجع السابق ، ص ٥٣٤.

أن يحدث ثمة اتفاق على مقارفة جريمة ضد السلام من أى شخص كان ، وإنما ينبغى أن يكون من طبقة معينة تلك قاصية الأمور فى الدولة ، أى تقوم برسم سياستها الداخلية والخارجية ، وقد أشارت الى هذه الصفة أحكام المحاكم الدولية عقب الحرب العالمية الثانية مستلزمة اياه من بعض الوثائق الدولية مثل منشور قادة جيوش الحلفاء الى مثليهم فى ميادين القتال فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٤٤ ، والمادة (٢/٢ و) من قانون مجلس الرقابة رقم (١٠) .

وتعد هذه الصفة متوافرة لدى رئيس الدولة ، والقائد العام للقوات المسلحة ، وضباطها العظام ، اذ أن كل هؤلاء مسئولون عن السياسة العسكرية وهم الذين يضطلمون بتنفيذها ، كما تعد متوافرة أيضا لدى بعض المسئولين المدنيين مثل : أعضاء الحزب المهيمن على السلطة فى الدولة والذين يمكنهم تعبئة رأى العام ، وكذلك كبار رجال الصحافة والمال والاقتصاد والصناعة الذين يستطيعون تمويل التنفيذ المقصود بجريمة التآمر ، وقد أكد القاضى الأمريكى « جاكسون » ذلك فى تقريره الذى وضعت على أساسه لائحة نيرمبرج وطوكيو .

ويجب أن يثبت فى حق كل هؤلاء أنه كان طرفا فى المؤامرة ، علما بأغراضها ، كما يجب أن يكون انضمامه اليها بمطلق حريته مبتغيا تنفيذها .

٣ - موضوع التآمر : لا يكتفى لقيام الركن المادى لجريمة التآمر ضد السلام أن يحدث ثمة تآمر من أشخاص ينتمون الى طبقة معينة ، وإنما ينبغى - فضلا عن هذا - أن يستهدف المتآمرون ارتكاب جريمة دولية ، وفى تحديد هذه الجريمة ثار الخلاف بين انسياسة والفقهاء .

ويرجع هذا الخلاف الى عدم الدقة التي صيغت بها المادة السادسة من لائحة محكمة نيرمبرج ، وتفصيل ذلك أن هذه المادة قد تحدثت في فقراتها الثلاثة الأولى عن الجرائم ضد السلام ، وجرائم الحرب ، والجرائم ضد الانسانية ، ثم نصت في فقرتها الأخيرة على أن « المديرين والمحرّضين والشركاء الذين اشتركوا في ابرام أو تنفيذ خطة مدبرة أو تأمر لارتكاب احدى هذه الجرائم السابق تعريفها يكونون مسؤولين عن جميع الأعمال التي ارتكبت من جميع الأشخاص لتنفيذ هذه الخطة » ، وقد اتسم الرأي حول تفسير هذا النص الأخير - نتيجة لخلو اللائحة من تعريف للتأمر على ما أسلفنا - الى اتجاهين : يتزعم أولهما : هنري ستيمسون - وزير الحرب الأمريكى في الفترة من سنة ١٩٤٠ : سنة ١٩٤٥ - ويرى أن: التأمر ينصرف الى كافة الطوائف الثلاثة الواردة في المادة السادسة ، حيث قد ورد نص الفقرة الأخيرة عاما دون تخصيص الجرائم ضد السلام بالذكر ، ويقول الثانى الأستاذ « دونديه دى فابر » - العضو الفرنسى فى محكمة نيرمبرج - ويتلخص فى قصر نطاق جريمة التأمر على الجريمة ضد السلام ، وحجته فى ذلك أن الفقرة الأولى من المادة السادسة - محل البحث - قد عرفت انجريمة ضد السلام بأنها تلك التى تشمل فى كل « تدبير أو تحريض أو إثارة أو متابعة حرب الاعتداء ، أو أى حرب أخرى مخلة بالمعاهدات أو الاتفاقات أو المواثيق الدولية ، أو الاشتراك فى خطة عامة أو تأمر لارتكاب احدى الأعمال السابقة » ، ولا يعتبر النص على التأمر فى هذه الفقرة الأولى إلا صورة من صور الجريمة ضد السلام ، ولم ينص على اعتباره كذلك بالنسبة لطائفتى جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية الواردتين فى الفقرتين الثانية والثالثة ، وكل ما تعنيه الفقرة الأخيرة هو تحديد الأشخاص المسؤولين بوصفهم فاعلين أصليين أو شركاء فى طوائف الجرائم الثلاثة، وقد أخذت محكمة نيرمبرج بهذا التفسير الأخير مقررة أن الغرض

الوحيد من الفقرة الأخيرة من المادة السادسة انما ينحصر في تحديد الأشخاص المسؤولين عن الاشتراك في الخطة المدبرة ، وطرحت بذلك جانبا جريمة التآمر بقصد ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية (١) .

ثانيا : الركن المعنوي : ان جريمة التآمر ضد السلام جريمة عسومية يتخذ الركن المعنوي فيها صورة القصد الجنائي ، وهو يتحقق بتوافر علم التآمر بأن الاتفاق الذي يعقده انما يستتبع ارتكاب جريمة ضد السلام ، وأن تنصرف ارادته الى ذلك

فيجب اولا : أن يكون الجاني على علم بموضوع التآمر سواء كان من الأعضاء المؤسسين للاتفاق الجنائي أو المنضمين اليه بعد قيامه ، ولا يشترط بعد ذلك أن ينصرف علمه الى جميع تفاصيل المؤامرة ، وانما يكفي أن يكون عالما ببعض مراحلها بشرط أن يكون ارتكاب الجريمة ضد السلام احدى هذه المراحل ، ولو جهل الشخص الذي سيرتكب تلك الجريمة أو الكيفية التي سيتحقق بها التنفيذ ،

(١) الدكتور عبد الحميد خميس ، المرجع السابق : ١٣٧ ، ١٣٨ . وتجدر الإشارة الى أن نفس المشكلة قد ثارت أمام محكمة طوكيو حيث ورد نص المادة الخامسة من لائحتها مماثلا لنص المادة السادسة من لائحة محكمة نيرمبرج ، وخلصت الى تأييد ما انتهت اليه تلك الأخيرة ، وقد تدارك هذا العيب في الصياغة قانون مجلس الرقابة رقم (١٠) حيث قصر نطاق التآمر على الجريمة ضد السلام ، وجاءت أحكام المحاكم التي شكت استنادا اليه مؤيدة لوجهة نظر محكمة نيرمبرج . وسارت لجنة انقانون الدولي التي شكلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٩ لصياغة مبادئ نيرمبرج على نفس المنوال ، ولكنها عادت فوجعت في اللبس الذي وقع فيه واضعو لائحة نيرمبرج وطوكيو ، وذلك في دورتها الثالثة سنة ١٩٥١ عندما تقدمت بمشروعها عن تقنين الجرائم ضد سلام وامن البشرية الذي تضمن في مادته الثانية عشرة مايفيد انصراف التآمر الى كافة هذه الطوائف من الجرائم الدولية دون تخصيص الجرم ضد السلام . راجع في التفصيل : الدكتور عبد الحميد خميس ، المرجع السابق ، ص ١٣٨ - ١٤٢ .

وقد أبدت محكمة فيرمبرج اشتراط هذا العلم ، فاستلزمت العلم بالغرض الاجرامى للتآمر حتى يمكن العقاب على العزم والتصميم^(١)، ويعتبر الجهل بالصفة العدوانية للتآمر عذرا ينتفى به الاسناد المعنوى^(٢) .

ويجب ثانيا : أن تصرف ارادة المتآمر الى ارتكاب أو المساهمة في ارتكاب جريمة ضد السلام ، وبناء عليه ينتفى القصد الجنائي - لتخلف عنصره الثانى - اذا انضم شخص الى مؤامرة ولم يكن قصده اخراج الغرض منها الى حيز التنفيذ ، وانما على العكس انضم اليها بقصد ابلاغ أمرها الى السلطات ، وفي هذه الحالة نرى امتناع عقابه أن قام بذلك الابلاغ قبل اكتشاف أمرها ، أو بعده ، بشرط أن يؤدي الى القبض على بقية الحناة قياسا على ما هو قائم في القانون الداخلى.

ثالثا : الركن الدولى : يمثل الركن الدولى فى وجوب أن يكون التآمر متحققا بناء على خطة مرسومة من جانب الدولة بقصد ارتكاب جريمة ضد السلام تجاه دولة أخرى : وتعتبر الخطة كذلك ان كانت صادرة عن كبار رجال الدولة العسكريين أو المدنيين - على ما سلف القول فى تحديد شخص الجاني - مما يعنى أن الفعل انما يرتكب باسم الدولة ولحسابها ، ويتفق هذا الركن مع طبيعة تلك الجريمة لأن الأشخاص العاديين لا يمكنهم تنفيذ الجريمة المتفق عليها لما تتطلبه من تعبئة عسكرية وتمويل كبير^(٣) ، وقد أكدت محكمة فيرمبرج استلزام هذا الركن بقولها : انه لا يمكن لهتلر وحده القيام بحرب عدوانية ، وانما لابد من تعضيد كبار رجال الدولة العسكريين والمدنيين وأصحاب المال ، اذ أن كل هؤلاء انما يساهمون فى رسم الخطة العدوانية ، وفي

(١) Donnedieu de Valures : Le procès... op. cit., p. 250.

(٢) الدكتور محمد محبى الدين عوض - المرجع السابق - ص ٥٤٤

(٣) الدكتور محمد محبى الدين عوض - المرجع السابق ص ٥٣٣ .

ذلك يقول القاضي « بيركيب » ان الحرب ضد بولندا لم تحدث فجأة من سماء صافية ، فالأدلة تفصح بجلاء عن أن هذه الجريمة - التي تمثلت في احتلال النمسا وتشيكوسلوفاكيا - كانت متعمدة ومتقنة الاعداد . ثم يقدم عليها الا في الوقت الذي رأى أنه مناسب لتنفيذها كجزء من خطة مقررّة من قبل (١) . ولا يكفي للقول بتوافق هذه الخطة مجرد الاعلان عن برنامج سياسي أو اصدار تصريحات تنذر بالاقدام على ارتكاب الجريمة ، وانما ينبغي أن يكون ذلك مقترنا أو مسبوقا أو متبوعا بتنظيم محكم لما تتضمنه تلك البيانات أو التصريحات .

وتجدر الإشارة الى انه لا يشترط أن يكون منفذ الجريمة ضد السلام متأمرا عليها ، فقد يكون شخصا غيره ، وتأكيذا لذلك قضت محكمة نيرمبرج بادانة أربعة متهمين بتدبير حرب عدوانية وتنفيذها وقضت في نفس الوقت ببراءتهم من تهمة التآمر عليها (٢) .

ويجب أن تكون خطة التآمر المرسومة بواسطة الدولة مستهدفة العدوان على دولة أخرى ، اذ يمثل ذلك الشرط الوجه الثاني للركن الدولي ، لأن الجريمة الدولية لا تقع الا بين عضوين أو أكثر من أعضاء الجماعة الدولية ، فان كان المقصود بالتآمر هو الهجوم على بعض العصابات المسلحة المتسللة ، أو القضاء على جماعة ارهابية ولو في خارج اقليم الدولة ، فان الركن الدولي لا يعد قائما ، والفرص في هذه الحالة أن تلك العصابات أو الجماعات تقوم بنشاطها دون تقصير من دولة أخرى ، فان كان ذلك قناء على خطة مرسومة بمعرفة دولة معينة ، كان الركن الدولي قائما ، وتجمعت للجريمة كافة أركانها .

(١) أشار اليه الدكتور عبد الحميد خميس ، المرجع السابق . ص ١٣٤ .

(٢) الدكتور عبد الحميد خميس ، المرجع السابق ، ص ١٤٥ .
الدكتور محمد محيي الدين عوض ، المرجع السابق ، ص ٥٤٣ .

٦٨ - العقوبة :

سلف القول ان مبدأ شرعية العقوبة غير مطبق في المجال الدولي بنفس المفهوم الذي يحظى به في المجال الداخلي^(١) ، ويرجع ذلك الى ضيعة القانون الدولي الجنائي الذي يعتمد على العرف كمصدر أصيل لقواعده ، سواء ما تعلق منها بالتجريم أو بالعقاب ، واذا فرض وأفرغت هذه القواعد في نصوص اتفاقية دولية ، فإن هذه النصوص غالباً ما تقف عند مجرد اسباغ الصفة الاجرامية على فعل معين دون تحديد لعقوبته ، وفي حالة تحديد تلك الأخيرة فإنها تقنع بمجرد الإشارة الى عدد من العقوبات كالاعدام والسجن والغرامة والمصادرة ، وترك للقاضي اختيار احداها مدخلاً في اعتباره درجة جسامه الجريمة . ولم تحدد المواثيق الدولية التي أسبغت صفة الجريمة على « التآمر ضد السلام » العقوبة المترتبة للمتآمرين ، ويمكننا أن نضع القواعد الآتية على ضوء ما ورد في نصوص لوائح نيرمبرج وطوكيو وقانون مجلس الرقابة رقم (١٠) :

أولاً : يستطيع القاضي أن يختار احدى العقوبات المنصوص عليها في المادة (٢٧) من لائحة محكمة نيرمبرج ، وهي الاعدام أو السجن ، أو تلك الواردة في المادة (٣/٢) من قانون مجلس الرقابة رقم (١٠) وهي - بالاضافة الى العقوبتين المتقدمتين - الحبس البسيط أو مع الشغل - والغرامة والمصادرة .

ثانياً : لا يجوز أن تصل العقوبة الى حد الاعدام اذا تم اكتشاف جريمة التآمر قبل تنفيذ الجريمة ضد السلام ، فاذا نفذت هذه الأخيرة وجب الحكم بعقوبة قاسية يمكن أن تصل إلى الاعدام ، اذ نكون حينئذ بصدد تعدد للجرائم توقع من أجله عقوبة الجريمة الأشد .

(١) راجع ما تقدم رقم ٥١ ص ١٣٦ وما بعدها .

ثالثا : يجب الحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة ، أو المتحصلة من الجريمة ، أو تلك التي كانت ستستخدم في ارتكاب الجريمة ضد السلام ، أما عن الغرامة ، والرد ، والتعويض ، فإن الحكم بها يكون جوازا على حسب ظروف الجريمة وما نجم عنها من آثار .

٦٩ - تقدير جريمة التآمر ضد السلام :

لا ريب في سلامة الاعتبارات التي يستند اليها تجريم التآمر ضد السلام من حيث ملاحقة العمل التحضيري في مهده ، وتدارك الخطر قبل أن يستحيل الى ضرر محقق ، ومع ذلك فقد تعرضت لعدد من الانتقادات منها :

اولا : ان تجريم التآمر ينطوي على اهدار لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ، اذ هي تنطبق على وقائع سابقة على البدء في تنفيذ الجريمة ضد السلام ، وفضلا عن هذا فهي تخرج عن نطاق الطوائف الثلاثة للجريمة الدولية التي ورد النص عليها في كثير من المواثيق كما سلفت الاشارة . ويرد على ذلك بأن هبدا الشرعية لا يظفر بعين المفهوم الذي يتمتع به في المجال الداخلي ، وثمة توسع في تفسيره ، وفي النتائج المترتبة عليه ، أملتها الطبيعة العرفية للقانون الدولي الجنائي من ناحية ، وطبيعة الحياة في المجتمع الدولي وما يطرأ عليه من تطور هائل في فنون الحرب من ناحية أخرى^(١) .

ثانيا : أنه يتعارض مع واجب خضوع المتآمرين نتيجة لاقرار هذا الزعيم بوضع الخطة العدوانية . ويرد على ذلك بأنه لا يشترط لقيام الجريمة تساوي هذه الارادات ، بل غالبا ما يكون بينها اختلاف من حيث المركز الوظيفي ، ونوع انشراط المطلوب القيام به .. الخ .

(١) راجع ما تقدم رقم ٧ ص ٢٠ وما بعدها .

فإذا قيل بأن مثل هذا الاختلاف قد يقود الى نشوب نزاع حول الاختصاصات والطموح^(١) فالرد على ذلك بدوره ميسور لأنه لا يشترط وجود اتفاق على جميع تفاصيل الخطة ، وانما يكفي أن تكون ثمة خطة مدبرة للقيام بجريمة ضد السلام ، وأخيرا فإن الدكتاتور بمفرده لا يمكنه القيام بجريمة ضد السلام - وهو ما أكدته محكمة نيرمبرج في شأن هتلر - بل تلزمه معاونة الكثيرين من المدنيين والعسكريين ورجال المال والصناعة .. الخ ، فإن علموا بمثل هذا المشروع الاجرامي فلا جدال في مسئوليتهم ولو لم يساهموا في تأسيسه أو تحديد خطواته .

ثالثا : أنه ينطوي على مجافاة للعادلة ، اذ يقنع بمجرد تجريم التآمر ولو لم تتحدد وسائل التنفيذ^(٢) . ويرد على ذلك بأن مجرد الاتفاق الجنائي يعد كافيا لقيام جريمة التآمر دون حاجة الى أن يعين

(١) وقد اثير هذا النقد بالفعل في محاكمات نيرمبرج ، حيث تبين لها ان الدكتور « شاخت » - مدير بنك الرايخ - قد أبعد جورنج عن منصبه وحال بينه وبين تنفيذ مشروع الاربعة سنوات ، كما ان روزنبرج « السياسي النازي الكبير كان يرغب في تولي وزارة الخارجية ، بدلا من « رينستروب » الذي تولاهما بعد « فون ثوراث » ، بالإضافة الى خلافات عميقة بين حكام الاقاليم مثل « فراانك » و « فون ثوراث » و « سابى انكورا » . راجع .

Donnedieu de Vabres : Le procès... op. cit., p. 252.

كما اثير ايضا امام محكمة طوكيو ، حيث ذكرت ان وقائع الدعوى قد كشفت عن خلافات كبيرة في الراى تركزت حول مسألتين : تتعلق اولاهما بتحديد الدولة التى يبدأ بالعدوان عليها : حيث ذهب البعض الى وجوب السيطرة على الصين ، بينما ذهب البعض الآخر الى وجوب مهاجمة الاتحاد السوفيتى على حين آثر فريق ثالث البدء بالعدوان على دول الكومنولث البريطانى وتتصل الثانية : بالصراع على السلطة داخل اليابان بين العسكريين والمدنيين وما تبعه من تفكك داخل كلتا الجبهتين .. راجع ، الدكتور عبد الحميد خميس ، المرجع السابق . ص ١٤٤ هامش (٥) .

٢ - قال بهذا الراى الاستاذ « جاهاريس Jahareis » - وأشار اليه « رونديه دى فار » في مؤلفه السابق عن قضية « نيرمبرج ص ٢٥٣ » . (م ١٣ - الجريمة الدولية)

الجناء وسائل تنفيذ الجريمة موضوع الاتفاق ، كما هو الحال في القانون الداخلي^(١) .

وخلاصة القول انه ينبغي تجريم التآمر ضد السلام ، وليس من صعوبة تعترض هذا التجريم ، سوى ما تعلق بإثبات بعض أركان الجريمة ، وخاصة الركن المعنوي ، ومع ذلك فثمة قرائن يمكن الاستناد إليها ، مثل المشروعات الحربية والاقتصادية ، والمذكرات السياسية ، وتعبئة الرأي العام ، واثوظائف التي يشغلها المتآمرون ومدى تأثيرها على السياسة الداخلية والخارجية .. وهكذا .

المبحث الرابع

الحرب العدوانية

٧٠ - تمهيد وتقسيم :

تعتبر الحرب العدوانية أشد الجرائم ضد السلام ضراوة ، وفيها يكون الجناء قد تجاوزوا مرحلتى الاعداد الاعلامى لها ، والتآمر على اتيانها ، ومن المعلوم أن تحريم اللجوء إليها ذو أصل تاريخى بعيد ، وإن لم ينص على ذلك صراحة وبصفة مطلقة إلا فى المادة (٤/٢) من ميثاق الأمم المتحدة^(١) . وغنى عن البيان أن التاريخ قد شهد - فى القرن العشرين على الأقل - حربين عالميتين رهيبتين ، أسفرتا عن استشهاد وفقد وتشويه الملايين من بنى الانسان !! ، وعن تدمير المدن الآمنة ، وطمس الكثير من معالم الحضارة التى أجهد العقل البشرى نفسه فى تشييدها ، ويحمل كل هذا على تجريم ذاك السلوك ، وعلى القصاص من مرتكبيه قصاصا يتناسب مع ما يسببونه للبشرية من

(١) الدكتور على الشامى : المرجع السابق ، ص ٧٩ .

(٢) راجع ما تقدم رقم ١٧ ص ٤٤ وما بعدها .

أضرار فادحة تحقيقا لفكرة الردع العام في المجال الدولي ، ومن هنا أطلق عليها البعض الجريمة الدولية العظمى
Crime International Suprême

ويقصد بالحرب العدوانية « كل عمل عدواني يصدر عن كبار المسؤولين في دولة .. - أو أكثر - ضد دولة أخرى - أو أكثر - أساسا بمصالحها الجوهرية ويقصد إنهاء العلاقات السلمية بينهما » ويحدد هذا التعريف ما تنهض عليه تلك الجريمة من أركان وسوف تفصل الحديث عنها : مردفين ذلك بقواعد العقاب عليها .

٧١ - أركان الجريمة :

تنحصر أركان جريمة الحرب العدوانية - استادا الى التعريف المقدم - في ثلاثة : مدى ، ومعنوى ، ودولى .

أولا : الركن المادى : يتمثل الركن المادى في القيام بعمل عدواني من كبار رجال الدولة ، ومن ثم فهو يتحلل الى عنصرين هما : العمل العدوانى ، وصفة انجائى .

١ - العمل العدوانى : أثار تحديد مفهوم العمل العدوانى الكثير من الخلافات على مراحل التاريخ المختلفة ، وبذلت في شأنه محاولات عديدة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، الى أن كللت جهود لجنة القانون الدولى التى شكلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتوفيق ، وأصدرت الأخيرة في شأنه تعريفا بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٤^(١) . وتعرف المادة الأولى من هذا القرار العدوان بقولها انه يتمثل في « استخدام القوة المسلحة بواسطة دولة ضد السيادة أو السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسى لدولة أخرى ، أو بأى شكل آخر

(١) راجع ماتقدم رقم ٦٠ ص ١٦٨ ومابعدها .

يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة . وتقرر المادة الثانية أن « المبادأة باستخدام القوة المسلحة بواسطة دولة خلافا لما يقضى به الميثاق يشكل دليلا على وقوع العمل العدواني » . وتحدث المادة الثالثة عن بعض أمثلة للعمل العدواني ، بينما ترفض المادة الرابعة تبرره استنادا الى أى اعتبار .

ومن مجموع هذه النصوص نستخلص الأحكام الآتية :

(أ) أن جوهر العدوان يتثل في استخدام القوات المسلحة التابعة لدولة ضد دولة أخرى ، فهو سلوك يتسم بقدر كبير من العنف لا تصلح في شأنه غير الأسلحة سواء كانت تقليدية أو ذرية ، وينصرف تعبير « القوات المسلحة » الى كل من القوات البرية والبحرية والجوية والقوات الخاصة والجيش الاحتياطي .. الخ ، وينبغي أن يكون ذلك بقصد المساس بسيادة دولة أخرى أو سلامتها الاقليمية أو استقلالها السياسى .

(ب) يمكن أن يتخذ هذا العمل العدواني عدة صور ، وقد أشارت المادة الثالثة من القرار سالف الذكر الى عدد من تلك الصور على سبيل المثال (١) دون الحصر ، أخذا بالأسلوب الارشادى في تعريف العدوان وهى :

— الغزو أو الهجوم (٢) بواسطة القوات المسلحة لاحدى الدول

(١) وذلك بصرف النظر عن اعلان الحرب او عدم اعلانها .
(٢) ويختلف الغزو عن الهجوم في انه يتمثل في مجرد دخول قوات الدولة اقليم دولة أخرى وضمه لاقليم الأولى ، دون اشتباك مسلح مقترن بأفعال القتل والتدمير الجماعى ، كما خصص بالنسبة للنمسا حيث ضمتها المازيا الى ممتلكاتها اثناء الحرب العالمية الثانية دون حرب ، ولكن ذلك لا يمنع من اعتبار الغزو في ذاته جريمة ضد السلام ، استنادا الى النص الوارد في المتن ، والى نص المادة (٨/٢) من مشروع تقنين لجرائم ضد سلام وأمن البشرية . راجع الدكتور محمد محيى الدين عوض ، المرجع السابق ، ص ٥٧ .

ضد اقليم دولة أخرى ، أو أى احتلال عسكري ولو كان مؤقتاً ينشأ عن هذا الغزو أو الهجوم ، أو أى ضم لاقليم دولة أخرى - كلياً كان أو جزئياً - عن طريق استخدام القوة .

- الضرب بالقنابل بواسطة القوات المسلحة لاحدى الدول ضد اقليم دولة أخرى ، أو استخدام أية أسلحة بواسطة احدى الدول ضد اقليم دولة أخرى .

- حصار موانئ أو شواطئ احدى الدول بواسطة القوات المسلحة لدولة أخرى .

- هجوم القوات المسلحة لاحدى الدول على القوات البرية أو البحرية أو الجوية أو الأساطيل البحرية أو الجوية لدولة أخرى .

- استخدام القوات المسلحة لاحدى الدول الموجودة داخل اقليم دولة أخرى بمقتضى الاتفاق مع الأخيرة على خلاف ما تقضى به شروط هذا الاتفاق ، أو أى امتداد لوجودها فى هذا الاقليم بعد انتهاء مدة الاتفاق .

- موافقة احدى الدول على استخدام اقليمها الذى وضعته تحت تصرف دولة أخرى فى ارتكاب العمل العدوانى بواسطة الأخيرة ضد دولة ثالثة .

- ارسال العصابات أو الجماعات أو المرتزقة المسلحين بواسطة احدى الدول أو لحسابها ، مع ارتكاب أعمال التوة المسلحة ضد دولة أخرى ، متى كانت هذه الأفعال منطوية على قدر من الجسامة يعادل الأفعال المشار اليها من قبل .

(ج) يستوى أن يكون العمل العدوانى مباشراً أو غير مباشر، وتعتبر الصور المتقدمة أمثلة على انتوع الأول ، أما النوع الثانى

فهو ذاك الذى لا يمارس فيه المعتدى نشاطا ظاهرا ، وانما يلجأ الى العملاء السريين وتحريض بعض الطوائف على الثورة الداخلية .. الخ ، وذلك بصورة خفية لكفالة الاحترام الشكلى لمبدأ تحريم الحرب الوارد فى ميثاق الأمم المتحدة (١) .

(د) يشترط أن يتوافر فى العدوان عنصر المبادأة أو الأسبقية *antériorité* ، فإن كان ردا على عدوان سابق ، كان من قبيل الدفاع الشرعى اذا توافرت بقية شروط هذا الأخير . وقد ورد هذا الشرط فى مشروع اقرار السوفيتى المقدم للجنة تعريف العدوان سنة ١٩٥٦ - وان ارتد تاريخه فى العلاقات الدولية الى أبعد من ذلك بكثير - وأشارت اليه من قبل المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بالدفاع الشرعى ، ومع ذلك فإن عددا من الدول يعترض على استلزام هذا الشرط لصعوبة التحقق منه وخاصة عند اشتراك دول عديدة فى الحرب ، ويستعيضون عنه بطبيعة الأفعال المرتكبة ، لأنه ليس بالضرورة أن تكون الدولة البادئة بالعدوان مسئولة عن كافة النتائج المترتبة عليه ، فالأمر فى النهاية مرجعه الى الظروف الملابسة ، وقد تدارك التعريف الذى أقرته الجمعية العامة هذا الاعتراض ، واعتبرته مجرد دليل على وقوع العمل العدوانى ، وليس الدليل الوحيد عليه .

(هـ) أن مدلول العمل العدوانى - على النحو المتقدم - والصورة التى يمكن أن يتخذها لا ينطويان - وفقا للمادة السابعة من هذا القرار - على الاخلال بحق تقرير المصير والحرية والاستقلال المنصوص عليه فى الميثاق ، وذلك بالنسبة للشعوب التى جردت من هذا الحق بالقوة على النحو المتعلق بالاعلان الخاص ببادئ القانون

(١) الدكتور محمد محيى الدين هوش ، المرجع السابق ،

الدولى فى شأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة تلك الشعوب الخاضعة للأنظمة الاستعمارية أو العنصرية ، أو أى شكل آخر من أشكال السيطرة الأجنبية ، ويكون كفاح هذه الشعوب من أجل هذه الغاية ، وفى تلقى المساعدة والتأييد ، أمرا واجبا ومباحا .

٢ - صفة الجانى : لا يرتكب جريمة الحرب العدوانية شخص عادى ، بل يجب أن يكون همتيا الى طبقة معينة تملك تخطيط وتنفيذ سياسة الدولة الداخلية وانهارجية .

وقد جاء فى المادة السادسة من لائحة فيرمبرج أن الجندى يفلت من المسئولية الدولية الجنائية عن أعمال القتال التى اشترك فيها أثناء الحرب^(١) ، وذكرت المحكمة فى حكمها أن تعبير « مباشرة حرب الاعتداء » لا ينطبق الا على الضباط العظام وكبار الموظفين ، كما جاء فى تقرير لجنة القانون الدولى الذى قدمته للجمعية العامة للأمم المتحدة عن المبادئ المستخلصة من محاكمات فيرمبرج أن التعبير المتقدم الذكر كان محل جدل كبير داخل اللجنة ، وأن بعض أعضائها كان يظن أن كل شخص يرتدى الزي العسكرى ويقااتل فى حرب عدوانية يمكن أن يتهم فى مباشرتها ، والحقيقة أن هذا التعبير لا ينطبق الا على الضباط العظام وكبار موظفى الدولة^(٢) .

(١) ومع ذلك فهو يسأل عما يأتية من جرائم الحرب مثل الاجهاز على أسير أو جريح . وعن عكس ذلك يسأل جميع أعضاء العصابات المسلحة وفقا للمادة (٤/٢) من مشروع تقنين الجرائم ضد سلام وأمن البشرية ، لانه حينما انضم الى العصبة إنما فعل ذلك بمطلق ارادته ، بخلاف الجندى الذى يذهب الى ميدان القتال ، تنفيذا لامر رئيسه ، اذ يكون خاضعا لاكراد معنى من لدنه .

(٢) راجع المنشور العسكرى الذى أصدره قادة جيوش الحساء الى ممثلهم فى ميادين القتال فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٤٤ : والمادة

وينصرف تعبير الضباط العظام الى قادة الجيش - بأسلحته المختلفة - ورؤساء الأركان ، وذوى الرتب العالية ، أما تعبير كبار موظفى الدولة فينصرف بدوره الى من يملكون سلطة تخطيط السياسة الداخلية والخارجية ، سواء كانوا من أعضاء الحكومة أو من زعماء الأحزاب ، وهؤلاء وحدهم هم الذين يسألون جنائيا عما أتوه ، بحيث لا يمكن مساءلة الدولة كشخص معنوى من الناحية الجنائية ، وإن أمكن تحريك مسئوليتها المدنية .

واقصر المسئولية الجنائية على الضباط العظام وكبار موظفى الدولة لا يستبعد مساءلة غيرهم كشركاء لهم فى تلك الجريمة ، إذا ثبت أنهم قاموا بأعمال تعتبر من قبيل الاعداد أو التحريض أو المساعدة على مقارفة الحرب العدوانية (١) .

(٢ / و) من قانون مجلس الرقابة رقم (١٠) سنة ١٩٤٥ ، وليس معنى ذلك هو ادانة أى شخص ذى منصب كبير بطريقة ذاتية ، ولكنه يؤخذ فى الاعتبار مع بقية الظروف عند تقدير درجة اشتراك فرد فى الجرائم ضد السلام تماما كتقدير درجة علمه الاجرامى ، وقد أثرت هذه المسألة اثناء محاكمة الدكتور شاخت - مدير بنك الرايخ - أمام محكمة نيرمبرج واثاء محاكمة مدير بنك « سيندر » فى قضية الوزارات التى نظرت فى المنطقة الامريكية وفقا لقانون مجلس الرقابة رقم (١٠) ، وذلك عما إذا كان المقرض - وهو البنك - يعد شريكا فى جريمة حرب الاعتداء إذا علم بنية استعمال المقرض للاموال المقرضة فى تمويل المشروعات التى يكون الفرض منها ارتكابه جريمة ضد السلام ، وخلصت المحكمتان الى أن البنك يبيع نقوده كاية سلعة اخرى بنفس طريقة التاجر ، ومن ثم فهو لا يعد شريكا فى المشروع الاجرامى ، لان القروض التى تستغل فى مشروع غير قانونى قد تكون مؤثمة من الناحية الاخلاقية ، مما يستتبع انعدام الثقة فى كل من طرفى عقد القرض ، ولكن ذلك كله لا يصل الى الحد الذى يعتبر مخالفا للقانون الدولى .

(١) راجع الدكتور عبد الحميد خميس - المرجع السابق ، ص

١١١٩. ١.٢ هامش ٤ ، ٥ .

Graven : Cours... op. cit., p. 266 et ss :

وراجع كذلك المادة : ١٦ / اخيرة) من لائحة محكمة نيرمبرج ، والمبدأ السابع من المبادئ المستخلصة من محاكماتها ، والمادة (٢ / اخيرة) من مشروع تقنين الجرائم ضد سلام وأمن البشرية .

ثانيا : الركن المعنوي : ان جريمة الحرب العدوانية جريمة عمدية ، يتخذ الركن المعنوي فيها صورة القصد الجنائي ، ويعبر عنه بالقصد العدوانى ^(١) Animus aggressivnis الذى يستهدف انتهاء علاقات السلمية بين الدولتين أو الدول المتحاربة .

ويقتضى توافر هذا القصد العدوانى علم الجانى بأن من شأن فعله المساس بالسيادة ، أو السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسى للدولة - أبو الدول - المعتدى عليها ، فان كان لا يعلم بذلك كان القصد الجنائى منتفيا ، تطبيقا لما سبق القول به من أن القانون الدولى الجنائى يعتبر الغلط فى الصفة الاجرامية للفعل نافيا للقصد الجنائى ^(٢) . كما ينبغى أن تنصرف ارادته أيضا الى هذا المساس بقصد انتهاء العلاقات السلمية ، فان لم تتوافر هذه الارادة كان القصد العدوانى منتفيا ، مثال ذلك : ارسال الدولة قواتها للاشتراك فى تدابير استتباب الأمن الدولى بناء على طلب الهيئات الدولية - مثل قوات الطوارئ الدولية - كما حدث فى أعقاب العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦ ، ولو قامت تلك القوات فى حدود مهمتها باشتباكات مع القوات المسلحة للدول الأخرى ^(٣) .

ويترتب على توافر عنصرى القصد على هذا النحو ، افتراضه فى حق المعتدى ^(٤) - اذا توافر عنصر المبادأة - وعليه اثبات العكس ،

(١) Donnedieu de Vabres : Le proces : op. cit., p. 228 ;

Aroneanu : op. cit., p. 216.

(٢) راجع ماتقدم رقم ٤٨ ص ١٢٥ ومابعدها وقد اكدت محكمة طوكيو على هذا الشرط حين استلزمت وجوب علم الجناة بما تفرضه المعاهدات التى اشتركت اليابان فيها من التزامات .

(٣) الدكتور محمد محيى الدين عوض ، المرجع السابق ص ٥٢٠ ، والدكتور محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٣٥٧ .

(٤) راجع المادة الثانية من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بتعريف العدوان فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

ولا يشترط أن يكون مؤكداً ، بل يكفي أن يكون محتملاً ، أخذاً بقاعدة التسوية بين نوعي القصد المباشر والاحتمالي في مجال الجريمة الدولية (١) .

ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث على الجريمة ، ولو كانت تستهدف خير الدولة المعتدى عليها ، وقد أكدت ذلك المادة الخامسة من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرة في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٤ . والخاص بتعريف العدوان ، حيث قرر أنه لا يصلح تبريراً للعدوان أى اعتبار مهما كان طابعه : سياسياً كان أو اقتصادياً أو عسكرياً أو غير ذلك .. ولا يترتب عليه الاعتراف بأية مكاسب اقليمية أو أية مزايا من نوع آخر ، وبناء عليه فإن أى تدخل عسكري يستند الى أى من هذه الاعتبارات يعتبر مشكلاً لجريمة الحرب العدوانية ، خاصة بعد اتساع مفهوم العدوان وفقاً لتعريف الجمعية العامة سالف الذكر (٢) .

ثالثاً : الركن الدولي :

يقصد بالركن الدولي في جريمة الحرب العدوانية وجوب أن يكون طرفاها - أو أطرافها - دولتين أو أكثر ، بحيث يمكن القول بأن الجريمة المقتربة قد أنشأت علاقة دولية محرمة (٣) ، ويجب

(١) راجع ماتقدم رقم ٤٤ ص ١١٧ وما بعدها .

(٢) وبناء عليه تعتبر الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨ بدعوى تخليصها من حكم المماليك ، والتدخل الأوربي في الصين سنة ١٩٠٠ لقمع ثورة « البوكسرز Boxers » من قبيل الحرب العدوانية . وضرب المدن بالقنابل الذي قامت به أنوليات المتحدة ضد جزيرة « فيراكروز » بالمكسيك ١٩١٤ ، والذي قامت به إيطاليا ضد جزيرة أكورفو سنة ١٩٢٣ فضا للنزاع بينها وبين اليونان . عكس ذلك الدكتور محمد محيي عوض ، المرجع السابق ، ص ٥٢١ .

(٣) الدكتور محمد حافظ غانم : التكييف القانوني للموقف في علاقة مصر بإسرائيل : المجلة المصرية للقانون الدولي سنة ١٩٥٧ ، ص ٢٧ وما بعدها .

أن يكون العمل العدواني المرتكب مستندا الى خطة مرسومة من جانب الدولة - أو الدول - المعتدية - ضد الدولة - أو الدول المجنى عليها - أو بناء عليه لا تعتبر جريمة الحرب العدوانية قائمة لتخلف ركنها الدولي في الأحوال الآتية (١) :

١ - جمع ضابط عظيم أو موظف مدنى كبير مجموعة من الجند دون اذن السلطات المعنية في الدولة ، وقيامه تأى عمل عدواني ضد دولة أجنبية يكون من شأنه تعريض الدولة لخطر الحرب أو تشويها بالفعل .

٢ - اشتباك القوات المسلحة لدولة معينة مع أفراد ، أو مجموعات من الأفراد يكونون شركة أو هيئة أو جمعية .

٣ - مهاجمة سفن القراصنة لدولة معينة أو العكس .

٤ - اغارة عصابات مسلحة على قوات الدولة أو العكس ، اذا كانت بغير اذن الدولة التى تنتمى اليها العصابات المغيرة

٥ - الحرب الأهلية التى تقوم بين قوات الثوار من رعايا الدولة وقوات الحكومة الشرعية ، وكذلك العدوان الذى تشنه دولة

(١) وحينئذ يمكن ان تعد الجريمة داخلية ، يحاكم مرتكبوها وفقا للقانون الوضعى المختص . . راجع الدكتور محمد محيى الدين عوض ، المرجع السابق ص ٥١٤ ، والدكتور محمد محمود خلف ، المرجع السابق ص ٣٦١ .

(٢) وعلى العكس من ذلك يعتبر الاشتباك المسلح بين دول تكون اتحادا شخصيا مكونا لجريمة الحرب العدوانية ، ونفس الامر ان حدث اشتباك بين دولتين تخضع احدهما لنظام دولى - كالانتداب أو الوصاية - وتكون الثانية حرة ذات سيادة ، كالدولة المنتدبة أو الوصية .

تابعة ضد دولة متبوعة ، أو الاشتباكات المسلحة التي تحدث بين الولايات التي تكون فيما بينها اتحادا فيدراليا .

٧٢ - العقوبة :

لا شك أن جريمة الحرب المدوانية هي أشد الجرائم ضد السلام جسامة ، ومن ثم كان فاعلها - أو فاعلوها - جديرا بعقوبة قاسية ، ونحيل إلى ماسبق القول به في شأن جريمة المتآمر ضد السلام من قواعد خاصة بتطبيقها منعا للتكرار (١) .

(١) راجع ماتقدم رقم ٦٨ ص ١٩١ ومابعدها .

الفصل الثاني

الجرائم ضد أمن البشرية

٧٣ - تمهيد وتقسيم :

من الجرائم الدولية ما ينضوي على مساس بأمن البشرية ، أى أمن المجتمع الدولي فى مجموعه ، وذلك فى غير الحالات التى تعد من قبيل الجرائم ضد السلام ، فالغرض أننا لسنا بصدد اعلان لحالة الحرب ، أو التجهيز لها ، أو الدعاية الاعلامية من أجل نشرها ، ولكن الأمر يتعلق باتيان بعض الأفعال المنطوية على مساس بالأمن الدولي العام . وسوف تتخير جريمتين اثنتين تنطويان على مثل هذا المساس ، هما جريمتا : ختف الطائرات ، والارهاب الدولي ، ونختص لكل منهما مبحثا على حده .

المبحث الأول

ختف الطائرات

٧٤ - تمهيد وتقسيم :

تعتبر الطائرات من أهم وسائل النقل الحديث بالنظر لما تتميز به من سرعة وأمان يساهمان فى تزايد تلك الأهمية يوما بعد يوم ، وقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ثمة محاولات للاقتصاص من الميزتين المتقدمتين - السرعة والأمان - تمثلت فى التدخل فى مسار الطائرات باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها وتحويلها عن خط سيرها العادى ، وهو ما أضيق عليه فى العمل اصطلاح « خطف

الطائرات (١) Capture, Hijacking

(١) كان هذا التعبير يطلق على حالات السطو على وسائل النقل الخاصة بغية الاستيلاء على شحنتها ، ثم أصبح يطلق الآن على حالات

ولا ريب في خطورة هذا اتقل من جملة نواح : فهو يذهب بالميزتين المتقدمتين تماما : اذ ينجم عنه تأخير في حركة انتقال الاشخاص وتبادل السلع والخدمات ، فضلا عن تعريضه سلامة المسافرين لأخطار رهية ، بل تحقق الكوارث بالفعل ، ثم ان مجرد تغيير مسار الطائرة بالقوة - ولو لم تستخدم القوة بالفعل - ينطوي بدوره على مخاطر واضحة : فالطائرات التي تحلق فوق اليابس لا تكون عادة مزودة بأجهزة الهبوط الاضطراري على سطح الماء مما يعرضها للغرق في أعماقه ، وتظهر هذه المخاطر بشكل أوضح في الحالات التي يتولى فيها « الخاطف » قيادة الطائرة بنفسه أو يفرض على قائدها تصرفا معينا ، اذ قد لا يكون على دراية كافية بفن القيادة ، أو بالممرات الجوية ، أو بمشاكل الاقلاع والهبوط ، خاصة في حالات قلب الطقس ، فاهيك عن مشكلة الوقود وغيره من المشاكل الفنية العديدة التي تواجه الملاحة الجوية^(١) .

من أجل هذا كان موضوع « خطف الطائرات » محل عناية كبيرة من جانب الدول ، وقد أسفر ذلك عن إبرام اتفاقيتين على طريق تجريم هذا السلوك وكفالة ما يتبع في شأنه من تدابير جنائية وغير جنائية ، أبرمت أولاها في طوكيو بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٣ ، وثانيتهما في لاهاي بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٧٠^(٢) .
ونشر فيما يلي في تحديد طبيعة هذه الجريمة ، وما اذا كانت

تغيير مسار الطائرات بالقوة . راجع : الدكتور سمعان بطرس فرج الله : تغيير مسار الطائرات بالقوة ، مستخرج من « دراسات في القانون الدولي » عن « الجمعية المصرية للقانون الدولي سنة ١٩٧٠ ص ٧٦ هامش (١) .

(١) Plawski : op. cit. n. 33, p. 131 et ss. ، والدكتور سمعان

بطرس فرج الله : تغيير مسار الطائرات ، المقال السابق ، ص ٧٦ .
(٢) راجع نصوص هاتين الاتفاقيتين في مؤلف Plawski سالف الذكر من ص ٢٠٨ : ٢١٧ ، ومن ص ٢١٨ : ٢٢٥ .

من قبيل القرصنة أم لا - وسوف يساعد ذلك على تحديد نطاق البحث -
وما تنهض عليه من أركان ، وما يتخذ في شأنها من تدابير ، وذلك في
فقرات متوالية .

٧٥ - طبيعة الجريمة ، هل هي من قبيل القرصنة الجوية ؟ :

نقرا لحداثة التجريم الدولي لخطف الطائرات فقد ذهب البعض
الى اعتبارها من قبيل « القرصنة الدولية »^(١) *Piraterie internationale*
وتمثل هذا الاتجاه حديثا فيما تقدمت به
اثنتا عشرة دولة^(٢) من طلب لادراجها بصفة عاجلة وهامة ضمن جدول
أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والعشرين
- سنة ١٩٦٩ - تحت عنوان « القرصنة من الجو » *piracy in the air*
، كذلك فان بعض التشريعات الداخلية - في كل
من أوروبا^(٣) وأمريكا^(٤) - قد نصت عليها صراحة .

(١) ويطلق عليها البعض تعبير « القرصنة الجوية » *p. aérienne* تمييزا لها عن القرصنة البحرية *p. maritime* التي تقع على السفن .
راجع :

Lombos : op. cit., n. 202, p. 215; p. 266, p. 286, 287.

(٢) هي : الأرجنتين ، استراليا ، باجيك ، البرازيل ، كندا ،
جمهورية الدومينكان ، اكوادور ، ليسوتو ، لكسمبورج ، مدشقر ،
هولندا ، ونيوزيلندا .

(٣) راجع في الموضوع : الدكتور ساسي شبر : هل اختطاف
الطائرات قرصنة في القانون الدولي العام ، مجلة العلوم القانونية
الصادرة عن كلية الحقوق بجامعة بغداد ، سنة ١٩٦٩ ص ٢٢٥ .

(٤) ففي إنجلترا وردت بعض النصوص التي تجرم القرصنة منذ
سنة ١٥٣٥ : تبعتها نصوص أخرى في سنة ١٧٠٠ ، ١٧٢١ ، ١٨٢٣ ،
وتوسع القضاء الأنجليزي في تطبيقها ، وفي فرنسا نص القانون الصادر
في ١٠ أبريل ١٨٢٥ على تجريمها أيضا ، ونهج المشرع البلجيكي نفس
النهج بعد ذلك بأكثر من مائة عام ، حيث أصدر قانونا خاصا في ٥ يونيو
سنة ١٩٢٨ يعجرم بعض صورها ، واعتبرها المشرع البولوني من قبيل
جرائم السطو المسلح المنصوص عليها في قانون العقوبات (م/١) . راجع :
Glaser : Dr. Int. pen. op. cit., n. 120, p. 154 et ss.

ونحن لا تؤيد هذا الرأي ، وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : أنه على فرض اعتبار القرصنة جريمة دولية - ونحن نشك في ذلك - فإن ما تنهض عليه من أركان تكفل العرف والفقهاء الدوليان بتحديدتها^(١) لا تعتبر متوافرة في حالة خطف الطائرات ، وقد تشمل ذلك واضحاً في نص المادة (١/١٥) من اتفاقية جنيف لأعلى البحار المبرمة في ٢٩ إبريل سنة ١٩٥٨ والتي سيأتى ذكرها .

ثانياً : أن ما ورد في التشريعات الداخلية يخلو من الصفة الملزمة لأنه لا يتفق وقواعد القانون الدولي في شيء .

ثالثاً : ان الاتفاقية البائدة الذكر قد تكفلت بتعريف جريمة القرصنة^(٢) - بمقتضى المادة ١/١٥ - بأنها تلك التي تمثل في « أى

(١) من ذلك قانون الطيران الأمريكى الفيدرالى . Federal Airation Act الصادر سنة ١٩٥٨ - راجع فى الموضوع : A.E. Evans : Aircraft Hijacking : Its cause and cure American Journal of international law vol. 63, (1969). p. ٤٩5 and foll.

Glaser : Dr. Int. pen. op. cit., n. 123, p. 157, 158,

Plawski : op. cit., p. 133 et ss.

(٢)

وقد استلزم الفقيه الدولى « فوشيل Fouchille » قيامها أركانا ثلاثة هي : (أ) وجود سفينة يرتكب بحارتها أو ركابها عملاً من أعمال العنف غير المشروع ، (ب) أن ينطوى ذلك على تهديد للتجارة الدولية - دون تفرقة بين الدول - بالخطر ، (ج) - أن ترتكب هذه الأفعال في عرض البحر . وفى ظل عهد عصبة الأمم نصت المادة (١/١) من مشروع لجنة الخبراء الخاص بالمعاقبة على هذه الجريمة على أن نطاق تطبيقها ينحصر في عرض البحر ، وتتمثل فيما يصدر عن فاعليها - لحسابه الخاص - من أفعال عنف تقع على الأشخاص ، أو أفعال الاستيلاء على الأموال . راجع مؤلف « جلاسر » عن القانون الدولى الجنائى ، سالف الذكر رقم ١١٩ من ١٥٢ .

عمل من أعمال العنف غير المشروع ، أو الاستيلاء ، أو النهب ، إذا ارتكب لأغراض خاصة ، وكان موجها ضد سفينة أو طائرة أخرى ، ضد ما تحمله من أشخاص أو أموال ، وذلك إذا وقع العمل في أعالي البحار ، أو في مكان لا يخضع لاختصاص دولة من الدول . ويوضح هذا النص الفروق الآتية بين كلتا الجريمتين :

- ١ - أن جريمة القرصنة لا ترتكب الا في أعالي البحار ، أو في مكان لا يخضع لسيادة دولة معينة ، على عكس جريمة خطف الطائرات التي تقع أثناء تحليق الطائرات في المجال الجوي لأحدى الدول.
- ٢ - أن جريمة القرصنة ترتكب لتحقيق أغراض خاصة ذات طابع اقتصادي ، على عكس جريمة خطف الطائرات التي ترتكب تحقيقا لغرض عام (١) .

- ٣ - أن جريمة القرصنة تفترض وقوع أفعال العنف من طاقم أو ركاب سفينة أو طائرة خصة ضد سفينة أو طائرة أخرى ، أو ضد ما تحمله من أشخاص وأموال ، على عكس جريمة خطف الطائرات التي تفترض وقوع الفعل على متن الطائرة المخطوفة

(١)

Glaser : Dr. Int. pen. op. cit., p. 159. ومع ذلك فإنه يمكن القول بصفة عامة بأن الأفعال التي ترتكبها جماعات سياسية أو أفراد دفاعا عن كياناتها السياسية ، أو تحديدا لنشأة الحكم القائم في الدولة التي تحمل السفينة جنسيتها ، لا تعتبر من قبيل القرصنة لأنها تتوخى تحقيق هدف عام ، وقد جرى العرف الدولي على ذلك ، وإشال الخديث هو السفينة «سانت ماريا Santa Maria» سنة ١٩٦١ ، حيث استولى القائد «جالفاو Galvae» على سفينة تجارية برتغالية تعبيرا عن معارسته لحكم الديكتاتور «سالازار» وتأييدا للجنرال «دلجادو Delgado» - العدو الأول للديكتاتور - فلم تعتبر الدول - فيما عدا تلك المتحاذة مع البرتغال - مثل هذا الفعل من قبيل القرصنة . راجع الدكتور سميان بطرس فرج الله ، تغيير مسار الطائرات ، المقال السابق ، ص ٨٠ هامش ٨ .

(م ١٤ - الجريمة الدولية)

ومن أحد ركائها (١) .

رابعاً : أن لجنة القانون الدولي سنة ١٩٥٦ قد استبعت صراحة من نطاق القرصنة كل أعمال العنف أو الاستيلاء أو النهب اذا وقعت على ظهر السفينة ذاتها ، أو على ما تحمله من أشخاص وأموال ، حتى لو ارتكبت لأغراض خاصة (٢) .

خامساً : أن مكتب الجمعية العامة للأمم المتحدة قد قرر تغيير عنوان المسألة التي طرحتها الاثنتا عشرة دولة سالفة الذكر من « القرصنة في الجو » الى تغيير مسار للطائرات بالقوة أثناء طيرانها (٣) .
Forcible diversion of civil aircraft in flight

والخلاصة أن جريمة « خطف الطائرات » هي جريمة دولية قائمة بذاتها ، وليست من قبيل القرصنة .

٧٦ - تحديد نطاق الجريمة :

لا يعتبر « خطف الطائرات » جريمة دولية في جميع الأحوال ، إذ ينبغي أن يقتصر مجالها على الحالات التي يتوافر فيها الركن الدولي ، بمعنى أن تكون واقعة بناء على خطة مرسومة من جانب دولة ضد أخرى بقصد المساس بحسن سير الطيران المدني . وينشاء عليه فهي لا تقع في حالات الطيران الداخلي (٤) ، أي ذلك الذي يحدث جواً بين

(١) Lombois : op. cit., n. 196, p. 212 et n. 201, p. 221 ;

Plawski : op. cit., p. 135.

(٢) Yearbook of the international law commission 1956.

Vol. II. p. 282.

(٣) الدكتور سميان بطرس فرج الله ، تغيير مسار الطائرات : المقال السابق ، ص ٧٩ .

(٤) Plawski : op. cit., n. 33, p. 130. ، وراجع المادتين (٢/١)

من اتفاقية طوكيو سنة ١٩٦٢ ، (٣/٢) من اتفاقية لاهاي سنة ١٩٧٠ .
المشار إليهما في صدر هذا البحث .

المدن الداخلية لنفس الدولة ، وهن فاحية أخرى فان نطاقها ينحصر فيما يقع على الطائرات المدنية الخاصة ، سواء كانت تعمل على خطوط جوية منتظمة ، أو كنت مؤجرة Chartered وبناء عليه نستبعد من نطاق هذه الجريمة كافة الطائرات الحربية والطائرات العامة الأخرى التي تستخدم في أعمال الشرطة أو الأعمال الجبركية ، مع ملاحظة أنه اذا استخدمت الطائرات المملوكة للدولة في أعمال النقل مقابل أجر فانها تدخل في نطاق الجريمة (١) . ومن فاحية ثالثة فان هذه الجريمة تقترض - في رأينا - وقوعها في وقت السلم ، أما ان حدثت في زمن ان حرب فانها تعد من جرائم الحرب دون تلك المنطوية على ماس بئمن البشرية في وقت السلم .

٧٧ - اركان الجريمة :

سلف القول ان اسباغ الصفة الاجرامية في المجال الدولي على فعل « خطف الطائرات » لم يظهر في صورة اتفاقية دولية الا منذ سنة ١٩٦٣ ، على الرغم من كثرة حوادث خطف الطائرات ، لدرجة ان عدد ما وقع منها سنة ١٩٦٩ وحدها قد بلغ السبعين حادثا (٢) .

وقد نصت المادة (١١/١) من اتفاقية طوكيو على أنه « اذا

(١) راجع المادة ١٠/٤ من اتفاقية طوكيو ، والمادة (٢٣/٢) من اتفاقية لاهاي .

(٢) وقد لجأت الدول الى اتخاذ بعض التدابير الوقائية ، سواء قبل اقلاع الطائرة أو أثناء طيرانها مثل تفتيش جميع ركاب الطائرة وامتنعهم تفتيشا دقيقا للتأكد من عدم وجود أسلحة يستخدمونها لاجبار الطائرة على تغيير مسارها ، ورفض نقل أي شخص يشتبه فيه ، ووضع حراس مسلحين داخل الطائرة مع تسليح طاقمها ، واغلاق الباب المؤدى الى مقعد القيادة ، وخفض ضغط الهواء داخل الطائرة بحيث يفقد النجاني وعيه : راجع في تفصيل هذه التدابير وتقييمها Evans, op. cit., p. 703 والدكتور سمعان بغرس فرح الله ، تغيير مسبار الطائرات ، المقال السابق ، ص ٨١ - ٨٢ .

استخدم شخص القوة على متن طائرة أو هدد باستخدامها بطريقة غير مشروعة لعرقله تسييرها أو الاستيلاء عليها ، أو التحكم فيها أثناء الطيران ، أو كان سلوكه هذا على وشك الوقوع ، فإن الدول المتعاقدة تلتزم باتخاذ التدابير اللازمة لاعادة الرقابة على الطائرة الى قائدها الشرعى . وتنص المادة الاولى في فقرتها الاولى من اتفاقية لاهاي على أنه « يعتبر جريمة دولية ما يأتيه أى شخص على متن طائرة أثناء طيرانها - بطريقة غير مشروعة - من أفعال العنف أو التهديد به ، أو الاستيلاء أو ممارسة رقابته عليها ، أو الشروع في أى من هذه الأفعال » . وتشير الفقرة الثانية من هذا النص الى فكرتى الشروع والاشتراك في مقارفة تلك الجريمة ، ثم تنص المادة الثانية على تعهد الدول المتعاقدة بتقرير العقوبات الصارمة جزاء لتلك الجريمة .

ومن هذه النصوص نستطيع استخلاص ركنى الجريمة المادى والمعنوى، أما عن الركن الدولى فسوف نستوضحه على ضوء المبادئ العامة السابق تفصيلها فى النظرية العامة للجريمة الدولية .

اولا : الركن المادى : يتثل الركن المادى فى استخدام القوة أو التهديد بها ، على متن طائرة ، أثناء الطيران ، وهو بذلك يتحلل الى العناصر الآتية :

١ - أن يحدث استخدام للقوة أو تهديد بها : ويقصد بذلك ممارسة أفعال العنف Violence ضد قائد الطائرة حتى يستجيب لمشيئة الجانى فى تغيير مسار الطائرة . ويتسع مفهوم العنف ليشمل القسوة المادية وكافة وسائل الضغط أو الاكراه المعنوى ، ولكن المتفق عليه هو عدم التوسع فى تفسير هذا النص ، واقتصاره على حالة استخدام القوة المادية أو التهديد بها ، على الرغم من امكان تصور حدوث

الجريمة عن طريق تهديد القائد بشر جسيم ، أو تقتل أولاده ، أو باعطائه شراباً مخدراً (١) . الخ ، ولكن الواقع العملي لم يفصح عن مثل هذه الوسائل . ويستوى لدى « المشرع » أن يستعمل الجاني القوة بالفعل : كما لو طعن القائد بسلاح أبيض لينعه من القيادة ويحل محله هو أو من يحدده ، أو أن يكتفى بإشهار السلاح في وجهه وتهديده به ، وقد نصت اتفاقية لاهاي - سنة ١٩٧٠ - على أن الشروع في استخدام القوة يعد كافياً لتحقيق الركن المادي : فإذا هم الجاني بإخراج سلاحه وصوبه إلى القائد تهديداً لقتله أو إصابته ، فإن هذا يعد بدءاً في التنفيذ ، وقد سبق أن تبينا أن المشرع الدولي يسوى بين المراحل السابقة على ارتكاب الركن المادي ، وبين إتيان هذا الأخير بالفعل (٢) .

٢ - أن يكون ذلك على متن الطائرة ، وهو ما نص عليه في الاتفاقيتين محل الدراسة وما تحقق في الواقع العملي ، وبناء عليه فإن استخدام الجاني أجهزة لاسلكية لإبلاغ تهديده باستعمال القوة لقائد الطائرة لا يكفي في هذا الصدد ، إذ يخضع مثل هذا الفعل لقانون محل ارتكابه ، أي يعد جريمة داخلية .

٣ - أن يكون ذلك أثناء الطيران . وقد أثارت عبارة « أثناء الطيران » خلافاً ، وخاصة عند تفسير اتفاقية موكيو ، حيث ورد النص في الفقرة الثالثة من مادتها الأولى على أن الطيران يبدأ « منذ اللحظة التي يتم فيها تشغيل القوة المحركة للإقلاع إلى اللحظة التي يتم فيها قطع الطائرة لممر الهبوط » ، بينما ورد في الفقرة الثالثة من مادتها الخامسة أن « الطيران يبدأ منذ لحظة إغلاق أبواب الطائرة بعد

(٣) الدكتور سمعان بطرس فرج الله : تغيير مسار الطائرات ، المقال السابق ، ص ٨٧ : ٨٨ .

(١) راجع ما تقدم رقم ٤٠ ص ١٠٩ وما بعدها

ركوب المسافرين الى لحظة فتح تلك الأبواب لنزولهم دون حاجة الى اشتراط تشغيل القوة المحركة للاقلاع أو قطع مرور الهبوط حتى نهايته في مطار الوصول . وقد اتجه المشتركون في مؤتمر طوكيو الى الأخذ بالرأى الأول على الرغم مما ينطوى عليه من غموض وقصور (١) : ذلك أن تشغيل القوة المحركة للطائرة للاقلاع قد تعدد الآراء في تفسيره : فقد يؤخذ على أنه الوقت الذي تبدأ فيه الطائرة زيادة سرعتها في منتصف مرور الاقلاع تهيئدا للاقلاع الفعلى ، وقد يفهم على أنه معنى وصول الطائرة الى بداية مرور الاقلاع ، وقد يعنى أخيرا مجرد تشغيل القوة المحركة للطائرة فتشمل الفترة اللازمة لانتقال الطائرة من محل مرساها في المطار الى بداية مرور الاقلاع ، أما عن اللحظة التي يتم فيها قطع الطائرة لمرور الهبوط فهي بدورها غامضة وقاصرة : فهل تعتبر انطائرة أنها قطعت مرور الهبوط عندما تستدير للتوجه الى مكان رسوها في المطار ؟ أم أن المقصود هو استمرار الطائرة في السير الى أن تقف في مرساها ؟ وما حكم الطائرات العمودية التي لا تحتاج في عملية هبوطها الى مرور لهذا الغرض ؟ .. من أجل هذه الصعوبات العديدة يتجه الرأى نحو الأخذ بمفهوم الطيران وفقا للمادة (٣/٥) من اتفاقية طوكيو ، والذي نصت عليه بعد ذلك المادة (١/٣) من اتفاقية لاهاي ، وبمقتضى هذين النصين تنحصر فترة الطيران بين لحظة صعود جميع ركاب الطائرة واغلاق أبوابها الخارجية ثم فتح هذه الأبواب ونزولهم من الطائرة في ميناء الوصول. ونحن نؤيد هذا التفسير الواسع لما ينطوى عليه من حماية كافية للطائرة وما تحمله من أشخاص وأموال .

وقد اشارت المادة الثالثة من اتفاقية لاهاي الى أنه في حالة

(١). الدكتور سمعان بطرس فرج الله ، تفسير مسار الطائرات .
المقال السابق : ص ٨٩ .

الهبوط الاضطرارى atterrissage forcé فان الطيران
يعتبر متدا الى أن تتمكن السلطات المختصة من التحفظ على
الطائرة .

ثانيا : الركن المعنوى : يتخذ الركن المعنوى صورة القصد
الجنائى الذى يستلزم توافر عنصرى العلم والارادة . فينبغى أن يعلم
الجائى بأن فعله ينطوى على التدخل فى السير الطبيعى للطائرة ، فان
لم يكن يعلم ذلك : كما لو كان يساعد القائد على اصلاح عطل فجائى ،
فان القصد الجنائى لا يعد متوافرا ، وينبغى أن ينصرف هذا العلم
الى الصفة الاجرامية للفعل ، فان جهلها كان ذلك سببا مقبولا لدفع
مسئولته ، حيث سبق القول - مرارا - ان الغلط فى تلك الصفة
يعد عذرا فى مجال اتقانون الدولى الجنائى . وينبغى بعد ذلك أن
تنصرف ارادته الى التدخل فى تغيير مسار الطائرة ، فان لم يتحقق
ذلك انعدم القصد الجنائى ، مثال ذلك أن يكون ما صدر عنه لا يعدو
أن يكون مجرد مداعبة للقائد ليس غير .

وقصارى القول ان القصد الجنائى يتمثل فى ارادة الاستيلاء
على الطائرة أو التحكم فيها بأية صورة كانت ، دون حاجة لاشتراط
تغيير مسار الطائرة . ولا يشترط كذلك توافر نوايا أخرى كقتل أو
اىذاء ركابها أو سرقة ما تحمله من أمتعة ، مع ملاحظة أنه اذا ارتكبت
احدى هذه الجرائم كنا بصدد تعدد للجرائم توقع من أجله عقوبة
الجريمة الأشد .

ولا عبرة بالبواث على الجريمة سواء كانت سياسية (١) أو

(١) مثل الثوار الذين يعانون الاضطهاد فى بعض دول أمريكا اللاتينية،
وذلك الشاب اليونانى الذى حول طائرة يونانية للقاهرة فى ٢ يناير سنة
١٩٦٨ احتجاجا على احتجاز السلطات اليونانية لاثنتين من القسدين
العرب محاولا فى ذاك الوقت ضرب طائرة تابعة لشركة العال الاسرائيلية
(صحيفة الاهرام القاهرية فى ٢١ يناير سنة ١٩٦٨ ص ١ ، ٧) . وذلك

حرية (١) أو اجتماعية أو قسرية (٢) أو غيرها (٣) ، تطبيقا للقاعدة العامة في شأن البواعث التي تحصر دورها في مجرد المغايرة الجزائية دون التكوين العضوي للجريمة .

ثالثا : الركن الدولي : لم تشر نصوص اتفاقتي طوكيو ولاهاي - محل الدراسة - الى هذا الركن ، ولكننا نشترط توافره أخذا بالقاعدة العامة في الجريمة الدولية ، ويقصد به وجوب أن تقع الجريمة بناء على خطة مرسومة من جانب دولة عدوانا على دولة أخرى (٤) ، أي: كان الحق الذي حدث المساس به ، ويمكن القبول باعتبار مثل هذا العدوان منظويا على مساس بالسيادة الإقليمية للدولة المجنى عليها باعتبار أن الطائرة تعد امتدادا لاقليم الدولة . ولا يمكن استبعاد هذا الركن استنادا الى المادة الأولى من اتفاقية لاهاي التي تتحدث عن فاعل الجريمة كشخص طبيعي .
toute personne

الشاب الفرنسي الذي ارغم طائرة امريكية يوم ٩ يناير سنة ١٩٧٠ على الهبوط في مطار بيروت انفعالا منه للموقف العربي (نفس الصحيفة في ١٠ يناير سنة ١٩٧٠ ص ١ ، ١١) وذلك الشاب الليبي الذي ارغم طائرة ليبية على تغيير مسارها الى قبرص احتجاجا على الاحوال السياسية في ليبيا . (نفس الصحيفة في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٧٩ الصفحة الاولى) .

(١) اي في اطار قانون الحرب ، مثل بعض المظلمات التي قامت بعض منظمات المقاومة الفلسطينية .

(٢) مثل التفكك العائلي الذي يعاني منه الجاني ، والتبرم بالمعيشة في بلده - ايا كان السبب - اللذين قد يدفعانه الى تعاطي الخمر وارتكاب الجريمة تحت تأثيره .

(٣) مثل الهروب من أداء الخدمة العسكرية ، أو من المحاكمة عن جريمة اقترافها من جرائم القساوان الداخلي ، أو من تنفيذ العقوبة الموقعة عليه من أجلها .

(٤) - فإذا كانت الجريمة قد وقعت غير مستندة الى تلك الخطة فانها لا تعد جريمة دولية ، ويتكفل القانون الداخلي والقضاء الوطني المختصان بمعاقبة فاعليها وفقا لقواعد تطبيق القانون الجنائي من حيث المكان .

ذوق إشارة الى قيامه بهذا العمل باسم الدولة ولحسابها ، اذ قد سلفت الإشارة الى أن الشخص الطبيعي هو المسئول جنائيا في مجال القانون الدولي كما هو الحال في القانون الداخلي^(١) ، ومن ناحية أخرى فان هذه الجريمة انما ترتكب دائما لتحقيق أهداف عامة وليست خاصة كما هو شأن جريمة القرصنة الدولية ، وأخيرا فان السلوك المادى الذى يتحقق به ركنها المادى انما ينطوى على مساس بالعلاقات الإنسانية الدولية ، مما دفع المجتمع الى اسباغ الصفة الاجرامية عليه بمقتضى الاتفاقات الدولية ، ومن شأن كل ذلك أن يقطع بتوافر الركن الدولي^(٢) .

وتأسيسا على ما تقدم يعتبر الركن الدولي متحققا اذا كلفت إحدى الدول شخصا من رعاياها أو من غيرهم باختطاف طائرة مملوكة لدولة أخرى احتجاجا على موقف معين لتلك الأخيرة قبل الأولى ، أو لارغامها على اتخاذ اجراء معين كالأفراج عن بعض الرهائن أو التعالح فى شأن بعض الديون على نحو معين ، ويستوى أن تكون الدولة الجانية مستجبة لشرائط الدولة وممتعة بعضوية المنظمة الدولية أو أن تكون محض تنظيم يسعى لاسترداد الحقوق المسلوقة لشعب معين ، مثل منظمة التحرير الفلسطينية ، طالما أن هذا الفعل لا يعد من قبيل الدفاع الشرعى .

والغرض فى كل ما تقدم أن الجريمة قد وقعت فى وقت السلم ، أما ان كانت بداية لعمليات عسكرية قالية فانها تعد من الجرائم ضد السلام ، بينما تعتبر من جرائم الحرب اذا ارتكبت فى أثناء سبر الممارك الحربية خلافا لما تقضى به قوانين وعادات الحروب ، مثال ذلك أن يقع الخطف على طائرة مملوكة للعدو بقصد أخذ ما تحمله من

(١) راجع ماتقدم رقم ٤٢ ص ١١٥ ومابعدها .

(٢) Plawski : op. cit., p. 139. 140. (٣)

أشخاص كرهائن ، والاستيلاء على ما تحمله من بضائع دون سند قانوني .

٧٨ - العقوبات والتدابير :

لم تتضمن اتفاقية موكيو نصا صريحا في شأن العقوبة الواجبة التطبيق ، ولم تفعل اتفاقية لاهاي أكثر من النص في مادتها الثانية على أن الدول المتعاقدة تتعهد بانزال العقوبات الرادعة دون تحديد لنوعها أو مقدارها ، ويؤكد هذا الاتجاه ما سلف قوله من أن مبدأ شرعية العقوبة في المجال الدولي لا يحظى بنفس مدلوله في المجال الداخلي ، ومن شأن هذا أن يوجد لدى الجاني ثغرة ينفذ منها ، فيتجه بالطائرة المخطوفة الى دولة لا تتسم تشريعاتها بالصرامة . ويلاحظ أن محاكمة المتهم وثبوت براءته ، أو ادائته وتنفيذه المعقوبة يعتبر مانعا يحول دون إعادة محاكمته عن ذات الفعل . وأخيرا فإن الاتفاقيتين - محل الدراسة - لم تتضمنا ثمة نصورا تتعلق بتقادم الجريمة أو العقوبة المحكوم بها أخذا بالقاعدة العامة في عدم تقادم الجرائم الدولية والعقوبات المقررة على فاعليها .

وعلى العكس من ذلك تضمنت الاتفاقيتان العديد من التدابير ، سواء بالنسبة للطائرة المخطوفة وما تحمله من أشخاص وأموال ، أو بالنسبة للمتهم بخططها ، وذلك على النحو الآتي :

أولا : التدابير الخاصة بالطائرة وما تحمله من أشخاص وأموال :
نصت على هذه التدابير المادتان الحادية عشرة من اتفاقية طوكيو ، والتاسعة من اتفاقية لاهاي ، وهي تنحصر فيما يلي :

١ - التزام الدول المتعاقدة باتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة الرقابة على الطائرة الى قائدتها الشرعى (م ١١/١ من اتفاقية طوكيو ،

١- من اتفاقية لاهاي) وغالبا ما يقع هذا الالتزام على الدولة التي تهبط فيها الطائرة ويغادرها فيها المتهم ، وقد توسع البعض في تفسير هذين النصين ، فأخرجوا للدول المتعاقدة ارسال طائراتها الحربية لارغام طائرة مخضوفة على الهبوط ، ولكن هذا الاجراء غير منتج ، بل انه قد يتسبب في مخاطر عديدة ، وقد حدث عند اختطاف طائرة يونانية في ٢ يناير سنة ١٩٦٩ أن أرسلت السلطات اليونانية طائرتين مقاتلتين لاغراض الطائرة المخضوفة واجبارها على الهبوط ، الا أن المختطف هدد بنسف الطائرة ، مما حمل الطائرتين المقاتلتين على الانسحاب ، وواصلت الطائرة المخضوفة رحلتها الى القاهرة (١) .

٢ - قيام الدولة التي تهبط فيها الطائرة باتخاذ الاجراءات اللازمة ، وبأقصى سرعة ، لمواصلة الطائرة دون مساس بطاقمها أو بالأسافرين عليها أو بأمعتهم (م ١١/٢ من اتفاقية طوكيو ، ٢/٩ من اتفاقية لاهاي) وعليه : لا يجوز الادعاء مثلا بأن ركاب وطاقم الطائرة قد دخلوا اقليم الدولة بطريقة غير مشروعة ، اذ لا ينطوى وجودهم على هذا النحو العارض - على مساس بقوانين تلك الدولة الخاصة بدخول الأجانب واقامتهم أو الهجرة اليها . وقد أخذ على هذا الرأي أنه قد يكون من بين طاقم الطائرة أو ركابها من يكون ذا خطورة على أمن الدولة ، أو من يكون متهما في جريمة أو هاربا من عقوبة تريد الدولة تنفيذها عليه ، مما يدعو الى تقييد ما ينطوى عليه هذا التدبير من اطلاق في مثل هذه الحالات المتقدمة (٢) .

(١) الدكتور سامي شير ، المقال السابق ، ص ٢٤١ هامش ٤٣ ،
والدكتور سمعان بطرس فرج الله ، تغيير مسار الطائرات ، المقال السابق
ص ٦٣ هامش ٢٦ .
(٢) الدكتور سمعان بطرس فرج الله . تغيير مسار الطائرات ،
المقال السابق ، ص ٩٣ .

٣ - قيام الدولة التي تهبط فيها الطائرة بإعادتها بما تحمله الى من له الحق في حيازتها ، سواء كان مالكا الأصلي أو مستأجرها ، حتى يتمكن من تنفيذ عقد النقل ، وذلك على نفقته الخاصة .

ثانياً : التدابير المتخذة قبل المتهم : نصت على هذه التدابير المادتان (١٣،٦) من اتفاقية طوكيو ولاهاي على التوالي ، وهي تنحصر بدورها فيما يلي :

١ - التزام الدولة التي يوجد المتهم على اقليمها بحجبه احتياطياً ، أو اتخاذ أى اجراء آخر تراه مناسباً لضمان حضوره - مثل الافراج عنه بضمان مالى أو شخصى - وذلك وفقاً لما ينص عليه تشريعها الداخلى ، وينبغى ألا تتجاوز مدة التدبير المتخذة قبله المدة اللازمة لاجراء المحاكمة الجنائية أو لإبعاده (م١٣/٢ من اتفاقية طوكيو ، م ١/٦ من اتفاقية لاهاي) .

٢ - قيام الدولة المذكورة فوراً باجراء تحقيق ابتدائى للتثبت من وقوع الجريمة قبل ضياع معالمها (م ١٣/٤ من اتفاقية طوكيو ، م ٦/٦ من اتفاقية لاهاي) . ويجدر التنبيه هنا الى ما وقعت فيه هاتان الاتفاقيتان من خطأ قانونى يتحصل فى اجازتهما الحبس الاحتياطى قبل التحقيق ، وهو مالا تقره التشريعات الجنائية الوطنية ، ولعلهما تلمستا ما تنطوى عليه تلك الجريمة من جسامه واضحة تسوغ مثل هذا الخروج على أحكام تلك التشريعات .

٣ - تمكين المتهم المحبوس احتياطياً من الاتصال الفورى بالمثل الشرعى للدولة التى ينتمى اليها بجنسيته ، وتقديم كافة التسهيلات اللازمة فى هذا الشأن (م ٣/٦ من اتفاقية لاهاي) .

• - قيام الدولة المذكورة باخطار كل من دولة المتهم ودولة الطائرة

وسائر الدول المعنية - ان كان لذلك ما يبرره - بنتائج التحقيق الابتدائي وبالتدابير المتخذة قبل المتهم ، وذلك بقصد الافصاح عن ارادتها في مباشرة اختصاصها من عدمه (م ١٣/٥ من اتفاقية طوكيو ، م ٤/٦ مو اتفاقية لاهاي) ، ويعتبر هذا الاخطار من قبيل المساعدة القضائية بين الدول خاصة في حالة تسليم المتهم الى دولة أخرى أحق بمحاكمته ، كما أنه يساهم في مباشرة حق الحماية الدبلوماسية اذا توافرت الشروط اللازمة^(١) .

د - تستطيع الدولة المذكورة محاكمة المتهم وفقا لقانونها الوطني (م ٤ من اتفاقية طوكيو ، م ٧ من اتفاقية لاهاي) استثناء من القاعدة العامة في جرائم خطف الطائرات ، والتي تقرر اختصاص الدولة المسجلة فيها الطائرة ، ولهذا الاستثناء ما يبرره من اعتبارات قانونية تستجبه على الرغم من أن الجريمة لم تقع على اقليم تلك الدولة .

٦ - تستطيع الدولة المذكورة تسليم المتهم الى دولته اذا رأت عدم محاكمته ، وفي هذه الحالة يخضع التسليم لجملة شروط ينص عليها التشريع الوطني والاتفاقيات الدولية ، مثل عدم جواز تسليم رعايا الدولة المطلوب اليها التسليم ، وعدم تسليم المجرمين السياسيين . وغالبا ما يفلت مرتكبو جرائم خطف الطائرات من المحاكمة استنادا الى تمسكهم بدوافع سياسية ، ولم تنص اتفاقية لاهاي في مادتها الثامنة التي اوجبت في فقرتها الأولى

(١) الدكتور سمعان بطرس فرج الله ، تفسير مسار الطائرات ، المقال السابق ، ص ٩٦ . وتفرض المادة الحادية عشرة من اتفاقية لاهاي على كل دولة متعاقدة التزاما بابلاغ مجلس ادارة المنظمة الدولية للطيران المدني - وفقا لتشريعها الداخلي - بكل ما لديها من معلومات عن ظروف الجريمة ، وما اتخذ قبل فاعلها من اجراءات جنائية وغير جنائية ، وما اسفرت عنه اجراءات المحاكمة او الابعاد .

اعتبار هذه الجريمة من بين حالات التسليم فيما قد يبرم بين الدول من اتفاقات في هذا الشأن ، وإذا كانت إحدى هذه الدول غير مرتبطة مع غيرها بمعاهدة تسليم المجرمين ، فانه يجب اعتبار خطف الطائرات من قبيل الحالات التي يجب فيها التسليم ، وتعتبر الجريمة مرتكبة - بقصد التوصل الى التسليم - اما في مكان ارتكابها الفعلي ، أو في اقليم إحدى الدول التي تنتمي اليها الطائرة أو الجاني أو مستغل الطائرة - مالکها أو مستأجرها بجنيته .

٧ - وأخيرا . . قد لا ترى الدولة المذكورة محاكمة المتهم أو تسليمه وتكتفى بإبعاده ، أي مجرد اخراجه من اقليم الدولة ليذهب الى أي مكان يشاء ، وان كان لها أن تجبره على العودة الى دولته أو الدولة التي يقيم فيها : أو تلك التي بدأ منها رحلته انجوية (م ١٤ من اتفاقية طوكيو) .

٧٩ - تعقيب :

لا ريب في هول ما ينطوي عليه « خطف الطائرات » وما يسببه من كوارث بشرية ومادية تشيع الاضطراب في ربوع المجتمع الدولي ، وإذا كانت الدول قد أخذت على عاتقها مهمة الاتفاق على تجريم هذا السلوك ، الا أن هذه المحاولات هازالت قاصرة من ناحيتين : الأولى : عدم تقرير عقوبة رادعة وترك الأمر للدول المتعاقدة تقرر في شأنه متراهة ، والثانية : تعدد الاختصاص بين عدة دول يجمعها . أنها تطبق قانونها الداخلي بمعرفة قضائها الداخلي ، وهو أمر يتفق مع الوضع الراهن للقانون والقضاء الدوليين الجنائيين ، ولكننا نذهب الى وجوب التنص صراحة في صلب معاهدة لاهاي - باعتبارها أحدث من معاهدة طوكيو - على اعتبار هذه الجريمة جريمة دولية ضد أمن البشرية ، ثم على

اختصاص القضاء الدولي الجنائي - عند اثباته - بمحاكمة فاعله
حسباً للنزاع القائم بين قوانين عدة دول ، مع تقرير عقوبة رادئة
تفاعلها تناسب وما تحدثه - حقيقة أو احتمالاً - من خراب عظيم^(١).

المبحث الثاني

الارهاب الدولي

٨٠ - تهديد وتقسيم :

يقصد بالارهاب الدولي *Terrorisme internationale* كافة أفعال
التخريب والتدمير التي تقع على المرافق العامة ، وكذلك القتل الجماعي
الذي يقع على الأشخاص^(٢) ، ومن ثم فهو يشيع الاضطراب في المجتمع
الدولي ، والفرض أنه يحدث في وقت السلم ، فإن كان بداية لإعلان
الحرب كان من قبيل الجرائم ضد السلام ، وإن وقع في أثنائها فهو
من جرائم الحرب ، أما إن وقع في غير هذين الوقتين فهو محض
جريمة داخلية ، أو جريمة دولية ضد أمن البشرية .

وقد استهجن المجتمع الدولي أفعال الارهاب منذ مطلع القرن
العشرين ، وخاصة في أعقاب الحرب العالمية الأولى^(٣) ، حيث أوردتها

(١) راجع المادة ٤٦٢ من قانون العقوبات الفرنسي المضافة بالقانون
رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٧٠ بتاريخ ١٥ يوليو سنة ١٩٧٠ .

(٢) الدكتور عبد العزيز محمد سرحان : حول تعريف الارهاب
الدولي وتحديد مضمونه ، المجلة المصرية للقانون الدولي سنة ١٩٧٣ ،
ص ١٧٣ .

(٣)

Donnedieu de Vabres : La répression internationale du
terrorisme. revue de droit internationale et de législation
comparée 1938 et ss ; Glaser : Dr. Int. pen. op. cit., n. 52
et ss, p. 70 et ss. ;

والدكتور حميد السعدني ، المرجع السابق ، ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

لجنة الشراح سنة ١٩١٩ ضمن قائمة الجرائم التي عرّفتها ، وفي أثناء الحرب العالمية الثانية أوصت لجنة الخبراء المتفرعة عن لجنة جرائم الحرب - المكونة في لندن بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣ - باعتبارها من جرائم الحرب ، كما نص عليه مشروع تقنين الجرائم ضد سلام وأمن البشرية وذلك في الفقرة السادسة من مادته الثانية ، وأخيرا فقد كان « قمع الارهاب » موضوع قرار أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٢ .

وثمة حادثة شهيرة تجدر الإشارة إليها تبلورت فيها جريمة الارهاب الدولي بصورة واضحة^(١) تتعلق بالاعتداء على مارسيليا في ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٤ الذي أسفر عن مصرع « اسكندر الأول » ملك يوغسلافيا ، « ولويس بارتو Louis Parthou » وزير الخارجية الفرنسية آنذاك ، وقد هز هذا الحادث مشاعر الفرنسيين جميعهم ، وحصل حكومتهم على الامساك بزمام المبادرة صوب تجريم هذا العمل المريع ، وأسفرت جهودها عن ابرام اتفاقيتين في جنيف بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٧ : تتعلق أولاهما بمكافحة ومنعاقبة الارهاب ، وتتصل الثانية بإنشاء محكمة دولية جنائية تتكفل بمحاكمة المتهمين بارتكابه . وعلى الرغم من أن هاتين الاتفاقتين غير مطبقتين حتى اليوم لعدم تصديق الدول عليها ، إلا أن ذلك لا يحول دون اعتبار الارهاب الدولي جريمة دولية استنادا الى العرف الدولي الذي لا تفعل الاتفاقيات أكثر من الكشف عنه دون تقريره^(٢) .

ونحاول فيما يلي تحديد أركان هذه الجريمة ، أما عن العقوبة فليس من جديد في شأنها ونحيل الى ما سبق القول به في شأنها بالنسبة لبقية الجرائم الدولية .

Graven : Cours, op. cit., p. 124 et ss ;

(١)

Lombois : op. cit., n. 61, p. 59 ;

Glaser : Dr. Int. Pen. op. cit., n. 55, p. 72.

(٢)

٨٢ - أركان الجريمة :

أوردت الفقرة الثانية من المادة الأولى من اتفاقية جنيف الأولى الخاصة بمكافحة ومعاقة الارهاب تعريفاً له بحصره في د الأعمال الاجرامية الموجهة ضد الدولة والتي يتمثل غرضها أو طبيعتها في اإثابة اترعب لدى شخصيات معينة أو جماعات من الأشخاص أو لعامة الشعب» (١) . ونستخلص من هذا التعريف أركان الجريمة على النحو الآتي :

اولاً : الركن المادى :

يتثل الركن المادى فى أعمال ارهابية ، ويشير اتفه والمواثيق الدولية المتقدمة الى أن هذه الأفعال تتجلى فى التخويف المترن بالعنف، مثل أفعال التفجير وتدمير المنشآت العامة ، وتحطيم السكك الحديدية والقناطر والكبارى ، وتسميم مياه الشرب ، ونشر الأمراض المعدية والقتل انجماعى والخطف .. الخ (٢) . يبين من هذا أن معيار الارهاب ينحصر فى موضوع الجريمة أو فى الغرض الذى يتفیه الجانى سواء كان للحصول على منعم هادى، أو فرض مذهب سياسى أو تغيير شكل الدولة ، أى كان ذا صفة سياسية ، وفى العالتين يمكن اعتباره ارهاباً داخلياً أو دولياً حسب موضوع الجريمة ، فان انصب على النظام الاجتماعى أو السياسى الداخلى كان ارهاباً داخلياً ، أما ان امتد الى

(١) "Les faits criminels dirigés contre un Etat et dont le but ou la nature est de provoquer la terreur chez des personnalités déterminées, des groupes de personnes ou dans le publics".

راجع كذلك الدكتور عبد العزيز محمد سرحان ، مقال السابق ،

Glaser : Dr. Int. Pen. op. cit., n. 53. p. 71 et 72.

(م ١٥ - الجريمة الدولية)

من ١٧٤ .
(٢)

العلاقات الدولية فهو ارهاب دولي ، وفى هذه الحالة الأخيرة تعتبر صورة من صور الفوضوية (١) .

ثانيا : الركن المعنوى :

يتمثل الركن المعنوى فى قصد اشاعة الارهاب لدى شخصيات معينة أو مجموعة من الأشخاص أو لدى الشعب فى مجموعه . ويتحقق ذلك بتوافر علم الجانى بأن من شأن فعله تحقيق هذا الارهاب ، وبانصراف ارادته الى ذلك ، وتعتبر الافعال التى يقدم عليها قرينة على توافر القصد فى حقه ، نظرا لما تنطوى عليه من جسامه بالغة ، ولا عبرة بالبواعث على الجريمة سواء كانت شخصية : كالحصول على كسب مادي أو وظيفة ، أو سياسية : كفرض مذهب سياسى معين أو تغيير شكل الدولة ، ولو كان الجانى يعتقد جدواها فى اصلاح المجتمع .

ثالثا : الركن الدولى :

ويتمثل فى ضرورة أن تكون أفعال الارهاب قد قننت بناء على خطة مرسومة من قبل دولة ضد دولة أخرى ، أى أن الجانى يقدم على الجريمة باسم الدولة ولحسابها ، أما ان أقدم عليها بارادته المنفردة ، فان الركن الدولى يعد منتفيا وتعدو الجريمة داخلية ، فاذا أقدم شخص على تدمير مبنى الاذاعة فى دولة معينة ، أو قام باحراق بعض وسائل النقل فيها - ولو كان ذلك بقصد تغيير نظام الحكم الذى لا يؤيده - كانت الجريمة داخلية ، أما ان فعل ذلك تنفيذا لخطة رسمتها

Donnedieu de Vabres : La repression ... op. cit., p. 123; (١)
Glaser : Dr. Int. Pen. op. ci., n. 54. p. 72.

له دولة معينة - سواء كان يحمل جنسيتها أو لا يحملها فإن الجريمة تعد دولية •

ويترتب على توافق هذه الأركان الثلاثة وجوب محاكمة الفاعل عن جريمته ، وتكون المحاكمة وفقا للموضع الراهن للقانون والقضاء الدوليين الجنائيين أمام محكمة البلد انتهى وقعت هذه الجريمة على أرضه ، الى أن يتم إنشاء المحكمة الدولية الجنائية •

الفصل الثالث

جرائم الحرب

٨٢ - تمهيد وتقسيم :

تفرض جرائم الحرب تشوب تلك الأخيرة فترة معينة من الزمن ولجوء كل من طرفيها الى كثير من الطرق الوحشية لاحتراز النصر وقهر العدو ، ويعتبر النص على مثل هذه الجرائم - سواء في العرف العرف الدولي أو الاتفاقيات الدولية - من قبيل القيود الواردة على استعمال حق الحرب بغية الحد من اطلاقه ، واسباغ مسحة انسانية عليه ، حتى لا يباح لأحد أن يخوض غمارها مدفوعا بصورة الغضب ، وأسيرا لفريضة الانتقام دون تعقل ، بل يتعين أن يسير فيها الجيشان وفق قانون معين لضبط هذه الاتصالات وتنظيمها (١) . وقد ظهر ذلك في أواخر القرون الوسطى نتيجة لتأثير المسيحية وأقوال الفلاسفة من أمثال «جروتوس» و «قاتيل» و «سوارز» (٢) ، كما جاء في كتابات «موتسكيو» و «روسو» في النصف الثاني من القرن الثامن عشر : فيرى «موتسكيو» أن قانون الشعوب إنما يستند - بطبيعة الحال - الى ذلك المبدأ القاضي بأن مختلف الأمم يجب أن تسعى الى تحقيق أكبر قدر من الخير في وقت السلم ، وأقل قدر من الضرر في وقت الحرب ،

(١) الدكتور محمد عبد الله دراز ، القانون الدولي العام والاسلام المقال السابق ، ص ٧ ، والدكتور حامد سلطان ، الحسب في نطاق القانون الدولي ، المقال السابق ، ص ١٨ وما بعدها .

(٢) الدكتور محمود سامي جنينه ، بحوث في قانون الحسب ، دروس للدكتوراه - كلية الحقوق جامعة « قواد الاول » سنة ١٩٤٢ ص ٤٣ وما بعدها .

أما « روسو » فهو يرى أن الحرب إنما تنشأ علاقة عداة بين دولتين دون شعوبهما التي تظل بمنأى عن ذلك العداة ، وتبعهما في ذلك « فيكتور هيجو » وغيره من الفلاسفة والمصلحين^(١) .

ويرجع تأثيم سلوك المحاربين المخالف لقواعد وأعراف الحرب إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وكثيرا ما تضمنت التعليمات الصادرة للجيش النص على تجنب هذه الأفعال ، بل وكثيرا ما أقيمت المحاكم - الوقتية - لمحاكمة ومعاقبة مرتكبيها^(٢) .

وثمة موثيق دولية عديدة تكفلت بوضع الكثير من القواعد التي يتعين على المتحاربين اتباعها أثناء سير العمليات العسكرية ، ولعل أقدمها في التاريخ الحديث اتفاقية جنيف سنة ١٨٦٤ ، وأعمال معهد أكسفورد سنة ١٨٨٨ ، ومعاهدة لاهاي سنة ١٨٩٩ ، ١٩٠٧^(٣) ، فأعمال لجنة الشراح المنبثقة عن لجنة المسئوليات سنة ١٩١٩ حيث أوردت قائمة تضم اثنتين وثلاثين جريمة من جرائم الحرب ، ومعاهدة واشنطن

Graven : Cours... op. cit., p. 50 et ss ;

(١)

Glaser : Dr. Int. Pen. op. cit., p. 76.

وترددت نفس الصيحات في القارة الأمريكية على يد « فرانسوا ليبرت Français Libert » ، الذي بعث ببعض تعليمات إلى قادة الجيوش أثناء حربه سنة ١٨٦٣ ، تتعلق بنقد أفعال العنف والوحشية في ميدان القتال ، وقد تبناها الرئيس « لينكولن Lincoln » بعد أن عهد إلى لجنة رسمية بدراستها راجع .

Donnedieu de Vabres : Le procès, op. cit., p. 233 ;

Aisha Rateb : op. cit., p. 83 et ss.

والدكتور محمود سامي جنيته ، المرجع السابق ص ٧٤ .
(٢) وتنص المادة الثانية والعشرون من هذه المعاهدة على أن ليس للخصم مطلق الحق في الإضرار بعدوه في ميدان القتال ، وتورد المادة الثالثة والعشرون صورا عديدة لهذا الإضرار . راجع .

Plawski : op. cit., n. 28, p. 89.

Graven : Cours... op. cit., p. 54, 221 ;

Lombos : op. cit., n. 51, p. 58.

سنة ١٩٢٢ الخاصة باستعمال الغواصات البحرية في وقت الحرب ، ثم أعمال اللجنة الرسمية لجرائم الحرب التي شكلت في لندن سنة ١٩٤٣ والتي اعتبر عملها مكملاً لعمل لجنة المسئوليات ، كما ورد النص عليها في لائحة محكمة نيرمبرج وقانون مجلس الرقابة رقم (١٠) (١) .

وسوف نعالج جرائم الحرب على ضوء ما ورد في هذه المواثيق من نصوص ، كشفت لنا عن ثمة أركان مشتركة فيها ، مثل : وجود حالة الحرب ، وكونها بين دولتين ، بقصد انهاء العلاقات الودية بينهما ، بحيث ينحصر الفارق بين جريمة وأخرى في الصورة التي يتخذها الركن المادى ، وبناء عليه تقسيم الدراسة في هذا الفصل الى بحثين : يعالج أولهما الأركان المشتركة في جرائم الحرب ، ويستوضح الثانى الصور التي يتفرّد بها الركن المادى .

المبحث الأول

الأركان المشتركة في جرائم الحرب

٨٢ - تمهيد وتقسيم :

تمثلت التعاريف التي قبل بها في شأن جرائم الحرب (٢) ، وتفق جميعها - ذون دخول في التفاصيل - على اعتبارها متمثلة في

(١) أما عن لائحة محكمة طوكيو ، ومشروع تقنين الجرائم ضد سلام وأمن البشرية فلم يتضمنها سوى إشارة عامة لجرائم الحرب . راجع : Glaser : Dr. Int. Pen. p. 95, 96. والدكتور حامد سلطان ، الحرب في

نطاق القانون الدولي . المقال السابق ، ص ٢١ .
(٢) Donnedieu de Vabres : Le procès . op. cit., p. 238.

والدكتور محمود بنامى جنبه ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ ، والدكتور عبد الحميد خميس ، المرجع السابق ، ص ١٤٩ وما بعدها .

كل مخالفة لتواين وعادات الحروب ، سواء كانت صادرة عن المتحاربين أو غيرهم ، وذلك بقصد انهاء العلاقات الودية بين الدولتين المتحاربتين.

ويبين من هذا أن ثمة ظرفا هاما يتعلق بزمان الجريمة ، وهو حصول المخالفة - موضوع الجريمة - أثناء الحرب أو قيام حالتها ، وذلك بالإضافة الى الركنين المعنوي والدولي .

٨٤ - أركان ثلاثة :

تتخصر الأركان المشتركة المتقدمة - كما سلف - في ثلاثة هي :

أولا : الحرب : تتحقق الحرب بكل قتال متبادل بين القوات المسلحة لأكثر من دولة يقصد انهاء ما بينها من علاقات سلمية (١) ، ويفصح هذا التعريف عن المفهوم الواقعي للحرب ، أما عن مفهومها القانوني فانه يستلزم - بالإضافة الى ذلك - صدور اعلان رسمي من جانب إحدى الدول المتحاربة ضد الأخرى ، وقد ثار الخلاف حول أهمية هذا الاعلان : فذهب بعض المواقف الدولية الى اشتراطه (٢) ، بينما ذهب انشراح الى اعتباره غير لازم ، معتبرين عمليات اقتتال قرينة على قيامها ، بحيث لا يعدو اعلانها الا أن يكون عملا من أعمال المجاملة الدولية ، لا يستهدف أكثر من تسييس السكان الى النتائج القانونية المترتبة على مثل هذه الحالة (٣) ، وقد جرى العرف الدولي على ذلك ، حيث اعتبر الكونغرس الأمريكى - في ٦ أبريل

(١) الدكتور حامد سلطان ، الحرب في نطاق القانون الدولي ، المقال السابق ، ص ١

(٢) مثل قرار مجمع القانون الدولي سنة ١٩٠٦ ، والمادة الاولى من الاتفاقية الثالثة الملحقه باتفاقية لاهاى سنة ١٩٠٧

(٣) الدكتور محمود سامى جنيته ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ ، والدكتور عبد الحميد خفيس ، المرجع السابق ، ص ١٥٨ .

سنة ١٩١٧ - الاعتداءات الباردة عن ألمانيا ضد الولايات المتحدة
كافية لقيام الحرب على الرغم من عدم اعلانها ، كما اعتبرت قائمة -
لنفس السبب - تين كل هن باراجواي وبوليفيا سنة ١٩٣٣ ، وبين كل
من إيتاليا والخبشة سنة ١٩٣٥ ، وبين كل من الصين واليابان سنة
١٩٣٧ ، وبين الأخيرة والولايات المتحدة - حيث هاجمت القوات
اليابانية القوات الأمريكية في كل من بيرل هاربر ومالينا ودافاو في
سبتمبر سنة ١٩٤١^(١) ، ويجد هذا الرأي الأخير تفسيره في أمرين :
الأول : أن مجرد القتال يعد منافيا لتعهدات الدول بعدم اللجوء الى
الحرب سواء في عهد عصبة الأمم أو في ميثاق الأمم المتحدة ،
والثاني : أن كلا من الركنين المادي والمعنوي يعد قائما بمجرد
تشوب عمليات القتال بقصد انتهاء العلاقات السلية دون حاجة الى
اعلان رسمي .

وينبغي بعد ذلك أن تقع الجريمة أثناء سير العمليات الحربية ،
أي بعد بدء القتال ، وهو ما أخذ به القانون الفرنسي الصادر سنة
١٩٤٤ انخاص بعقاب جرائم الحرب ، والأمر الملكي البريطاني الصادر
سنة ١٩٤٦ الخاص بعقاب مجرمي الحرب في المنطقة البريطانية من
ألمانيا المحتلة .

ولا عبرة بعد ذلك بصفة الجاني ، سواء كان عسكريا أو مدنيا ،
وسواء كان في الحالة الاخيرة يشغل منصبا رئاسيا في الدولة أو
لا يشغل أي منصب على الاطلاق^(٢) ، وهو ما صرحت به اتفاقية
فرساي سنة ١٩١٩^(٣) - مواد ٢٢٨ - ٢٣٠ - وما يجمع عليه

(١) الدكتور محمود سامر جنيته ، المرجع السابق ، ص ١٠١ ،
والدكتور عبد الحميد خميس ، المرجع السابق ، ص ١٥٨ هامش ١ .
(٢) وذلك على عكس ما رأينا في جريمتي التآمر ضد السلام ،
والحرب العدوانية . راجع ما سبق رقمي ٦٧ ، ٧١ .
(٣) راجع مؤلفنا في « القضاء الدولي الجنائي » - سالف الذكر ،
رقم ٤٤ ص ٧٥ .

الفقه الحديث (١) .

ثانيا : الركن المعنوي :

ويقصد به توافر القصد الجنائي لدى الدولة الجانية بعنصره
سالف الذكر : فينبغي أن ينصرف عليها - في شخص أو أشخاص
قادتها - إلى أن لها تأتيه من أفعال إنما ينطوي على مخالفة لقوانين وعادات
الحروب ، كما ينبغي أن تنصرف ارادتها إلى ذلك ، فساذا لم يتوافر
لديها هذا العلم كان اتعد الجنائي متفيا ، ترديدا لما سبق القول به
من الاعتداد بالجهل أو الغلط في الصفة الإجرامية للفعل ، كما ينتفي
أيضا إذا لم تكن الإرادة متجهة إلى الخروج على ما تقضى به القوانين
والعادات المتقدمة ، كما لو كانت الدولة تعتقد أنها في حالة دفاع
شرعي مثلا .

ويترتب على توافر هذين العنصرين قيام القصد الجنائي ، ويتسل
حينئذ في نية إنهاء العلاقات السلمية بين الدول المتحاربة ، ويعتبر ذلك
قصدا خاصا يجاوز مجرد النتيجة الإجرامية ، وتفصيل ذلك أن من
جرائم الحرب : تدمير المنشآت المدنية ، وضرب المدن المفتوحة ، وإساءة
معاملة أسرى الحرب ومرضاها وجرحاها . الخ ، وتحقق النتيجة
الإجرامية في كل هذه الجرائم حسب طبيعتها ، ولكن يجمعها بعد ذلك
عرض بعيد يجاوز تلك النتيجة ، ألا وهو إنهاء العلاقات الودية فيما
بينها .

ثالثا : الركن الدولي :

يقصد بالركن الدولي ارتكاب إحدى جرائم الحرب بناء على

(١) راجع على سبيل المثال :

Donnedieu de Vabres : Le procès, op. cit., p. 238.

تخطيط من جانب احدى الدول المتحاربة وبمعرفة مواطنيها ، ضد
التابعين لدولة الاعداء ، قسمة شرط ينبغي توافره في كل من المعتدى
والمعتدى عليه ، وهو أن يكون كلاهما متتيا لدولة متحاربة مع
الأخرى ، وبناء عليه لا يعد الركن الدولى متوافرا في الحالتين
الآتين الأولى : اذا وقعت الجريمة من وطنى على وطنى ، كما لو
ارتكب أحد موظفى المستشفيات التى يعالج فيها جرحى الحرب أو
مرضاها عددا من جرائم الأشخاص أو الأموال عليهم ، الثانية : إذا
كانت الجريمة المرتكبة هى جريمة « الخيانة » ، أى تلك التى تتل فى
مساعدة الوطنيين للاعداء أيا كانت صورة هذه المساعدة : كإمدادهم
بالسلاح ، أو تمكينهم من الحصول على أسرار الدفاع .. الخ ،
وفى الحالتين تعتبر الجريمة داخلية .

هذه هى الأركان الثلاثة العامة التى تشترك فيها كافة جرائم
الحرب ، أما عن الركن المادى فهو يختلف من جريمة الى أخرى ،
حسبما تفصل فى البحث التالى .

البحث الثانى

صور الركن المادى فى جرائم الحرب

٨٥ - تمهيد وتقسيم :

سلف القول ان ثمة موثيق دولية تكفلت بتجريم عدد من سلوك
المتحاربين ، بدأت باتفاقية جنيف سنة ١٨٦٤ وأعتبتهما بعد ذلك
موثيق آخر ، سواء فى شكل أعمال لبعض اللجان الدولية ، أو فى
شكل اجتهادات فقهية (١) . وتشير كافة هذه الموثيق الى بعض صور

Glaser : Dr. Int. Pen. op. cit., n. 62 et ss, p. 86 et ss. (١) -

لجرائم الحرب - على سبيل المثال دون الحصر - مثل القتل الجماعي ، واستعمال القسوة ضد المدنيين وتجويعهم ، وخطف النساء لأكرامهن على البغاء ، واعتقال المدنيين مع اخضاعهم لظروف غير البانية ، والنهب ، ومصادرة الأموال ، وفرض ضرائب أو رسوم غير مشروعة ، وتخطيط النظام النقدي للدولة المنهزمة ، وتدمير بعض المنشآت المدنية والحربية دون مبرر دفاعي ، وتدمير السفن المدنية أو التجارية دون انذار سابق ، واساءة معاملة الجرحى والأسرى ، والتعسف في استعمال العلم الأبيض ، والاخلال بكلمة الشرف ، واستعمال أسلحة أو مواد أو مقنوفات ضارة ، وتسميم مياه الشرب ، ونشر الأوبئة (١) . . . الخ .

وتفصح هذه الأمثلة عن عدد من المخالفات لقوانين وعادات الحروب تحدث بين المتحارطين (٢) يمكن تأصيلها الى طائفتين : تتعلق أولاها باستعمال أسلحة أو مقنوفات أو مواد محرمة ، وتتصل الثانية باتيان تصرفات محرمة ، وسوف نعالج هاتين الطائفتين في مطلبين متعاقبين .

المطلب الأول

استعمال أسلحة أو مواد محرمة

٨٦ - تمهيد وتقسيم :

يجدر بالمحارب عدم استعمال صنف من الأسلحة أو المواد أثناء

Glaser : Dr. Int. Pen. op. cit., p. 86-87 ;

(١)

Plawski : op. cit., n. 28, p. 90 et ss.

والدكتور عبد الحميد خميس المرجع السابق - ص ١٦٠ وما بعدها ، والدكتور حميد السعدى ، المرجع السابق ، ص ١٤٣ وما بعدها .
(٢) ومع ذلك فمن المتصور ان ترتكب جرائم الحرب من قِبل المتحاربين ، أى من السكان المدنيين ، وذلك على الرغم مما قرره مؤتمر

سير العمليات الحربية ، لما ينطوى عليه ذلك من تجاوز للحدود التى يرسمها قانون الحرب . ويرجع هذا التحريم الى مطلع النصف الثانى من القرن التاسع عشر كما سلف القول ، كما أن ثمة موثيق دولية أكدت عليه فى أعقاب الحرب العالمية الاولى مثل بروتوكول جنيف المبرم فى ١٧ يونيو سنة ١٩٢٥ الذى اشتركت فيه ثمان وثلاثون دولة بما فيها الدول الكبرى - الذى حظر استخدام الغازات الخاقة المخدرة ، وما يشبه بها ، وكذلك الوسائل البكتريولوجية ، كما أكد على ذلك أيضا المؤتمر العام لتزع السلاح الذى عقد بجنيف بتاريخ ٢٣ يوليو سنة ١٩٣٢ ، ثم قرار مجلس عصبة الأمم فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٤ ، وغير ذلك من الموثيق التى سنعرض لها عند الكلام عن الأمثلة الآتية :

٨٧ - امثلة :

نعرض فيما يلى لعدد من الحالات التى لا يجوز فيها استعمال أسلحة أو مواد معينة ، وننبه مبدئيا الى أن ثمة مبادئ ثلاثة تحكم مثل هذه الاستعمالات ، نص عليها قرار أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٦٦ بمناسبة انعقاد المؤتمر العشرين للصليب الأحمر ، تم المؤتمر الدولى لحقوق الانسان - الذى عقد فى طهران بتاريخ ١١

وستفاليا سنة ١٦٤٨ من علم جواز امتداد العمليات الحربية لغير المقاتلين وذلك فى حالتين : تتعلق الاولى بالتطوع فى صفوف الجيش ، ويشترط لاعتبارهم مقاتلين أن يكون على رأسهم شخص مسئول عنهم . وأن يحملوا علامة مميزة تعرف عن بعد ، وأن يحملوا سلاحهم علنا ، وأن يتبعوا فى عملياتهم قوانين الحرب ، وتتصل الثانية بحالة الشعب الثائر فى وجه عدوه الذى احتل جزءا من اقليمه ، ويسمى لاحتلال سواه ، وهنا يعتبر الثوار من قبيل المتحاربين ، بشرط احترامهم لقوانين الحرب . وحملهم السلاح علنا . راجع : الدكتور محمود سامى جنيته : بحوث فى قانون الحرب المرجع السابق ، ص ٢٧٠ ، وما بعدها ، والدكتور عبد الحميد خميس المرجع السابق ص ١٦٢ وما بعدها .

مايو سنة ١٩٦٨ - هي : (١) أن حق المتحاربين ليس مطلقا في اختيار وسائل الاضرار ببعضهم ، (٢) أنه لا يجوز البدء بالهجوم على المدنيين ، (٣) أنه تجب التفرقة بين المقاتلين والمدنيين الذين لا يشتركون في القتال وعدم ارتكاب أية أفعال عدائية ضد هؤلاء الآخرين (١) .

أولا : استعمال القنوفات المتفجرة أو للحشوة بمواد ملتهبة :

يرجع تاريخ هذا التحريم الى تصريح « سان بطرسبرج *Déclaration de Saint Petersburg* » سنة ١٨٦٨ ، وقد اقتصر على تحديد نطاق استعمالها في البر والبحر ، ولكن ليس هناك ما يحول دون امتداد نطاقه الى السلاح الجوي الذي لم يكن شائع الاستعمال وقت اقرار هذا التصريح . ويشترط هذا الأخير أن يقل وزن القذيفة عن أربعمئة جرام (٢) ، ونعله قصد بذلك عدم الاقتصار على تحريم المتفجرات ذات الوزن الأكبر ، لأن استعمال عدد من القذائف ذات وزن قليل من شأنه أن يتج عين الآثار التي تحدثها قذيفة ذلت وزن كبير ، وقد تأيد هذا التحريم بعد ذلك في اتفاقيتي لاهاي سنة ١٨٩٩ ، ١٩٠٧ بمقتضى المادة (٢٣) من كليتهما .

ثانيا : استعمال الغازات الخائقة :

يرجع تاريخ هذا التحريم الى سنة ١٨٩٩ حيث تعهدت الدول في مؤتمر لاهاي - الذي عقد في هذا العام - بعدم اللجوء الى استعمال الغازات الخائقة *gas asphyxiants* أو الضارة ، ثم توالى بعد ذلك النصوص الدولية الملزمة على هذا التحريم ، من ذلك مثلا : المادة ١٧١/٢ من معاهدة فرساي ، والمادة الثالثة من معاهدة

Glaser : Dr. Int. Pen. op. cit., n. 75, p. 99.

(١)

Glaser : Dr. Int. Pen. op. cit., n. 67, p. 98.

(٢)

واشنطن سنة ١٩٢٢ ، وبرتوكول جنيف سنة ١٩٢٥ ، والبرتوكول الصادر سنة ١٩٣٠ عن مجلس عصبة الأمم ، ثم مشروع معاهدة نزع السلاح سنة ١٩٣٠ ، وبرتوكول لندن سنة ١٩٣٦ الخاص بالأساليب الانسانية الواجبة التطبيق في الحرب البحرية (١) .

ثالثا : استعمال السم أو الأسلحة المسمومة :

لاريب أن استخدام السم أو الأسلحة المسمومة في الحرب انما ينطوى على اتجاه صوب ابادنة عنصر الشعب في دولة العدو ، وهو أمر يجاوز مقتضيات الحرب بكثير ، فضلا عما يتضمنه من غدر وخيانة وهمجية تعيد الى الأذهان فظائع القرون الأولى وافتقارها الى عنصر الانسانية الذي أصبح يحكم كافة عادات وقوانين الحروب ، وقد ورد النص على هذا التحريم في المادة ٢٣/١ من اتفاقيتي لاهاي سنة ١٨٩٩ ، ١٩٠٧ .

رابعا : اساليب الحرب البكتريولوجية : ويقصد بها تلك التي يلجأ فيها المتحاربون الى قذف ميكروبات تتضمن أمراضا معينة ، وهو أمر جدير بالتجريم لنفس الحكمة التي يستند اليها تحريم استعمال السم والأسلحة السامة ، وقد خلت اتفاقيتا لاهاي سنة ١٨٩٩ ، ١٩٠٧ من النص عليه ، بينما تدارك ذلك كل من بروتوكول جنيف سنة ١٩٢٥ ، واتفاقية لندن سنة ١٩٣٠ الخاصة بالحد من الأسلحة البحرية ، وبرتوكول لندن سنة ١٩٣٩ الخاص بحظر الوسائل الغير انسانية في الحرب البحرية (٢) ، وأخيرا فقد وجه مجلس الأمن فداء بتاريخ ١٨ يونيه سنة ١٩٥٢ الى الدول التي لم تشترك في أي من هذه الاتفاقيات لتحريم

(١) الدكتور محمود سامي جنيته . بحوث في قانون الحرب ، ص ٢٧٥ وما بعدها ، والدكتور عبد الحميد خميس ، المرجع السابق ، ص ١٦٧ .
(٢) Glaser : Dr. Int. Pen. op. cit., p. 88.

اللجوء انى تلك الأسلحة (١) .

خامسا : استعمال أنواع معينة من الألغام البحرية :

ويقصد بها الألغام المثبتة التى تكون ضارة بمجرد انفصالها عن مرصاها (٢) ، وكذلك للأغام العائمة أو المطلقة ما لم تكن مصنوعة بطريقة تجعلها غير ضارة بعد ساعة على الأكثر من خروجها عن رقابة واضعها ، ثم تلك الألغام المثبتة التى لا تتلف بمجرد انفصالها عن مرصاها (٣) ، وأخيرا ذلك النوع من الألغام الذاتية الذى يوضع أمام شواطئ وموانئ العدو لمجرد تعطيل تجارتها (٤) . ويلاحظ أن هذه النصوص لم تتناول الإشارة الى الألغام المتضمنة قوة مغناطيسية ، وهو ما استعملته ألمانيا - بعد ذلك - فى الحرب العالمية الاولى ، وعلى أى حال فقد اعتبر ذلك مخالفا لروح اتفاقية لاهاى المتقدمة ، ومكونا لجريمة دولية بخريق القياس .

سادسا : السلاح الذرى L'arme nucléaire

لا ريب فى خضرة استعمال السلاح الذرى ، وفى هـول الآثار المترتبة عليه ، ومع ذلك فإن حظر استعماله لم يفرغ فى نصوص دولية قاطعة ، وإن كان من اليسير استخلاصه من العرف الذى يعد المصدر الرئيسى للقانون الدولى ، وسوف نين فيما يلى مبررات تحريم هذا النوع من الأسلحة . ثم نردف ذلك باستقراء للجهود الدولية فى هذا السبيل .

(١) الدكتور عبد الجميد خميس ، المرجع السابق ، ص ١٦٨ .
(٢) راجع المادة الاولى من اتفاقية لاهاى الثانية سنة ١٩٠٧ .
(٣) راجع المادتين ٢٠ و ٢١ من لائحة أكسفورد سنة ١٩١٣ الصادرة عن مجمع القانون الدولى .
(٤) راجع المادة الثانية من اتفاقية لاهاى الثانية سنة ١٩٠٧ .

١ - مبررات التحريم :

ان استخدام السلاح الذرى حديث العهد فى القانون الدولى ، ولم يظهر الا بمناسبة اطلاق الولايات المتحدة القنبلة الذرية سنة ١٩٤٥ على كل من هيروشيما ونجازاكي استعمالا لحقها فى الدفاع الشرعى ضد العدوان اليابانى ، الذى لم يتوقف الا بعد هذا التصرف من جانب الولايات المتحدة ^(١) ، وليس صحيحا ان استعمال هذا النوع من الأسلحة يكفل القضاء السريع على المعتدى والتقليل من ضحايا الأعداء عسكرين كانوا أو مدنيين ، بل انه سيدفع الدولة المعتدى عليها الى الرد عليه بالمثل ، وتكون النتيجة هى الفناء الكامل للبشرية ، خاصة بعد أن تمكنت دول عديدة من التوصل الى أسرارها . ونسوق - بعد ذلك - الاعتبارات الآتية التى تبرر تحريمه .

(أ) أن استعماله ينطوى على خروج على تعاليم الانسانية ^(٢) والمبادئ المستقرة فى القانون الدولى ، وتفصيل ذلك أنه يكون متربا بالعدو ، ويفضى الى نتائج تجاوز مقتضيات النصر بكثير ، ولا تقتصر آثاره التدميرية على المتحاربين ، بل تستطيل الى المدنيين ، لأن القنبلة لا تلقى فى ميدان القتال وحده ، وانما غالبا ما تلقى على المدن السكنية سواء كانت مفتوحة أو محصنة .

(ب) أن استعماله ينطوى على اهدار للشعور الدولى العام ، وقد يدفع ذلك - بل وقد دفع بالفعل - الى التسابق فى ميدان التسليح الذرى ، استعدادا للهجوم على شعب دولة آمن ، أو للرد على هجوم دولة أخرى .

(١) Glaser : Dr. Int. Pen. op. cit. p. 91 ، والدكتور عبد الحميد

خميس المرجع السابق ، ص ١٧١ .

(٢) Glaser : Dr. Int. Pen. op. cit. p. 93 ، والدكتور احمد

عثمان : جهود الامم المتحدة نحو عقد معاهدة لتحريم نشر الأسلحة الذرية
المجلة المصرية للقانون الدولى سنة ١٩٦٨ ، ص ١٢ ، وما بعدها .

(ج) أنه لا يجوز التمسك الحرفي بمبدأ شرعية الجريمة في النطاق الدولي ، لاخراج السلاح الذري من عداد الجرائم الدولية ، اذ قد سلف القول - مرارا - ان طبيعة القانون الدولي للجنايات تستلزم القياس في مجال التجريم ، وتحتكم الى العرف في اسباب الصفة الاجرامية على كثير من الأفعال ، ولا ريب أن العرف الدولي يستلزم استعمال الأسلحة الذرية ، بل انه قد استلزم استعمال ما هو أقل منها خطورة - على ما سلف البيان - ، وعلى ذلك فان مثل هذا التحريم انما هو كامن في روح اتفاقان الدولي قبل أن يتصل في نص اتفاق مكتوب .

٢ - الجهود الدولية :

عديدة تلك الجهود الدولية التي بذلت من أجل استخدام السلاح الذري في ميادين القتال ، وان لم تخلص بعد الى تحريمه كلية ، ومن هذه الجهود ما يشير الى ذلك التحريم بطريقة ضمنية (١) ، ومنها ما يشير اليه بطريقة صريحة ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك على النحو الآتي :

(١) من ذلك ان لجنة المسؤولين سنة ١٩١٩ - قد اعتبرت من قبيل جرائم الحرب كل تخريب للمعارات وهدمها على نطاق واسع ، كما اسبغت لائحة نيمبرج - م ٦/ب - وقانون مجلس الرقابة رقم ١٠ - م ٧/٢ - نفس الصفة الاجرامية على كل تدمير للمدن لا تبرره ضرورات الحرب ، ولما كان استعمال هذا النوع من الاسلحة يقود الى مثل هذا التخريب الواسع فقد وجب اعتباره جريمة دولية ، خاصة وان أحداث الحرب العالمية الاولى قد اظهرت عددا من الامثلة الواضحة على ذلك : حيث قام الالمانيون بتدمير كل ما امكنهم تدميره حتى يجعلوا بينهم وبين جيوش الحلفاء منطقة من الخراب يصعب عليهم اجتيازها للوصول اليهم . راجع : الدكتور محمود سامي جنينه ، بحوث في قانون الحرب ، ارجع السابق ، ص ٢٠٥ ، وكذلك المادتين ٢٣ من اتفاقيتي لاهاي سنة ١٨٩٩ و ١٩٠٧ .

Truman, Attle, King

(أ) تصريح ترومان - آتلى - كنج

Declaration في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٥ :

صدر هذا التصريح عن رؤساء الدول التي كآئت تعمل معا في مشروعات اتنبلة الذرية في أثناء الحرب العالمية الثانية ، وهو يركز على أمرين : يتعلق أولهما بنبذ استعمال الطاقة الذرية في غير الأغراض السلمية ، ويدعو الثاني الأمم المتحدة الى انشاء لجنة خاصة تتكفل بوضع الاقتراحات الخاصة بتبادل المعلومات المتعلقة باستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية والاشرافة على النشاط الذرى للتأكد من استخدامه فقط في هذه الأغراض .

(ب) قرارات موسكو في ديسمبر ١٩٤٥ :

صدرت هذه القرارات بعد اجتماع وزراء خارجية الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وتضمنت الموافقة على انشاء لجنة الطاقة الذرية ضمن أجهزة الأمم المتحدة . بشرط اشتراك الدولتين الأولين فيها ، كما وافق الاتحاد السوفيتى على مبدأ الحماية الأعلى الذى تضمنه التصريح الثلاثى المتقدم (١) .

(ج) انشاء لجنة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة في ٢٤ يناير سنة ١٩٤٦ :

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بانشاء هذه اللجنة على أن ينحصر اختصاصها فيما تضمنه التصريح الثلاثى المتقدم ، بالإضافة

ويلاحظ أن ميثاق الأمم المتحدة قد تم التوقيع عليه قبل القاء القنبلتين الذريتين على كل من هيروشيما ونجازاكي في أغسطس سنة ١٩٤٥ مما حمل البعض على تسميته بميثاق ما قبل الذرة Pre-atomic charter- راجع الدكتور أحمد عثمان : المقال السابق ، ص ١٦ .
(١) الدكتور عبد الحميد خميس ، المرجع السابق ، ص ١٧٢ وما بعدها .

الى تجريد قوات الأمم المتحدة من الأسلحة الذرية ، على أن تقدم تقريرها في هذا الشأن الى مجلس الأمن (١) .

(د) . مشروع باروخ Baruch في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٦ :

تقدم المستر «باروخ» - وهو الممثل الأمريكى فى لجنة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة - بخطة عامة نحو تنظيم استخدام الطاقة الذرية فى الأغراض السلمية ، تضمنت اقتراحا بإنشاء هيئة دولية للتطور الذرى ، تكفل بوضع التدابير الفعالة نحو الاشراف والرقابة والتنظيم ائنافع للطاقة الذرية ، بحيث يبدأ الاشراف منذ مرحلة استخدام المواد الخام ويستمر على كافة مراحل التطور الذرى ، واشترط تحلل هذه الأجهزة من كافة القيود التى تحد من استقلالها أو من اختصاصها مثل نظام التصويت ، معتبرا كل إنتاج واستخدام للسلاح الذرى وكذلك العمل على عرقلة أعمال هذه الهيئة من قبيل الجرائم الدولية ، ودعا الحكومات الى عقد معاهدة تتضمن كافة هذه الاقتراحات . وقد أحالت لجنة الطاقة الذرية - التابعة للأمم المتحدة - هذا المشروع الى لجنة فرعية لبحثه من الناحيتين العلمية والفنية ، خلصت - بعد مناقشة دامت عشرين جلسة - الى أنه لا يوجد ما يبرر افتراض تعذر الاشراف الفعلى على استخدام الطاقة الذرية ، مالم يكن مستندا الى اعتبارات سياسية ، وأنه من الممكن - من الناحية العلمية المجردة - توجيه هذه الطاقة نحو الأغراض السلمية والحربية معا ، لارتباطهما الوثيق (٢) .

(١) وفى أواخر هذا العام - ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ - أصدرت الجمعية العامة قرارا يتضمن تحريم استعمال الاسلحة التى تؤدي الى التدمير على نطاق واسع ، وفى غضون هذه الفترة انشأت الولايات المتحدة لجنة للطاقة الذرية للقيام بالدراسات العلمية اللازمة من اجل استخدامها فى الأغراض السلمية .

(٢) Glaser : Dr. Int. Pen. op. cit., p. 91. ، والدكتور عبد

الحميد خميس ، المرجع السابق ، ص ١٧٣ .

(هـ) قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ سنة ١٩٤٨ :

بذلت الأمم المتحدة جهودا مفضية من أجل تنظيم استعمال الطاقة الذرية ، وأصدرت في هذا الشأن جملة قرارات منها :

— قرارها الصادر في سنة ١٩٤٨ الخاص بإنشاء هيئة دولية للطاقة الذرية على النحو الذى ورد فى مشروع باروخ سالف الذكر .

— قرارها الصادر فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٩ الذى يدعو جميع الدول الى التعاون المشترك من أجل تنظيم استخدام الطاقة الذرية فى الأغراض السلمية ، ويدعوها كذلك الى قبول الاشراف من جانب هيئة الطاقة الذرية على مشروعاتها المحلية من أجل استخدامها ، ويدعو أخيرا جميع الدول ذات العضوية الدائمة فى هذه الهيئة الى مواصلة جهودها فى هذا الصدد تمهيدا لعقد اتفاقية دولية كبرى تكفل الحظر الكامل لاستخدام الأسلحة الذرية ، وفى أول ديسمبر من نفس العام — أى بعد يوم واحد — أصدرت قرارا يتضمن ما تقدمت به الولايات المتحدة من مشروع «مستلزمات السلام» ، الذى تضمن النص — فى المادة ١٣ — على ضرورة قبول الدول الاشراف اللازم على النشاط الذرى بحيث يجعل تحريم الأسلحة الذرية أمرا جديا ، والتأكيد على عدم استخدامها فى غير الأغراض السلمية (١) .

— قراراتها الصادرة فى : ١٩ يناير سنة ١٩٥٢ ، ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، و ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، وتدور جميعها حول ضرورة الحد من التسليح الذرى وتنظيم استعماله فى الأغراض

(١) وقد أصدرت الجمعية العامة قرارا مماثلا فى ١٧ نوفمبر سنة

السلمية وحدها ، وانشاء هيئة دولية عليا تتكفل بالاشراف على استخدام الطاقة الذرية في شتى الدول (١) .

(و) اتفاقية موسكو سنة ١٩٦٣ :

أبرمت هذه الاتفاقية بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٦٣ مستهدفة حظر الاستخدام الجزئي للتجارب الذرية ، ومع ذلك فهي لاتحظى بأهمية كبيرة : حيث لم يوقع عليها سواهما ، فضلا عن أن الحظر الذي تضمنته لم يمتد إلى وقت الحرب (٢) ، وقد وافقت الجمعية العامة على هذه الاتفاقية بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٦٨ بأغلبية ٩٥ صوتا ضد أربعة أصوات وامتناع إحدى وعشرين دولة عن التصويت ، وتبقى هذه الاتفاقية بامتناع الدول الذرية عن تقديم أية مساعدة مباشرة أو غير مباشرة لغيرها من الدول بقصد الحصول على السلاح الذري ، كما تعهد الدول التي تملكه بعدم البحث عن الوسائل الكفيلة باقتنائه (٣) : وفي جميع الأحوال فإن النص على حظر استخدام السلاح الذري في وقت الحرب غير قائم حتى اليوم .

وقصارى القول أن استعمال السلاح الذري وإن لم يظفر بالتحريم المطلق في غير الأغراض السلمية وخاصة في زمن الحرب ، إلا أن تحريمه في القانون الدولي لا ينبغي أن يكون محلا لشك : فالعرف الدولي ، والمواثيق السابقة - وغيرها كثير - وآراء الفقهاء لاتستسيغ مطلقا القول باستخدام سلاح يفضي إلى هلاك البشرية في لحظات معدودة !! هذه بعض أمثلة للأسلحة والمواد المحظور استعمالها بين المتحاربين. وننتقل الآن لبيان بعض التصرفات المحرمة .

(١) الدكتور أحمد عثمان ، المقال السابق ص ١٨ : ١٩ .

(٢) Glaser : Dr. Int. Pen. op. cit., p. 91 no. (61).

(٣) Glaser : Dr. Int. Pen. op. cit., p. 92 note (62).

والدكتور أحمد عثمان ، المقال السابق ، ص ٢٨ .

المطلب الثانى

اتيان تصرفات محرمة

٨٨ - تهديد وتقسيم :

يبين من استقراء المواثيق الدولية التى تحدثت عن جرائم الحرب أن ثمة تصرفات محرمة لاينبغى أن يلجأ المتحاربون اليها ، سواء كان ذلك أثناء سير القتال ، أو تحت سطوة الاحتلال ، بحيث يعد ارتكابها جريمة من جرائم الحرب ، وتعرض فيما يلى لهاتين الطائفتين من التصرفات .

٨٩ - أثناء سير القتال :

يحظر على المتحاربين اتيان عدد من التصرفات أثناء سير القتال ، منها :

اولا : الاعتداء على المدنيين او المقاتلين العزل :

تندرج تحت هذه الطائفة جملة جرائم قتلوى على اساس الأشخاص - سواء كانوا مدنيين أو عسكريين - أو الأموال وذلك على النحو الآتى :

١ - مواجهة المدنيين والمواقع المدنية : يقصد بالمدينين هنا أولئك الذين لايتسمون الى القوات المسلحة ولايشتركون فى المعارك الحربية ، فمن المدنيين من يقوم بأعمال مساعدة أثناء سير القتال كالعامل والمهندسين فى مصانع الذخيرة ، بل وفى الميدان (١) ، اذ يعتبرون من القوات المساعدة للقوات المسلحة . وتكمن حكمة التجريم فى تحصين

(١) وتذكر هنا بكل اجلال ما فعله المهندسون المصريون من اقامة الكبارى فى بضع ساعات للعبور الى الضفة الشرقية لقناة السويس فى يوم ٦ اكتوبر - سنة ١٩٧٣ - العظيم .

المدنيين - مثل السكان العاديين والطلبة في المدارس والجامعات والعمال في المصانع - ضد شرور الحرب التي يجب ألا تستطيل الى غير المتحاربين ، وهو ما يتوافق بالنسبة للمدنيين في الحدود السابقة ، وقد تكفلت الاتفاقية الرابعة من اتفاقيات جنيف الانسانية سنة ١٩٤٩ بتقرير الحماية اللازمة للمدنيين في وقت الحرب ، فنصت على عدم جواز قتلهم ، أو اساءة معاملتهم ، أو اخيذهم كرهائن ، أو اهابتهم ، أو معاقبتهم بغير محاكمة ، وطالبت الدول الموقعة باتخاذ مايلزم من اجراءات لتضمن قوانينها نصوصا تجرم مثل هذه الأفعال (١) .

أما عن المواقع المدنية فهي تلك التي تكون من ملحقات الجيش : كالمدن والقرى والمساكن وغيرها من الأبنية المفتوحة ، أي غير المدافع عنها لكونها متجردة من الأهداف العسكرية (٢) . وينصرف الحظر كذلك الى عدم الاعتداء على الأماكن ذات الطابع الخاص : كدور العبادة

(١) راجع المادتين ٣ ، ١٤٦ ، ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة سنة ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين . ويروى التاريخ الاسلامي أن محمدا صلى الله عليه وسلم قد نهى من قتل النساء والأطفال والشيوخ والعمال : فقد شاهد أثناء تفحصه القتلى بعد إحدى معاركه امرأة مقتولة . فغضب وقال : أما كانت هذه لتقاتل ، أدرك خالد فقرا : لا تقتان عسيفا ولا ذرية . الأستاذ محمد أبو زهرة - نظرية الحرب - المقال السابق . ص ٢٤ . كما يروى أيضا تحريم حبس الطعام من المدن ، وتعتبر حادثة « تمامة » من أوضح الأمثلة على ذلك . . وقد كان « تمامة » هذا من اشراف بني حنيفة الذي صمم - مدفوعا بخراطة الايمان - على عدم تزويد مكة بالحبوب التي تنتجها بلاده « اليمامة » ما لم ينهه النبي عن ذلك نهيا صريحا ، فلما عانى أهل مكة ، من هذا الحصار الاقتصادي ، بعثوا للنبي صلى الله عليه وسلم برسالة يقولون فيها : انك تأمر بصلاة الأرحام ولكنك قطعت أرحامنا فقتلت الآباء وجوعت الأبناء ، فبعث النبي على الفور الى تمامة بأمره برفع الحصار وترك أهل مكة يتمتعون بمواردهم العادية .

راجع الدكتور محمد عبد الله دراز ، القانون الدولي العام والاسلام المقال السابق ، ص ٩ .

(٢) راجع المادة الاولى من الاتفاقية التاسعة الملحقه باتفاقية لاهاي سنة ١٩٠٧ .

والمدارس والجامعات والمصانع والمستشفيات طالما أنها لا تستعمل لأغراض عسكرية (١) .

وتأخذ السفن حكم المواقع المدنية ، سواء كانت تجارية أو علمية أو طينة ... الخ ، وقد حظرت اتفاقية واشنطن سنة ١٩٢٢ - في مادتها الأولى - مهاجمة السفن التجارية بغير ائذار وضمان سلامة ماتحملة من ركاب ، كما طرست اتفاقيات لاهاي سنة ١٩٠٧ وجنيف سنة ١٩٤٩ مهاجمة السفن الطبية (٢) ، وتلك التي تؤدي رسالة علمية أو دينية ، أو تقوم بالصيد أو بالتجارة المحلية (٣) .

٢ - اسلاء معاملة ضحايا الحرب : يقصد بضحايا الحرب كل من أصابه ضرر من جرائها ، سواء وقع أسيرا في يد الأعداء . أو مات أو جرح أو أصابه مرض .

فبالنسبة للأسرى تقرر أن حمايتهم كانت محل تسجيل من جانب العديد من المواثيق الدولية منذ اتفاقيات لاهاي سنة ١٨٨٩ حتى

١٣/ وقد منع « أبو بكر الصديق » جنده من الاعتداء على رجال الدين المسيحي ، واليهودي وعلى كنائسهم ومعابدهم في الشام : راجع : Robbath : op. cit., p. 17. ، والاستاذ محمد أبو زهرة ، نظرية الحرب في الاسلام ، المقال السابق ، ص ٢٣ . وراجع كذلك المادة (٢٧) من اتفاقية لاهاي سنة ١٩٠٧ ، والمادة الخامسة من الاتفاقية التاسعة الملحق بها ، والمادة (٢١) من الاتفاقية الأولى من اتفاقيات جنيف سنة ١٩٤٩ الخاصة بجرحى ومرضى الحرب البرية ، والمادة (٢٣) من الاتفاقية الثانية - من ذات الاتفاقيات - الخاصة بجرحى ومرضى الحرب البحرية .

(٢) راجع المادة الأولى من الاتفاقية العاشرة من اتفاقيات لاهاي سنة ١٩٠٧ . والمادة (٢٠) من الاتفاقية الأولى من اتفاقيات جنيف سنة ١٩٤٩ الخاصة بالحرب البرية ، والمادة (٢٢) من الاتفاقية الثانية - من ذات الاتفاقيات - الخاصة بالحرب البحرية .

(٣) راجع المادة الرابعة من الاتفاقية الحادية عشرة من اتفاقيات لاهاي سنة ١٩٠٧ .

اتفاقيات جنيف سنة ١٩٤٩ . وقد نصت الاتفاقية الثالثة من الاتفاقيات الأخيرة على عدم قتلهم أو المساس بسلامة أجسامهم ، أو شرفهم ، أو عرضهم ، أو أخذهم كرهائن ، أو معاقبتهم بغير محاكمة ، أو وضعهم في انسجون أو في أماكن غير صحية ، أو إكراههم على الإدلاء بمعلومات^(١) .
... إلخ ، ولو كان أحد المتحاربين غير طرف في هذه الاتفاقيات .

أما عن القتل والجرحى والمرضى فقد تكفلت - أيضا - بحمايتهم الموائيق الدولية محل البحث منذ اتفاقية جنيف سنة ١٨٦٤ حتى اتفاقياتها سنة ١٩٤٩ التي خصصت الاثنتين الأوليين منها لكفالة تلك الحماية أثناء الحرب البرية والبحرية ، فحرمت دفن الموتى قبل فحصهم طبيا للتأكد من مفارقتهم الحياة ، كما حرمت التمثيل بجثثهم أو نهب ما يحوزونه من أموال^(٢) ، فضلا عن عدم جواز إساءة معاملته المرضى والجرحى ، أو نهبهم ، أو إجراء تجارب طبية عليهم ، أو الاعتداء على الأطباء والمرضى وناقلي الجرحى ، أو أخذهم كرهائن ، وكذلك التعرض لوسائل النقل المملوكة للأعدو والمعدة لنقل الجرحى والمرضى :

(١) راجع المواد : ٣ ، ١٣ ، ١٤ ، ٢٣ ، ٨٧ ، ٩٩ من الاتفاقية الثالثة من اتفاقيات جنيف سنة ١٩٤٩ الخاصة بأسرى الحرب .
وقد سبق الإسلام بمئات السنين هذه الاتفاقيات في حماية الأسرى حتى من مجرد الآلم النفسى ، فقد روى أن سيدتين يهوديتين وقعتا في أسر « بلال » عقب موقعة « خيبر » ، فمضى بها بلال إلى مركز القيادة مارا بميدان المعركة حيث سقطت جثث القتلى من اليهود ، وكان لهذا المشهد أثره العميق في نفس إحدى السيدتين ، فصاحت وأجهشت بالبكاء ، وما إن علم النبي صلى الله عليه وسلم بسلوك « بلال » حتى استنكر نفعته قائلا : هل تزعت منك الرحمة يا بلال حين تمر بمراتين على قتلى رجالهما . راجع : الدكتور محمد عبد الله دراز ، المقال السابق ص ٨ ، والاستاذ محمد أبو زهرة ، نظرية الحرب ، المقال السابق ، ص ٣٣

(٢) راجع المادتين ١٥ : ١٧ من الاتفاقية الأولى ، والمادتين ٣ ، ٢٠ من الاتفاقية الثانية .

أو إساءة استعمال العلامات المميزة للأسعاف الطبي (١) . وأخيراً فقد أوجبت الاتفاقيتان وجوب نص الدول في تشريعاتها الوطنية على كفالة هذا الاحترام للأشخاص سالفى الذكر ، كما نصت على عدم جواز أعفاء أى شخص من المسؤولية ، ولو كان يتسبى لدولة العدو (٢) .

٣ - قتل الرهائن : أثرت مسألة قتل الرهائن في محاكمات نيرمبرج ،

وذلك في قضية الرهائن Hostage Case التي نظرت في المنطقة الأمريكية من ألمانيا المحتلة ، وفقاً لقانون مجلس الرقابة رقم (١٠) ، وكانت تدور حول محاكمة اثني عشر قائداً عسكرياً ألمانيا بقتل آلاف عديدة من المدنيين في كل من يوغسلافيا واليونان تنفيذاً لأمر قائدهم الذي كان يتلخص في قتل مائة من الرهائن من المدنيين مقابل اغتيال جندي ألماني واحد .. وقد صرحت المحكمة في مستهل حكمها بعدم جواز معاقبة شخص عن جريمة ارتكبها غيره ، ثم عادت فأقرت إمكان قتل الرهائن كحل أخير يلجأ إليه الطرف المتحارب لإجبار خصمه على احترام قواعد القانون أو الاستجابة لمطالبه (٣) . وقد تعرض هذا السلوك لموجة عارمة من النقد لمخالفته للأصول العامة للقانون ، سواء كان عرفياً أو مكتوباً ، وللشك من الموائق الدولية مثل : أعمال نجدة المسؤوليات سنة ١٩١٩ ، ولأصحتى محكمتى نيرمبرج وطوكيو ، وقانون مجلس الرقابة رقم (١٠) ، كما ورد النص على تحريمه في كافة اتفاقيات

(١) راجع المواد : ٤/٣ ، ٢٤ ، ٥٠ من الاتفاقية الأولى ، والمواد : ٣/ب ، ٣٦ ، ٥١ من الاتفاقية الثانية .

(٢) راجع المواد : ٤٩ ، ٥١ من الاتفاقية الأولى ، والمواد : ٥٠ ، ٤٢ من الاتفاقية الثانية .

(٣) يلاحظ أن المحكمة قد أعملت في هذا الشأن نص المادة (٣٥٨) من قانون الأحكام العسكرية الأمريكى ، ولكنها تجاهلت ما ورد بخطاب روزفلت أمام الكونجرس الأمريكى في ٢٥ أكتوبر ١٩٤١ من لفظ هذه الطريقة الوحشية لما تنطوى عليه من ردة بالقانون إلى عصور البهجة الأولى .

جنيف الانسانية سنة ١٩٤٩ - الأربعة (١) .

٩٠ - اثناء الاحتلال :

من المقرر أن الاحتلال ليس الا واقعة مادية لا تنتج آثارا قانونية، وبناء عليه لا يكتسب المحتل هلكية اقليم الدولة المحتلة أو الاستتار بالسيادة المطلقة عليه فيما يجاوز فترة الاحتلال ، كما أنه لا يلقى على عاتق مواضى هذا الاقليم بواجب الولاء للمحتل (٢) .

وقد عنت اتفاقية لاهاي سنة ١٩٠٧ بالنص على عديد من التصرفات التي لا يجوز للمحتل أن يأتيا ، فان فعل ، كان فعله جريمة دولية من ذلك مثلا : أنه لا يجوز للمحتل أن يرتكب عدوانا ضد الأشخاص أو الأموال الموجودين على الاقليم المحتل أو التدخل في عقائدهم الدينية (٣) ، أو توقيع عقوبة مالية جماعية عليهم بغير تضامن قانوني ، أو تكليف السكان يعمل ينطوي على خروج على واجب الولاء نحو وطنهم (٤) ، أو فرض ضرائب جديدة عليهم أو ابعادهم عن وطنهم للعمل في بلد المحتل . ولا يجوز بعد ذلك المساس بعقارات الاقليم الذي يحتله : سواء بالاتلاف أو النهب ولو كان قد استولى عليه اقتحاما (٥) ، سواء كان من الأملاك الخاصة بأفراد الشعب ، أو من أملاك الدولة كالمدارس والمستشفيات والملاجئ (٦) ... الخ .

(١) راجع المواد (٣/ب) من الاتفاقيات الاربعة المشار اليها في المتن .
(٢) الدكتور عز الدين فودة : المركز القانوني للاحتلال الحربي .
المجلة المصرية للقانون الدولي سنة ١٩٦٩ ، ص ٢٨ ، ص ٣٢ وما بعدها .
(٣) راجع المادة ٤٦ من اتفاقية لاهاي سنة ١٩٠٧ .

(٤) راجع المواد : ٢٣ ، ٤٤ ، ٥٠ ، ٥٢ من اتفاقية لاهاي سنة ١٩٠٧ ؛
(٥) راجع المادتين ٤٨ ، ٥٢ من اتفاقية لاهاي سنة ١٩٠٧ . ويلاحظ
بن ألمانيا قد خالفت هذه القواعد ، حيث اجبرت في الفترة من ٤٢ -
١٩٤٤ أكثر من مليوني شخص على العمل لديها اما في ألمانيا نفسها أو في
فرنسا المحتلة بواسطةها .

(٦) راجع المواد (٢٣/ب) و (٣٨) و (٤٦) - من اتفاقيات لاهاي
سنة ١٩٠٧ ، والإستاذ محمد ابو زهره ، نظرية الحرب ، المقال السابق
ص ٣٦ ، ٣٧ .

وحصيلة القول : انه لا ينبغي أن يلجأ المتحاربون الى وسائل تجاوز مقتضيات النصر ، وألا تستطيل شرور الحرب الى سواهم ، كما يجدر بهم احترام ما يتضمنه العرف الدولي من عادات وقواعد للحروب ، سواء حظيت بالنص عليها في اتفاقيات دولية ، أو مازالت متضمنة في ثنايا هذا العرف ، فهو المصدر الأول والأصيل لقواعد القانون الدولي ، حتى لا يتعرض فاعلها للمساءلة الدولية الجنائية ، سواء تمثل فعله في استعمال سلاح أو مادة محرمة ، أو في اتيان تصرف محظور .

على أن كافة هذه القواعد المتقدمة الخاصة بتنظيم الحروب إنما تصاح لما سبق منها ، ولكنها لا تصلح لحرب قادمة يستعمل فيها السلاح الذري - بكل تأكيد - فور نشوبها ، بعد سبق استعمال الدبابات ، والسلاح الجوي ، والصواريخ ، والقنبلة الذرية ، في الحرب العالمية الثانية ، ومن شأن كل هذا أن يحمل على إعادة النظر في تلك القواعد بحيث تسم بمرونة أكثر ، تتفق مع ما عسى أن يكشف عنه التاريخ مستقبلاً (١) .

(١) قرب : الدكتور حامد سلطان : الحرب في نطاق القانون الدولي ،
المقال السابق ، ص ٢٥ .

الفصل الرابع

الجرائم ضد الانسانية

٩١ - تمهيد وتقسيم :

يقصد بالجرائم الانسانية *Infractions contre l'humanité* تلك التي تنطوي على عدوان صارخ على انسان معين أو جماعات انسانية لا اعتبارات معينة ، وهي تعتبر بذلك تطبيقا لفكرة القانون الدولي العام الحديث الذي يتجه صوب الاعتراف بالفرد وكفالة الحماية الكافية لحقوقه سواء في وقت السلم أو في وقت الحرب^(١) ، وهي قد ترتكب بصفة أصلية أثناء القتال داخل اقليم الدولة التي ينتمي اليها الجاني - أو الجناة - أو في المناطق المحتلة ، كما قد ترتكب في وقت السلم بشروط معينة سيأتي تفصيلها ، ويستهدف التجريم في الحالتين وضع حد لجبروت الحكام الذين يظلمون أقلية وطنية أو اجنبية أو دينية ، وصولا الى اقرار الحماية اللائقة للقيم الانسانية العليا ، بحبانها من مبادئ العدالة ومقتضيات الضمير الانساني .

وندخل جريمتا « إبادة الجنس » و « التفرقة العنصرية » ضمن هذه الطائفة من الجرائم ، وإن تميزت كلاهما ببعض الخصائص مما يوجب اقرارهما بدراسة مستقلة ، عقب الفراغ من دراسة المفهوم العام للجريمة ضد الانسانية .

وعليه .. تتوزع الدراسة على مباحث ثلاثة تعالج هذه الموضوعات الثلاثة المتقدمة .

Glaser : Dr. Int. Pen. op. cit., n. 78, p. 103 et ss ; (١)

Plawski : op. cit., n. 29, p. 98 et ss.

المبحث الأول

الجريمة ضد الإنسانية بوجه عام

٩٢ - تهديد وتقسيم :

تناول فيما يلي اتقاء نظرة تاريخية عاجلى على الجريمة ضد الإنسانية ، ثم ردف ذلك ببيان مانتعش عليه من أركان (١) .

٩٣ - لمحة تاريخية :

ان تعبير « الجريمة ضد الإنسانية » حديث فى القانون الدولى الجنائى ، ولم يظهر الا بعد الحرب العالمية الثانية (٢) ، ومع ذلك فان أصوله ترتد الى أبعد من ذلك بكثير ، فقد أشار اليه «جروتىوس» عند تعرضه لفكرة «الحرب العقابية La guerre prentive» ضد الشعب الذى يقتات من لحم الانسان ضاربا صنفا بتعاليم الله والمجتمع ، كما أجاز «قائيل» التدخل «العسكرى لأسباب انسانية» (٣) ،

(١) وقد تشكك الاستاذ « دانييل Daniel » فى الصفة الدولية لهذه الجريمة استنادا الى سببين : يتحصل أولهما فى صعوبة التفرقة بين الفعل المستبعد والاجراءات العادلة التى تتخذها الدولة لحماية نفسها ، ويتمثل ثانيهما فى :جوب احترام ارادة الدولة فيما تأتية من افعال داخل حدودها ، بحيث يكون ذا صفة وطنية بحتة . وهذا الراى محل نظر : فالاعمال التى تتضمنها هذه الجريمة تكون محل تأميم فى كائنة القوانين الحديثة كالتقتل والايذاء البدنى والخطف والسرقة ... الخ ، وهى متميزة تماما عن تلك التى تتخذها الدولة لوقاية نفسها ، كما ان مبدأ حرية الدولة داخل اقليمها ليس مطلقا بحيث يستتبع الإخلال بالحقوق الانسانية العليا . راجع فى عرض هذا الراى دون الموافقة عليه : الدكتور عبد الحميد خميس ، المرجع السابق ، ص ١٩٤ هامش (١) .

(٢) Donnedieu de Vabres : Le procès : op. cit, p. 127 ;

Glaser : Dr. Int. Pen. op. cit, p. 101 ; Plawski : op. cit, p. 99.

(٣) وتطبيقا لذلك تدخلت الدول الاوربية عسكريا - فى سنة ١٨٦٠ - دفاعا عن الإنسانية بمناسبة قتل الدروز لسته آلاف مسيحي بالاشتراك مع السلطات العثمانية ، كما تدخلت الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩٠٢ - لدى حكومة رومانيا لصالح الاسرائيليين .

وعلى الصعيد الدولي بدأ في الظهور منذ مطلع القرن العشرين في العديد من المواثيق الدولية مثل : دياجة اتفاقية لاهاي سنة ١٩٠٧ ، قرارات مؤتمر الدول الأمريكية - لتأكيد مبادئ القانون الدولي العام - المنعقد في « ريودي جانيرو » سنة ١٩٠٢ ، وبعض المعاهدات اللاحقة على الحرب العالمية الأولى مثل معاهدة « سيفر Sévre » سنة ١٩٢٠ (١) ، وقرارات الجمعية العامة لعصبة الأمم وخاصة في سنة ١٩٣٣ .

وتنبه الرأي العام الدولي أهمية هذه الجريمة أثناء الحرب العالمية الثانية بسبب فظائع الألمان ضد اليهود انمالا لنظرية التفوق الجنسى التي اتلتها الألمان (٢) ، وتضمنت النص عليها تصريحات عديدة مثل : تصريح سان جيمس بالاس وتصریح مستر ايدن سنة ١٩٤٢ ، وتصریح مستر كرو Crew « سنة ١٩٤٥ ، ثم ورد النص عليها صراحة في لوائح المحاكم التي أقيمت في أعقاب الحرب العالمية الثانية (٣) ، وفي ظل الأمم المتحدة نجد لها تسجيلا في ميثاقها - مواد

(١) التزمت تركيا بمقتضي هذه المعاهدة بأن تسلّم لندول المتحالفة كل المسؤولين عن القتل الجماعي - وخاصة قتل الأرمن - الذي دير على أقليمها خلال للحدث الحزب العالمية الأولى . راجع :

Donnedieu de Vabres : Le procès. op. cit., p. 29 et ss. ;

Aisha Rateb : op. cit., p. 116 et ss.

(٢) جاء في قرار الاتهام الذي قدمه « جاكسون » لمحكمة نيرمبرج أن الألمان قد قتلوا ٧٠٠.٠٠٠ من اليهود الذين كانوا يعيشون في مختلف دول أوروبا التي كانت ضحية احتلالهم ، والبالغ عددهم ١٦٠.٠٠٠ شخصا .

(٣) راجع المواد : (٦/ج) من لائحة محكمة نيرمبرج ، و (٥/ج) من لائحة محكمة طوكيو ، و (٢/ج) من قانون مجلس الرقابة رقم (١٠) ، وتتفق جميعها في تصوير هذه الجريمة وجعلها متمثلة في أعمال القتل والاهلاك والاسترقاق والابعاد وكل عمل غير انساني يرتكب ضد أي شعب من الشعوب المتمدنية ، سواء في وقت الحزب أو السلم ،

٢ ، ١٣/ب ، ٥٥/ج - وفي بعض القرارات الصادرة عن جمعيتها العامة سنة ١٩٤٦ ، ثم بعض معاهدات الصلح التي عقدت سنة ١٩٤٧ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، كما تضمنها الاعلان العائى لحقوق الانسان سنة ١٩٤٨ ، ووردت كذلك فى أعمال لجنة القانون الدولى سنة ١٩٥٠ التى تكفلت بصياغة مبادئ نيرمبرج؛ تم فى مشروع تقنين الجرائم ضد سلام وأمن البشرية سنة ١٩٥٣ - مادة ١٩/٢ - الى أن حظيت بصياغة مستقلة فى الاتفاقية الخاصة بتحريم كافة صور التفرقة العنصرية سنة ١٩٦٥ وبعض المواثيق الخاصة بحقوق الانسان سنة ١٩٦٦ (١) .

ونخلص مما تقدم الى أن الجريمة ضد الانسانية وان لم تظهر الا حديثا الا انها ذات أصول تاريخية غير قديمة ، وأنها تشمل فى كل عدوان صارخ على الانسان - أو مجموعات انسانية - كالقتل والاسترقاق والاضطهاد ولأسباب سياسية أو دينية أو عنصرية .. الخ .

٩٤ - أركان الجريمة :

تهض هذه الجريمة - شأن غيرها من الجرائم الدولية - على أركان ثلاثة : مادية ومعنوية ودولية .

أولا : الركن المادى :

بالرجوع الى كافة المواثيق الدولية المتقدمة بين أن السلوك الاجرامى المكون للركن المادى يتخذ احدى صورتين : فعل مادي لا انساني ، واضطهاد .

وكذلك اى اضطهاد لبواعف سياسية أو دينية أو عنصرية ... الخ ، سواء كانت هذه الأعمال منطوية على خرق للقانون الداخلى للبلاد التى ارتكبت فيها ، أو لا تعد كذلك ولكنها كانت مرتبطة بجريمة تدخل فى اختصاص هذه المحاكم .

(١) Glaser : Dr. Int. Pen. op. cit., p. 101 et ss. ، والدكتور

عبد الحميد بميس ، المرجع السابق ، ص ٢٠٤ .

١ - الفعل المادى اللا انساني : ويتمثل في كل عدوان صر
يجيب لحدى المصالح الجوهرية لانسان ، أو مجموعة من البشر
يجمعها رباط دينى أو سياسى أو عتصرى ، مثل القتل والاسترقاق
والحبس والتعذيب والاغتصاب والسرقة - الخ ، وغنى عن البيان أن
كافة هذه الأفعال مؤثمة في كافة التشريعات الوضعية ، لكنها تعتبر
جريمة ضد الانسانية اذا كان ارتكابها نتيجة لالتواء المجنى عليه انه
جماعة بشرية ذات عقائد معينة (١) ، فهي بذلك تعد وسيلة لتقمع
الكراهية والحقد والعداء بين البشر .

وتعتبر « جسامه » الفعل شرطاً جوهرياً لقيام الركن المادى سواء
كان واقعا على شخص معين أو على عدة أشخاص طالما كان مستندا
الى الباعث المتقدم ، وتبدو هذه « الجسامه » واضحة من اقتراحه في
الحالة الأولى بوحشية في التنفيذ ، مثل : القتل على دفعات ، أو
التعذيب الجسمى أو الاسترقاق ، ولكنها تتجلى بصورة أوضح في
الحالة الثانية ، أى عند وقوعه على مجموعة أو مجموعات بشرية
تنظمها عقيدة سياسية ، أو دينية أو عنصرية واحدة مثل : القتل
الجماعى الذى اقترفته النازية خلال الحرب العالمية الثانية (٢) . والمذابح
التي أقيمت بعد ذلك في أندونيسيا وفيتنام لمجرد الخلاف حول العقيدة
السياسية ، والذى راحت ضحيته تفسعة ملايين من البشر (٣) ،

(١) Jean Graven : Les crimes contre l'humanité.
Cours de l'Academie, de droit international de La Haye,
1950, p. 48 et ss ; Plawski : op. cit., p. 100.

(٢) اعترف القائد الالماني « هوس Hoess » عند محاكمته بتهمة
قتل ثلاثة ملايين من البشر ، أن اللحظة التي وضعها كانت تقضى بقتل
مليونين ونصف ليس غير !! ، وقد علق على ذلك القائد « فرانك
Frank » - عند محاكمته أيضاً - بأن مثل هذا الاعتراف يقتل هذا
العدد الكبير من الابرياء سيظل مدعاة للخزي والعار ، ولن يغيب عن ذاكرة
الناس قبل ألف عام : راجع

Graven : Les crimes contre l'humanité, op. cit., p. 35.

Plawski : op. cit., p. 101.

(٣)

(م ١٧) - الجريمة الدولية،

وما جرى ويجرى حاليا في بعض البلاد العربية والافريقية (١) .

٢ - الاضطهاد : Persecution ويقصد به اساءة معاملة شخص أو مجموعة بشرية معينة نتيجة لانتسابها الى عقيدة سياسية أو دينية أو عنصرية معينة ، وهو يمثل في الحرمان من بعض الحقوق مثل : عدم قبول اطفال ينتمون الى جنس أو دين معين في مدارس الدولة التي يقيمون فيها ، اما ان كان عدم قبولهم نتيجة لقلة امكانيات المدرسة أو المدارس المتقدمين اليها فان الأمر لا ينطوي على اضطهاد يقوم به الركن المادي للجريمة ضد الانسانية ، وبعبارة أخرى فان الجريمة تعد قائمة - في هذا المثال - في حالة رفض القبول مع توافر الامكانيات . . .

ثانيا : الركن المعنوي .

يتخذ الركن المعنوي في هذه الجريمة صورة القصد الجنائي الذي ينهض على العلم والارادة : فينبغي أن يعلم الجاني بأن فعله ينطوي على التمثيل بطريقة غير انسانية بالمجنى عليهم ، أو على اضطهاد لأفراد مجموعة معينة ، وينبغي أيضا أن تنصرف ارادته الى ذلك .

ولكن القصد العام لا يكفي لقيام اركان المعنوي في هذا الصدد . بل يجب أن يضاف اليه القصد الخاص ، وهو يمثل في نية القضاء على أفراد الجماعة المجنى عليها نتيجة لانتسابها الى عقيدة معينة ، وتفصيل ذلك : أنه لو فرض واتخذ الركن المادي صورة القتل الجماعي فإن الجريمة ضد الانسانية لا تعد قائمة بمجرد قصد ازهاق الروح - دون اخلال بالمعاقبة عليها على أساس القتل العادي بطبيعة الحال - ولكن ينبغي أن يستهدف الجاني تحقيق غاية أبعد تمثل في القضاء

الكامل على أفراد مجموعة ذات عقيدة معينة ، وهذا هو جوهر القصيد الخاص ، وتقس الأمر في حالة ما اذا اتخذ الركن المادى صورة الاضطهاد ، فانه ينبغي أن يثبت أن تكون ارادة الجانى قد اتجهت التعليم في المثال السابق - ألا وهى التدمير الثقافى لأفراد هذه الجماعة من البشر .

ثالثا : الركن الدولى :

سلف القول - مرارا - ان الركن الدولى يعنى أن تكون الجريمة مرتكبة بناء على خطة مرسومة من جانب دولة ضد أخرى ، ولكن الأمر يختلف في هذه الجريمة عما سبقت دراسته من جرائم دولية ، اذ أنها تنطوى على عدوان على « الانسان » ، وتتميز بدوافع معينة يحرص المجتمع الدولى على اخادها ، فضلا عن هذا فان ائتاقانون الدولى الحديث يتجه صوب الاعتراف بالفرد كشخصية دولية ، ومن هنا كان الوجه الثانى لهذا الركن ، وهو وقوع الجريمة على دولة غير الدولة المعندية غير قائم ، وبعبارة أخرى فانه يكفى لقيامه أن تكون الجريمة قد وقعت بناء على خطة مرسومة من جانب الدولة ضد جماعة بشرية ذات عقيدة معينة ولو كانت تتمتع بذات جنسية الدولة .

ولعل ارتباط الجريمة ضد الانسانية بغيرها من الجرائم الدولية - انتهى سلف الحديث عنها - يخفف من حدة هذا الاستثناء ، فهى غالبا - وليست دائما - ما تكون مرتبطة بها ، وقد أفصح نظاما محكمتى نيرمبرج وطوكيو عن أن هذه الجريمة تكون دولية اذا ارتكبت في صورة فعل غير انساني ، قبل أو أثناء ان حرب ، أو عقب وقوع جريمة أخرى تدخل في اختصاصها أو مرتبطة بها في حالة ما اذا اتخذ ركنها المادى صورة الاضطهاد ، واشترطت المحكمتان للمعاقبة على الجريمة ضد الانسانية الواقعة قبل الحرب أن تكون مرتبطة باحدى

جرائم الحرب^(١) . وتأسيسا على ذلك نقضت بعدم اختصاصها بنظر جرائم النازية قبل اندلاع الحرب ضد الرعايا الألمان المنتمين للحزب الاشتراكي الديمقراطي ، أو للحزب الشيوعي ، أو اليهود ، حيث لم يتضح لها توافر العلاقة بينها وبين جريمتي التآمر والحرب العدوانية . أما عن المحاكمات التي تمت وفقا لقانون مجلس الرقابة رقم (١٠) فقد خلصت الى اعتبارها جريمة مستقلة عن جرائم الحرب ، وذلك لامكان وقوعها في غير زمن ومكان ائتمال ، وان تيسر ارتكابها في أثناءه^(٢) لما تنطوي عليه من انكار لحقوق الانسان الذي ينبى أن يكون ذا جزاء دولي جنائي ، والا كاذ الحديث عن الاعلان العالمى لحقوق الانسان - ١٨٩٤ - لغوا .

والخلاصة أن الجريمة ضد الانسانية ذات صفة دولية ، واذا كان ركنها الدولي يقتدر الى التحديد ، الذي ينعم به غيرها من الجرائم الدولية ، الا أنها غالبا ما تكون مرتبطة باحداها ، وان كان من المتصور ارتكابها مستقلة عنها جميعا ، سواء قبل الحرب ، أو في أثناءها ، أو حتى بعد أن تضع أوزارها ، ويجب التنبأ عليها ولو لم يكن منصوبا عليها في التشريع الوطني^(٣) انشالا لمبدأ سيادة القانون الدولي على القانون الداخلى ، سواء بمعرفة التضمين الوطني أو الدولي عند انشائه .

Plawski : op. cit., p. 104.

(١)

Graven : Les crimes contre l'humanité. op. cit., p. 39

(٢)

et ss ; Plawski : op. cit., p. 106.

(٣) وقد عنيت بعض التشريعات الحديثة بالنص عليها وان اُتت عليها تعبير « اباداة الجنس » التي لا تعدو أن تكون احدى صور الجريمة ضد الانسانية : راجع المادة (٢٤) من القانون العقوبات اليوغسلافى سنة ١٩٥٢ والمادة (١٧) من مشروع القانون الهنغارى سنة ١٩٦١ ، والمادة (٢٥٩) من قانون العقوبات التشيكى سنة ١٩٦١ .

المبحث الثانى

ابادة الجنس

٩٥ - تهديد وتقسيم :

تقدمت كل من كوبا والهند وبناما باقتراح الى الجمعية العامة للأمم المتحدة يرمى الى توجيه نظر المجلس الاقتصادى والاجتماعى الى دراسة « ابادة الجنس » ووضع تقرير يرمى الى اعتبارها جريمة دولية ، وقد أحالت الجمعية العامة هذا الاقتراح الى اللجنة القانونية بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٦ التى أسرعت الى دراسته فى نفس الشهر - بتاريخ ٢٢ : ٢٨ : ٢٩ - ثم خلصت فى ٩ ديسمبر من نفس العام الى مشروع قرار أصدرته الجمعية العامة بعد ذلك بيومين يحظر جوهر تلك الجريمة فى « انكار حق البقاء لمجموعات بشرية بجمعها نظرا لما تنشئ عليه من مجافاة الضمير العام ومن امساك الانسانية كلها بأضرار بالغة سواء من الناحية الثقافية أو غيرها من النواحي التى قد تساهم بها هذه المجموعات : فضلا عن مجافاتها للأخلاق والمبادئ الأمم المتحدة^(١) » .

ويكمن الدافع الى هذا القرار فيما وجد من أمثلة عديدة لتلك الجريمة : حيث أبيت جماعات - بصفة كلية أو جزئية - نظرا لصفاتها الدينية أو العنصرية أو السياسية - ، وقد خلصت الجمعية العامة الى اعتبار هذه الجريمة ذات صفة دولية يستنكرها العالم المتمدين ، مما يوجب معاقبة مرتكبيها سواء كانوا فاعلين أصليين أو

(١) 66 : 64 : 67, 68, p. 64 : 66. : *Lombos* : op. cit. ، و مؤلفنا فى « القضاء الدولى الجنائى » ، المراجع السابق ، رقم ٦٠ ص ٩٩ ، وراجع نصوص هذه الاتفاقية فى المجلة المصرية للقانون الدولى سنة ١٩٥٣ ص ٥٧ وما بعدها .

شركاء ، وأيا كان البحث على ارتكابها ، وأوصت في النهاية بتنظيم
التعاون الدولي من أجل المعاقبة عليها ، وعملت الى المجلس الاقتصادي
والاجتماعي بوضع مشروع اتفاقية بشأنها ، فرغ منه ، وأحاله اليها ،
فوافقت عليه في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ واعتبرت سارية المفعول اعتبارا
من ١٢ يناير سنة ١٩٥١^(٢) .

وهكذا يبين أن جريمة « إبادة الجنس » حديثة العهد في القانون
الدولي الجنائي ، فلم تظهر الا بعد الحرب العالمية الثانية ، ويرجع
الفضل الى تسميتها بهذا الاسم الى الفقيه البولوني « ليكنين
Lemkein » - الذي عمل مستشارا للولايات المتحدة لشئون
الحرب في نهاية الحرب العالمية الثانية - حيث أخذها عن الاصطلاحين
اليونانيين : Genos ويعني « الجنس » ، Cide ويعني
« القتل » وجمع بينهما في كلمة واحدة هي Genocide
أي إبادة الجنس ، واعتبرها جريمة الجرائم^(٣) ، ووردت بعد ذلك
في المادة (١٠/٢) من مشروع الأمم المتحدة ضد سلام وأمن البشرية .

(١) وافقت مصر على هذه الاتفاقية بمقتضى القانون رقم ١٢١ لسنة
١٩٥١ واعتبرت سارية المفعول اعتبارا من ٨ مايو سنة ١٩٥٢ .
(٢) Rafal Lemkein : Genocide : A new international
crime. Revue international de droit pénal, 1946-1947, p. 360
et ss ; Ibid, Genocide, Rev. de droit penal et de criminologie
1944-1947, p. 183 ; Aisha Rateb : op. cit., p. 120 et ss.
ويعتبرها الفقيه السويسري « حرافن » النموذج الصارخ للجريمة
ضد الإنسانية Crime contre l'humanité majeur et typique : راجع
مقالته عن الجرائم ضد الإنسانية ، سالف الذكر ، ص ٦٢ .
أما الفقيه الفرنسي « روندييه دي فاير » فهو يحدد لها صورا ثلاثة
تكون في أولها أداة جسدية - كالاعتداء على الحياة وسلامة الجسم
والصحة - وفي الثانية إبادة بيولوجية - كالحيلولة دون نمو جماعة بشرية
عن طريق الاجهاض أو اعاقاة التناسل ، وفي الثالثة إبادة ثقافية - مثل
طمس اللغة القومية أو غيرها من وسائل الثقافة الخاصة بجماعة معينة :
راجع مؤلفه عن محاكمات نيرمبرج ، سالف الذكر ، ص ٥٢٣ .

وتجدر الإشارة الى أن الاتفاقية الخاصة بمكافحة ومعاينة إبادة الجنس قد تفادت عيباً شاب ميثاق محكمة نيرمبرج وأكدته قضاؤها ، يتعلق بالربط بين الجريمة ضد الانسانية وجرائم الحرب متصورة امكان ارتكابها في وقت اسلم والحرب معا^(١) .

وتتولى فيما يلي بيان ما تنطوي عليه هذه الجريمة من أركان ، ثم الإشارة الى فكرة العقوبة والاختصاص القضائي وتختتم الدراسة بإبداء بعض الملاحظات .

٩٦ - أركان الجريمة :

تنهض هذه الجريمة - شأن غيرها من الجرائم الدولية - على أركان ثلاثة : مادي ، ومعنوي ، ودولي ، وذلك على النحو الآتي :

أولاً : الركن المادي : تناولت المادتان الثانية والثالثة من الاتفاقية الإشارة الى الركن المادي ، الذي يتمثل في كل عمل من شأنه تحقيق الإبادة بصفة كلية أو جزئية ، ونلاحظ أن المادة الثانية تتحدث على سبيل المثال دون الحصر على بعض وسائل السلوك الذي يتحقق به الركن المادي ، بينما تناول المادة الثالثة الإشارة الى الصور التي يمكن أن يتخذها هذا الأخير .

١ - وسائل السلوك الاجرامي

يتحقق فعل الإبادة بكثير من الأفعال التي تنفي الى تدمير جنس معين ، مثل :

Graven : Cours... op. cit., p. 259 et ss ;

(١)

Glaser : Dr. Int. Pen., op. cit, p, 108, 109 ;

Plawski : op. cit., p. 102.

وراجع نص المادة الاولى من اتفاقية إبادة الجنس .

(أ) قتل أعضاء الجماعة : سواء وقع القتل على جميع أعضاء الجماعة أو على بعضهم ، وسواء كان - في هذا الفرض الأخير - القتل من زعماء الجماعة أو من أعضائها الذين لا يحتلون فيها مكان الزعامة ، ولا عبرة بجنسهم أو سنهم ، فتعد الجريمة قائمة سواء وقعت على رجال أو نساء ، صغارا كانوا أو كبارا ، وتعد هذه الوسيلة أبشع صور الإبادة ، حيث تتكفل بالقضاء المطلق على أعضاء الجماعة المجنى عليها .

(ب) الاعتداء الجسيم على السلامة الجسدية أو العقلية لأعضاء الجماعة : تعتبر هذه الوسيلة أقل ضراوة من سابقتها ، فهي لا تنفض إلى الإبادة المطلقة بصفة حادة ولكنها تقف عند حد الإيذاء البدني أو العقلي الجسيم ، وهو بدوره ينطوي على قدر من الضراوة نتيجة لاشتراط كونه « جسيما » . وقد يمثل هذا الاعتداء في تعريض أعضاء الجماعة للإصابة بأمراض معدية . أو في إجبارهم على تناول طعام فاسد ، أو في الضرب أو الجرح الذي قد يفضي إلى أحداث عاهات مستديمة بهم ، أو في تعذيبهم إلى الحد الذي يصيب ملكاتهم العقلية ، ولا شك أن كل هذه الأفعال تعتبر تمهيدا للإبادة البطيئة ، وتفقد أعضاء الجماعة القدرة على ممارسة وظائفهم في الحياة الاجتماعية .

(ج) إخضاع الجماعة لظروف معيشية قاسية تفضي إلى القضاء عليهم بصفة كلية أو جزئية : تستوى هذه الوسيلة مع سابقتها في انطوائها على الإبادة البطيئة ، فهي لاتتخذ صورة القتل أو الإيذاء البدني ، وإنما تقف عند مجرد إخضاع أفراد الجماعة لظروف معيشية قاسية : مثل فرض الإقامة في مكان خال من الزرع والماء ، أو ذي مناخ قاسٍ يجلب الأمراض مع عدم تقديم العلاج ، ومن شأن ذلك أن يفضي إلى القضاء عليهم بصفة كلية أو جزئية .

(د) إعاقة التناسل : تعتبر هذه الوسيلة من قبيل الإبادة

« البيولوجية » التي أشار اليها الفقيه الفرنسي «دوندييه دي فابر»
اذ تعوق نمو وتزايد أعضاء الجماعة ، مثل اخفاء رجالها ، و تطعيم
نسائها بعقاقير تفقدن القدرة على الحمل ، أو اكراههن على الاجهاض
عند تحققه .

(هـ) نقل الصغار قهرا من جماعتهم الى جماعة أخرى : تعتبر هذه
الوسيلة من قبيل الابددة الثقافية ، اذ تفرض الحيلولة بين الأطفال وبين
تعلم لغة جماعتهم ، أو اكتساب عاداتها ، أو آداء شعائرها الدينية ،
ويستوى بعد ذلك أن ينقلوا الى جماعة تكفل لهم الرعاية الصحية أو
الاجتماعية أو الثقافية ، أو الى جماعة تجردهم من كافة هذه الصور
من صور الرعاية ، ونكون بصدد ابادة جسدية - بالاضافة الى الابددة
الثقافية - اذا تم نقل هؤلاء الصغار الى مكان يتعرضون فيه لظروف
معيشية قاسية .

٢ - صور السلوك الاجرامى :

تحدث المادة الثالثة من الاتفاقية عن هذه الصور مقرررة العقاب
على الجريمة سواء كانت تامة أو فى مرحلة الشروع ، وسواء كان
مرتكبها فاعلا أصليا أو مساهما فيها مساهمة تبعية ، وذلك على النحو
الآتى :

(أ) الجريمة التامة : أشارت الفقرة الأولى من المادة الثالثة من
الاتفاقية الى هذه الصورة تحت عنوان « ابادة الجنس » . ونرى أن
هذا التعبير ينصرف الى الجريمة التامة ، أى تلك التى تتمثل فى أفعال
القتل الجماعى الذى يفضى الى ابادة أعضاء الجماعة بصفة حالة ، بحيث
يختفى وجودها تماما .

(ب) الشروع : أشارت الفقرة الرابعة من المادة الثالثة محل
البحث الى هذه الصورة ، وقد سبق أن أشرنا الى أن « الشرع »

الدولى يسوى بين الشروع والجريمة التامة (١) حتى ينال بالعقاب كل من تحدثه نفسه بإرتكاب جريمة دولية في مهدها الأول ، وإذا كان من العسير وضع معيار للشروع في هذا الصدد ، إلا أننا نتصوره في كل فعل سابق عنى ما سلف تفصيله من وسائل لارتكاب السلوك الاجرامى ، مثل اصدار قرار من الحكومة بنقل أطفال جماعة ذات عقيدة مذهبية أو دينية معينة الى جماعة أخرى ، أو بترحيل أعضاء هذه الجماعة الى مكان غير صحى ، وذلك قبل تنفيذ القرار بالفعل (٢) .

(ج) المساهمة التبعية : أشارت الفقرات الثانية والثالثة والخامسة من المادة الثالثة محل البحث الى الصور التى يتخذها هذا القرار .

* الاتفاق : ويقصد به اتحاد ارادتين أو أكثر على ارتكاب جريمة إبادة الجنس . ونرى أن النص على الاتفاق في فقرة مستقلة عن تلك التى تنص على الاشتراك إنما يفصح عن ارادة واضعى الاتفاقية على اعتباره جريمة مستقلة وليس مجرد وسيلة من وسائل الاشتراك ، ومن ثم يكون العقاب عليه واجبا ، ولو لم ترتكب الجريمة ، أى أنه يعد جريمة قاصر على ارتكاب جريمة إبادة الجنس (٣) .

(١) راجع ما تقدم رقم ٤ .

(٢) ويعتبر النص على تجريم الشروع في هذه الجريمة ملزما لكافة الدول التى تضمن تشريعاتها نصا مماثلا ، حتى لا تقود القواعد العامة في بعض التشريعات الوضعية الى عدم المعاقبة عليه .

(٣) وهو يختلف عن جريمة التآمر ضد السلام ، وذلك من ناحيتين : الأولى : أنه يشترط في جريمة التآمر ضد السلام أن يكون الجناء من طبقة انحكاه أو ممن يتولون رسم سياسة الدولة بينما لا يشترط ذلك في الجريمة الواردة في المتن وإن كان مرتكبوها - في أغلب الأحوال - من هذه الطبقة . والثانية : أنه يشترط للعقاب على جريمة التآمر ضد السلام أن تكون ذات صلة بجريمة حرب الاعتداء بينما لا يشترط ذلك

* التحريض : ويقصد به بث فكرة الجريمة في نفس الغير ، وقد أفردت الاتفاقية نصا خاصا به كما هو الحال بالنسبة للاتفاقية ، ومن ثم نرى أن مجرد التحريض العلني والمباشر على ارتكاب جريمة إبادة الجنس يعد جريمة خاصة يعاقب فاعلها ولو لم ترتكب الجريمة موضوع التحريض (١) .

* الاشتراك : ويقصد به اتيان فعل تبعى يساهم في ارتكاب الجريمة ، مثل تقديم العون المادى من أسلحة وأدوية ضارة أو سامة الى مرتكبى جريمة الإبادة بشرط أن تقع هذه الاخيرة بناء على تلك المساعدة .

هذه هي النقاط التى تتعلق بالركن المادى سواء من حيث وسائل ارتكابه ، أو من حيث صورته .

ثانيا : الركن المعنوى : يتخذ الركن المعنوى في هذه الجريمة صورة القصد الجنائى الذى ينهض على العلم والارادة : فينبغى أن ينصرف علم الجانى الى أن فعله ينطوى على قتل أو إيذاء بدنى أو عقلى جسيم الخ لأفراد جماعة ذات عقيدة دينية أو سياسية معينة الخ معينة ، كما ينبغى أن تنصرف الارادة الى ذلك .

غير أن القصد العام لا يكفى - هنا أيضا - لقيام الركن المعنوى بل يجب توافر القصد الخاص لدى الجانى - أو الجناة - وهو يتمثل

بالنسبة للجريمة الواردة في المتن - أيضا - لان المادة الاولى من الاتفاقية محل البحث صريحة في امكان ارتكابها في وقت السلم والحرب معا .. في نفس المعنى : الدكتور عبد الحميد خميس ، المرجع السابق ، ص ٢٠٧ ، وهامش ٢١١ من نفس الصفحة .

فى « قصد الابداء » ، وبعء متحققا اذا ارتكبت الافعال التى تقوم بها ماديائ الجريمة بقصد التدمير الكلى أو الجزئى لجماعة ذات عقيدة معينة ، وينبغى التحقق من توافر هذا القصد ، فان ثبت اتفائه كانت الجريمة غير معاقب عليها بهذا الوصف ، وان ساغ العقاب عليها بوصف آخر

وقد صرحت المادة الرابعة من الاتفاقية محل البحث بعدم اشتراط صفة معينة فى الجانى ، ومن ثم كان متصورا ان يكون من طبقة الحكام ، أو الموظفين العادين أو من آحاد الناس . وتفصح هذه المادة عن جملة قواعد : أولها : أن الجريمة لا يرتكبها الا شخص طيعى ، وثانيها : أنها قد ترتكب تشجيع من أفراد الطبقة الحاكمة كما قد ترتكب مجردة عن هذا السلوك ، وثالثها : أنه لا محل للدفع بفكرة الحصانة مهما كانت شخصية الجانى ، ومهما كان المركز الذى يشغله . لو كان رئيس الدولة .

ثالثا : الركن الدولى : يقصد بالركن الدولى أن ترتكب الجريمة بناء على خطة مرسومة من جانب دولة ضد دولة أخرى ، وقد تصورت المادة الرابعة من الاتفاقية امكان ارتكاب الجريمة بناء على تشجيع الطبقة الحاكمة ، واذا كانت قد تصورت مكان ارتكابها عن طريق بقية أفراد موظفى الدولة أو آحاد الناس فان ذلك لاينبغى أن يجرد الفعل من صفة الجريمة الدولية ، حيث سبق القول — فى المبحث السابق — ان فكرة الركن الدولى ينبغى أن يرد عليها استثناء بالنسبة للجرائم ضد الانسانية تصفة عامة . ومن حيث المجنى عليه فانه ينبغى أن يكون جماعة ذات عقيدة معينة ، فان كانت متمية الى دولة أخرى تحقق الركن الدولى بمفهوه الأصيل ، أما ان كانت تابعة لذات الدولة فانه

يجب القول بتوافر هذا الركن أيضا ، لأن المعاملة التي تعاملها الدولة لرعاياها الوطنيين ثم تعد - وفقا للاتفاقية محل البحث - اختصاصا مطلقا تمارسه بغير حدود ، ولكنها أصبحت مسألة دولية ، سواء في وقت السلم أو في وقت الحرب (١) .

٩٧ - العقوبة والاختصاص :

دعت المادة الخامسة من الاتفاقية الدول الى تضمين تشريعاتها الداخلية نصا يتناول تجريم ابادة الجنس (٢) دون تحديد العقوبة الواجبة التخييق . وهو أمر ينطوى على قصور معيب (٣) ، ولكن يخفف من حدة هذا العيب - في الوضع الراهن للقانون الدولي الجنائي - ضرورة وجود محكمة دولية جنائية لمحاكمة ومعاينة مرتكبيها ، وقيام المحاكم الوطنية التي وقعت الجريمة على أرضها بتلك المحاكمة وفقا للقانون الوطني . بيد أن النص على العقوبة الواجبة التطبيق يعايون أمرا لازما عند انشاء المحكمة المتقدمة ، وحينئذ يكون من الأوفق اعادة النظر في الاتفاقية وازضافة نص يحدد العقوبة المذكورة ، ولا بأس من الاحتفاء بنت المادة (٢٧) من لائحة محكمة يرمبرج التي تقرر ترقيع عقوبة الاعداء أو أية عقوبة أخرى تراها المحكمة المطروحة أمامها الدعوى مناسبة .

٩٨ - ملاحظات ختامية :

في ختام الحديث عن جريمة ابادة الجنس نود أن نورد الملاحظات الآتية :

-
- (١) الدكتور عبد الحميد خميس ، المرجع السابق ، ص ٢٠٦ .
(٢) وقد نقل الشرع التشيكي سنة ١٩٦١ نص المادة الثانية من الاتفاقية نقلًا كاملاً ، وذلك في المادة ٢٥٩ عقوبات .
(٣) Plawski : op. cit., p. 118, 166.
(٤) Aisha Rateb : op. cit., p. 125 et ss..

أولا : أن الاتفاقية لم تورد شيئا عن الإبادة الثقافية مثل اقتضاء على لغة أو دين إحدى الجماعات بقصد حرمانهم من أهم وسائل ثقافتهم وصولا إلى نسيانهم لتاريخهم وكافة مقوماته (١) .

ثانيا : أن جريمة إبادة الجنس تتميز بالصفة الجماعية للمجنى عليه ، فهي لا تقع إلا على جماعة ذات عقيدة معينة ، على عكس الجريمة ضد الإنسانية بالمعنى الواسع التي يمكن أن تقع على أحد مثلى هذه الجماعة دون جميعهم .

ثالثا : أن الاتفاقية لم تذكر شيئا عن الجماعات السياسية مع أن ارتكاب هذه الجريمة ضد تلك الجماعات ينطوي على عصف خبير بالديمقراطية الحديثة ، ويقود هذا إلى إباحتها ضد الأعداء السياسيين وهو ما يخالف روح الاتفاقية (٢) ولذا فقد جردت تلك الأخيرة - بمقتضى المادة السابعة - هذه الجريمة من الصفة السياسية حتى يمكن تسليم مرتكبيها (٣) .

رابعا : أن جريمة إبادة الجنس تعد قائمة بمجرد توافر قصد الإبادة لدى الفاعل ولو لم تحقق الإبادة بالفعل .

(١) Glaser : Dr. Int. Pen. op. cit., n. 82, p. 110 ;

Plawski : op. cit., p. 113.

(٢) الدكتور عبد الحميد خميس ، المرجع السابق ، ص ٢١٠ . ومن أمثلة ذلك المذابح التي أقيمت للقضاء على أعضاء الحزب الشيوعي المناهض للنازية في ألمانيا ، وأعضاء الحزب الشيوعي في أندونيسيا . راجع Plawski : op. cit., p. 114.

(٣) أصدر المشرع الإيطالي قانونا بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٦٧ يقرر بأن المبدأ القاضي بعدم تسليم الرعايا الإيطاليين للسلطات الأجنبية في شأن ما يرتكبونه من جرائم لا يسرى على جريمة إبادة الجنس . راجع : Plawski : op. cit., p. 120 note (71).

المبحث الثالث

التفرقة العنصرية

٩٩ - تمهيد وتقسيم :

تتكفل المواثيق الدولية - قديما وحديثا - بحماية الكرامة الانسانية وتحقيق التعاون الدولي في كل المجالات ، وصولا الى اقرار السلام العالمى . وقد أكد الاعلان العالمى لحقوق الانسان الصادر في ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ على تلك الحقيقة ، وتبعته في ذلك مواثيق دولية أخرى مثل الاعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٣ الخاص باستبعاد كافة صور التفرقة العنصرية، وأصبحت سارية المفعول اعتبارا من ١٤ مارس سنة ١٩٦٩ (١) .

وتكافح هذه المواثيق - وغيرها - كافة صور التفرقة العنصرية معتبرة اياها جريمة دولية ، ونحاول فيما يلى استقراء ما تنهض عليه من أركان .

١٠٠ - أركان الجريمة :

تنهض هذه الجريمة - كذلك - على أركان ثلاثة : مادي ، ومعنوي ، ودولي . .

اولا الركن المادي : يمثل الركن المادي لهذه الجريمة في مجرد التفرقة في معاملة فرد أو أفراد معينين يتمون الى جنس أو لون أو عقيدة معينة ، وحرمانهم من بعض الحقوق ، مثل الحق في التوظيف أو في الاستفادة من مرفق القضاء أو التعليم ، وغيرها من الحقوق

Glaser : Dr. Int. Pen. op. cit., n. 97, p. 130 ;

Plawski : op. cit., n. 31, p. 121.

(١)

والخدمات ، ويدخل في هذا أيضا فرض ضرائب مجحفة عليهم ، لما ينطوى عليه كل ذلك من مساس بكرامة الانسان ومخالفة لنصوص وروح ميثاق الأمم المتحدة (١) . ويستوى بعد ذلك أن ترتكب الجريمة بناء على سياسة الدولة فترتكبها إحدى هيئاتها ، أو أن تقتربها هيئات خاصة ، أو أفراد عاديون . وبناء عليه لا يجوز أن تفسرق الدولة في مجال الوظيفة العامة أو التعليم - مثلا - بين أفراد من لون أو دين معين ، كما لا يجوز أن ترفض إحدى المنظمات الحكومية أو الخاصة توظيف شخص ينتمي الى هذا اللون أو ذاك الدين ، أو أن تقبل ذلك بشروط تقل عن أقرانه ، ويعتبر الركن المادى قائما لمجرد تشجيع الدولة للغير على اجراء هذه التفرقة (٢) .

ثانيا : الركن المعنوى : يتخذ الركن المعنوى صورة القصد الجنائي . الذى يقف عند مجرد العلم بأن ما يأتية الجانى انما ينطوى على تفرقة تستند الى اتماء المجنى عليه الى جنس أو لون أو دين معين ، مع انصراف ارادته الى ذلك . ولا يشترط أن يستطيل القصد الى تدمير المجنى عليه - والا كنا بصدد جريمة ضد الانسانية - أو تدمير الجماعة التى ينتهى اليها - والا كنا بصدد جريمة ابادة الجنس اذا توافر ركنها المادى - وبعبارة أخرى فان القصد الجنائي المتطلب هو محض قصد عام ليس أكثر .

ثالثا : الركن الدولى : يفهم الركن الدولى في هذه الجريمة على النحو السابق بيانه فى التجريمتين السابقتين ، فان كان الفعل مرتكبا بناء على خطة مرسومة من جانب دولة ضد أخرى كان متوافرا بمعناه الأصيل ، أما ان لم يكن أحد طرفي الجريمة دولة فيجب القول بتوافره بصفة استثنائية لما تتميز به الجرائم ضد الانسانية بصفة عامة بضيعة خاصة سبق تفصيلها .

(١) - راجع المادة الاولى من الاتفاقية محل البحث .

(٢) - راجع المادة الثانية من الاتفاقية محل البحث .

خاتمة

وبعد فهذه «دراسة تحليلية تطبيقية» موجزة لفكرة الجريمة الدولية اشتملت على مقدمة وباين :

وقد خصصت المقدمة للتعريف بفكرة الجريمة الدولية والتفرقة بينها وبين كل من الجريمة الداخلية والسياسية والعالمية ، ثم توزعت الدراسة بعد ذلك على باين ، تناول أولهما النظرية العامة للجريمة الدولية ، واستعرض الثاني أهم صورها المعاصرة .

وفي معرض الحديث عن النظرية العامة للجريمة الدولية - في الباب الأول - آثرنا التركيز على الخصائص المميزة لتلك الأخيرة بعد سبق التمهيد لها - بإيجاز شديد - لما عليه الحال في المجال الداخلي ، وخلصنا في هذا الصدد الى النتائج الآتية .

الأولى : أن مبدأ شرعية الجريمة لا يحظى في المجال الدولي بنفس القيمة التي ينعم بها في المجال الداخلي ، فقد صيغ على أساس أنه لا جريمة تغير قاعدة دولية تجريبية ، سواء كان مصدرها العرف الدولي ، أو الاتفاقات الدولية التي لا تعدو الا أن تكون كاشفة عن هذا العرف وليست منشئة له . وبناء عليه أجاز القياس في مجال التجريم الدولي ، استنادا الى الطبيعة العرفية للقانون الدولي والقانون الدولي الجنائي المتفرع عنه .

الثانية : أن أسباب الإباحة متعددة في المجال الدولي ، وإن بدأ نطلق أغلبها - كالمعاملة بالمثل - في الأخصار ، وخاصة بعد ميثاق الأمم المتحدة الذي حظر استعمال القوة في العلاقات الدولية - م ٤/٢ - فيما عدا حالة الدفاع الشرعي - م ٥١ - .

(م ١٨ - الجريمة الدولية)

الثالثة : أن الركن المادى للجريمة الدولية يتفق مع نظيره - من حيث الجوهر - فى الجريمة الدولية من ناحية العناصر الثلاثة - السلوك والنتيجة وعلاقة اتسبية - التى ينهض عليها ، ولكنه يختلف عنه من حيث صورته ، أى الشروع والمساهمة الأصلية والتبعية ، حيث قد خلصنا الى أن «المشرع» الدولى انما يسوى بين مراحل الجريمة ، وبين الدور الذى يلعبه كل مساهم فى اتيائه حتى يكفل أكبر قدر من الحماية لمصالح التى ينهض عليها بناء المجتمع الدولى ، وذلك بالنظر الى صعوبة اثبات المراحل السابقة على الشروع ، وكذلك طبيعة عمل المياهم لتبقى فى الجريمة .

الرابعة : أن الركن المعنوى للجريمة الدولية لا يختلف من حيث عناصره وصوره عن نظيره فى الجريمة الداخلية ، ومع ذلك فثمة تبوية تفرها «المشرع» والفقه والقضاء الدولى بين كل من القصد المباشر والاحتمالى .

الخامسة : أن الجريمة الدولية تتميز بوجود ركن دولى يتثل فى وجوب أن تكون مرتكبة بناء على خطة مرسومة من جانب دولة ضد أخرى ، مساسا بالمصالح الجوهرية لتلك الأخيرة ، وقد لاحظنا ثمة مرونة يجب أن ترد على هذا المفهوم بالنسبة للجرائم ضد الانسانية .

السادسة : أن مبدأ شرعية العقوبة لا يحظى بنفس القيمة التى ينعم بها فى المجال الداخلى تمثيا مع شقه الأول الخاص بالتجريم ، وبناء عليه فإن القاضي الدولى يكمل هذا النقص عن طريق اختيار العقوبة المناسبة لكل جانب وفقا لطروف الواقعة المطروحة أمامه ، ويتصل بهذه النتيجة ، خلصنا إليه من عدم قابلية العقوبة الدولية للتقادم أو الاعفاء .

وفى صدد الحديث عن الجرائم الدولية استعرضنا أربع صور كانت

ثمرة لتطور ائتلافون الدولي الجنائي ، وحظيت بالنص في كثير من المواثيق الدولية ، كما أيدها كثير من الفقهاء ، وهي :

أولاً : الجرائم ضد السلام : وقد استعرضنا ثلاث طوائف منها تبدأ منذ مرحلة الدعاية الاعلامية لحرب الاعتداء ، ثم التآمر ضد السلام ، حتى قيام الحرب العدوانية بالفعل ، وقد مهدنا لذلك باستعراض مآثر من جدل حول مناسبة وكيفية تعريف العدوان فيما قبل ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٤ حيث توصلت الجمعية العامة الى اقرار تعريف في هذا التاريخ .

ثانياً : الجرائم ضد أمن البشرية : وقد شملت الحديث عن جريمتين هما جريمة خطف الطائرات ، والارهاب الدولي .

ثالثاً : جرائم الحرب : وقد تضمنت الحديث عن عدد من التصرفات المحرمة ، والمواد والأسلحة المحظورة استعمالها بما في ذلك السلاح الذري ، سواء في أثناء سير القتال أو في أثناء فترة الاحتلال

رابعاً : الجرائم ضد الانسانية : وقد شملت الحديث عن المفهوم العام لتلك الجرائم ، ثم عن جريمتي ابادة الجنس والتفرقة العنصرية . وقد اقتضى الحديث عن كل من الجرائم المتقدمة استقراء تاريخها والرجوع الى كثير من المواثيق الدولية التي تكفلت بإيراد نصوص تحدد مآثرها عليه من أركان وما يرتبط بها من مشاكل

وتقرر في هذا الصدد ماسبق أن ناديت به في بحثنا السابق عن القضاء الدولي الجنائي ، من وجوب شحذ الهمم ومواصلة الجهود التي بدأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية من أجل تقنين الجرائم الدولية ، وصولاً الى اقرار حماية تشريعية ملزمة للمصالح الدولية وتدابيلاً لمهمة القضاء الدولي الجنائي عند انشائه قريباً بإذن الله .

والله ولي التوفيق .

المقدمات

رقم	صفحة
١	٢
٢	٥
٣	٨
٤	١١

الكتاب الأول

النظرية العامة للجريمة الدولية

٤	١٢	تمهيد وتقسيم
٥	١٣	الفصل الأول : الأساس القانوني للجريمة الدولية
٦	١٣	تمهيد وتقسيم
٧	١٤	مبدأ الشرعية في القانون الداخلي
٨	٢٠	مبدأ الشرعية في القانون الدولي الجنائي
٩	٢٦	الفصل الثاني : أسباب الإباحة
١٠	٢٦	تمهيد وتقسيم
١١	٢٧	المبحث الأول : المعاملة بالمثل
١٢	٢٧	تمهيد وتقسيم
١٣	٢٧	مدلولها وتاريخها
١٤	٢٧	شروطها وذايتها
١٥	٢٧	صورتها
١٦	٢٧	تقديرها
١٧	٢٧	المبحث الثاني : الدفاع الشرعي
١٨	٢٧	تمهيد وتقسيم
١٩	٢٧	مفهومه في القانون الجنائي الداخلي
٢٠	٢٧	مفهومه في القانون الدولي الجنائي
٢١	٢٧	تاريخه
٢٢	٢٧	شروطه
٢٣	٢٧	ذايتها
٢٤	٢٧	الدفاع الشرعي الجماعي
٢٥	٢٧	رقابة مجلس الأمن
٢٦	٢٧	آثاره
٢٧	٢٧	تجاوز حدوده
٢٨	٢٧	المبحث الثالث : حالة الضرورة
٢٩	٢٧	تقسيم
٣٠	٢٧	الوضع في القانون الداخلي
٣١	٢٧	الوضع في القانون الدولي

رقم	مادة
	المبحث الرابع : امر الرئيس الاعلى
٢٧ -	تمهيد وتقسيم :
٢٨ -	في القانون الداخلى
٢٩ -	في القانون الدولى
	المبحث الخامس : رضاء المجنى عليه
٣٠ -	تقسيم
٣١ -	في القانون الداخلى
٣٢ -	في القانون الدولى
٣٣ -	خلاصة اسباب الاباحة
	الفصل الثالث : الركن المادى
٣٤ -	تمهيد وتقسيم
	المبحث الاول : عناصر الركن المادى
٣٥ -	تعريف وتقسيم
٣٦ -	السلوك
٣٧ -	النتيجة
٣٨ -	علاقة السببية
	المبحث الثانى : صور الركن المادى
٣٩ -	تمهيد وتقسيم
٤٠ -	الشروع
٤١ -	المساهمة الجنائية
	الفصل الرابع : الركن المعنوى
٤٢ -	تمهيد وتقسيم
	المبحث الاول : صورتان الركن المعنوى
٤٣ -	تقسيم
٤٤ -	القصد الجنائى
٤٥ -	الخطأ غير العمدى
	المبحث الثانى : موانع المسئولية
٤٦ -	تمهيد وتقسيم
٤٧ -	الاكراه
٤٨ -	الجهل أو الغلط فى الصفة الاجرامية للفعل
	الفصل الخامس : الركن الدولى
٤٩ -	مدلوله وتطبيقاته
	الفصل السادس : العقوبة
٥٠ -	تمهيد وتقسيم
٥١ -	مبدأ شرعية العقوبة
٥٢ -	بعض قواعد الاعفاء من العقوبة
٥٣ -	التقادم

الباب الثاني

أهم صور الجريمة الدولية

رقم	صفحة
٥٤ -	معيار التقسيم
٥٥ -	خطة الدراسة
	الفصل الأول : الجرائم ضد السلام
٥٦ -	تمهيد وتقسيم
١٥١	المبحث الأول : مفهوم العدوان
٥٧ -	تمهيد وتقسيم
١٥٢	٥٨ -
١٥٢	الجدل حول ضرورة تعريف العدوان
١٥٩	٥٩ -
١٦٨	كيفية تعريف العدوان
	٦٠ -
	تعريف العدوان
	المبحث الثاني : الدعاية الإعلامية لحرب الاعتداء
١٧١	٦١ -
١٧٣	تمهيد وتقسيم
١٧٥	٦٢ -
	أركان الجريمة
	٦٣ -
	العقوبة
	المبحث الثالث : التآمر ضد السلام
١٧٦	٦٤ -
١٧٧	تمهيد وتقسيم
١٨١	٦٥ -
١٨٢	مضمون التآمر في القانون الداخلي
١٩١	٦٦ -
١٩٢	مضمون التآمر في القانون الدولي الجنائي
١٩٤	٦٧ -
١٩٤	أركان الجريمة
١٩٥	٦٨ -
٢٠٤	العقوبة
	٦٩ -
	تقدير جريمة التآمر ضد السلام
	المبحث الرابع : الحرب العدوانية
	٧٠ -
	تمهيد وتقسيم
	٧١ -
	أركان الجريمة
	٧٢ -
	العقوبة
	الفصل الثاني : الجرائم ضد أمن البشرية
٢٠٥	٧٣ -
	تمهيد وتقسيم
	المبحث الأول : خطف الطائرات
٢٠٥	٧٤ -
٢٠٧	تمهيد وتقسيم
٢١٠	٧٥ -
٢١١	طبيعة الجريمة : هل هي من قبيل القرصنة الجوية ؟
٢١٨	٧٦ -
٢٢٢	تحديد نطاق الجريمة
	٧٧ -
	أركان الجريمة
	٧٨ -
	العقوبات والتدابير
	٧٩ -
	تعقيب

رقم	صفحة
	المبحث الثاني : الارهاب الدولي
٨٠ -	تمهيد وتقسيم ٢٢٣
٨١ -	أركان الجريمة ٢٢٥
	الفصل الثالث : جرائم الحرب
٨٢ -	تمهيد وتقسيم ٢٢
	المبحث الأول : الأركان المشتركة في جرائم الحرب
٨٢ -	تمهيد وتقسيم ٢٣٠
٨٤ -	أركان ثلاثة ٢٣١
	المبحث الثاني : صور للركن المادي في جرائم الحرب
٨٥ -	تمهيد وتقسيم ٢٣٤
	المطلب الأول : استعمال أسلحة أو مواد محرمة
٨٦ -	تمهيد وتقسيم ٢٣٥
٨٧ -	أمثلة ٢٣٦
	المطلب الثاني : أتيان تصرفات محرمة
٨٨ -	تمهيد وتقسيم ٢٤٦
٨٩ -	أثناء سير القتال ٢٤٦
٩٠ -	أثناء الاحتلال ٢٥١
	الفصل الرابع : الجرائم ضد الإنسانية
٩١ -	تمهيد وتقسيم ٢٥٣
	المبحث الأول : الجريمة ضد الإنسانية بوجه عام
٩٢ -	تمهيد وتقسيم ٢٣٥٤
٩٣ -	لمحة تاريخية ٢٥٤
٩٤ -	أركان الجريمة ٢٥٦
	المبحث الثاني : إبادة الجنس
٩٥ -	تمهيد وتقسيم ٢٦١
٩٦ -	أركان الجريمة ٢٦٣
٩٧ -	العقوبة والاختصاص ٢٦٩
٩٨ -	ملاحظات ختامية ٢٦٩
	المبحث الثالث : التفرقة العنصرية
٩٩ -	تمهيد وتقسيم ٢٧١
١٠٠ -	أركان الجريمة ٢٧١
	خاتمة ٢٧٣

